RAGIP PAŞA
1079
1674

حاسبنا المحصر لسيد عثمان

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1079

١٢٤٧ ط/٧٥

١٧٢٩

RAĞIP P.
Ka. N.
1236

بسم الله الرحمن الرحيم ونعتصم بكبريائه العظيم

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلّمه المعاني والبيان وصيّره محلّي بديع الامر وآتاه
واستخلفه في عالم الامكان وجعله مدار حكم كل يوم وآن فكان الحكم الآن على ما كان
والصلوة على افضل من امّد الامم من خزينة الجود والكرم محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه
ينابيع العلوم والحكم وبعد فهذه تعليقات على مختصر شرح تلخيص المفتاح جعلها الله في
مسالكه مراح الارواح وارجو منه التوفيق الى سبيل السداد في تحقيق المقصود وتبيين المراد
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل وما حان الشروع في المقصود
مستعينا بالملك المعبود قوله تحمدك يا من شرح صدور مصابيح لما تجدد عليه النعم حيث انعم الله
عليه بشرح صدره لتلخيص البيان في ايضاح المعاني وتنوير قلبه بلوامع البيان من مطالع المعاني
كما بينه هنا بعد انعامه عليه بالهام حقايق المعاني ودقايق البيان وتخصيص بدايع الابادي
ورواقع الاحسان كما بينه في الشرح اورد في مقام الحمد على جديد النعم ما يدل على تجدد الحمد ليطابق
الحمد المحمود عليه في الكيفية والصفة وهو فعلية الجملة المحمود بها ثم لما استمر تجدد النعم في حقه
جبل الله عليه بان يتجدد التعليم والتعلم بشرحه ومختصر شرحه مرارا وكرارا بين المحصلين
الى يوم القيام اورد في فعلية المحمود بها ما يدل على الاستمرار التجددي وهو المضارع فيتوافق
الحمد والمحمود به والمحمود عليه في الكيفية والصفة ثم لما عمل بموجب حديث الابتداء صدر الكتاب
بثناء الله يع ليوافق الكتاب المجيد وانما اتى بحرف الخطاب تنبيها على القرب المعنوي واشارة
الى ان حمد مقام الاحسان والشرح الكشف يقال شرح الغامض اذا فسره وكشف عنه
غموضه وخفاءه والمراد بشرح الصدر ههنا فسحه باقاضة ما لابد منه في تلخيص البيان والصدر ما يلي

واورد كلمة يا تأكيدا بالمعنى المستفاد
من حرف الخطاب وهو القرب
المعنوي كما قال ابن الرشام في مغني
اللبيب وقد ينادي بيا القريب تأكيدا
واشارة الى قوله تعالى ونحن اقرب اليه
من حبل الوريد عثمان كماحي

جانب

مطلب
الفرق بين الالف واللام
وتاء الهيئة والكيفية والهيئة

جانب الخلق وعالم الانس ومقام البشرية وهو محل دخول وساوس الشيطان والمراد بتلخيص
البيان تنقيح البيان وتهذيبه ولا يبعد ان يحمل البيان على الشرح لانه بيان للمتن وتلخيصه على مختصر
الشرح لانه تلخيصه والظاهر ان البيان اظهار المتكلم المراد للسامع وتلخيص البيان جعله خالصا عن القصور
في الافهام وصافيا عن التعقيد في الاعلام والفرق بين البيان والتبيين ان البيان بالكناية والتبيين
بالبنان والتقدم في الوجود للتبيين لان البيان بعد التبيين كما ان اللسان بعد الجنان ولو لا التبيين
في الجنان لما وجد البيان في اللسان والمعاني جمع المعنى وهو صورة ذهنية من شانه ان يتلفظ بازائها اللفظ
والصورة الحاصلة في العقل من ان تقصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ تسمى
مفهوما ومن حيث انها مقولة في جواب ما هو تسمى ماهية ومن حيث ثبوتها في الخارج تسمى حقيقة
ومن حيث امتيازها عن الاغيار تسمى هوية والمسمى والاسم والاسماء متعددة لتعدد جهات
التسمية وجهاتها والتنوير الانارة اي افاضة النور والقلب ما يلي جانب الحق وعالم القدس
ومقام الانس وهو محل ورود الالهام الرحماني وفيضان العلم والعرفان واللوامع جمع لامعة
بمعنى اللمعان لكونها مصدرا على وزن فاعلة واضافة الى البيان اما اضافة المشبه به الى المشبه
كلجين الماء واما على انها استعارة تخييلية فيكون تشبيه البيان بالبرق الخاطف استعارة
مكنية والمثاني هو القرآن واضافة المطالع اليه من اضافة المشبه به الى المشبه ولما كان الشرح
من التنوير بمنزلة الصدر من القلب في كونه ظاهرا بالنسبة اليه استعمل الشرح في الصدر والتنوير
في القلب حتى يكون استعمالا للمناسب في المناسب والكلام في الحمد والشكر وما بينهما من
النسبة سيجيء ان شاء الله تعالى قوله وتصلي على نبيك الخ لما كان النبي عليه السلام وسيلة
وواسطة بين العباد وبين الله يع في الافاضة والاستفاضة حيث ان الله يع انما افاض
ما افاض عليهم بواسطته وانهم انما استفاضوا ما استفاضوا من الله يع بواسطته اردف الحمد
بالصلوة على النبي عليه السلام وايضا لما كان الآل والاصحاب واسطة بين النبي ﷺ وبين غيرهم في
ذلك اردف الصلوة على النبي ﷺ بالصلوة عليهم والمراد بدلايل اعجازه ما يعرف به اعجازه ﷺ
لمن تحدى عن المعارضة له دوم من المعجزات التي ابديت بما في القرآن من اسرار البلاغة و
لطايف نظمه او القرآن اعلى المعجزات وارفعها والاحراز الاحراس والحفظ واحراز قصبة السبق
كناية عن السبق والمضمار الميدان والمراد هو ههنا ميدان سابق القرآن ومن عادة العرب
ان يفرزوا في آخر ميدان السابق قصبة ثم اعدى فرسه واخذ القصبة عد سابقا فالكلام مثل سببه

حال الآل والاصحاب فی السبق علی من عداهم فی باب الفصاحة والبراعة بحال من سبق فرس
الفرسان فی المیدان او استعارة مکنیة بان یشبه الآل والاصحاب بالفرسان فی مضمار
السابق وتخییلیة بان یثبت لهم المضمار الذی هو لوازم المشبه به وترشیح بان یذکر لهم السبق
الذی هو من ملائمات المشبه به والفصاحة عبارة عن الابانة والظهور وهما مرادفان ارید بهما جودة
اللغة وطلاقة اللسان ووضاحة اللفظ **قوله** وبعد الخ سیجیء الکلام فی بعد علی التفصیل والمراد
بسلوک الطریق سلوک طریق تحبیض البیاض فی ایضاح المعانی واظهار المقاصد والمراد بشرح تلخیص
المفتاح فیما مضی کشف عما اشتمله قبل هذا المختصر بشرحه کشفا اتحلی به منکلاما ته والتضح به غوامضه
حوا عن بحیث لم یبق الاحتیاج الی شرح الا قلیل کان مغنیا عن جمیع ما عداه ولذلک قال واغنیته
بالایضاح عن المصباح ولعله اراد بالایضاح الشرح والمصباح المختصر او سایر الشروح والغرایب
جمع الغریب بمعنی العجیب والنکت جمع النکتة وهی مسئلة رقیقة اثرت بدقة نظر وامعان فکر من
نکت رجله بالارض اذا اثر فیها وسمیت المسئلة الدقیقة نکتة لتاثیر نحو الفکر فی استیضاحها واستخراجها
والسبح بالجیم والفقر جمع الفقرة وهی فی الاصل حلی تضاع علی شکل فقرة الظهر ثم استعیرت للابواب
الکلام وهی استعارة مصرحة وقرینتها ما قبلها والسبک الاذابة والصیاغة وتشبیه الافکار بالصاغة
استعارة مکنیة واضافة الید الیها تخییلیة وذکر لطایف الفقر والسبک ترشیح **قوله** والجم
الغفیر الجموم والغفیر بمعنی الکثیر والزاخر ای الجمع العظیم الکثیر الساتر ما وراءه او وجه الارض
قوله وان المتحلین قد قلبوا احداق الاخذ الخ النحلة الدعوی والانتحال الادعاء والمتحلی
هو الذی یدعی کلام غیره لنفسه والاحداق جمع حدقة وهی سواد العین واضافتها الی الاخذ من اضافة
المشبه به الی المشبه کلجین الماء والانتهاب اخذ الغنیمة والمسخ تبدیل الصورة بصورة دون
من الاولی واضافة الاعناق الیه ایضا من اضافة المشبه الی المشبه بمعنی انهم قبل ذلک یجدون
فی اخذ فی ذلک الکتاب وانتهابه من غنایم غرایب نکت سمعت بها انفلة اهل التحقیق بلطایف
فکر قد سبکتها بدایع افکارهم الدقیقة ثم غلبت علیهم شقوتهم الطبیعیة وعونتهم النفسانیة
فقلبوا احداق الاخذ والانتهاب ومقدوا عز الجد فی النظر الی الکتاب بعین الاخذ و
الانتهاب ولم یقنعوا بذلک بل مدوا اعناق سعیهم علی الکتاب وبدلوا عبارته اللطیفة
بعبارة رکیکة دنیئة وادوا ما فیه من الکلمات والمعانی بطریق الادعاء والنسبة
الی انفسهم وضلوا واضلوا کثیرا من الناس **قوله** اضرب عن هذا الخطب صفحی ان کان
وهذا الامر العظیم

بمعنی

مسوحهم على ذلك الكتاب واعتذر عن انجاح مسئولهم بان الاقدام على اختصاره لابد له من
مستحسن جميع الطباع ومقبول كل الاسماع وهو امر ليس في وسع البشر ان يكون هذا
الفن رايجا وناققا ومعتدا به وملتفا اليه وليس كذلك فانه قد نضف اليوم ما وقع و
وهب رواءه وطارت انوار السلف واحاديثهم قالوا له اذا اختصرته يقع الاخذ بدل الاترك
في كلامك لم تشرح له وهل تنهر السائل فقال دفعا لهم اما الاخذ والانتهاب فما مر بيانا له
اللبيب كما قلتم وينشط له العاقل الذي يقع الاخذ والانتهاب في كلامه فاق للارض من كاس
الكرام نصيبا يرتاح له اكرام وينشط له العظام وكيف ينهر عن الانوار السايلون بل يتفضل
عليهم من انوار الكرم ويمنح مسئولهم من بحار الفضل وقد ورد لمثل هذا فليعمل العاملون الان
انتقاد ما لابد له منه يعوقني عن الاقدام عليه والا فالامر كما قلتم واحكم كما علمتم قوله الا تشغفا
وعزا حاح التشغف العشق والحب الذي ياخذ القلب ويحيط به والغرام بالغين المعجمة الولوع
والحرص والظماء العطش والاوام حر الهواجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد
حره واضافتها الى الطلب من اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء وذكر الظماء والاوام ترشيح
لتشبيه الطلب بالهواجر في ايراث الحرارة وقوله مقترحهم يدل على ان سوالهم الاختصار كان
من غير روية وفكر منهم فيما لابد منه في الاقدام عليه فان الاقتراح طلب الشيء من غير روية
وفكر والعقل والحث الشديد ولوعهم وكمال محبتهم في حصول المسئول قوله ثانيا اي انتقابا
ثانيا اوزمانا ثانيا اوشرفا ثانيا وثانيا الثاني ففي قوله ولعنان العناية ثانيا بمعنى صار فا
من ثنيت العنان اي صرفته وتشبيه العناية بالفرس استعارة مكنية واضافة العنان
اليها تخييلية وذكر الثني ترشيح قوله مع جمود القريحة الخ ظرف لقوله انتصبت والقريحة
الطبيعة والصر بكسر الصاد البرد واضافته الى البليات اما من اضافة المشبه به الى المشبه
كلجين الماء او استعارة تخييلية وتشبيه البليات بالرياح الباردة مكنية وعلى كلا الامرين
ذكر الجمود ترشيح وايضا القريحة استعارة للعلم ومجاز في الطبيعة والاول لما بين العلم
والقريحة وهي اول ما ينبط من البئر من المناسبة في كونهما سبب الجمع حيث يكون
الماء سبب جمع الاشباح والعلم سبب جمع الارواح والثاني لما بين العلم والطبيعة
من المناسبة لان العلم حال والطبيعة محل واستعمال ما استعير للحال في المحل مجاز
وعلى كلا الامرين ذكر البليات قرينة وذكر الجمود والصر ترشيح والجمود سكون النار من انشغالها

والغطنة

والفطنة ذكاة العقل وفوق الادراك ودقة الفكر وزيادة الفهم وجولان الطبع والقريحة
الصريح العاصفة الشديدة ومن القريحة من التشبيه والاستعارة والترشيح ما في القريحة
الاولى وعلبة الكيس والاسخاء والاقطار جمع قطر بالضم بمعنى الناحية والجانب والبعيد
البعد والاوطار جمع وطر بفتحتين بمعنى الحاجة كما يقال الوطر الحاجة ولا يبنى منه فعل والتشوق
الشروع يقال تشوق فيه اي شرع والجوب القطع يقال جاب يجوب جوبا اذا قطع والاثير
طريق ذو عثر وقائم الارجاء اي مظلم الاطراف والضمير في منه راجع الى شرح الكتاب بالشرط
والنشر بالفتح الناحية والجانب والغبراء تانيث الاغبر بمعنى ذات غبرة صفة لمحذوف اي من
المسافة او الارض او النواحي او الجوانب الغبراء وكل واحد من الجزوي والعميق والغريب و
الخليصاء اسم موضع معين والفض الكسر والختام ما يختم به من طين ونحوه ومعنى فضه
بالاختام ان الكتاب قبل الاتمام كان محجوبا عن اعين الانام كالشيء المختوم واذا انضمه
فقد ازال ما يحجبه عن نظر الطالبين وتمكنوا من النظر اليه فصار ذلك كنقض الختام عن
الشيء المختوم والخرائد جمع خريدة وهي المراة التي لم ترو جها للاستحياء بنية كانت او
باكرة والنقاب هو النقاب للذي يجعل على الفم والانف والوجه والتمام بالضم بنت ضعف
من انواع النبات له خوص اي ورق مثل الخوص وهو ورق النخل او شبيه نفسه بالخوص ورعا يخيط
اي يصلح به ويرم به خصاص البيوت اي البيوت التي بنيت من القصب والمراد بوضع كنوز فرائده
على طرف الثمار اشارة الى ان ما في هذا الكتاب من النكت والمعاني والفقر والقرائن سهل الاخذ
والتحصيل ويسر الوصول والتوصيل والا يخفى ما فيما ذكره الى هنا من الفقر والقرائن من التسبيهات
والاستعارات والترشيحات ونذكر ما يطول الكلام والسعد اليمن والمساعدة والمعاونة و
المنى بالتخفيف الامنية والرجاء والامال جمع امل وهو الرجاء وقوله بان توجهت الخ متعلق
بما ذكر قبله من الافعال والباء للسببية وصدين قرية شعيب عليه السلام استعمل ههنا مجازا
والمآرب جمع مارب وهي الحاجة وحضر من عطف بيان لصدين والمآرب والسجال جمع سجل و
هو الدلو اذا كان فيه ماء والسجية المرعى والتاديب والضبط والغرار الغفلة والمراد النوم
والتوقيع علامة السلطان والخطاب جمع خطبة بالفتاء المعجمة وهي موضع نيب اليه
الافلام والصحايف جمع صحيفة وهي بشرة وجه الانسان والمراد ههنا وجوه الصفاح وهي
جمع صفيحة وهي السيف العريض اي على وجوه السيوف العريضة ولا يخفى ما فيما ذكر الى هنا

ايضا من التشبيهات والاستعارات والترشيحات وهو غني عن البيان لما فيه من الظهور التام
قوله وهو السلطان الاعظم الخ الضمير عايد الى حضرة من والملاذ الملجاء والصناديد الكبار
والكرام والمغار العلامات والرايات الاعلام والمراد في هو الستارة وهي ما يستر به
واضافته الى الامن على طريقة لجين الماء والسدة بضم السين باب كبير وما يتخذ عليه من المظلة
والملتثم ما يلتثم به يقال التثم فاه اي غطاه وستره بالثام والاقيال جمع قيل بمعنى الرئيس
والمعول بفتح الواو المعتمد والمبوء بفتح الواو المفتقد والمحط المنزل والغوث الملجاء
والمستغاث وهو من يلتجئ اليه ويستغاث منه في المهمات قوله هو الثناء باللسان الخ اي
الحمد هو هذا الثناء المقيد بكونه باللسان وكونه على الجميل وكونه على قصد التعظيم فان هذه
القيود معتبرة في حقيقة الحمد لكن واحد من الاخيرين لكونه مستلزما للاخر حيث ان الثناء
على الجميل انما يكون على قصد التعظيم والثناء على قصد التعظيم انما يكون على الجميل كما هو الظاهر
الذي ورد به الكلام ولا صارف عنه معتبر عن الاخر ولذلك اقتصر في تعريف الحمد هنا على
ذكر القيد الاخر منهما وفي الشرح على ذكر القيد الاول منهما وتعريفه هنا على وفق تعريفه
ثمة لاشتمال كل منهما على القيود المعتبرة في حقيقة الحمد على بعضها صريحا وعلى بعضها التزاما
ولا خلاف بينهما قطعا ولا اختلال في واحد منهما اصلا وذكر القيد الاول بيان لخصوص مورد
الحمد وذكر اللسان بناء على الاغلب والاكثر اذ الحمد من جنس الكلام واكثر الكلام باللسان
والظاهر ان المراد بالجميل ما هو الواقع المتحقق في المحمود لا ما هو الاعم الشامل له وللمنزل
منزلته كما هو الخلاف الظاهر والثناء على قصد الاستهزاء لا يجري على الجميل الواقع المتحقق
في المحمود فلا حاجة الى جعل قصد التعظيم قيد احتراز بل قيد بيان للواقع وانما يتصور قصد الاستهزاء
في الثناء على الجميل الناقص او المعدوم المنزل منزلة الكامل او الموجود لكن هذا نادر جدا مطلق
الحمد والثناء فيجعل قيد احتراز جدا والجميل اعم من ان يكون اختياريا او غير اختياري وذلك
يكون تعلق الحمد اعم من ان يكون تعلقا بالاختياري او بغير الاختياري وفي قوله سواء
تعلق بالنعمة او بغيرها اشارة اليه ايما كن الى عموم التعلق صريحا والى عموم الجميل ضمنا
اذ النعمة وغيرها من افراد الجميل وما هو النعمة هو الفواضل الجميلة الاختيارية كالمواهب
والعطايا وما هو غير النعمة هو الفضايل الجميلة الغير الاختيارية كالعلم والشجاعة و
السخاوة وغيرها من الملكات النفسانية والاحوال الغريزية ومطلق الثناء يعم الحمد

والشكر فاذا كان تعريف الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة
او بغيرها وتعريف الشكر هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان بالقلب
او باللسان او بالاركان فقد بان ان الحمد اعم تعلقا واخص ورودا والشكر بالعكس
ومتعلق الحمد اعم ومورده اخص ومتعلق الشكر ومورده بالعكس لان النسبة
بينهما من جهة التعلق والورود بعينها هي النسبة بينهما من جهة المتعلق والمورد و
كل واحد من هاتين النسبتين بينهما على انفرادهما عموم وخصوص مطلق وباعتبارهما معا
وجعلهما نسبة واحدة تكون النسبة بينهما عموما وخصوصا من وجه واليه اشار
بقوله فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق الخ والفاء في قوله ومورد الحمد الخ تفريع
لبيان خصوص مورد الحمد وعموم متعلقه وكون مورد الشكر ومتعلقه بالعكس على تعريفهما
وتصريح بما علم ضمنا وتفصيل ثانيا لما اجمل اولا والفاء في قوله فالحمد اعم من الشكر الخ تفريع
لبيان ما بينهما من النسبة بالنظر الى موردهما ومتعلقهما جميعا وهي العموم و
الخصوص من وجه وهذا كله ما فصلناه انفا وفي تعريف الحمد الاولى ان يحمل على الجنس
ان اعتبر في المحمود الحق سبحانه وتعالى اطلاقه الذاتي وعلى الاستغراق ان اعتبر
احاطته الصفاتية فكما ان اطلاق الذات متقدم على احاطة الصفات فكذلك ان
الجنس متقدم على الاستغراق فالمناسب مراعاة المتقدم والمتاخر
بالمتاخر قوله هو اسم للذات الواجب الخ اي اسم الله علم لهذا الذات الموصوف
بهذه الاوصاف وغيرها من صفات الكمال ونعوت الجلال والجمال وتعريفه
بالعلمية لا بالالف واللام لانها بعد العلمية حرف تعويض لا حرف تعريف كما قيل
العلمية وسيجئ تفصيله في فصل تعريف المسند اليه بالعلمية ان شاء الله تعالى
وقد ذكر سر اختيار اسم الله على اسم الخالق او غيره من سائر الاسماء اشارة
هناك حيث قال المستحق بجميع المحامد وصراحته في الشرح حيث قال ثمة ولذا لم يقل
الحمد للخالق والرازق الخ فليطلب ثمة قوله والعدول الى الجملة الاسمية الخ اي
وعدول المصنف في مقام الحمد عن فعلية الجملة المحمود بها الى اسميتها حيث قال الحمد
لله ولم يقل حمدت او احمد حمد الله او الحمد لله بتنكير المصدر او تعريفه انما هو للدلالة
اسميتها على الدوام والثبات فان الدال على الدوام والثبات هو اسمية الجملة

لا العدول اليها فالعدول اليها ليس لكونه دالا عليها بل لكونها دالة عليهما وفعلية الجملة
المحمود بها تدل على كون الحمد لله مقيدا بزمان الماضي او الحال او الاستقبال واسمية
تدل على كونه مطلقا من القيود والمطلق الثابت الدائم راجح على المقيد الحادث
المتجدد ولابق بالاختيار والاعتبار لكونه مناسبا لكون المحمود هو المطلق الثابت
الدائم والحاصل ان الحمد اذا اعتبر فيه جانب المحمود سواء كان على النعمة او غيرها
فالمناسب اسمية الجملة واذا اعتبر فيه جانب المحمود عليه سواء كان المحمود هو
الحق سبحانه او غيره فالمناسب فعلية فالمص لما اعتبر الاول عدل الى الجملة الاسمية
والرفع في الحمد لما بينهما من المناسبة من جهة الاطلاق والثبات والدوام قوله و
تقديم الحمد الخ يعني لو عكس الامر وأخر الحمد مع ان المقام لكونه مقام الحمد يقتضي
تقديمه لكان كلامه على خلاف مقتضى الحال فينحط عن درجة البلاغة وهي كون
الكلام مطابقا لمقتضى الحال والمقام كما سياتي ان شاء الله تع وهذا هو الباعث
على تقديم الحمد وان كان ذكر الله مقدما عليهم بالنظر الى ذاته لكن يشكل على خلاف الكلام لمقتضى
المقام وبهذا يسقط الكلام عن درجة القبول فيرجح اعتبار مقتضى المقام على اعتبار ذكر
الله فيقدم الحمد على اسم الله وقوله كما ذهب اليه صاحب الكشاف الخ استشهاد
على تقديم الحمد هنا بطريق القياس قوله اي على النعامه بيان لكون ما مصدرية لا موصولة
وانما جعلها كذلك قصدا الى ان يفرع عليه النكتة التي اشار اليها بقوله ولم
يتعرض للمنعم به الخ والمراد بقصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به قصورها عنها
من جهة العد اجمالا او تفصيلا فانه ممتنع جدا كما قال الله تع وان تعدوا نعمة الله
لا تحصوها لا قصورها مطلقا فان العبارة غير قاصرة عن الاحاطة به من جهة الذكر
اجمالا من غير عد اجمالا او تفصيلا كما ان العلم غير قاصر عن التعلق به من تلك الجهة
وكون المراد ذلك قال ايها ما لا اشعار اللام اشارة الى ان القصور من وجه
لا مطلقا بخلاف ما لو قال اشعارا لانها فانه يكون اشارة الى القصور مطلقا
لا من وجه فيلزم ان لا تحيط العبارة بالمنعم به اصلا لا من جهة العد ولا من جهة الذكر
بدون العد وهو مستلزم قطعا لثبوت الاحاطة من الجهة الثانية جدا قوله ولئلا
يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء محصله ان المص تعرض بالانعام وذكر صريحا

وتعينا وتفصيلا ولم يتعرض للمنعم به ولم يذكره كذلك بل ذكره التزاما وايماء واجمالا
لاقتضاء الانعام للمنعم به اما عدم تعرضه للمنعم به كلا على وجه التفصيل فلانتفاء ما لا بد منه
فيه من عبارة احاطة العبارة به على هذا الوجه فان العبارة قاصرة عنها واما عدم تعرضه له
بعضا على هذا الوجه وان كانت العبارة غير قاصرة عن الاحاطة به على هذا الوجه وكان تخصيصه
بالذكر غير موجب لاختصاص المنعم به بذلك البعض وخلى ما عداه فلئلا يتوهم ارباب الوهم
هذا الاختصاص والنفي وان كان يعرف اصحاب العلم عموم المنعم به لذلك البعض المخصوص
بالذكر وغيره اذ انتفاء ذكر غيره لا يوجب انتفاء عموم المنعم به حتى يوجب اختصاص الذكر
اختصاص المنعم به وقوله ايما ما لقصور العبارة الخ قايم على قوله ولم يتعرض للمنعم به ودال
عليه باعتبار احد محتمليه وهو عدم التعرض للمنعم به كلا على وجه التفصيل وقوله ولئلا يتوهم الخ
قايم ودال عليه باعتبار ثانيهما وهو عدم التعرض له بعضا على هذا الوجه فانطبق
الدليل على المدلول وصح الاستدلال وثبت الدعوى قوله من عطف الخاص على العام
اي عطف قوله وعلمه على قوله ما انعم من عطف الخاص على العام فان تعليم البيان
خاص لدخول تحت الانعام والانعام عام لشموله لتعليم البيان فيكون عطف التعليم
على الانعام من قبيل عطف الخاص على العام جدا وقوله رعاية لبراعة الاستهلال الخ
تنبيه على نكتة هذا العطف وسر وبراعة الاستهلال هي كون ابتداء الكلام مشتملا
للمقصود وهي تقع في ديباجة الكتاب كثيرا والديباجة التي تقع فيها براعة الاستهلال
تتبرع على عالم تقع فيه وكذا الكتاب الذي وقعت هي ديباجته تفوق على الكتاب
الذي لم تقع في ديباجته والبيان عبارة عن اظهار المتكلم المراد للسامع وهو مبالغة
التبيان والفرق ان البيان باللسان والتبيان بالجنان وما باللسان ابلغ مما بالجنان
لان الالسن ظاهر والجنان باطن والظاهر ابلغ من الباطن وان كان الباطن اعم من الظاهر
قوله الحكمة هي مجموع الشرايع المشتمل على العلوم والمعارف التي هي الحكمة العلمية وعلى
الاخلاق المرضية والاعمال الصالحة التي هي الحكمة العملية من حيث هو المجموع لا مجرد علم
الشرايع فلا يصح تفسير الحكمة به لعدم احاطة افرادها كما هو مقتضى اطلاق الحكمة وذكرها
على وجه الكلية الا ان يقال تفسيرها به بناء على انه عمدة في افرادها فيكون تفسير الشيء
باعظم افراده وافضل احاده وبالجملة تفسير الحكمة بالعلم مع العمل اولى من تفسيرها

بمجرد العلم قوله وفصل الخطاب الخ تحقيق هذا المقام على بعض الغيض والالمام مما هو المرام ومقتضى الكلام ان المراد من الصواب كما يدل عليه قرينة ذكر نطق هو النطق الصواب وان كان الصواب يطلق على غير نطق وهو خلاف النطق الخطاء وكل من الصواب والخطاء عند ما ذكر احترازعن الاخرفافهم ز بالصواب عن النطق الخطاء وهو نطق من ينطق عن الهوى والنطق الصواب نطق من ينطق عن وحي يوحى وهم الانبياء عليهم صلوات الله عليهم اجمعين ومن الحكمة كما ذكر الشارح المشتملة على العلوم والمعارف والاعتقادات التي هي الحكمة العلمية وعلى الاخلاق المرضية والافعال الحسنة والاعمال الصالحة التي هي الحكمة العملية ومن فصل الخطاب الكتب الالهية السماوية فعلم ان من في كلا الموضعين يعم كل واحد من الانبياء فكذلك ان الصواب والحكمة وفصل الخطاب يعم صواب كل واحد منهم وحكمته وفصل خطابه واضافة اسم التفضيل في كلا المقامين تدل على ان محمدا صلى الله عليه وسلم ازيد واوفر منهم من جهة النطق بالصواب والحكمة وفصل الخطاب وان شاركهم في شاركهم في هذا النوع وانه خارج منهم بحسب الارادة كما تدل عليه الاضافة وان كان واخلافيهم بحسب مفاهيم اللفظ والتعبير بالمبني للفاعل في اول المقامين وبالمبني للمفعول في ثانيهما انما هو للدلالة على ان كسب الانبياء عليهم السلام واختيارهم مدخلا في الاول لكونه اكتسابيا واختياريا دون الثاني لكونه عطائيا واضطراريا فانه ليس لكسب العبد في العطائيات والوهبيات مدخل لانها محض فضل وجود فافهم مدخل الكسب في الاكتسابيات لانها بلطف وعطاء مع سعي وجهد ولذلك قال الشارح في تعليل ترك فاعل الايتاء لان هذا الفعل اي فعل الايتاء لا يصلح الا لله تعالى بطريق القصر تقريبا لوجه الثاني وايماء الى وجه الاول وتغيير فصل الخطاب يدل على ان اضافة الفعول الى الخطاب من اضافة الصفة الى الموصوف وان استعمال المصدر وهو الفصل ههنا اي في مقام الوصف على وجه المجاز اللغوي سواء كان معناه المجازي اسم الفاعل او اسم المفعول ولكون كل منهما مرادا بغير اللفظة الموضوع ان كان معنى مجازيا ولكون المصدر مرادا به غير معناه الموضوع له كان لفظا مجازيا ولكون هذا بحسب اللغة كان المجاز لغويا لا عرفيا ولا شرعيا وتقديم المعنى المبني للمفعول من المعنيين المجازيين لهذا المجاز في تفسيره

لتوقف

لتوقف المبني للفاعل عليه والموقوف عليه مقدم على الموقوف فان كون الخطاب فاصلا بين الحق والباطل في الخارج يتوقف على كونه مفصولا ومبينا غير ملتبس على المخاطب به في نفسه فتظهر كالشمس بل فوقها ان المفصولية قبل الفاصلية فلذا قدمت في التفسير عليها والحق في اللغة هو الثابت الذي لا يسوغ انكاره وفي اصطلاح اهل المعاني هو الحكم المطابق للواقع فيطلق على الاقوال والعقايد والاديان والمذاهب لاشتمالها على ذلك والباطل مقابل الحق مطلقا لغة واصطلاحا ويطلق على ما ذكر لاشتمالها عليه والاصل اصله اهل بدليل اهيل او اول بدليل اويل لان تصغير الشيء يرده الى اصله كما ان جمع الشيء يرده الى اصله فيكون الضمة المقلوبة الى الالف في الاول في الاصل اما واوا او ياء ومن ايهما كان فهو بحسب اللغة يعم استعماله في الاشراف واولي الخطر والقدر والمنزلة وغيرهم وبحسب العرف خص استعماله في الاشراف واولي الخطر سواء كان ذلك في الخطر من جهة الدين او الدنيا وكل من الاستعمالين في نفسه حقيقة وبالنظر الى الاخر مجاز والاطهار جمع طاهر كاصحاب جمع صاحب لكن على خلاف القياس لان القياس ان يكون جمع طاهر كاصحاب جمع صحب لان فاعلا لا يجمع على افعال الا ان الاصحاب جمع صحب بكسر الحاء المهملة تخفيف صاحب او جمع صحب بسكون الحاء المهملة اسم جمع لا مصدر صرف والاطهار جمع طهر بضم الطاء المهملة وسكون الهاء مصدر وصف به للمبالغة بمعنى الطاهر او ذوي الطهر كالعدل يوصف به للمبالغة بمعنى العادل او ذي العدل وكالفضل كما مر يوصف به للمبالغة بمعنى الفاضل او المفضول او ذي الفضل وكل منهما كما سبق الاباء اليه مجاز لغوي باعتبار المعنى الاول ومجاز عقلي باعتبار المعنى الثاني والاخيار جمع خير بالتشديد في الحال فيكون ما هو المردود الى التشديد بعد التخفيف فيكون تشديد المردود حاليا اي منسوبا الى الاتيان به في حال الرد الى الاصل بعد الاذهاب عن الاصل لاجل التخفيف او بالتشديد في الاصل فيكون ما هو الغير المخفف او جمع خيرا بالتخفيف لكن بعد الرد الى التشديد فان جمع الكثير كالتصغير يرد الشيء الى الاصل فرد الخير المخفف عند جمعه على اخيار الى اصله المشدد ثم جمع على اخيار كميت المخفف فانه يرد عند جمعه على اموات الى اصله المشدد ثم يجمع على الموات وكل منهما صفة مشبهة على وزن فيعل عند التشديد وفعل بسكون العين المهملة عند التخفيف

ولكون الخير تشديدا او تخفيفا صفة مشبهة لا اسم التفضيل اصلا قال الشارح
بالتشديد واراد عمومه اوما هو في الحال او في الاصل حتى يحترز عن اسم التفضيل وهو
الخير مخففا لان الخير بقرينة الاخبار فانه جمع والخير اسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث بخلاف الخير بالتشديد مطلقا فانه يجمع كما هنا ويثنى ويؤنث والحاصل ان
كل هو الصفة يطابق فاعله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
اذا كان فاعله ضميرا مستترا تحته بخلاف ما هو التفضيل فانه لا يطابق اصلا بل هو
مفرد مذكر دائما واوضاحتي يندفع توهم ان الاخيار جمع خير صفة مخفف بدا
رده الى الاصل المشدد فانه انما يكون جمعا له بعد الرد الى المشدد لا قبل البرد
جدا لانه قياسي والاخير قياسي واشتقاق كل منهما من الخير ضد الشر ولا يوصف
بهما الامر هو مختار لخصال مرضي الفعال مقبول الاعمال محمود الاقوال والوصف
بهما حقيقة لكونهما صفة في الاصل وباصلهما مجازا امالغة او عقلا لكونه خبا
في الاصل فلا بد فيه من تاويل حتى يصح لكونه خلاف الاصل بحسب الظاهر والصرف
عن الظاهر لا بد منه جدا حتى يلائم المقصود قطعا قوله اما بعد الخ شروع في البحث
المقصود مشتملا على وجه الاهم ببيان وجه الانتصاب للمصنف وسبب الاقدام على التاليف
اي بعد التسمية والحمد والصلوة المتبركة بذكرها قبل الكلام افتداء بكتاب
الابتداء الوارد في حق بدء الكلام وكون التقدير هكذا قال هم من الظروف
المنبية المنقطعة عن الاضافة يعني لفظا وعبارة لا معنى ونية لان الاضافة
منوية والحمد والصلوة والتسمية مثلا ملحوظة ومقصودة مهنا ولذا قال الاربعد
الحمد والصلوة وهذه الظروف منصوبة المحل عند الانقطاع عن الاضافة كما هي منصوبة
اللفظ عند عدم الانقطاع عنها فلا بد من العامل جدا ولذا قال والعامل فيه
اي في بعد اما لنيابته عن الفعل وهو فعل الشرط يعني لنيابته عن الفعل عن نيابته
عن اسم الشرط وفعله جميعا لنيابته عن فعل الشرط فقط لان النيابة نيابة
منابها لا النيابة منابه فقط الا ان هذه النيابة لما تحققت في ضمن تلك النيابة
عند تحققها وكان العمل في بعد مختصا بالفعل قال لنيابته عن الفعل تخصيصا اولا
والاصل الخ تعميما ثانيا اي اصل اما بعد مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلوة

فنظر

فنظر ان العامل في بعد اصلا فعل الشرط اعني يكن ونيابة النائب منابه انما
وهما في هذا الاصل مبتداء يلزمه الاسمية ويكن شرط يلزمه الفاء غالبا فلما قدمت
مهما يكن من شئ واتيت اما منابها كما انيت نعم منابه الجملة المتضمنة اما نظرا الى
نيابتها منابه مهما ويكن معنى الابتداء والشرط اللذين بهما لزوم الاسمية لمهما و
لزوم الفاء الجزاء يكن ولزومها لصوق الاسمية والفاء في الجزاء فالتزم فيها الاسمية
بالنظر الى نيابتها منابه مهما وتضمنها معنى الابتداء والفاء بالنظر الى نيابتها
منابه يكن وتضمنها معنى الشرط بعد حذف مهما ويكن كما التزم في مهما ويكن بالنظر
الى معنى الابتداء والشرط فيها قبل حذفها واثباتها منابهما اقامة اللازم وهو
الاسمية والفاء مقام الملزوم وهو مهما ويكن بعد حذف ذلك الملزوم وابقاء
لاثره في الجملة وبقدر الامكان اي من وجه لا من كل وجه اما كون اقامة اللازم
وهو الفاء مقام الملزوم وهو الشرط من وجه بالنظر الى لزوم الفاء لا ما فالفكاكه
مقام يكن فلان مقام الشرط قبل جميع اجزاء الجزاء من وجه اللفظ والتقدير والفاء
التزمت في اما وما لزمتها الا في خلالها وهو خلاف ما كان الفاء عليه في الاصل
لان مقامها ايضا كان قبل جميع اجزاء الجزاء من وجه اللفظ والتقدير فلما كان مقامها
على خلاف ما كان عليه كان في خلالها من وجه اللفظ وقبلها من وجه التقدير لا في خلالها
من كل وجه ولا قبلها من كل وجه بل في خلالها من وجه دون وجه وقبلها من وجه دون وجه ولكونها
قايمة قبلها من وجه التقدير كانت اقامتها مقام الشرط وهو الملزوم من وجه لا من
كل وجه فظهر ظهور الشمس في نصف النهار كون اقامة الفاء مقام الشرط من وجه بالنظر
الى لزومها لا ما واما كون ابقاء الاثر وهو الفاء ايضا من وجه فلانه ابقاء الفاء القايمة
في خلال الجزاء وبعد الجزاء دون القايمة قبلها وابقاء القايمة في الخلال ابقاء الاثر واللازم
من وجه اذ اثر الشرط ولازمه قبل الحذف انما هو القايمة قبل الاجزاء لا القايمة
في خلالها والاولى اثر من كل وجه وابقاؤها ابقاء الاثر من وجه اللفظ والتقدير
لكن لما عرض كراهة توالي حرف الشرط والجزاء اقيمت القايمة مقامها في خلال
لمانع الكراهة عن الاقامة على ما كانت عليه فلما اقيمت في خلالها لعارض
المانع كانت من وجه اللفظ في الخلال ومن وجه التقدير قبلها فكانت باقية على ما كانت

عليه من القيام قبلها من وجه لا من كل وجه فثبت ان ابقاء الفاء في الخلال بعد حذف
الشرط من وجه لفظا صورة ابقاء الاثر واللازم من وجه التقدير اصالة وابقاؤه
من هذا الوجه ابقاء الاثر من وجه وفي الجملة على ما كانت عليه بالنظر الى لزوم الفاء لاما فيصح
القول باقامتها وابقائها من وجه وبقدر الامكان جدا واما كون اقامة اللازم وهو
الاسمية مقام الملزوم وهو المبتداء من وجه بالنظر الى لزوم الاسمية لاما فلان
لصوق الاسم المبتداء اما كان في حكم لصوق الاسمية اذ لصوق الموصوف وهو الاسم
مثلا في حكم لصوق الصفة وهي الاسمية مثلا كان لصوق الاسمية باما القائمة
مقام المبتداء المحذوف لازما قائما مقام ملزومه وهو المبتداء من وجه وهو وجه لصوق
الاسم باما قائما مقامه من وجه وهو وجه حرفية اما فظهر ان اقامة لازم الاسمية مقام
مقام ملزومه المبتداء بعد الحذف من وجه اللصوق لا من وجه الحرفية اقامة له مقامه
في الجملة واما كون ابقاء الاثر اي اللازم وهو الاسمية ايضا في الجملة على ما كان عليه
من التحقق والوجود بالنظر الى لزوم الاسمية لاما فلان ذلك الابقاء ابقاء له
من وجه اللصوق لا من وجه حرفية اما وهذا الابقاء ابقاء له على ما كان عليه في الجملة وبقدر
الامكان فثبت كون ابقاء الاثر ابقاء له على ما كان عليه من وجه بالنظر الى لزوم
الاسمية لاما والحاصل ان اصل الكلام مرها يكن من شئ فبعد الحمد والصلوة
لما كان يلزم الاسمية ونبوتها للمبتداء ووقوع الشرط مع الفاء اللازمة له وقيامها
قبل اجزاء الجزاء كلها من كل وجه وفرعه اما بعد فلما كان بقيام اما مقام المبتداء
والشرط وتضمنها معناهما ولزوم لصوق الاسم والفاء لها اقامة للازم اعني
الاسمية والفاء مقام الملزوم اعني المبتداء والشرط من وجه اللصوق والتقدير فقط
وابقاء الاثر على ما كان عليه من هذا الوجه فقط وكل من الاقامة والابقاء دليل و
لزوم الاسمية والفاء لاما عند تضمنها معنى الابتداء والشرط مدلول فالتطبيق
الدليل على المدلول مطلقا ثم التزام الاقامة والابقاء عند اللزوم والتضمن
انما هو للدلالة على نيابة اما مناب مرها ويكن وارادة معنى الابتداء والشرط
بها فاذا عرفت هذه القاعدة الكلية اعني قاعدة لزوم الاسمية والفاء
لاما عند تضمنها معنى الابتداء والشرط للاقامة والابقاء المذكورين في من

الصورة

السورة الجزئية مهما فقرها عليها في سائر الجزئيات مطلقا لانها تنطبق على جميع
الجزئيات والبواقي راجع الكل في سائر المقامات قوله فلما هو ظرف بمعنى الماضي
اسماء الظروف الزمانية بمعنى الوقت كاذا لامن حروف الشرط كلو فيكون اسما
لا حرفا ومن رغم انه حرف كلو الآن لولا انتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني
لثبوت الاول فقد سهى وزل واضل وضل لكن يستعمل استعمال لو فكان لو بسببية
الاول للثاني ويليها فعل ماض لفظا نحو لو كان كذا او معنى نحو لو لم يكن كذا لكذا ان لما قائمة
السببية ويليها ذلك الفعل الماضي نحو لما كان ولما لم يكن غير انها للسببية في الانتفاء وهو لو
في الثبوت وقوله هو المعاني والبيان على حذف المضاف اي علم المعاني والبيان وغير المص قوله و
توابعها بحذف المضاف ووضع الضمير موضع الظاهر اي وعلم توابع البلاغة كما يدل تقدير علم و
ارجاع الضمير الى البلاغة وحذف الثاني والمضاف في قوله هو البديع اي علم البديع قد دل كل
منها على ان المراد من علم البلاغة وعلم توابع البلاغة هو المعنى الاصلي الاضافي فيكون
اضافة العلم الى البلاغة وتوابع البلاغة والى المعاني والبيان والبديع من اضافة العام
الى الخاص كعلم النحو وعلم الصرف والمقصود بيان اختصاص ذلك العلم بها على وجه
الكمال وان كان لغيره تعلق بها لكن لا على وجه الكمال مثله فلا يلزم مخدور العطف
على جزء الكلمة ورجوع الضمير اليه باعتبار المعنى الاصلي ولا حاجة الى دفعه بما ذكرنا
اذ الكلام في بادي النظر بحسب القرائن المذكورة محمول على المعنى الاضافي والا
لما جاز فعل السني منها مهما فضلا عن نصبه فلا محذور اصلا ولا حاجة الى الدفع
قطعا واما ذلك ان لو حمل على المعنى الفرعي العلمي مع النظر الى اشتهار تسمية
المعاني والبيان بعلم البلاغة والبديع بعلم توابع البلاغة من غير نظر الى القرائن
جدا لكن يأباه شأن المصرح لانه لا يليق بشأنها وعلو قدرها بري عن
قصد امثاله وان توهمه الاوهام وذلك لا ينافي نظام الكلام في افادة المرام و
الحاصل ان المقصود حقا وصدقا المعنى الاضافي كما يعينه القرائن دو العلمي وان
توهمه الاوهام وبالجملة مرجع الاوهام في دفع المحذور اللازم من الحمل على المعنى
العلمي الى الحمل على ما يعينه القرائن اياك والمعنى العلمي حتى تنجو وعليك بالمعنى الاضافي
حتى لا تهلك بالسهو والزلة ثم ان العلوم ان العلوم منها جليل قدرا ودقيق

سرا كعلم اللغة والنحو والصرف ومنها اجل قدرا وادق سرا كعلم التفسير والحديث
والمعانى والبيان والبديع فيكون علم البلاغة وتوابعها من اجلها قدرا وادقها سرا
ولم يقتض الكون بعض الاجل الكون اجل العلوم كلها حتى يحتج تقييد العلوم بالعربية
للاخراج غير ها حتى لا يلزم اجلية علم البلاغة وتوابعها من علم التفسير وما علم منها
كان من اجل العلوم فانه مع كونه من اجلها دونه ويدل على عدم انجاه التقييد استعمال
كلمة البعض اذ لم يقل اجلها اى لم يقل المصنف اجل العلوم بل قال من اجل العلوم
وكونها كذلك لا يقتضى ان يكونا اجلها مطلقا فلا حاجة الى التقييد ثم ان كون
علم البلاغة وتوابعها من اجل العلوم ادعائى كما يدعى النحوى والصرفى ان
علم النحو والصرف من اجل العلوم قدرا وادقها سرا مثلا وكل حزب من احزاب
ارباب الفنون والعلوم يدعى اجلية ما عنده قدرا وادقية سرا وكل حزب
بما لديهم فرحون لكن ادعاء كل واحد منهم اجلية ما عنده قدرا وادقية سرا لا
ينافى جلالة ما عند غيره قدرا ودقته سرا وان نافى اجليته وادقيته واذا
ثبت قدر الجلالة وسر الدقة مطلقا بالنسبة الى كل من العلوم وان انتفى قدرا
لاجلية وسر الادقية بالنسبة الى الاحزاب الادعاء فعليك بجميع العلوم حتى
تنال جلائلها واجلها لان كل واحد منها جليل حقيقة واجل ادعاء ومن جمعها فقد
جمع الجلائل والاجال منها وقوله كاللغة يعنى كعلم من اللغة اذ مطلق اللغة ليعم
من اللغة وغيره من اللغات كالصرف والنحو فان امثالهما تندرج تحت ضبطة
اللغة كاندراج الانواع تحت ضبطة الجنس ويدل عليه ذكر الصرف والنحو بعدها اذ
الكائن مثل الصرف والنحو من اللغة لا مطلق اللغة لكن يطلق اللغة على
من اللغة لاشتهاره بها والا فكل ما عداه من الصرف والنحو لغة ولا يختص
به اللغة جدا والمراد بالعربية الالفاظ والكلمات العربية لكن لا انفسها بل احوالها
كما يدل عليه اضافة الدقايق والاسرار اليها لان الدقة والسر لا يتصور
فيها شئ منهما بالنظر الى انفسها بل انما يتصور بالنظر الى احوالها واحوالها
كثيرة لكن مع ذلك هى قسمان اجل قدرا وادق سرا وجليل قدرا ودقيق سرا
والثانى كاحوالها المتعلقة بالوضع والاعراب والبناء والذكر والحذف

والاطلاق

والاطلاق والتقييد والتعريف والتنكير وغير ذلك من الاسمية والفعلية والحرفية
وما يتفرع عليها والاعلال والادغام والاشتقاق وما يتفرع عليها من المصدرية
والماضوية والمضارعية وغير ذلك كالصحيحة والمثالية والمضاعفية مما هو اكثر
من ان يحصى والاول كالاحوال المتعلقة بما يقتضيها وبيعث على اجرائها واحدائها
من الامور والمعانى التى وراءها والاحوال المتعلقة باعراب الالفاظ والكلمات
العربية وبنائها واعلالها وادغامها واشتقاقها وما يتفرع عليها احوال ظاهرة
عارضة لها بحسب ظواهرها والاحوال المتعلقة بالامور والمعانى التى وراءها
احوال باطنة عارضة لها بحسب بواطنها ولا خفاء ان الظاهر منها جليل قدرا ودقيق
سرا والباطن اجل قدرا وادق سرا فكذا العلم المتعلق بالجليل قدرا والدقيق سرا
يكون جليلا قدرا ودقيقا سرا والعلم المتعلق بالاجل قدرا والادق سرا يكون
اجل قدرا وادق سرا فان اجلية قدر العلوم وادقية سرها كما هى من اجلية قدر
المعلوم وادقية سره كذلك جليلية قدر العلوم ودقيقة سرها من جليلية
قدر المعلوم ودقيقية سره فاذا تقرر هذا اى ما ذكرنا الى هنا فنقول ان دقايق العربية
يراد بها ههنا ادقها واسرارها ما فاق الامور والمعانى التى هى الاحوال الباطنة
للالفاظ العربية ادقها واسرارها لا دقايقها كما ان الاحوال الظاهرية
دقايقها لا ادقها الا ان المصنف اطلق الدقايق على الادق ولما كان علم البلاغة و
توابعها يعلم به ادق العربية واسرارها كان من ادق العلوم سرا لان ادقية المعلوم
سرا توجب ادقية العلم المتعلق به سرا وقوله لكونه اى القرآن فى اعلى مراتب
البلاغة تعليل لقوله به يعرف ان القرآن معجز وقوله لاشتماله اى القرآن على
الدقايق والاسرار الخارجة عن طوق البشر اى طوق بلغائهم وطاقتهم تعليل
لقوله لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لكن كل واحد من هذين التعليلين انما هو باعتبار
ان يعرف كون القرآن فى اعلى مراتب البلاغة واشتماله على تلك الدقايق
والاسرار بعلم البلاغة وتوابعها لا بعلم اخر ولا مطلقا وتقدير هذا المعنى
واعتباره لا بد منه فى كلا التعليلين فيقال على تقديره فى الاول لانه يعرف
به كونه فى اعلى مراتب البلاغة وفى الثانى لانه يعرف به اشتماله على الدقايق

والاسرار الخارجة عن طوق البشر وكونه يعرف به هذا الاشتمال سببا لكونه يعرف
به كونه في اعلى المراتب وهو علة لكونه يعرف به ان القران معجز ولذلك وقع التعليل
بكل من التعليلين هناك قطعا لانه صحيح مطلقا بخلاف ما اذا اعتبر ان يعرف كونه في اعلى
المراتب واشتماله على تلك الدقايق والاسرار بعلم اخر او مطلقا فانه لا يصح بالنظر
الى الاعتبار الاول اصلا ويصح بالنظر الى الاعتبار الثاني من وجه دون وجه
ووجه الصحة تقييد معرفته بعلم البلاغة وتوابعها وتقديرها مقيدا به
وجه عدم الصحة تقييدها بغيره وتقديرها واذا كان علم البلاغة وتوابعها مقيدا
به يعرف به كون القران معجزا بناء على كل واحد من التعليلين وهذا اي العلم بكون
القران معجزا وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام وهو اي تصديق النبي عليه السلام
وسيلة الى الفوز بجميع السعادات الابدية في الدنيا والاخرة فيكون من اجل
العلوم قدرا لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اجل الغايات قدرا
فيكون من اجل العلوم والمبادي قدرا ايضا وسيجيء ان شاء الله تعالى بيان
الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية والترشيح في فن البيان وبيان الايهام
في فن البديع وقوله لا يغيره من العلوم اشارة الى ان التخصيص المستفاد من
تقديم الظرف في قوله اذ به يعرف اضافي اي بالنسبة الى غيره من العلوم لا
حقيقي اي لا بالنسبة الى سائر العلوم وغيرها فمعرفة دقايق العربية واسرارها
بحسب السليقة والطبيعة كالعرب من غير احتياج الى فن علم البلاغة وتوابعها
لا تنافي هذا التخصيص اي تخصيص معرفة دقايقها واسرارها بعلم البلاغة
وتوابعها بطريق الاضافة لعدم المنافاة بينهما وانما المنافاة بينها وبين التخصيص بطريق
الحقيقة وقد عرفت ان هذا التخصيص ليس بطريق الحقيقة قطعا فلا يرد عليه
اشكال بتلك المعرفة اصلا لجواز اجتماعهما في الثبوت جدا وقوله لكونه في اعلى
مراتب البلاغة سواء علل به الفعل وهو يعرف كما مر او الفاعل وهو القران
معجز اشارة الى ان التخصيص المستفاد من تقديم الجار والمجرور في قوله به يعرف
ان القران معجز اضافي ايضا اي بالنسبة الى ان المراد بالمعرفة ههنا معرفة
اعجاز القران المناسب المعلل بكونه في اعلى مراتب البلاغة او معرفة اعجاز

المعللة

المعللة بكونه في اعلى مراتبها اي بمعرفة كونه كذا بعلم البلاغة وتوابعها كما مر
به انفا بالنسبة الى ان المراد بها معرفة نفس اعجاز القران حتى يكون اي هذا التخصيص
حقيقيا ولا يصير مستقيما نظرا الى حصول معرفة نفس الاعجاز بعلم الكلام لكونه باحثا
عن كون القران معجزا للرسول عليه السلام والقصد ان المراد من معرفة الاعجاز المعلل بكونه في اعلى
مراتبها معرفته على سبيل التحقيق والتفصيل لا معرفته على سبيل التسليم والاجمال
حتى لا يصير هذا التخصيص على تقدير اضافيته وتسليمها مستقيما نظرا الى حصول معرفة
ذلك الاعجاز ايضا بعلم الكلام على ان ما يذكر في علم الكلام لاثبات كون القران
معجزا من كونه في اعلى مراتب البلاغة ومنتهى طبقاتها واشتماله على ان الدقايق
والاسرار الخارجة عن طوق البشر مقدمات ماخوذة من علم البلاغة مستعملة في علم
الكلام على طريقة التسليم والاجمال دون التحقيق والتفصيل واني يعلم تحقيقها وتفصيلها
في علم البلاغة لا غير ولا ينافي اختصاص تحقيقها وتفصيلها به بناء علم الكلام على
المقدمات اليقينية فان المبادي اليقينية لعلم انما تكون ماخوذة من علم اخر برهن
عليها في ذلك العلم فلا ينافي كونها ماخوذة من غير كونه مبنيا على المقدمات
اليقينية بل هو مع ذلك مبنى عليها فيرجع معرفة كون القران معجزا بالكمال
بلاغته بعلم الكلام الى معرفته بعلم البلاغة واختصاص هذه المعرفة به لا ينافي
حصولها بغيره لان حصولها بغيره كعلم الكلام مثلا مستفاد من حصولها به وكما ان
هذا الاختصاص اضافي بالنظر الى الاعجاز المعلل بكون القران في اعلى مراتب
البلاغة فكذلك اضافي نظرا الى غير من سائر العلوم لعدم حصول معرفة هذا
الاعجاز اصالة على وجه التحقيق والتفصيل لشيء من سائر العلوم وكانه ليس
حقيقيا بالنسبة الى نفس الاعجاز كما ذكر فكذلك ليس حقيقيا بالنسبة الى جميع ما عدا
علم البلاغة حتى ينافي حصول معرفة الاعجاز بالسليقة فان العرب يعرفون بطبعهم
اعجاز القران وكمال بلاغته وعلو طبقته في طبقات البلاغة نظرا الى صرف قلوب
المعارضين عن المعارضة والاخبار عن المغيبات ومخالفة اسلوبه اساليب سائر الكلام
وخطب والاشعار سيما في المطالع والمقاطع والحاصل ان معرفة اعجاز القران
سواء علل بكونه في اعلى مراتب البلاغة تلك المعرفة بعينها لكونها حاصلة بمعونة كونه

في اعلى مراتب البلاغة بعلم البلاغة وهذا الاعجاز بعضي لكون القران في اعلى مراتب
البلاغة مختصة بعلم البلاغة ولا تحصل بشئ مما سواه من سائر العلوم اصلا
فيكون من اجل العلوم قدرا لكون معلومه من اجل المعلومات قدرا والمراد من اعلى
مراتب البلاغة معناه المجازي وهو حد الاعجاز المتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه لان
القران بحد الاعجاز من مراتب البلاغة دون الطرف الاعلى بدون ما يقرب منه والا لكان
بعض الايات معجزا لكونه في ما يقرب منه لا في الطرف الاعلى ومعلوم ان القران كله
معجز لكونه في حد الاعجاز المشتمل على الطرف الاعلى وما يقرب منه فيكون جميع اياته
معجزة لكون بعضها في الطرف الاعلى من حد الاعجاز وبعضها في ما يقرب من الطرف
الاعلى منه ولهذا يحمل لفظ الاعلى ههنا على المعنى المجازي وهو حد الاعجاز لا
على المعنى الحقيقي وهو الطرف الاعلى حتى لا يتوهم عدم اعجاز بعض الايات نظرا الى
عدم كونه في الطرف الاعلى وهذا الحمل من حمل المقيد على المطلق باعتبار استلزام علو
الكل علو الاجزاء سواء كان كل منها اعلى او ما يقرب منه وكون حد الاعجاز اعلى
في نفسه وان كان باعتبار علوية بعض اجزائه يوجب بحسب اشتماله عليها ان يكون
جميع اجزائه فاذا كان كذلك فيصح اطلاق لفظ الاعلى عليه لكونه اعلى بجميع ما اشتمل
عليه وكون ما عداه اسفل والحاصل ان الاعلوية مختصة بحد الاعجاز والاسفلية
بما دونه سواء كان عاليا اولا **قوله** ونظم القران الخ اى المعتبر والمقصود من النظم
بالاضافة الى القران تاليف الكلمات المقارن لترتيب المعاني وتناسب الدلالات
الصادر عن القصد على وجه يقتضيه العقل لا غير المقارن لما صادر اقصدا
او اتفاقا عن وجه يقتضيه العقل قصدا او اتفاقا فاذا اعتبر في نظم
العقل اولا ولا لاعلى وجه يقتضيه العقل قصدا او اتفاقا فاذا اعتبر في نظم
وقصد في تاليفه المقارنة للترتيب والتناسب المذكورين والصدور قصدا
والوجه الذي يقتضيه يخرج ما لم يكن كذلك من الاعتبار ولا يحمل على نظم القران
ولا يراد بنظم القران لعدم صحته وسقوطه عن الاعتبار ولا يكون نظم
القران منتفيا اصلا **قوله** وللاصول الاصل لغة هو ما يبتنى عليه غيره واصطلاحا
هو امر كلي منطبق على جميع جزئياته التي تعرف احكامها منه او قضية كلية

منطبقة

منطبقة على جزئياتها كقول النحاة الفاعل مرفوع والمفعول منصوب وكل من
الاصل والقاعدة يصدق على هذا الامر الكلي ويطلق عليه الا ان الاصل انما
يطلق عليه باعتبار انه يتفرع عليه الجزئيات في احكامها ويبتنى عليه والقاعدة
انما تطلق عليه باعتبار انه يرجع اليها الجزئيات في احكامها وتحتاج اليه وهما
بحسب حاصر قاعليه متحدان وبحسب ما يطلق عليه ويفهم منه متغايران تغايرا
اعتباريا فباعتبار انه متفرع عليه الجزئيات هو اصل وباعتبار انه مرجع قاعدة
والاصل والقاعدة والقانون الفاظ مترادفة بحسب الاصطلاحات وان كانت
متباينة بحسب اللغة والتباين اللغوي لا ينافي الترادف لان اللغة وضع والاصطلاح
وضع والمنافاة بالوضع لا توجب المنافاة بوضع اخر بل يثبت المساواة والمرادفة بوضع
عند ثبوت المباينة والمنافاة بوضع اخر فيتفقان في الثبوت لعدم اتحاد الجهة
قوله والحق الخ اى الحق في باب تقدم معمول المصدر عليه ليس هو عدم جواز تقدمه
عليه مطلقا بل جوازه اذا كان ظرفا وعدم جوازه اذا كان غيره اما الاول فلان الظرف من
المعمولات التي يكفى في عمل المصدر فيها متقدمة عليه ما يوجد فيه من رائحة الفعل من غير احتياج
الى تاويله بان مع الفعل لكون الظرف معمولا ضعيفا يكفى فيه رائحة الفعل والاحتياج فيه
الى عين الفعل متاخرا عن المصدر او متقدما فيعمل فيه مطلقا من غير احتياج الى التاويل
اصلا واما الثاني فلان غير الظرف من المعمولات لا يكفى في عمل المصدر فيه متقدما
عليه ما يوجد من رائحة الفعل بل يحتاج الى تاويله بان مع الفعل لكونه معمولا قويا لابد في
العمل فيه من عين الفعل ولا يكفى رائحة الفعل وعين الفعل انما يتاتى بالتاويل فالمصدر يعمل
في غير الظروف بالتاويل اذا كان متقدما عليه وبدون التاويل اذا كان متاخرا عنه و
الحاصل ان العمل في الظروف يكفى فيه ما فيه رائحة الفعل من العامل للضعف
من غير احتياج الى العامل القوي ولا يمنع عنه كل مانع ولذا يعمل في الظرف معنى
حرف النفي كقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اى انتفى بنعمة ربك عنك الجنون
ومعنى اسم الاشارة كقوله هو فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير اى فالنقر
يومئذ يوم عسير ومعنى الضمير كقوله وما الحياة الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اى
حديثي عنها والمراد بالظروف ههنا ما يعم الظرف الحقيقي كاسم الزمان والمكان وما يشبههما كالجار

والمجرور وما نبت لفي من بين حروف الجر فانها زيدت للظرف الحقيقي نظرا الى ان لها على الظرفية
غلبت على سائر الحروف الجر فكانت كانها ما نبت الظرف الحقيقي على وجه التغليب فجعلت
كانها ظروف على طريق المجاز والا فالظرف حقيقة هو الزمان والمكان مبهما كان او محدودا
قوله وستعرف الفرق بينهما في بحث الاطناب يعني ما ذكرنا ههنا في بيان الخو
والتطويل مفهومان متصادقان لا يحصل بهما الفرق بحسب الذات بينهما وان
حصل بحسب الصورة بل هما مشتركان في الاطلاق على كل من هذين المفهومين
لا اشتراكهما في اصل الزيادة وما يحصل به الفرق بحسب الذات بينهما ستعرفه
حين نذكر في بحث الاطناب على ما وقع عليه الاصطلاح وهو على ما ذكرنا
هناك ان الخو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لا لفائدة ويكون الزايد متعينا
والتطويل ان يزيد اللفظ على اصل المراد لفائدة ولا يكون الزايد متعينا لها
بل هما مشتركان في اصل الزيادة ويفترقان في وصفها حيث يتعين الزايد في الخو
ولا يتعين في التطويل قوله فالبلاغ الخ ناظر الى قوله غير مصون الخ نظارة النثر
الى اللف لكن على خلاف ترتيبه فان الخو قدم في اللف وناظره وهو التجريد اخر
في النثر والتطويل وسط في اللف وناظره وهو الاختصار قدم في النثر والتعهد
اخر في اللف وناظره وهو الايضاح وسط في النثر فكان قوله عن الخو الى قوله
والتجريد لفا ونشرا غير مرتب وترك الاتيان بالنثر على ترتيب اللف رعاية
للسجع ولو قال مفتقرا الى التجريد قابلا للاختصار محتاجا الى الايضاح لفات السجع والاجمل
هذا المحذور وترك الترتيب في النثر واللف والنشر من المحسنات البديعية مرتبا
كان او غير مرتب وهو يزيد الكلام حسنا على حسنه قوله وهي حكم كلي الخ اي القاعدة
هي حكم كلي متحقق في قضية كلية متضمنة موضوعا ومحمولا الكليين مشتمل على جميع جزئيات
المتحققة في جميع القضايا الجزئية المتضمنة للموضوعات والمحمولات الجزئيين فكان
تلك الكليات تشتمل عند تحققها اصلا على تلك الجزئيات فكذلك ان تلك الجزئيات
تندرج عند تحققها تبعا تحت تلك الكليات ولاشتمال التحقق الاصلي الكلي على التحققات
التبعية الجزئية واندراج الجزئيات تحت الكلي يدعى ثبوت كل منها ويلزمه حين
يتعين في الخارج وسيتضح هذا الثبوت والتعين الخارجي التفصيلي على ذلك الثبوت

والتعين الاندراجي الاجمالي المتحقق في ضمن الثبوت الكلي وهو اي الحكم المتحقق الثابت
الكلي باعتبار تفرع الحكم المتحقق الثابت الجزئي عليه عند تعينه في الخارج بناء على تعينه
الاندراجي سيسمى اصلا وباعتبار احتياج اثباته اليه وابتناء ادعائه عليه سيسمى قاعدة
والاصل والقاعدة متحدان بالنظر الى اصل مسماهما ومتغايران بالنظر الى وجه
تسميتهما كما مر تحقيقه الفاقول لنا كل حكم منكر يجب توكيده مثلا حكم كلي وهو الحكم
بوجوب التوكيد على كل حكم منكر متحقق في قضية كلية متضمنة موضوع ومحمول الكليين
وهي كل حكم منكر يجب توكيده والموضوع الكلي هو كل حكم منكر والمحمول الكلي هو
يجب توكيده مشتمل على جميع الجزئيات المتحققة في القضايا الجزئية المتضمنة الموضوعات
والمحمولات الجزئيين مثل ان زيدا قائم وان عمرو راكب وان بكرا ذاهب وغير ذلك
من الجزئيات المشتملة على الحكم المنكر اي الملقى الى المنكر ولانطباق ذلك الكلي على هذه
الجزئيات يحكم بثبوتها بناء على ثبوته نظرا الى انطباقه عليها فكما عند ثبوته على وجه
الكلية يكون ثبوتها اصلا وثبوتها تبعا فكذلك عند ثبوتها على وجه الجزئية يكون
ثبوتها اصلا وثبوته تبعا والجزئيات تقع في الكلام مطلقا وضبط الفرد الغير المعين
المنتشر المطلق الكلي على وجه يلايم الكل ويجمعه جمعا جليا ممتازا عما يضاده وينافضه
بالتي ضبط كان وعلى اي لسان واصطلاح كان هو القاعدة وما وجد في الكلام مطلقا صحيح
لتمثيل القاعدة وما وجد في كلام الله تعالى ورسوله او كلام البلغاء والفصحاء والشعراء
يصح لاثباتها ايضا وباعتبار الاول يسمى بعض الجزئيات امثلة وباعتبار الثاني يسمى
بعضها شواهد والامثلة اعم من الشواهد نظرا الى كونها من كلام الفصيح والبليغ و
غيرهما مطلقا اذ الشواهد لا تكون من كلام غيرهما والشواهد اعم من الامثلة نظرا
الى صحة التمثيل والاستشهاد بها اذ الامثلة لا يستشهد بها فكان كل منهما اعم وانقص
من وجه من الاخر لكن هذا باعتبار المجموع بالمجموع والا فبعض الامثلة يساوي الشواهد
في صحة الاستشهاد فقوله فهي اخص من الامثلة اي من وجه كما ذكرنا او مطلقا اذا اكتفى
باعتبار كونها من كلام البليغ وصحة الاستشهاد بها فقط من غير اعتبار صحة التمثيل بها
في الامثلة تكون من كلام غير البليغ ايضا فتكون اعم وجها والقواعد كليات الامثلة
والشواهد وهما جزئياتها وبين الكلي والجزئي تناسب وبين الجزئيين تمايز وتماثل

قوله من الالو وهو التقصير الخ اى قوله لم آل من الالو اللازم بمعنى التقصير لا من الالو المتعدى
بمعنى الاستطاعة والتقصير معناه الحقيقى لكنه قل استعماله فيه فلو حمل عليه بناء
انه حقيقة وان قل يجعل قوله جهد المسير اى لم اقصر من جهة الاجتهاد او حالا اى
لم اقصر حال كونى مجتهدا او نصبا على نزع الخافض اى لم اقصر فى الاجتهاد ويجوز حمله
على تضمين معنى الترك او التجوز عنه فيكون جهدا مفعولا اى لم اقصر تاركا جهدا او لم
اترك جهدا لكن كما غلب استعماله فى معنى المنع متعديا الى مفعولين على وجه التضمين او
التجوز كما فى قولهم لا الوك جهدا حمله الشارح على معنى المنع على اى وجه كان بناء على شهرته
وشهرته والسياق الذهن اليه فقال وحذف المفعول الاول هنا اى فى قوله ولم آل وقوله
والمعنى لم امنعك جهدا يحتمل تضمين معنى المنع والتجوز عنه اى لم اقصر مانعا نفسك الاجتهاد
او لم امنعك الاجتهاد مقصرا والوجه الاول اشهر ولكن الثانى احضر وعبارة الشارح
فيه اظهر وعلى الوجهين وهو مجاز فى الجمع بين الحقيقة والمجاز وجهد قيد للمنفى
لا للنفى فى جميع الصور الا فى صورة المحال فانه قيد للنفى دون المنفى لان المراد الاجتهاد
الكامل وثبوت التقصير مع كمال الاجتهاد محال واما ثبوت نفى التقصير معه فواجب
واما الاول فلما بينهما من المباينة واما الثانى فلما بينهما من الملاءمة قوله فى تحقيقه
الخ وتعلق كل من التحقيق والترتيب والتعاطى بالمختصر انما هو باعتبار ما فيه من
الابحاث المتعلقة بالقواعد وامثلتها وشواهدها لا باعتبار نفسه فانه لا يمكن فيكون
تعلقها به صورة مجازا عن تعلقها بالحقيقة من قبيل ذكر المحل وارادة الحال فكانت
تلك الابحاث فى هذا المختصر محققة المعانى مهذبة الالفاظ منقحة العبارات بحيث كانت
مصونة عن الحشو والتطويل والتعقيد بلا اخلال الى الاختصار والايضاح والتجريد مرتبة
المرائب بترتيب تتناوله اقرب من تناول ترتيب السكاكى تلك الابحاث فى القسم الثالث
حيث يكون تناولها منه اسهل من تناولها منه وذلك كثير التناول والاخذ منه
الى الآن والى ما شاء الله تعالى والاظهر فى قوله اضافة للمصدر الخ الحالية
والعامل فيها معنى التقرير المفهوم من حرف التقرير اى قرر تقريرا بترتيب السكاكى او ترتيب القسم الثالث
حال كون اضافة الترتيب الى الضمير اضافة للمصدر الى الفاعل وهو السكاكى او الى المفعول وهو
القسم الثالث اعنى الاول بالاول والثانى بالثانى والتقرير الاول هو باعتبار

المصدر

المصدر المفهوم من رتبه مع الفاعل والثانى هو باعتبار مع المفعول وباعتبار الاول
يكون المفعول محذوفا وباعتبار الثانى يكون الفاعل محذوفا قوله مفعول له لما تضمنه
لم ابالغ الخ يعنى ان قوله تقريبا يرى ظاهرا انه مفعول له لقوله لم ابالغ وليس كذلك
بل هو مفعول له لما تضمنه معناه وهو ترك المبالغة اى فى الاختصار تقريبا فيكون
تقريبا علة ترك المبالغة فى الاختصار لا علة المبالغة لان نفيها تعليلا لها بالتقريب
يستلزم اثباتها تعليلا لها بالغير وهو فاسد جدا ولذلك اول الفعل المنفى وهو
المبالغة بالمثبت وهو ترك المبالغة فكانه جعل القيد قيدا للنفى لا للمنفى كما مر والمذكور
وهذا بناء على ما ذكره الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز كما ذكر فى المطول لكن هذا انما
يصح اذا صلح التقريب ان يكون قيدا للمبالغة المثبتة ثم دخل النفى عليها كما فى نحو هو حاضر بينه
تاديبا والتقريب ليس كذلك تاديب واما اذا لم يصلح ان يكون قيدا لها كما فى نحو لا اكلمك
الا لكى اقربك فكيف يجعل هكذا او التقريب كحب التقرب فلكى يكون حب التقرب قيدا
للنفى دون المثبت فكذلك يكون التقريب قيد النفى دون المثبت فلا حاجة الى
التاويل المذكور هنا كما لا حاجة اليه هناك والملحوظ فى التعليل والتقييد ليس هو ثبوت
الفعل لانه لا يصح بل انتفاؤه واما يكون ثبوته اذا صح كما فى نحو حاضر بينه تاديبا فيكون
النفى متوجها الى القيد فينتج من ثبوت الفعل لغير عالم يثبت له فيكون الضرب لغير
التاديب منتفيا كونه له ثم المراد من التضمن هو المعنى الذى يلزم الاستلزام او مفعول له لما
يستلزمه معنى لم ابالغ والمعنى المتضمن المستلزم اسم فاعل بمعنى المبالغة والمتضمن المستلزم
اسم مفعول ترك المبالغة فان نفيها يتضمن تركها ويستلزمه فاذا تقرر هذا فى تقريبا نفس
عليه طلبا والظاهر انهم قيدان لقوله له ابالغ وان امكن ما عداه من الوجوه قوله فوائد
عشرة الخ ونسبة ما عشر عليه فى كتب القوم الى الفوائد التى يناسبها الذكر
ونسبته بالفوائد ونسبة ما لم يظفر فى كلام احد به اصلا الى الزيادة التى يناسبها الثالث
الحذف ونسبته بالزوائد خفض جناحه منه للقوم ولعذ جبر ما افرط فى وصف القسم
بالحشو والتطويل والتعقيد تصريحا وتلميحا وتعريضا فكانه قال ومختصرى الذى كان
مهذبا عما فى القسم الثالث ومنقحا عنه لكنه مع ذلك ممتلئ على زوائد ليست فى
الثالث غير مصون عما هو مصون عنه وانما فعل هذا رغما لانف النفس الامارة ومرادة

على ما ذكره الشارح في المطول ما سنح به خاطري من الاعتراضات على السكاكي وغيره قوله وعلى
كلا التقديرين عطف الانشاء على الاخبار اعتراض من الشارح على عطف ونعم الوكيل
سواء كان عطفا على جملة هو حبي والمخصوص محذوف اي ونعم الوكيل هو فيكون عطف
للجملة الانشائية الفعلية على الجملة الاخبارية الاسمية او على حبي اي وهو نعم الوكيل
فالمخصوص هو الضمير المتقدم حيث صرح بتقدم المخصوص في نحو زيد نعم الرجل فيكون عطف
الفعلية من الانشائية تقديرا او الاسمية منها صورة على الفعلية من الاخبارية
تقديرا لان حبي في تقدير يحبني لانه بمعنى محبي وهو يتضمن معنى يحبني وايا ما
كان فعطف ونعم الوكيل من عطف الانشاء على الاخبار لا من عطف الاخبار على الاخبار
وعطف الانشاء على الاخبار لا يجوز لما بينهما من كمال الانقطاع وتمام المغايرة بلا
مناسبة اصلا فصحة العطف تقتضي المغايرة والمناسبة في الجملة بين المعطوف
والمعطوف عليه ولا مناسبة بين حبي ونعم الوكيل اصلا فيكون الجمع بينهما بعطف
نعم الوكيل على هو حبي كالجمع بين الضب والنون فكما لا مناسبة بينهما اصلا لكون احدهما
برئ الوجود والآخر بحري الوجود فلا يجوز عطف احدهما على الآخر فكذلك
لا مناسبة بينهما اصلا لكون احدهما اخباريا التعيين والآخر انشائي التعيين
فلا يجوز احدهما على الآخر وسيجيء بيان عدم جواز هذا العطف في باب الفصل
والوصل تفصيلا ان شاء الله تعالى لكن قد اجيب عن هذا الاعتراض بجعل
الواو للاعتراض على تجويز وقوعه في آخر الكلام او بجعل جملة هو حبي في قوة
الانشاء لوقوعها في موقع الدعاء او بان معنى ونعم الوكيل وهو معقول في شانه
نعم الوكيل بتقدير المبتدأ بقرينة السابق على ما هو المشهور من ان الانشاء اذا
وقع خبرا يقدر فيه القول ويؤول به حتى يكون جملة اسمية خبرية متعلق خبرها جملة
فعلية انشائية فتصح عطفها على اخبرية السابقة فيكون نعم الوكيل جملة اسمية متعلق
خبرها انشاء على هذا المعنى وكونه هكذا لا يوجب ان يكون جملة انشائية سواء اعتبر
عطفه على هو حبي او على حبي وعلى تقدير ان يكون المعطوف عليه هو حبي والمعطوف هو نعم
الوكيل اي بتقدير المبتدأ المحذوف بقرينة السابق يكون عطفه من عطف جملة الاسمية
الخبرية التي متعلق خبرها فعلية انشائية على الجملة الاسمية الخبرية التي خبرها مفرد

اذ التقدير

مطلب مقدمة

اذ التقدير هكذا وهو حبي وهو مقول في حقه نعم الوكيل وهما بتأويل كان في كونهما
جملة اسمية خبرية خبرها مفرد ويفارقان في تعلق الخبر بالانشاء وعدمه فان في
هو مقول في حقه نعم الوكيل من تعلق الخبر بالانشاء ما ليس في هو حبي وعلى تقدير
ان يكون المعطوف عليه حبي اي بتقدير ذكر المبتدأ المذكور اولا ثانيا في نعم الوكيل
لبيان كون حبي هو المعطوف عليه يكون عطفه عليه من عطف المفرد على المفرد اذ
التقدير حينئذ هو حبي ومقول في حقه نعم الوكيل بمعنى وهو مقول في حقه نعم الوكيل
وهذا الخبران متساويان في الافرادية ومتباينان في التعلق بالانشاء وعدمه
حيث تعلق به الثاني دون الاول وكون الضمير المتقدم هو المخصوص على ما ذكره
الشارح بناء على جواز تقدم المخصوص عند البعض بنا فيه ما هو المشهور من
تقدير القول عند وقوع الانشاء خبرا فانه مانع عن كون المخصوص ههنا هو الضمير
المتقدم فيكون المخصوص محذوفا مطلقا والعطف صحيحا قطعا لما عرفت من
الوجوه فاندفع الاعتراض جدا قوله من قبيل المقاصد هي القواعد والاشكلة والشواهد
اما كون الاشكلة والشواهد منها فلانها من جزئيات القواعد كما ذكرنا فكون القواعد
منها يوجب كونها منها فتكونان منها ايضا قوله الثاني المقدمة قدم بيان المقدمة
على بيان الفنون الثلثة بعد ما آخر تبويبها اذ تبويبها عدمي وتردد الفنون الثلثة
وجودي والعدمي متأخر عن الوجودي بيانها وان كان وجوبيا لكنه منحصر
في الواحد وهو قبل المتعدد قوله والا فهو الفن الثالث اي وان لم يكن الغرض
فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي كما لم يكن الاحتراز عن الخطاء في تأدية المراد
بل كان معرفة وجوه تحسين الكلام فهو الفن الثالث فالحصر مقصود والترتيب
على المقدمة والفنون الثلثة ومقصود المنحصر على الفنون الثلثة بحسب الاستقراء
والتتبع فلا يرد ان عدم كون الغرض الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يوجب كونه
معرفة وجوه تحسين الكلام بل يجوز ان يكون غيرها لان كون عدمه موجبا له وعدم جواز
كونه غيرها معلوم بالاستقراء لانا استقرينا مارتب المنحصر عليه لم يخل غير المقدمة
والفنون الثلثة فيلزم ان يكون الغرض على تقدير عدم كونه الاحتراز عن التعقيد
المعنوي معرفة وجوه تحسين الكلام لا غيرها اذ لم يبق غيرها فضلا عن ان يكون غيرها

فتعين الحكم بكونه ايا ما قطعا وكل من المقدمة والفنون الثلثة داخلة في مقصود الترتيب
وفي مقصود المختصر تدخل الفنون الثلثة دون المقدمة لانها لم تدخل في شئ من الفنون الثلثة حتى
تدخل في مقصود المختصر بخلاف الخاتمة فانها لما دخلت في الفن الثالث دخلت في مقصود المختصر فكانت
فكانت من المقاصد والدليل على ذلك ما ذكره الشارح في صدر الخاتمة نقلا عن المصنف انه قال
في اخر بحث التحسينات اللفظية هذا اي ما ذكرنا الى هنا ما يسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول
الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها بعض المصنفين في علم البديع وهي قسمان احدهما يجب
تركه التعرض له والثاني ما لا باس بذكره لا اشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق من مثل القول
في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء وقال
الشارح في المختصر استدلالا به على كون الخاتمة داخلة في الفن الثالث وكونها من
المقاصد انما قلنا ان الخاتمة من الفن الثالث دون ان يجعلها خاتمة الكتاب خارجة
عن الفنون الثلثة اي المقاصد كما توهمه غيرنا لان المصنف قال في اخر بحث التحسينات
الخ واليه اشار بقوله كما سنبين ان شاء الله تعالى حيث بين كون الخاتمة داخلة
في الفن الثالث وكون جعلها خارجة عنه وهما واستدل عليه بما نقله عن المصنف وقال في
المطول والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر بعض الاشياء اي السرقات وما يتصل بها و
غيرها وعقد بها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الحكم والعقد ان الخاتمة انما هي من الفن
الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة من الفنون الثلثة كالمقدمة كما توهمه
غيرنا والحاصل انه قد علم بما ذكر ان الخاتمة من المقاصد دون المقدمة لدخول الخاتمة
في الفنون الثلثة دون المقدمة فافهم قوله وبما ابخز كلامه في اخر هذه المقدمة الخ جواب
لما يقال ان المصنف جمع بين المقدمة والفنون الثلثة في ترتيب المختصر عليها وفرق
بينها في الذكر حيث ذكر المقدمة بطريق التنكير لانه قال مقدمة والفنون الثلثة
بطريق التعريف حيث قال الفن الاول علم المعاني الخ ولم لم يجمع بينها في الذكر
كما جمع في الترتيب وحاصل هذا الجواب ان ابخاز الكلام في اخر المقدمة الى اختصار المقصود
في الفنون الثلثة بمناسبة ذكرها بطريق التعريف العهدي وعدم ابخازه في اولها
الى شئ يورث مناسبة ايرادها بطريق التعريف العهدي بمناسبة ذكرها بالطريق
التنكير لكون السابق المشار اليه بالتعريف العهدي لم يذكر ههنا بلفظه

بل بمرادفه اذ السابق هو ما يحترز به عن الخطاء في تادية المعنى المراد والفن الاول ليس كذلك
بل مرادفه فكان اشارة الى السابق بتعريف العهد في لفظه المذكور ثانيا فكذا اشارة اليه
به في مرادفه المذكور ثانيا ولكون تعريف العهد في الفن الاول تعريف العهد في
مرادف ما يحترز به عن الخطاء في التادية صح الاشارة به اليه وحمل المعاني على الفن الاول
ولو كان هذا التعريف تعريف العهد في مرادف علم المعاني السابق حيث يصح ان يكون
مرادفا له صح الاشارة اليه دون حمل علم المعاني الثاني عليه لانتفاء شرط صحة الحمل
متحدان ذاتا ولا مغايرة اصلا وهكذا الفن الثاني والثالث وعليه قياسها في البيان قوله
والمقدمة الخ اي المقدمة مطلقا سواء كانت مقدمة العلم او مقدمة الكتاب بدلالة قوله يقال
مقدمة العلم الخ فيكون قوله ما خوذة بيان مطلق المقدمة في ضمن المقيد وهو ما ذكر من
مقدمة الكتاب لا بيان اخذ مقيد ما قبلنا ول البيانا بيان اخذ مقدمة العلم وبيان اخذ
مقدمة الكتاب وكون المقدمة ما خوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها بل على الحقيقة
في الجماعة المتقدمة من الجيش موضوعة لها في اللغة مجازا فيما يتوقف عليه الشروع في مسائل
العلم وفي طائفة من كلام الكتاب قدمت امام المقصود لارتباط لها واتفاع بها
غير موضوعة في اللغة لكن استعملت فيها لمناسبة تحقق وصف المتقدم فيها ايضا والمعتبر في المقدمة
مطلق الاسمية دون الوصفية والاسم في الاصل مقدمة الجيش والمسمى الجماعة المتقدمة
من الجيش والاسم في الفرع مقدمة العلم ومقدمة الكتاب والمسمى ما يتوقف عليه الشروع
في مسائل العلم وطائفة من كلام الكتاب قدمت امام المقصود لارتباط لها واتفاع بها
فكثيرا ما يقدم المصنفون قدام المقصود طائفة من الكلام يسمونها بالمقدمة كما يسمون
طائفة من كلامهم فتا وقسما او بابا او فصلا وينتفع الطالب بادراك معانيها في
ذلك المقصود فيشتمل كتبهم على هذه الامور استعمال الكل على الاجزاء والمراد بمقدمة العلم
معاني ما يتوقف عليه الشروع دون الفاظه فتكون مقدمة العلم معاني مخصوصة مقصودة
بالذات مدلولا عليها بالفاظ مقصودة بالتبع حتى لو كان فهم المعاني ممكنا بدونها لم يحتج
اليها والمراد بمقدمة الكتاب الفاظ تلك الطائفة دون معانيها فتكون مقدمة الكتاب
الفاظا مخصوصة من الفاظ الكتاب مقصودة اصالة الى معان مقصودة تبعا
حتى لو كان ايراد هذه الالفاظ ممكنا بدونها لم يحتج اليها فظهر بهذا ان يكون كل واحد

من المقدمتين مباينة للاخرى فاد بحمل مقدمة الكتاب على مقدمة العلم من غير فرق بينهما
ولا وقوف على تباينهما كما فعله كثير من الناس لخفاء وجه الامتياز بينهما عليهم وقوله من قدم بمعنى
تقدم يشير الى ان المقدمة اسم فاعل من المتعدى المستعمل بمعنى اللازم مثل قدم بمعنى تقدم
لا من المتعدى الغير المستعمل بمعنى اللازم بخوقدم لا بمعنى تقدم ولذا كانت المقدمة بمعنى المتقدمة
كما اشار بقوله للجماعة المتقدمة ولهذا لابد من كسر الدال من المقدمة كما في المتقدمة وحين يقال
المقدمة بكسر الدال يراد بها المتقدمة بكسر الدال قوله تنبئ عن الظهور والابانة بمعنى واحد وهو الانضاح
الشئ تدور على كونه ظاهرا ومبينا اى متضحا والظهور والابانة بمعنى واحد وهو الانضاح
يقال بان الشئ يبين بيانا اى اتضح فهو بين اى متضح وكذا ابان الشئ فهو
مبين اى اتضح الشئ فهو متضح والابانة كما تجئ من المتعدى بمعنى من اللازم فلا يلزم
تفسير اللازم وهو الظهور بالمتعدى وهو الابانة حتى يحتاج الى تاويل الابانة في قوله
عن الظهور والابانة بالبيان فان الابانة كالبيان كما عرفت لازم قوله قيل المراد
بالكلام ما ليس بكلام اى محصله ان المراد بالمفرد بحسب النظاهر على ما فسروه بما لا يدل جزؤه
على جزء معناه ما ليس بمركب وبالكلام على ما فسروه بما تضمن كلمتين بالاسناد المركب
التام فلو اطلقا على ظاهرهما واريد بهما يلزم ان لا يتصف المركب الناقص بالفصاحة لانه لم
يكن من المفرد او الكلام حتى يتصف بها اليتاسع انه لا نزاع في اتصافه بها لاحد اصلا فلا
بد من التاويل ههنا حتى لا يعترض به على كلام المصنف وهو يمكن في كل واحد من المفرد والكلام
باعتبار ما بينهما من المقابلة حيث استعمل كل منهما في مقابلة الاخر فرجح البعض التاويل
في الكلام فقال ليس المراد بالكلام ههنا معناه الظاهر وهو المركب التام بل المراد به ما
ليس بكلمة ومفرد بقرينة مقابلته بالمفرد فيعم المركب التام من الاسنادي وغيره والمركب
الناقص الغير الاسنادي لان علماء علم البلاغة يطلقون على المركب الناقص الكلام دون المفرد
كما يدل عليه تعريفهم فصاحة المفرد بخلوصه عن تنافر الحروف ومخالفة القياس
من غير تقييد بخلوصه عن تنافر الكلمات وضعف التاليف والتعقيد لفظيا او معنويا
وترك التقييد بهذا يدل قطعا على ان المطلق على المركب الناقص هو الكلام دون المفرد
وتعريف فصاحة الكلام بخلوصه عن تنافر الكلمات مع فصاحتها والتعقيد وضعف
التاليف يتناول فصاحة المركب الناقص الخالص عن هذه الامور فيتصف المركب الناقص

بالفصاحة ايضا كما هو المتفق عليه فيتم عبارة المصنف جدا فلا يرد شئ اصلا وهو حسن قطعا
والكلام الفصيح يتناول المركب الفصيح مطلقا تاما كان او ناقصا وفصاحة الكلام تتم فصاحة
المركب التام وفصاحة المركب الناقص والمركب فصيح مطلقا عند خلوصه عن تنافر الكلمات
وضعف التاويل والتعقيد وغير فصيح عند عدم خلوصه واذا كان المراد بالكلام ما ليس كلمة
فيكون المراد بالمفرد ما هو كلمة مفتقة بالتلفظ اى اللفظ الواحد فيخرج الكلمات
التي ليست مفتقة بالتلفظ واحدا كالاعلام المركبة فيختص المفرد بما هو اللفظ الواحد على
كان او غير علم والمفرد الفصيح يتناول الفصيح مما هو علم من اللفظ الواحد والفصيح مما هو غير
علم منه وفصاحة كل منها تدخل تحت فصاحة تحكما يرد ان المفرد يتناول الاعلام المركبة المشتملة
على تنافر الكلمات مثل ان يسمى بامدحه احمر فيلزم ان يكون غير الفصيح فصيحا لانه يصدق
عليه امثاله انه خالص عن الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس على انه ليس شئ منها فصيحا
فلا بد من قيد يخرجها من تعريف فصاحة المفرد واما يرد هذا ان لو اريد بالمفرد المعنى الظاهر
فاذا اريد غير فلا يرد شئ اصلا فالاعلام المركبة الخالصة عن تنافر الكلمات
مثلا داخلة تحت الكلام الفصيح والمشتملة عليه غير داخلة كما ان الاعلام المفردة الخالصة
عن الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس داخلة تحت المفرد الفصيح والمشتملة عليها غير داخلة
ورجح الشارح التاويل في المفرد بقرينة مقابلته بالكلام فقال ليس المراد بالمفرد المعنى
الظاهر بل المراد به ما ليس بكلام لانه اذا قوبل بالمركب يراد به ما ليس بمركب وبالمثنى
والمجموع يراد به ما ليس بواحد منهما وبالمضاف يراد به ما ليس بمضاف وبالكلام
ما ليس بكلام ومقابلته بالكلام ههنا تدل على ان المراد به ما ليس بكلام وهذا المعنى
يتناول المركب الناقص فلا يرد الاعتراض به جدا لانه لا يلزم ان لا يوصف بالفصاحة على انه لا نزاع
لاحد في اتصافه بها اصلا فلا يلزم ان يكون المصنف منازعا فيه كما يتوهم من ظاهر كلامه وقد
عهد اطلاق المفرد على المركب الناقص كما ذكر ولم يعهد اطلاق الكلام عليه واعترض على الترجيح
الاول بناء على ان اطلاق الكلام عليه لم ينقل منهم لكن لم يتنبه على اشارتهم اليه في تعريف
فصاحة المفرد حيث لم يقيدوه بالخلوص عن تنافر الكلمات وضعف التاليف والتعقيد
ولولا تلك الاشارة بل اطلق المفرد على المركب الناقص كما قال الشارح يلزم تقييده به او
كون المركب الناقص الغير الخالص عن هذه الامور فصيحا مع اخلالها بالفصاحة جدا

وهذا مما لم يلتزمه عاقل قطعا والحق هو الترجيح الاول دون الثاني وان ذهب اليه الشارح
رحمة الله تعالى والحق ان المركب الناقص مثل بيت من القصيد غير مشتمل على اسناد يصح
السكوت عليه داخل في الكلام لا في المفرد كما يقتضيه تعريف فصاحة المفرد والكلام واضافة
بالفصاحة ليس باعتبار فصاحته مفردا له فقط بل باعتبار خلوصه عن تنافر الكلمات مع فصاحتها
وضعف التاليف والتعقيد مطلقا قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة انما علل عدم وصف المفرد
بالبلاغة بعدم سماع وصف الكلمة بها لان الوصف بالفصاحة والبلاغة موقوف
على السماع من العرب فسمع وصف المفرد والكلام والمتكلم بالفصاحة ووصف الكلام والمتكلم
بالبلاغة حيث يقال كلمة فصيحة وكلام فصيح ورجل فصيح وكلام بليغ ورجل بليغ فاستدل
على وصف الثلثة بالفصاحة بالسماع وعلى وصف الاخيرين بالبلاغة كذلك ولم يسمع وصف
المفرد بالبلاغة حيث لم يقل كلمة بليغة فاستدل على عدم وصف المفرد بالبلاغة بعدم
السماع والفصاحة من جملة الموصوف اعم من البلاغة وتاويل المفرد بما ليس بكلام بقرينة
المقابلة دليل على ان يراد بالكلمة في هذا التعليل ما ليس بكلام فتشاول ما يتناول المفرد
من المثنى والمجموع والمركب الناقص وينطبق الدليل على المدلول ويساويه في العموم فلا يلزم استدلال
على العام بالخاص بل على المساوي بالمساوي وانتفاء وصف الكلمة بالبلاغة يستلزم انتفاء
وصف المفرد بها قطعا ولا تناقض في كلامه اصلا الا ان في تاويل المفرد بما ليس
بكلام خزازة لانه يستلزم اما ان يكون المركب الناقص المشتمل على تنافر الكلمات
خارجا عن البلاغة وتنافر الحروف ومخالفة القياس فصيحا وان يكون العلم المركب المشتمل
على ذلك خارجا عن ان يكون فصيحا وآما ان يزاد قيد يخرجها في تعريف فصاحة المفرد والا يلزم
عدم المنع وكون غير الفصيح فصيحا ولهذا ان تاويل الكلام بما ليس بكلمة بقرينة المقابلة
هو الصحيح والحق وان نظر فيه الشارح رحمة الله تعالى مر متول لان ذلك انما هو في بلاغة
الكلام والمتكلم يعني ان اعتبار المطابقة بمقتضى الحال لتحصيل البلاغة انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم
لكون تلك المطابقة ماخوذة في مفهوم بلاغتهما فلا بد من اعتبارها فيهما كما قلت لكن
ليس لا بد في بلاغة المفرد على تقدير حصولها وفرض تحققها من هذا الاعتبار وليس يقتضي عدم
تحقق تلك المطابقة في المفرد عدم البلاغة فيه بل مع عدم تحققها فيه يجوز تحققها فيه
بغيرها وتعليل عدم بلاغة المفرد بعدم مطابقته بمقتضى الحال وهم جرا على بنا

عدم تحقق تلك المطابقة فيه على عدم السماع حتى ينبغي عدم تحقق البلاغة فيه على عدم
السماع ايضا فيكون مرجع هذا التعليل الى عدم السماع والنقل من العرب وهم ايضا
فان بنا تحقق البلاغة في الكلام والمتكلم على تحقق المطابقة فيهما اي في مفهوم بلاغتهما
ان كان مبنيا على بنا تحققها في مفهوم بلاغتهما على السماع حتى ينبغي تحقق تلك المطابقة
في المفرد على السماع وعدم تحققها فيه على عدمه فيلزم من بنا عدم تحققها فيه على عدمه
بنا عدم تحقق البلاغة فيه على عدمه بل يكون تحقق البلاغة باعتبار المطابقة بمقتضى
حال معروف بما في الكتب من اخذ المطابقة في كلا تعريفي البلاغتين لا بالسماع والنقل
من العرب والمنقول منهم هو اتصاف الكلام والمتكلم بالبلاغة لا اخذ المطابقة في بلاغتهما
ولم يسمع وصف المفرد بالبلاغة منهم ولا يوصف بها قطعا وعدم وصفه بها مبني على عدم
السماع قطعا والتعليل المذكور وهم مطلقا قوله واما قسم كلا الخ جواب عن السوال
من وجه تقسيم المص كلا من الفصاحة والبلاغة اولا وتعريف كل منهما ثانيا ولم يعرف
شيئا منهما اولا محصله ان افراد كل منهما مماثلة بحسب مفهومه فان افراد الفصاحة
والبلاغة مشتركة في معناهما الكلي المتناول لجميع تلك الافراد ومجتمعة فيه وباعتبار
التماثل والاشتراك والاجتماع يمكن تعريف كل منهما اولا من غير احتياج الى التقسيم كالانسان
مثلا فان افراده مماثلة ومشتركة ومتجامعة في مفهومه وباعتبار التماثل والتشارك
والتجامع يمكن تعريفه اولا من غير حاجة الى التقسيم وكل من الفصاحة والبلاغة بالنظر
الى افراده بمنزلة الانسان بالنظر الى افراده فكما يمكن تعريفه اولا بالنظر الى اشتراك افراده
واجتماعها في مفهومه الكلي الشامل للجميع الملايم للكل فكذلك يمكن تعريف كل منهما اولا بالنظر
الى اشتراك افراده واجتماعها في مفهومه الكلي الشامل للجميع الملايم للكل لكن هذا التعريف
غير مقصود ههنا اذ المراد ليس معرفة مفهومها الكلي بل معرفة مفهومات افراده الجزئية و
معرفة الكلي تفي بمعرفة الجزئي تفصيلا وان افادها اجمالا لكن الاجمال لا يفي بالتفصيل
ومخالفة بحسب الموصوفات لتخالفها فان افراد كل منهما ليست متشاركة ومتجامعة في
تلك الموصوفات حتى لا تكون مختلفة وباعتبار ذلك التخالف والتباين بينهما فيهما
يمتنع اشتراكها واجتماعها في تعريف واحد ولا يتيسر تعريفها مختلفة وغير مشتركة
ومجتمعة في تعريف واحد بتعريف واحد اصلا والبته ان ارقوله لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير

المشتركة في امر يعمها في تعريف واحد اي الغير المشتركة المجتمعة في تعريف يعمها اي
في تعريف واحد يمكن ان يعمها وهو امر صالح تعريفا لها وبيانا على وجه العموم فان جميع جزئيات
المتخالفة بالشخصات الغير المجتمعة في تعريف واحد مفروض صلاحيته بيانا لها في تعريف
واحد متعذر جدا كافراد الانسان المتخالفة بالشخصات مثلا فكما انها تتخالف بحسب
الشخصات وامتناع اجتماعها في بيان واحد عام على التفصيل لا يمكن تعريفها بتعريف واحد
بل لابد لكل منها على الانفراد تعريف معين على التفصيل فكذلك افراد كل من الفصاحة و
والبلاغة تتخالف بها بحسب الموصوفات وامتناع اجتماعها في بيان واحد عام على التفصيل لا يمكن
تعريفها بتعريف واحد بل لابد لكل منها على التعيين تعريف واحد على التفصيل الا يرى ان
معرفة الحيوان باعتبار الجزئيات المتخالفة بالشخصات على التفصيل لا يمكن حصولها
بمعرفة تلك الجزئيات بتعريف واحد لامتناع اشتراكها واجتماعها في تعريف واحد
عام على التفصيل بل لابد من تقسيم الحيوان الى الافراد الجزئية اولا ثم تعريف كل منها على
حدة بتعريف خاص على التفصيل حتى تعرف تلك الافراد بالتعاريف الجزئية المفصلة
المعينة ويمكن معرفة الحيوان باعتبار على التفصيل وكذلك كل من الفصاحة والبلاغة
فلذلك قسم المص كلا منهما اولا الى الافراد ثم عرف كل واحد منها ثانيا بتعريف واحد
وانما اخر هذا الى تقسيم اولا والتعريف ثانيا من اشارات اطلاقات العوام لا من
تصريحات عباراتهم لانه لم يصرح به احد منهم في كلامه والحاصل ان التعريف والعلم الكلي
الاجمالي لا يفي بالتعريف والعلم الجزئي التفصيلي وتعريف الجزئيات وعلمها بحسب الكلي
اجمالا بمضمار واحد ممكن وتعريف الكلي وعلمه بحسب الجزئيات تفصيلا بمضمار واحد
متعذر ولهذا يكون الى تقسيم الكلي الى الافراد الجزئية مضمارا والى تعريف كل واحد
منها على التعيين مضمار فلا بد في التعريف والعلم التفصيل من المضمارين جميعا بخلاف الاجمالي
فانه يكفي فيه مضمار واحد قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح اي في هذا
التفسير تسامح وجه التسامح ان لا يكون الخلوص عين الكون الذي هو مفهوم الفصاحة
حيث فسر كما اهل المعاني بكون اللفظ جاريا على القواعد المستنبطة من استقراء
كلامهم اي الفصحاء والبلغاء كثير الاستعمال على السنة الروب الموثوق بعربيتهم
حالا صادقا عليه فان المعرف اسم فاعل لابد وان يكون عين المعرف اسم مفعول وهو

اعلى درجات التعريف او امر اصادق عليه وهو ادنى درجاته وكلاهما مفقود ههنا
لما بينا من التباين والتخالف وسبب القصر الى تسهيل معرفة مفهوم الفصاحة
على المحصلين فانه تفسير باللازم اذ كون اللفظ كثير الاستعمال والدور على الفهم
يستلزم السلامة والخلوص عن الغرابة والتنافر والمخالفة وضعف التاليف
والتعقيد والتفسير باللازم اسهل منه بالملزوم وتفسيرهم بكون اللفظ جاريا
تفسير بالملزوم وتفسيره بالخلوص تفسير باللازم وهذا اليسر واسهل لان معرفة
اللوازم العرضية اسبق من معرفة الملزومات الذاتية فانه يحصل للمحصل معرفة
خلوص من الغرابة مثلا بمطالعة باب من ابواب كتاب من كتب اللغة وس مخالفة القياس
بمطالعة كتاب من كتب الصرف واما معرفة كون اللفظ كثير الاستعمال على السنتهم
فلا تحصل له الا باستقراء كلامهم وتتبع منثوراتهم ومنظوماتهم وفي هذا ما ليس في ذلك
من الصعوبة وفي ذلك ما ليس في هذا من السهولة ولما قصد المص الى التسهيل
على المحصلين في معرفة الفصاحة عرفها باللازم وترك التعريف بالملزوم فاندفع
الصعوبة في معرفتها وحصل السهولة في تحصيلها فرحم الله به ما ادق فكره واحسن رايه
ومبناه على ان الادباء كثيرا ما يحاولون في التعريفات بناء على مجرد كون تصور المعرف
يستلزم تصور المعرف وربما يعرفون غرضا عن علم المنطق من وجوب كون المعرف
محمولا على المعرف اما بان يكون عينه او من الامور الصادقة عليه وبعض اهل هذا العلم جوز
التعريف بالمباين بناء على حصول المقصود كتعريف البيت بالجدران الاربع والسقف
ولا يبعد ان يكون سبب قصد المبالغة في لزوم الخلوص للفصاحة وادعاء انه هو
الفصاحة اي بمنزلة عينها لا لازما قوله وصف في الكلمة الخ المراد بهذا الوصف الموجب
تعلق الكلمة على اللسان وعسر النطق بها كون الكلمة بحيث يجتمع فيها حروف مخصوصة يوجب
اجتماعها ثقلا على اللسان وعسر النطق بها كحروف مستشزرات فان اجتماع تلك الحروف
في الكلمة اورث التنافر والثقل والعسر وفرج به الكلمة والكلام عن الفصاحة فيخرج
به من البلاغة لان الفصاحة مأخوذة في البلاغة وسقوط الكلام من الفصاحة يلزمه سقوطه
من البلاغة الى الفرع اي في البيت السابق وهو قوله وفرع بزين المتن اسود فاحم اثبت
كقنو النخلة المتعثكل الواو واو رب والفرع الشعر الكثير التام والمتن الظهر والاثيث

الكثير الطويل والقنو بالضم والكسر عذق النخلة وكبلتها وهي من التمر كعنبة
العنقود من العنب والمتعثكل كمنبر العثكال بكسر العين وهو صفة القنو والعثكال
والعثكول بضم العين الشماريخ وهو ما عليه البسر من عيدان القنو يقال تعثكل القنو
اذا كثرت شماريخه اى عيدانه قوله الى العلى جمع عليا بضم العين وسكون اللام
والقصر وهي نابت اعلى اى على التراشل قوله وهي الخصلة المجتمعة من الشعر
اى العقيصة هي القطعة المجموعة من الشعر اذا الخصلة بالضم لفيفة من شعر مجموعة
واللفيفة المجموعة من الشعر هي القطعة المجموعة منه قوله والضابط هنا ان كل ما يعد
مخ اى الضابط في باب التنافر هو ان كل لفظ يعسر الذوق الصحيح بسببه
منعسر النطق بسبب اجتماع الحروف المخصوصة فيه الموجب ثقله على اللسان وعسر
النطق به فهو متنافر سواء كانت تلك الحروف قريبة المخارج او بعيدة المخارج
او قريبة المخارج فان حروف بعض كلمة قريبة المخارج او بعيدة المخارج او قريبة المخارج و
بعيدة المخارج مع انها فصيحة ولو كان قرب المخارج او بعدها سببا التنافر لما وجد
من هذا القسم فصيح والذوق الصحيح كيفية نفسانية تحصل باستقراء خواص
تراكيب البلغاء وتتبعها قوله من المهموسة الرخوة الخ والحروف المهموسة الرخوة
هي التي يكون بها الصوت خفيا والمجهورة هي التي يكون بها الصوت جهيرا
قوله كما لا يخرج الكلام الطويل فيما سيأتي لعدم خروج الكلام الطويل عن الفصاحة
بسبب اشتماله على كلمة غير فصيحة على عدم خروج الكلام الطويل عن العربية بسبب
اشتماله على كلمة غير عربية يعني فكما لا يخرج السورة عن العربية باشتمالها على كلمة
غير عربية فكذلك لا تخرج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة
لكن هذا القياس لما بين المقيس والمقيس عليه من المباينة فان فصاحة الكلام
مشروطة بفصاحة جميع كلماته وعربية الكلام غير مشروطة بعربية جميع كلماته فان
اشتمل على كلمة غير عربية غريبة والمشتمل على كلمة غير فصيحة جدا وفاقا وهذا القياس
وكأنه بين وظاهر قطعا على انه يستلزم ان يكون غير الفصيح فصيحا وان يقع الفرق
بين الطويل والقصير من الكلام وتغيير الكلام بما ليس بكلمة بنافيه مطلقا وعلى
تقدير تسليمه صحة القياس المذكور فكيف تسليم ما يلزمه من فساد نسبة الجهل الجز

الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا والحاصل ان منشأ التنافر ما ذكرنا لا قرب المخارج ولا
بعدها ولا غير ذلك نعم قد يوصف من المهموسة الرخوة مثلا بين حرف من المهموسة
الشديدة وحرف من المجهورة مثلا ولا امتثال ذلك جدا قوله هو ايضا الخ يعني ان
السريجي كما يكون من قبيل الغرابة ان لو جعلناه منسوبا بالسيف السريجي او بالسراج
كذلك يكون من هذا القبيل ان لو جعلنا اسم مفعول من سرج الله وجهه اى كرمه
وحسنه اما الاول فلان ايجاد استعمال السريجي مرادفا لاحد المعنيين بما كان بعيد
حيث يحتاج الى ان يقال فعل من التفعيل فتجعل النسبة الى الجملة نحو تمتمي اى
نسبة الى تيم تمتم بمعنى منسوب الى السيف السريجي او السراج الى مشابه بهما
لكن نسبة الشيء الى شيء لا يدل مجردها على التشبيه فاخذ التشبيه من مجرد النسبة
بعيد جدا واما الثاني فلان استعمال السريجي بمعنى التبريج والتحسين في العبارة
المذكورة يحتمل ان يكون صادرا من المولدين من العرب ولا وثوق بعربيتهم على انه لا استعمال
يجوز ان يكون ماخوذا من السراج حيث قال الامام المرزوقي السريجي منسوب الى السراج
يعني مضاء السيف السريجي المنسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصف السيف بذلك لانه سريجي
اى يكون منسوبا الى السراج لكنه جاء ورونقه حتى كان فيه سراجا ومنه ما قيل سرج الله
امرك اى حسنه ونوره اى ومن السراج اخذ ما قيل سرج الله الخ كما يجيء منه انور السريجي
والامر السريجي على تقدير جعله اسم مفعول من سرج الله وجهه الى النسبة الى السراج فقد
سبق ان مجرد النسبة لا يدل على المنشأ بالمرة فاخذ ما منشأ بعيد جدا والمقصود في تلك النسبة
المبالغة في الوصف بالرونق وفي الدعاء بالتحسين والتنوير فان قلت ليس بالمرة ان المبالغة
حتى يبعد اخذ ما من النسبة ويلزم الغرابة بل النسبة فيكون معنى سرجا منسوبا الى السراج مبالغة
في وصف السرج بالبريق واللمعان لا في تشبيهه قلت نعم لكن عدم الاطلاع على هذا الاستعمال
من الفصحاء يجوز ان يكون توليدا فيكون غريبا ايضا والحاصل ان مسلك الجماهير هنا من قبيل الغرابة
سواء جعل اسم مفعول منه او لا واريد به النسبة فقط او لا وقيل ان فعلل يجيء لصيرورة
فاعله كاصله نحو قوقس الرجل اى كاد كالقوس فالسريج مصدر سمي منه بمعنى الفاعل لا
اسم المفعول قلت الظاهر ان لا يكون مصدرا ميميا وليس هذا راجعا على كلا التقديرين اسم مفعول حتى يعول
اليه قوله على خلاف قانون مفردات الالفاظ الخ ان القانون قسمان قانون مستنبط

من تتبع المفردات الموضوعة اعني المصادر الموضوعة وقانون مستنبط مما هو في حكم المفردات
الموضوعة اعني المشتقات من الماضي والمضارع واسم الفاعل وغير ذلك وكون الكلمة على خلاف القانون
الثابت من الواضع يخرجها عن الفصاحة جدا قوله فنحو آل وماح الخ دفع لما يقال ان المخالفة
القانون لا تخل بالفصاحة والا يلزم ان لا يكون نحو آل وماء وابى يأبى وعور يعور فصيحا فكونه
فصيحا يدل على عدم اخلال المخالفة بالفصاحة وكل كلمة تشتمل على المخالفة لا بد وان تكون فصيحة
منها والا فلا بد من ان لا يكون منها فصيحا ايضا اصلا ووجه الدفع ان المراد ليس مطلق
المخالفة حتى يرد هذا فان بعض المخالفة وهي التي صدرت عن الواضع وترى مخالفة لا
تخل بالفصاحة كما يقال لكن التي صدرت عن غيره فهي تخل بها جدا او المراد هنا لا نسلك
على انها ليست في شيء من المخالفة اصلا لان امتثال الالفاظ المذكورة ثبت من
الواضع كذلك والثابت من الواضع يحفظ على اي وجه ثبت ولا خلاف فيه اصلا
قوله وفيه نظر الخ اي في رجوع الكراهة السمع في فصاحة نظر بناء على ان
خلوص من الغرابة يستلزم خلوص من الكراهة نظرا الى انها من جهة الغرابة اذ لو لم
تكن الغرابة في المفرد لما كانت فيه كراهة لكن في هذا النظر نظر لانا استلزام
الخلوص من الغرابة لخلوص عن كراهة الغريب لا يوجب الخلوص عن كراهة غير
الغريب واراد القائل الخلوص عن كل الكراهة دون بعضها والدعوى على وجه الكلية
والنظر على وجه الجزئية وانتفاؤها من وجه ليس انتفاؤها من كل وجه وكما ان
الغريب كريه وغير كريه كذا الكريه غريب وغير غريب فكما لا يبقى في فصاحة
المفرد من خلوصه عن كل غرابة فكذلك لا يبقى فيها خلوصه عن كل كراهة فيجب ان يقال
في تعريف الفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس والكراهة
في السمع حتى يطرد التعريف ولا يلزم كون غير الفصيح فصيحا والا فالتعريف من جهة الطرد و
المنع فاسد جدا قوله وفيه نظر الخ اي في رجوع الكراهة في السمع وعدمها الى طيب النغم وعدم طيب
النغم له الى نفس اللفظ حتى يكون وجود الكراهة وعدم طيب النغم وعدمها منها وجود طيب النغم
لا من نفس اللفظ نظر جيد الا نها لا يرجعان اليها بل الى نفسه بوجود القطع بكراهة نفس لفظ اجرش
دون لفظ النقس سواء كان متلفظا بطيب النغم او بغير طيب النغم فلو كان كما قال لكان مستكرها عند
التلفظ بغير طيب النغم وغير مستكره عند التلفظ بطيب النغم واستكراهه في التلفظين

وال على ان الكراهة في السمع وعدمها يرجعان الى نفس اللفظ لا الى طيب النغم وعدم طيبها
قوله مع فصاحتها حال لكن الحق ان يكون حالا من الامور الثلثة فان لكل منها في وقوعه
في الكلام حالتان حالة وقوعه مع فصاحة الكلمات وحالة وقوعه مع عدم فصاحتها و
الثانية ساقطة عن الاعتبار اصلا لسقوط هذا الكلام عن درجة الفصاحة رأسا
بعدم فصاحة كلماته قطعا فضلا عن اعتبار ما فيه من شيء من هذه الامور في الاحتراز
عنه وعرفت مما يجوز عنه في فصاحة الكلام فتعين الحالة الاولى لان تعتبر في الاحتراز
وتعلم مما يجوز عنه في فصاحة الكلام فالمعتبر في فصاحة الخلوص عن هذه الامور حال
كونها مع فصاحة الكلمات لا مع عدم فصاحتها لسقوط تلك الحالة تلك عن النظر اولا فضلا
عن النظر فانها فان الخلو عنها وعدمه مع عدم فصاحتها مطلقا ساقطان رأسا لانتفاء
الفصاحة اصلا وتلك الحالة اي حالة كونها مع فصاحة الكلمات كما هي قيد لما اي لهذه الامور
قبل دخول النفي وجه الخلوص عليها كذلك قيد لها بعد دخوله عليها لان جعل القيد
للنفي دون المنفي وهو هذه الامور انما هو اذا لم يصح جعله للمنفي قبل النفي لا مطلقا
وهذا المقام مما لا يصح جعله للمنفي قبل النفي فيصح جعله له بعد ايضا ولا فساد فيه
ولزوم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا ومهما لانه
ساقطة اصلا فضلا عن توهمه قبحا وعدم القول بالحالية من الكلمات ولزوم ذلك على تلك
الحال في تغيرها للسلامة من الفصل بين الحال وذيها بجهل ومن الضمير نحو خلوصه بعد وصل القيد
بوجود هذه الامور لا يوجب اختصاصه بوجودها حتى يلزم على تقدير حصول الخلوص من
المعتبر في الفصاحة بالخلوص عن القيد وهو فصاحة الكلمات او بالخلوص من المقيد وهي الامور او
بالخلوص عنهما ان يكون الكلام المشتمل على تنافر مع عدم فصاحتها فصيحا ويتحقق قولنا
بل يتم هذا القيد لوجودها وعدمها لان الفصاحة في الكلمات كما توجد عند وجودها كذا توجد
عند عدمها فلا يلزم الفساد على تقدير حصول الخلوص منها باي وجه كان وانما يلزم ان لو اعتبر
تنافر مع عدم فصاحتها وقد عرفت انه ساقط عن الاعتبار اصلا والا لزم على هذا التقدير
انتفاء الفاء ولا وجوده حيث يحصل الصلاح بتحقق الفصاحة للكلمات
فانه قد انتفى في تعريفها وتعريفها هذه الامور مطلقا سواء اعتبر انتفاء قيدها معها او لا والحاصل
ان كلمات الكلام اما فصيحة او غير فصيحة وعلى كل منهما اما معها شيء من هذه الامور او لا

اربعة فالقسمان ساقطان عن النظر احدهما ان يكون مع الكلمات الغير الفصيحة شئ منها
وثانيهما ان لا يكون معها شئ والاخران منظوران لكن احدهما وهو ان يكون مع الكلمات
الفصيحة شئ منها منظور بنظر الرد والنفي وثانيهما وهو ان لا يكون معها شئ منظور
بنظر القبول والاثبات وقيد معية الفصاحة اتى به هناك اى فى التعريف لبيان ما هو
من اقسام الاقسام وما هو المنظور منها وايضاح ما هو المردود المنفى من المنظور وما هو المقبول
المثبت والقسم الرابع فصيح مراد والثلثة الاول غير فصيح وكل منها مردود وهو
التحقيق بهذا المقام الدقيق ودع عداه من القيد والقال السحيق لا يسمن
ولا يغنى من جوع ايها الصديق اطلعنا الله وايا كم على اسرار التحقيق وافاض علينا و
عليكم بفيضه الاقدس المقدس انوار التوفيق **قوله** بين الجمهور يعنى لا يلزم من كون
تاليف الكلام على وفاق القانون المشهور بين غيرهم كونه على وفاق القانون المشهور بينهم
حتى يكون الكلام خالصا من ضعف التاليف فصيحا عندهم ايضا فان الاضمار قبل الذكر
مطلقا اى لفظا ومعنى وحكما خلاف القانون المشهور بينهم فالكلام المشتمل عليه
ليس بفصيح عندهم نحو ضرب غلامه زيدا فان الضمير المذكور قبل المرجع فى مثله مطلق
وقوله لفظا ومعنى وحكما يجوز ان يكون قيدا للذكر وحده وقرينة على حذف قيد الاضمار
اى كذكر الضمير لفظا ومعنى وحكما قبل ذكر المرجع كذلك وان يكون قيدا للاضمار
وحده والتقدير مثل التقدير المذكور غير ان لفظا ومعنى وحكما يصح به مرتبين وان
يكون قيدا لهما على سبيل البدل وهذا اولى والحاصل ان كل واحد من الضمير والمرجع
مذكور مطلقا غير ان ذكر الضمير قبل ذكر المرجع مطلقا **قوله** حروف منها الخ اى منشاء
الثقل فى المثال الثانى ليس نفس الكلمات بل حروف منها يعنى الحائين والهائين
المجتمعة بتكرار مدحه ولهذا قال وهو اى الثقل فى تكرار امدحه اى حاصل فى تكراره لا
فى مجرد الجمع بين الحاء والهاء فى امدحه بلا تكراره وانما كان الثقل فى الجمع بينهما مع التكرار
لان الجمع بينهما بدون التكرار لو كان منشاء الثقل يلزم ان لا يكون قوله لقاء فتحه فصيحا
ايضا وهو فاسد ووقوع الجمع بينهما بدون التكرار فى التنزيل دليل على ان الثقل انما ينشاء
فى هذا المثال من الجمع بينهما مع التكرار لا من الجمع بينهما بدون التكرار فان مثل الثقل الناشى
من مجرد الجمع بينهما لا يصح كونه مخلا بالفصاحة ويدل عليه ايضا ما ذكره الصاحب جد او قوله غير هذا

اى غير ما قلت

اى غير ما قلت من مقابلة المدح بالذم وقوله هذا اى الغير الذى اريد او الشئ الذى فيه من
الاجنبة التكرار اى التكرار الحاصل فى مجموع امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء فى كل الجزئين بل
وقوله نافر كل التنافر اى فيه تنافر كامل لا اكمل اى قريب من المتناهى والا فيلزم ان
لا يصح قوله والثانى دونه **قوله** اى كون الكلام معقدا مبنيا على ان يكون المصدر وهو التعقيد
مبنيا للمفعول دون الفاعل فانه لا يصح الحمل فى هذا الكلام على ان يكون مبنيا للفاعل لانه لا
يكون صفة المتكلم دون الكلام فيشترط فى صحة الحمل ارادة معنى الفاعل او المفعول بالمصدر
من قبيل ان يراد بالمصدر الحاصل بالمصدر دون المصدرى وهو اصل النسبة وكون المتكلم معقد
والكلام معقد المعنى الحاصل بالمصدر واصل هذه النسبة وهو الحدث الواقع المعنى المصدر
وهذا الامر يجرى فى كل مصدر الآن اللازم لا يراد به الحاصل بالمصدر بمعنى المفعول العام المفعول
فى اللازم **قوله** اى ليس مثله الخ بيان لاصل ترتيب الكلام وكون فاء فى قوله فمثله بمعنى
ليس وقوله اى لا بائنة احد تفسير لقوله ليس مثله فى الناس باعتبار الحاصل وقوله وفيه
فصل بين المبتدا والخبر الى اخره بيان لسبب الخلل الواقع فى نظم البيت وترتيبه حيث
لم يكن ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى وبذلك كان على خلاف استعمال الفصحاء
قوله قيل الخ اصل السوال اعناء كل واحد من ذكر ضعف التاليف وذكر التعقيد اللفظى بناء
على ان التعقيد اللفظى لازم لضعف التاليف وذكر كل واحد من اللازم والملزوم يغنى عن ذكر الاخر
لكن الاقتصار فى السوال على اعناء ذكر ضعف التاليف عن ذكر التعقيد اللفظى انما هو باعتبار
ان جواب المذكور انما يدفع اعناء ذكر عن ذكر فلا بد عن الاقتصار على اعناية الحنه فى
السوال حتى يتطبق الجواب على السوال والا لا يندفع السوال كليا بل جزئيا ويحصل الجواب
ان ذكر ضعف التاليف لا يغنى عن ذكر التعقيد اللفظى كليا اذ هو كما يلزم من ضعف التاويل
يلزم من غير عكس لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد كاضمار وحذف
وتقديم وتاخير وغير ذلك مما لا يوجب المعنى وان كان كل منها جاريا على قانون النحو كما حصل باجتماع
عدة امور ليست كذلك اعناء ذكر ضعف التاليف عن ذكر التعقيد اللفظى اللازم منه لا يوجب
اعناءه عن ذكر التعقيد اللفظى اللازم من غير عكس حتى يستغنى عن ذكر التعقيد اللفظى مطلقا بل يحتاج الى
ذكره بعد ذكر ضعف التاليف لئلا يلزم ان يكون الكلام المرتب على القانون النحوى المشتمل على
التعقيد اللفظى نظرا الى استعمال الفصحاء حيث كان ترتيبه على خلاف ترتيب المعانى فصيحا مع انه

غير فصيح لكون استعماله على خلاف استعمالهم وحاصل اصل الجواب ان كل واحد منهما يوجد بدون الآخر حيث وجد الضعف في مثل جاءني احمد بالتنوين بدون التعقيد ووجد التعقيد في الامور الموجبة للصعوبة فهم المراد جارية على قانون النحو فلا اعتداد في ذكر شيء منهما عن ذكر الآخر اصلا ولا بد من ذكر هما جميعا على ان الضعف خلاف قانون النحو والتعقيد خلاف استعمال الفصحاء فلا مناسبة بينهما فضلا عن ملازمة بينهما قوله وبهذا الخ اي وبما ذكرنا في وجه النظر من جواز ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة للصعوبة فهم المراد الخ يظهر فساد ان لا يحتاج في بيان التعقيد في بيت الفرزدق الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بناء على جواز تقديم عليه باتفاق النحاة كما قيل فان كون تقديمه عليه جائزا باتفاق النحاة جاريا على قانونهم لم يوجب ان لا يكون سببا لزيادة التعقيد الكائن مما يقبل الشدة والضعف حتى لا يحتاج الى ذكره في بيان التعقيد في البيت بل لا يتجه فاذا كان مما يوجب زيادة التعقيد كما لا يخفى وان كان جائزا باتفاقهم وجاريا على قانونهم يحتاج الى ذكره في بيان تعقيد البيت ويتجه جدا فان هذا هو الجواب وجه لذكره فتدبر قوله لتخلل في انتقال الذهن الخ اي لف ادنى في انتقال الذهن من المعنى اللغوي الى المعنى المقصود وههنا قرينة على ان يراد بالتخلل التخلل للواقع للمتكلم وهي قوله لتخلل واقع في النظم فانه تخلل المتكلم وقرينة على ان يراد به التخلل الواقع للسامع وهي ما يتبادر من انتقال الذهن من ان المراد منه انتقال ذهن السامع دون المتكلم فان اريد التخلل الواقع في انتقال ذهن المتكلم نظرا الى قرينة فالتخلل علة واريد لازم بعيد مفتقر الى واسطتين او اكثر حتى يعرف التخلل ويظهر باريد ذلك اللازم مع خفاء القرينة الدالة على المقصود وان امكن معرفته وظهوره باريد لازم بعيد بواسطة واحدة مع خفاء لكن هذا الاريد نادر ولذلك قيد الوسايط بالكثرة اشارة الى ان الاريد المشتمل على كثرة الواسطة غالب والمشتمل على وحدتها نادر وتخصيص الغالب بالذكر اولى فكان تخصيصه بالذكر كان باعتبار كثرته وغلبته فكذلك ان تخصيص كون عدم ظهور الدلالة لاريد اللوازم البعيد المفتقر الى الوسايط بالذكر كان باعتبار كثرته وغلبته والا فكما يحصل معرفة التخلل باريد لازم بعيد بواسطة واحدة مع خفاء القرينة الدالة على المقصود ايضا فكذلك يحصل عدم ظهور الدلالة لعدم الملازمة بين المعنى الاول اللغوي والمعنى الثاني المقصود ايضا لانهما نادران وبهذا كان ذكرهما معلولا وكان الغالب الكثير مذكورا ولم يكن فيما ذكرهما بناء على عدم حصول المقصود بهما واختصاص الحصول بغيرهما بل على ندرتهما وقلتهما واذا اريد التخلل الواقع في انتقال الذهن السامع فالتخلل معلول وعدم ظهور الدلالة واريد اللوازم البعيد علة فالاستدلال بالتخلل على عدم ظهور الدلالة برهان انى لكونه استدلالا بالمعلول على العلة وباريد على التخلل برهان لمى لكونه استدلالا بالعلة على المعلول ومن قال ان التخلل علة لعدم ظهور الدلالة فان اراد تخلل المتكلم فصحيح والا ففاسد سواء اراد مطلق التخلل او تخلل السامع اذ مطلق التخلل او تخلل السامع ليس بعلة فان تخلل المتكلم هو العلة لا غير قوله وبالنصب الخ متعلق بالنصب على تقدير ان عطفا على بعد الدار ان حمل السين على الاستقبال او على التقريب ان حمل على التاكيد وهم ناشئ عن وهم لانه يوجب ان يكون السكب في الاستقبال وسيلة الى الفرح في الاستقبال وهذا غير المراد لانه جعل السكب في الحال وسيلة الى الفرح في الاستقبال وهذا المعنى انما يفيده الرفع ولهذا كان الرفع صحيحا والنصب وهما ويمكن ان يقال النصب على تقدير العطف على

الوسايط بمعنى الجنس نظرا الى ان الامر الجنس يبدل الجمعية الى الجنسية فلا فقاء في انتفاء لزوم التعدد في اللازم المورد في الكلام والمراد بكثرة الواسطة كونها فوق الواحد فلا اشكال لجواز وحدة اللازم مع كثرة الواسطة واذا اريد معنى الجمع فلا بد ان يعتبر بحسب مواد الكلام وافراده فيكون اللازم في كل مادة من مواده وجود لازم بعيد مفتقر الى واسطتين او اكثر حتى يعرف التخلل ويظهر باريد ذلك اللازم مع خفاء القرينة الدالة على المقصود وان امكن معرفته وظهوره باريد لازم بعيد بواسطة واحدة مع خفاء لكن هذا الاريد نادر ولذلك قيد الوسايط بالكثرة اشارة الى ان الاريد المشتمل على كثرة الواسطة غالب والمشتمل على وحدتها نادر وتخصيص الغالب بالذكر اولى فكان تخصيصه بالذكر كان باعتبار كثرته وغلبته فكذلك ان تخصيص كون عدم ظهور الدلالة لاريد اللوازم البعيد المفتقر الى الوسايط بالذكر كان باعتبار كثرته وغلبته والا فكما يحصل معرفة التخلل باريد لازم بعيد بواسطة واحدة مع خفاء القرينة الدالة على المقصود ايضا فكذلك يحصل عدم ظهور الدلالة لعدم الملازمة بين المعنى الاول اللغوي والمعنى الثاني المقصود ايضا لانهما نادران وبهذا كان ذكرهما معلولا وكان الغالب الكثير مذكورا ولم يكن فيما ذكرهما بناء على عدم حصول المقصود بهما واختصاص الحصول بغيرهما بل على ندرتهما وقلتهما واذا اريد التخلل الواقع في انتقال الذهن السامع فالتخلل معلول وعدم ظهور الدلالة واريد اللوازم البعيد علة فالاستدلال بالتخلل على عدم ظهور الدلالة برهان انى لكونه استدلالا بالمعلول على العلة وباريد على التخلل برهان لمى لكونه استدلالا بالعلة على المعلول ومن قال ان التخلل علة لعدم ظهور الدلالة فان اراد تخلل المتكلم فصحيح والا ففاسد سواء اراد مطلق التخلل او تخلل السامع اذ مطلق التخلل او تخلل السامع ليس بعلة فان تخلل المتكلم هو العلة لا غير قوله وبالنصب الخ متعلق بالنصب على تقدير ان عطفا على بعد الدار ان حمل السين على الاستقبال او على التقريب ان حمل على التاكيد وهم ناشئ عن وهم لانه يوجب ان يكون السكب في الاستقبال وسيلة الى الفرح في الاستقبال وهذا غير المراد لانه جعل السكب في الحال وسيلة الى الفرح في الاستقبال وهذا المعنى انما يفيده الرفع ولهذا كان الرفع صحيحا والنصب وهما ويمكن ان يقال النصب على تقدير العطف على

بعد الدار باعتبار الحمل على التاكيد ليس بوهم بل هو صحيح ايضا لان المعنى ع طلب البعد
ع الحال وسكب الدموع في الآن ليحصل القرب في الاستقبال والفرح في المآل لا شك
ان بداية الصبر على البعد عن الاحبة وسكب الدموع والحزن على فراق الاصدقاء في الحال
وسيلة الى غاية النيل الى وصل الخلان وسرور الاخوان قوله فان الانتقال من جمود
العين الخ حاصله ان جمود العين يراد به اولا خلوها عن الدموع اذا اريد البكاء في حال
الحزن والفرح والاول ينجلها والثاني لسرورها وثانيا ينجلها وثالثا لسرورها كناية
والكناية به عن البخل الملزوم له اشار بذلك عن السرور الملزوم له والمقصود بها هو
السرور لكن الانتقال من المعنى الاول وهو الخلو عن الدموع لا يكون اليه لخفائه وبعده
عنه لتوسط معنى البخل بينهما بل يكون الى البخل لظهوره وقربه لعدم توسط شئ و
هو يورث الكلام تعقيدا ويسقطه عن الفصاحة قطعا قوله ومعنى البيت الخ اراد معناه
الصحيح والطيب نفس المتكلم من طالب بطيب ونفاسة تميز كما يدل عليه عبارة الشرح والمقدم
منها اى في بيان معنى البيت كلام فاسد ووجه فساده انهم جعلوا الزمان والاخوان
ثانيان بنقيض ما يظهر الرائي انه مطلوب وليس بمطلوب وليس حالهما كذلك لانهما انما
ثانيان بنقيض ما هو مطلوب الرائي في الواقع لا بنقيض ما ليس بمطلوب في الواقع لكنه اظهر انه
مطلوب ويمكن دفع هذا الفساد بما هو ظرافة الشعراء من التعمد الى طلب خلاف مطلوبهم
نسب الى فضوله لما اشتهر ان الزمان والاخوان ثانيان بخلاف المطلوب وهذا من
الامور الظنية التي يأتي بها الشعراء تظرفا ولا يقدح فيه امثال هذه المناقشة قوله
كانها تجري في الماء اى كان سيرها في البر جريها في الماء فيكون تشبيها لسيرها في البر
بسباحتها في البحر في سرعة السير مع عدم انعاب المراكب وعلى هذا يكون اطلاق السبوح
على الفرس استعارة تبعية قوله قيل التكرار الخ منشاء هذا السوال والاشكال حمل
الكثرة المضافة الى التكرار على مقابل الوحدة والتثنية اعني ما فوقهما من الجماعة اجعل
التكرار فاعلا للكثرة من قبيل اضافة المصدر الى فاعله وتقرير ان التكرار هو ذكر شئ
مرة بعد اخرى فان كان معناه ان التكرار مجموع الذكرين فتثليث الذكر
لا يتحقق تعدد المجموع وتثنيته فضلا عن كثرته وجماعته وان كان معناه ان التكرار
الذكر الاخير فقط فتثليثه وان تحقق تعدده وتثنيته لكن لا يتحقق كثرته

وجماعته فلا بد من تثليث المجموع على التقدير الاول ومن تثليث الذكر الاخير على التقدير
الثاني حتى يحصل ثلث تكرارات ويتحقق كثرة التكرار والا فلا يخفى انه لا يحصل كثرة
التكرار بذكر الشئ ثالثا والجواب ان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فلا يخفى حصول الكثرة
بذكر الشئ ثالثا لان التكرار بذكر الشئ ثالثا يكون اثنين وفي الاثنين ما ليس في الواحد
من الكثرة المقابلة للوحدة او اضافة الكثرة الى التكرار من اضافة المسبب الى السبب لا
من اضافة المصدر الى فاعله اى كثرة الذكر بسبب التكرار قوله يقال خلافا بمرائي ومسمعي
الخ استشهاد على ان معنى فاتت بمرائي من سعاد ومسمعي انت بحيث تراك سعاد وتسمع
صوتك قوله وفاد ذلك بما يشهد به العقل والنقل اى كل واحد منهما يشهد بفساد
ما قيل من ان معنى فاتت مرائي من سعاد ومسمعي انت بموضع تبرين منه سعاد وتسمعين صوتها
اما النقل فانه يقوله كذا في الصحاح ومعنى هذا المعنى يخالف المعنى المذكور في الصحاح واما
العقل فلان التقدير اسمعي لانك تسمع صوتها فلا معنى له لان الداعي الى الامر بالصوت
ليس سماع الصوت صوت الغير بل سماع الغير صوته لكن هذا الرد انما يتجه اذا كان
المراد بالسجع الصوت وسرور سعاد وتواصلها به واما اذا كان المراد به نشاط الحمامة وسرورها
بذوقها سعاد وسماعها صوتها كما يتم البلاغ بمثل هذه الانوار وملاحظة الاذكار
فلا يتجه جدا كما يشهد به الذوق الصحيح فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم
لان الرؤية والسماع مما يلزمه النشاط والسرور كما ان النشاط والسرور مما يلزمه
التصويت وسبب السجع السرور وسبب السرور الرؤية والسماع والمراد التحزن
والتحزن على عدم رؤية الشاعر سعاد وانتفاء سماعه صوتها فكانه يقول يا ليتني كنت
مثل الحمامة حتى ارى سعاد واسمع صوتها قوله راسخة في النفس احتراز عن الحال
فانها كيفية غير راسخة في النفس وذلك لان الكيفية المختصة بذوات الانفس
ان كانت راسخة في محلها وموضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة
في النفس والحال كيفية غير راسخة في النفس فيكون قوله راسخة في النفس احترازا
عن الحال واشعارا بان الفصاحة من آثار الملكة حتى لو عبر عن المعقبة بلفظ
فصيح من غير رسوخ فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح كما سيصرح به وان سمي فصيحا
في غير قوله فيخرج بالقيد الاول الخ يعني يخرج بالقيد الاول وهو قوله لا يتوقف

تعقله على تعقل الغير عن تعريف الكيفية الاضافة لان تعقل احد المتضايفين يتوقف
على تعقل الاخر والفعل لان تعقل الفعل يتوقف على تعقل الفاعل والانفعال لان
تعقل الانفعال يتوقف على تعقل الفعل ونحو ذلك من الامور الخارجة النسبية وبالقيد الثاني
وهو قوله لا يقتضي القسمة اكم اى العرض الذى يقتضى القسمة اقتضاء اوليا اى بالذات
سواء كان متصلا قار الذات مجتمعا اجزاؤه فى الوجود كالمقدار المنقسم الى الجسم والسطح
والخط او غير قار الذات غير مجتمع اجزاؤه فى الوجود كالزمان او كان منفصلا كالعدد
فقط كالغرين والثلثين وبالقيد الثالث وهو قوله واللاقسمة النقطة والوحدة
لانهما تقتضيان اللاقسمة اقتضاء اوليا اى بالذات اذ النقطة ذو وضع لا جزء له والوحدة
كون الشئ بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة فى ذاته وبالقيد الرابع وهو قوله اقتضاء
اوليا يدخل فى التعريف الكيفيات التى اقتضى بعضها القسمة بواسطة المحل والمتعلق كا
لعلم بالمعلومات المقتضية للقسمة بالذات وبعضها اللاقسمة بواسطة المحل والمتعلق
كالعلم بالمعلومات المقتضية اللاقسمة بالذات **قوله** دون ان يقول يعتبر بحيث فيه رد على من اشترط
فى تسمية الفصيح فصيحا وجود التعبير والنطق يعنى ليس غرضنا اشتراط فى ذلك فان شرطها
حصول الملكة المذكورة اذ هى سبب الاقتدار على التعبير فاذا وجد الشرط يوجد المشروط
وهو التسمية والاقتدار وما يترتب على الشرط والمشروط امر التعبير والنطق فاطرحاه
سيان فلا داخل فى المشروط اصلا **قوله** ليعم المفرد والمركب يعنى انما قال بلفظ فصيح
ولم يقل بكلام فصيح لينا سب المقصود فان اللام فيه للاستغراق فى العرفى او الكل المقصود
وقع عليه قصد المتكلم وارادته فيعم المقصود بالمفرد والمقصود بالمركب فلا بد من تعميم
العبارة جدا ولا يمكن هذا الا بان يقول بلفظ فصيح فانه يعم المفرد والمركب كما ان المقصود
يعم مقصود كل منهما ولو قال بكلام فصيح لكان خاصا بالمركب فيلزم تخصيص المقصود
بمقصوده واللازم باطل وكذا الملزوم لان قصد المتكلم كما يقع على المركب كذلك يقع
على المفرد فلا بد من التعميم لفظا كما لا بد منه معنا حتى يقع التباين بين الكل الثانى فى العموم
والتناسب فى الشمول **قوله** والحال هو الامر الداعى الخ بداءة بتعريف المضاف اليه لان
معرفة المضاف متوقفة على معرفة المضاف اليه ومالم تعرف
حال لا يعرف مقتضاها فلا سبيل تعريف الحال حتى يعرف مقتضى الحال والمراد بالخصوصية

قوله فان اللام فيه اى فى المقصود م

الوجه المخصوص كالاقتصار على اداء اصل المراد بالنظر الى خالى الذهن والتاكيد استحسانا بالنظر
الى الطالب المتردد ووجوبا بالنظر الى المنكر وايا ما كان فالخصوصية خارجة عن الكلام
المؤدى به اصل المراد وزائدة على اصل المراد كما يدل عليه كلمة مع وتقييد الكلام بكونه
مؤديا به اصل المراد وداخلة فى مجموع الكلام المركب من الكلام والامر الداعى فلو
لا اقتضاء الحال لقصر المتكلم اليها ولا دعى الداعى الى اعتباره بها مع الكلام ما قصد
اليها واذا اعتبر بها كان نفس الكلام لا تقتضيه الا افادة فالخبر اولازمها
او غيرهما فكما ان اقتضاء خلو الافادة مقصور على نفس الكلام او غير متجاوز
الى اعتبار تلك الخصوصية فكذلك اقتضاء الحال مقصور على تلك الخصوصية
وغير متجاوز الى نفس الكلام لكن الافادة تحتاج فى كونها على وجه البلاغة
الى اعتبار الخصوصية والحال تحتاج فى اعتبار مقتضاها الى نفس الكلام وهذا
عارض وذلك ذاتى والعارضى ليس قادحا فى الذاتى وانما قال الى ان يعتبر
مع ان الحال انما تدعو الى نفس الخصوصية او مقتضى الحال نفسها لا اعتبارها
اشارة الى ان تلك الخصوصية انما تعد مقتضى الحال اذا وقعت فى الكلام بطريق
اعتبار المتكلم وقصد حتى لو وقعت بطريق الاتفاق لا تعد مقتضى الحال
ولما كان للاعتبار مدخل عظيم فى مقتضى الحال بالغ فى اشتراطه فجعل المقتضى
نفس الاعتبار ولهذا قال المصنف فيما بعد فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والضمير
مبالغة فقول الشارح الى ان يعتبر تمهيد لقوله هو الاعتبار المناسب والضمير
فى قوله وهو مقتضى الحال يرجع الى الخصوصية وتذكير اما بتاويلها بالوجه المخصوص
او باعتبار الخبر ويجوز الى ان يعتبر بجعل اعتبار الخصوصية مقتضى الحال بطريق
المبالغة **قوله** مثلا كون المخاطب الخ ناظر الى قوله والحال هو الامر الداعى
الخ وقوله والتاكيد مقتضى الحال ناظر الى قوله وهو مقتضى الحال فانطبق المثال
على الممثل وقوله وقولك له الخ تكميل للتمثيل وتمثيل للكلام البليغ **قوله** وتحقيق
ذلك الخ اى تحقيق كون مثل قولك للمخاطب المنكر للحكم ان زيدا فى الدار
مؤكدا بان مثلا كلاما مطابقا لمقتضى الحال ان يقال انه من جزئيات الكلام الذى
هو مقتضى الحال وهو الكلام المؤكد الكلى الذى يقتضيه حال الانكار ومطابق

له يعني معنى كونه كلاما مطابقا له انه جزئي واحد من جزئيات مطابقته وصادق عليه على عكس
ما هو المشهور من ان يقال ان الكلي مطابق للجزئيات وصادق عليها وقوله
فان الانكار مثلا الخ تعليل لقوله انه من جزئيات ذلك الكلام الخ وهذا اشارة
الى ان زيدا في الدار باعتبار كونه كلاما موكدا بان مثلا والضمير في انه راجع اليه
والضمير في قوله في قوله كلام مطابق لمقتضى الحال وتقييده بالكلام الذي يقتضيه
الحال بيان لكون المراد بمقتضى الحال هنا هو الكلام الذي يقتضيه الحال يعني
الكلام الكلي المركب من الكلام المودى به اصل المراد ومن الخصوصيات الاعتبار
الخصوصية لان اطلاق مقتضى الحال على الخصوصية انما هو بطريق المسامحة
بناء على ان اسباب تحقق ما هو مقتضى الحال اي بطريق التجوز في هذا
الاطلاق من قبيل اطلاق اسم المسبب وارادة السبب والا فمقتضى الحال
عند التحقق هو ذلك الكلام الكلي المركب منهما وقوله وهو مقتضى الحال
الخ بيان للتجوز في اطلاق مقتضى الحال وقوله وتحقيق ذلك الخ بيان للتحقيقة
في اطلاقه فمعناه التحقيق هو الكلام الكلي المذكور ومعناه المجازي هو الخصوصية
او اعتبارها واليه اشار بقوله وان اردت تحقيق هذا الكلام الخ اي تحقيق كلام
كون مثل ان زيدا في الدار من جزئيات الكلام الذي هو مقتضى الحال وكون
مقتضى الحال في الحقيقة هو هذا الكلام الكلي على وجه التفصيل والا فقد افاد
في التحقيق هنا اجمالا ما افاده في التحقيق مهنا تفصيلا غير انه جعل الصدق
هناك على عكس ما هو المشهور وهو اصطلاح المعقول وههنا على ما هو المشهور
قال ولي جعله على المشهور لانه لا يلزم تغيير الاصطلاح فان استعمال
المطابقة بمعنى الصدق اصطلاح المعقول فلا بد في الاستعمال من الموافقة
للاصطلاح او حمل المطابقة على المعنى اللغوي وهو الموافقة اذ الكلام الجزئي
الذي يورده المتكلم يوافق مقتضى الحال باشتماله على الكلام الكلي و
الحاصل ان مقتضى الحال كلام كلي هو المجموع المركب من الكلام المودى
به اصل المراد ومن خصوصية ما معتبر معه الا انه قد يطلق مسامحة ويجوز
على هذه الخصوصية بناء على انها جزء هو سبب تسمية الكل بمقتضى الحال

وتحقق

وتحقق اضافة بكونه مقتضى الحال وكل من هذين الجزئيين كل فيكون المركب منهما كليا فالمراد
بكل واحد من جزئياته في بلاغته من امرين الفصاحة والمطابقة والبلاغة عبارة عن مجموع
الامرين جزءا كما ينبغي يلزم انتفاء البلاغة قطعا قوله فان مقامات الكلام متفاوتة تعليل
لاحتياج مقتضى الحال اذا كان مقتضى الحال مختلفا لان المقامات التي تقتضي ورود الكلام على وجه
مخصوص متفاوتة ومختلفة فمغير تفاوت المقامات واختلافها يختلف مقتضى الحال حينئذ
قوله لان الاعتبار اللايق الخ بيان لوجه تعليل اختلاف مقتضى الحال بتفاوت المقامات
وقوله وهذا اي كون الاعتبار اللايق بهذا المقام مغايرا للاعتبار اللايق بذلك المقام
عين تفاوت مقتضيات الاحوال الخ بيان لانطباق العلة والدليل وهو تفاوت المقامات
على المعلول والمدعى وهو اختلاف المقتضى ووجه الاعتبار المغاير بقوله وهو ان يجعل بعضهم
الخ كون الامر الداعي سببا لورود الكلام على وجه مخصوص في زمان ومحل فمناسبات كونه
زمانا لوروده ومحلا له فبالاعتبار الاول اطلق عليه الحال وبالثاني المقام فالمعتبر في الحال
كونه زمانا للورود وفي مقام كونه محلا له وهما متحدان بحسب المفهوم والمسمى وهو الامر
الداعي ومتغايران بحسب الاعتبار وهذا التغاير لا يقدح في ذلك الاتحاد فلا خفاء ان تفاوت مقتضيات
المقامات واختلافها عين تفاوت مقتضيات الاحوال واختلافها ومبداء اختلاف المقتضيات اختلاف
الاعتبارات ومبداء اختلاف المقتضيات اختلاف الاعتبارات ومبداء اختلاف الاعتبارات
اختلاف المقامات والاحوال فيكون مبداء اختلاف المقتضيات اختلاف المقامات والاحوال
قوله وفي هذا الكلام الخ اما الاشارة في قوله وهو مختلف فان مقامات الكلام الخ الى ضبط
مقتضيات الاحوال فلان مقتضى الحال اما مختص بالجزء الجملة مثل خلو الاسناد عن التاكيد
وكونه مؤكدا استحسانا ووجوبا وكون كل من المسند والمسند اليه محذوفا او مذكورا
معرفا او منكرا ونحو ذلك او مختص بالجملتين فصاعدا كوصل الجملتين او فصلهما وغير
مختص بشئ منهما بل يجري على العموم كالايجاز والاطناب والمساواة اذ كل منها عام الوقوع
حيث يقع في الجملة واجزائها وفي الجملتين واجزائهما وفي الجمل واجزائها واما تحقيق مقتضى
الحال اي تبيين ما هو مفاده الحقيقي فلان اضافة المقامات الى الكلام تحقق ان مقتضى
الحال في الحقيقة هو الكلام المركب من الكلام الذي ادى به اصل المراد ومن الكيفية المخصوصة كما مر تحقيقه
انفا دون تلك الكيفية والاعتبار بها فانها يطلق على كل منهما مجازا بان يطلق

في البلاغة وهي مشتملة عليها واما الحسن العرضي كما اشار اليه فخارج عن اصل البلاغة لحصوله بما خرج منها من المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية وان كان شان الكلام قد يرتفع بها اذا اقتضى الحال ايرادشئ منها وحصل بايراده المطابقة لمقتضى الحال وكان داخلا في البلاغة كالالتفات والاعتراض والتجاهل المذكورة في علم المعاني لكنه لندرته وخفائه وغلبة عالبر كذلك وظهوره جعلوا الكلها خارجة عن البلاغة ولم يجعلوا الحسن الذاتي الحاصل بعضها داخلا فيها لكونه نادرا بل غلبوا الحسن العارضي الحاصل بعضها لكثرته على الحسن الذاتي لقلته واعتبروا الكل خارجا عنها لكونه عارضيا والمقصود هو الذاتي دون العارضي والحاصل ان ارتفاع شان الكلام الفصيح في الحسن والقبول الحاصل بالفصاحة اذا ارتفاع حسن الكلام الفصيح انما هو بمطابقته للاعتبار المناسب والخطاطه بعدم مطابقته له فان الكلام يكون مستحسنا ومقبولا بفصاحة عند الفصحاء وبمطابقته للاعتبار المناسب عند البلغاء فيحصل له حسن وقبول فوق حسن وقبول فلانك ان شانه في الحسن والقبول يرتفع بالمطابقة وينحط بعدمها هذا هو الظاهر من عبارة المتن والشرح

قوله يعني اذا علم الخ العلم الاول مستفاد من قول المصنف وارتفاع شان الكلام الخ واضافة الارتفاع الى شان الكلام من اضافة المصدر الى معموله وهي تفيد الحصر والمعنى ان جميع ارتفاعات شان الكلام محصور على حصوله بمطابقته للاعتبار المناسب واليه اشار بقوله على ما يفيده اضافة المصدر وما عبارة عن الحصر واضافة المصدر كناية عن اضافة الارتفاع ووجه افادتها الحصر ان الارتفاع اسم جنس معرف باللام سيما الاضافة ومبتداء ههنا وتعريف المبتداء بلام الجنس يفيد الحصر كما يفيده تعريف الخبر به والعلم الثاني مستفاد من قوله والبلاغة في الكلام الخ في تعريف بلاغة الكلام وكل من الحصرين كما هو الظاهر من حصر الموصوف على الصفة اي حصر الارتفاع على الحصول بالمطابقة للاعتبار المناسب ومقتضى الحال والعلم الثالث مستفاد من مجموع العلمين السابقين ومن مجموع القولين السابقين وايا ما كان فالمآل واحد وهذا العلم الثالث هو العلم بكون الاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا بحسب المفهوم في اللغة او بحسب المساواة في المصدق فلو جاز ان يكون احدهما اعم والآخر اخص مطلقا او من وجه او يكون بينهما تباين لبطل على التقدير الاول الحصر في الاخص

اسم السبب وايراد السبب كما سبق تبيينه ماضيا وقوله فمقام كل من التنكير الخ تفصيل لتفاوت المقامات والضمير في تقبيل راجع الى احد المذكورات مطلقا لانه صادق على كل منها على سبيل البدل وقوله لان خلاف الفصل انما هو الوصل تعليل للاظهرية فقط وتعليل الاخصرية انما هو بان الاضافة في مقام الوصل مستحدثة وفي مقام خلافه متكررة والواحد اخصر من المتعدد قوله ولكل كلمة الخ اي لكل كلمة توضع مع صاحبتها او حال كونها مع صاحبتها او كائنة مع صاحبتها والفعل في قوله مثلا الفعل الخ ناظرا الى الكل ومع ان ناظرا الى مع صاحبتها ومع اذا ناظرا الى مع ما يناسب تلك المصاحبة في اصل المعنى وقوله وكذا الكل من ادوات الشرط الخ عطف على قوله ولكل كلمة مع صاحبتها الخ وتصريح بما ضمنه المص اياه فيكون لكل صاحبة مع تلك الكلمة مقام ليس لها مع غير تلك الكلمة فيكون المعطوف بيانا لما تضمنه المعطوف عليه من معنى العكس وقوله وعلى هذا القياس اي على حال ما ذكر من الفعل وادوات الشرط فيكون حال غيرهما من كلمات الاستفهام والمسند اليه ونحو ذلك وهذه الكلمة اعم من ان يكون حقيقية او حكمية كالجهل الواقعة موقع المعهود قوله والمراد بالاعتبار الخ بيان لكون الاعتبار ههنا بمعنى المفعول اي بالفتح المصدر اي المعتبر المناسب اي الامر الذي اعتبره المتكلم في الكلام مناسبا للحال والمقام واعتبار المتكلم ذلك الامر المناسب اما بحسب سليقته وطبيعته او بحسب تتبعه تراكيب البلغاء وهذا تقسيم لطريق حصول اعتبار ما الى الوهب والكسب وقوله تقول اعتبرت الشئ الخ بيان لمعنى الاعتبار اي نظر اليه المتكلم وراعى حاله في الكلام مناسبا للحال والمقام والدليل على كون المراد بالكلام الكلام الفصيح ذكر الحسن والقبول واضافة الشان الى الكلام اذ لا حسن ولا قبول ولا شان للكلام الغير الفصيح مطلقا اي سواء كان مطابقا لمقتضى الحال اولا وعلى كون المراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة ذكر المطابقة والمطابقة في الكلام انما تحصل برعاية مقتضى المقام والحسن الذاتي فيه انما تحصل بالفصاحة والخلوص عن الضعف والتنافر والتعقيد كما ذكروهما داخلان في البلاغة لان البلاغة على ما عرفت عبارة عن المجموع المركب من المطابقة والفصاحة والمجموع مشتمل عليهما وهما داخلتان فيه فيكون المطابقة والحسن الذاتي داخلين

لاقتضائه اختصاص الحصر في الاعم مطلقا مع انه متناول لجميع الافراد وعلى التقدير
الثاني كذلك لان الحصر في كلا الامرين من وجه يقتضي اختصاص الحصر في الاعمين
مع تناول لجميع الافراد وعلى التقدير الثالث الحصر في كل من المتباينين للتنافي بين الحصرين
وبهذا اشار بقوله والا لما صدق انه لا يرتفع الخ لمن فيه نظر كما اشار اليه بقوله
فليتامل لان الحصر في الاعم مطلقا ومن وجه لم يقتض التناول لجميع الافراد حتى يلزم بطلان
احد الحصرين او كليهما على تقدير انتفاء الاتحاد بحسب المساواة في الصدق ولان المساوات
في الصدق لم يتعرض لنفيها في دليل الاتحاد وهو قوله اذ علم ان ليس الخ وعلى تقدير انتفاء
الاتحاد في المفهوم بحسب اللغة يجوز ان يثبت المساواة بحسب الصدق لانتفاء التعرض
لنفيها في الدليل فاذا لم يقتض الحصر في الاعم التناول للافراد كلها بل جاز اختصاصه ببعض
الافراد فلا يخفى ان لا بطلان للحصر اصلا سواء قدر انتفاء الاتحاد بين الاعتبار
المناسب ومقتضى الحال بحسب المفهوم او بحسب المساواة والاتحاد بينهما كما يدل عليه الدليل
ثابت بكل من الوجهين عند انتفائه بالاخر والحصران صحيحان ثابتان حد الصحة الاتحاد
وثبوته بينهما قطعا والحاصل ان الفاء في قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
تفريع لهذا القول على القولين السابقين وهذا التفريع يوجب تفريع العلم بمضمونه
وهو اتحاد مقتضى الحال مع الاعتبار المناسب على العلمين بمضمونيهما وهما الحصران و
هذان الحصران دليل على ذلك الاتحاد والضمير وهو قوله هو ضمير فصل يتوسط بينهما للتاكيد
الحكم وفصل الخبر من الصفة للحصر **قوله** في بلاغة صفة الخ تفريع على تعريف البلاغة
بناء على ما فهم منه من اتصاف اللفظ بالبلاغة والمقصود من هذا التفريع بيان وجه
اتصافه بها وهو وجه التبعية لان امر البلاغة يعتبر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ
ثانيا وبالعرض والمقصود المعنى الاول اللغوي دون المعنى الثاني المقصود والكلام يدل
بلفظه على معناه اللغوي اولا لانه بواسطة المعنى اللغوي على المعنى المقصود ثانيا وترتيب
المعاني الاول على وجه يقتضيه الحال والمقام للدلالة على المقصود اولا في النفس
ثم ترتيب الالفاظ الدالة عليه لافادة المقصود على هذا الوجه ثانيا في النطق
هو البلاغة وعلى كل واحد من هذين الترتيبين يطلق البلاغة لكن على الثاني بواسطة
الاول ولهذا قال بل باعتبار افادة المعنى بالتركيب **قوله** وذلك اي كون البلاغة

صفة

صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب لا من حيث انه لفظ وصوت لان البلاغة
التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح الحال انما تكون باعتبار انه الفاظ
مفيدة للمعاني والاغراض المقصودة لا باعتبار انه الفاظ مفردة وكلم مجردة
من غير افادة المعاني والاغراض المقصودة مثلا اذا قلنا زيد قائم او زيد ضرب
من غير اعتبار نسبة القيام اليه او الضرب كان الكلام الفاظا مفردة وكلما مجردة و
لا تتصف بكونه مطابقا او غير مطابق فعلم ان البلاغة انما تتصف اللفظ باعتبار حيث
انه مفيد للمعنى والغرض الذاتي المصوغ له الكلام عند التركيب **قوله** وكثيرا ما نصب على الظرف
اي نصبه على الظرفية لا على المفعولية اي لا على انه صفة مصدر محذوف هو مفعول مطلق
اي تسمية كثيرا لانه يحتاج الى تاويل تذكير كثير على انه لا معنى لوصف التسمية
بالكثرة من غير حمل لها على معنى الاطلاق فالصواب النصب على الظرفية لانه صفة حينئذ
محذوف اي حينا كثيرا او في كثير من الاحيان **قوله** ذلك الوصف المذكور اي وصف
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وقوله فحيث يقال ان اعجاز القران الخ تفريع
على قوله يسمى ذلك الخ وقوله هذا المعنى اي المعنى الذي يسمى بلاغة وهو معنى
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال **قوله** حد الاعجاز اي مرتبته اي البلاغة
ودرجته هي الاعجاز **قوله** هذا اي كون قوله وما يقرب منه معطوفا على قوله وهو الضمير
في منه عائدا الى اعلى وكون المعنى ان الاعلى مع ما يقرب منه كليهما حد الاعجاز ومرتبته
هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد ابدا الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف
الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كليهما حد الاعجاز لا
هو وحده **قوله** وزعم بعضهم انه عطف على الحد الاعجاز الخ والحد المضاف الى الاعجاز
بمعنى الغاية والنهاية وما يقرب منه بمعنى مرتبة الاعجاز عند هذا الزاعم ومعنى الماش
على تقدير العطف على حد الاعجاز ورجوع الضمير في منه اليه ان غاية الاعجاز وما يقرب
من حيز الغاية من مرتبة الاعجاز هما الطرف الاعلى من البلاغة وهو فاسد
لان ما يقرب من الغاية والنهاية من المراتب العلمية لم يكن من غاية تلك المراتب وغايتها
حتى يكون هو الطرف الاعلى بل هو من المراتب العلمية لا من الطرف الاعلى ومعناه على التقدير
العطف على هو في قوله وهو حد الاعجاز ورجوع الضمير في منه الى الاعلى ان الطرف الاعلى وما يقرب

مصطلح البلاغة في المتكلم والبلاغة في الكلام مكلة بقدر ربما

مهما مرتبة الايجاز وهو صحيح لان ما يقرب من الاعلى من المراتب العلية للبلاغة و
لازم المعنى الاول اشتراك ذينك في غاية الايجاز وما يقرب منهما في كونهما طرفا اعلى بلا فرق
معقول وهذه لان القريب ليس طرفا اعلى وهو باطل جدا ولازم المعنى اشتراك الاعلى
وما يقرب منه من المراتب العلية في كونهما مرتبة الايجاز مع الفرق بينهما بان الاعلى غاية الايجاز
وما يقرب منه مرتبة الايجاز وهو حق قطعا ولهذا الفرق اشار فيكون الاعلى غاية الايجاز
وما يقرب منه مرتبة الايجاز ولا محذور فيه اصلا والى هذا الايضاح اشار بقوله او قل
اوضحنا ذلك في الشرح اي اوضحنا في الشرح ما قلنا من العطف ورجوع الضمير
والاستشهاد على صحته وما زعم البعض من العطف وعود الضمير والاستدلال
عليه فاسد قوله ما اذا غير الكلام عنه الخ حاصله ان تغيير الكلام الى ما دونه سبب
لان يتحاشى عنه حالا اعتبارا له اصلا عند البلغاء وقوله صفة لاصوات الحيوانات
من قبيل مررت بالليم بسبني وما في ما يتفق مصدرية والضمير في يتفق راجع الى الصدور
المفهوم من تصدر اي بحسب اتفاق ذلك الصدور فكلام لا تعتبر فيه الاصوات الحيوانية
الطبيعية الصادرة عن محالها على طريق الاتفاق لخلوها عن الاعتبارات اللطيفة
والخواص الزائدة على اصل المراد فكذلك لا يعتبر عند البلغاء ذلك الكلام المغير
الى ما دون الطرف الاسفل من البلاغة وان كان يعتبر عند الفصحاء واليه اشار
بقوله وان كان صحيح الاعراب لخلوه عن الاعتبارات اللطيفة والخواص الزائدة على اصل
المقصود والحاصل انهما سيان في انحطاطهما عن الاعتبار وسقوطهما عن انظار العقل
افادتهما المعنى المقصود للمبلغ قوله وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم حيث ذكر ما
في بحث بلاغة الكلام دون المتكلم لان هذه الوجوه ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة
في العرف حيث لا يقال عرفا متكلم بمجنس ومرصع مثلا بخلاف الفصاحة والبلاغة
فانهما تجعلانه متصفا بصفة في العرف حيث يقال عرفا متكلم فصيح وبليغ واما تلك
الوجوه فمما يجعل الكلام متصفا بصفة في العرف ايضا حيث يقال عرفا كلام مجنس
ومرصع مثلا كما يقال كلام فصيح وبليغ ولهذا جعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم
فكان الاتصاف بالفصاحة اعم من الاتصاف بالبلاغة حيث لا يقع هذا في المفرد بخلاف
ذلك فانه يقع في المفرد والاتصاف بالبلاغة اعم من الاتصاف بالوجوه حيث

لا يقع

لا يقع هذا في المتكلم ويقع ذلك وعموم الاتصاف وخصوصه مستفاد من عموم
الوصف وخصوصه وكذلك عموم المتصف وخصوصه قوله ملكة يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ المراد بالملكة ههنا الملكة التي يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ للدلالة على
كل ما يدخل تحت قصد المتكلم من المعاني كما يدل عليه تعريف فصاحة المتكلم لا ما يعمها والملكة
التي يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ للدلالة على نوع من المعاني او نوعين او انواع من
ولا يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ للدلالة على جميع المعاني الداخلة تحت القصد فان
هذه الملكة ليست ببلاغة المتكلم فالتعريف جامع مانع قوله فعلم مما تقدم تعريف باعتبار
سابقة من التعريفات الخمس المذكورة التي ثلثة منها لاقسام الفصاحة واثنان لقسمي البلاغة
وتمهيد باعتبار سابقة من بيان انحصار علم له زيادة اختصاص بالبلاغة في المعاني والبيان
وانحصار مقاصد كتاب التلخيص في الفنون الثلثة يعني علم مما تقدم من التعريفات للفصاحة
والبلاغة امران احدهما ما اشار اليه بقوله ان كلا بليغ الخ وثانيهما ما اشار اليه بقوله وان
البلاغة الخ قوله بالمعنى اللغوي اي دون الاصطلاحي وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول
موضوعا مع بقاء النسبة والايجاب والتصديق والتكذيب والمراد بقي المعنى اللغوي لا بقي
المعنى الاصطلاحي ولهذا فسر بقوله اي ليس كل فصيح بليغا وفيه اشارة الى المعنى الاصطلاحي
للعكس بعض الفصيح بليغ فان في نفي الكلية اثبات الجزئية والموجبة الكلية تنعكس
غالبا بالموجبة الجزئية والمعنى كل بليغ فصيح وبعض الفصيح بليغ وليس كل فصيح
بليغا لانه لم يكن بينهما تساوي حتى يكون كل فصيح بليغا بل الفصيح اعم والبليغ اخص مطلقا
فيكون بعض الفصيح بليغا وبعضه ليس بليغا لان البلاغة غير مأخوذة في تعريف فصاحة
الكلام والمتكلم فيوجد فصيح غير بليغ كلاما كان او متكلما واليه اشار بقوله لجواز ان
يكون الخ قوله ان البلاغة في الكلام الخ تفسير البلاغة بكونها في الكلام اشارة الى رجوع
بلاغة الكلام الى الامرين وتوقفها عليهما انما هو بالذات ورجوع بلاغة المتكلم اليهما وتوقفها
عليهما انما هو بالواسطة لان هذا باعتبار ذلك ولولا هذا التقييد او قيدت بكونها في
المتكلم ايضا لتوهم ان هذا البيان باعتبار ذلك بل لاجل اسراره والمراد بالامر الاول وهو
الاحتراز عن المطابقة لمقتضى الحال وبالثاني وهو تمييز الكلام الفصيح من غير الفصاحة
وانما كان رجوعها اليهما لانها عبارة عن مجموعهما وعالم يحصل كل منهما لم يحصل المجموع

وتوقف الجمع الذى هو البلاغة عليهما من توقف الكل على الاجزاء وعند انتفاء واحد
منهما اياما كان ينتفى البلاغة جدا واليه اشار بقوله والا لم يرتج الخ وبقوله والا
لم يرتج الخ والمراد بالاحتراز عن الخطا عدم الخطا عن قصد اى عدمه الصادر
عن القصد فعند انتفاء عدمه عن قصد ربما يكون خطا لا عن قصد وربما لا يكون
خطا كذلك اى ربما يقع عدم الخطا لكن لا عن قصد وعلى كلا الامرين لا يكون
الكلام بليغا لوجود الخطا فى الاول وانتفاء القصد فى الثانى وعلى هذا
التقرير يصح قوله والا لم يرتج الخ لكن الاولى وعند الا قتصار على الاول كما
فعله الشارح رحمه الله صح احتياج الى كلمة ربما بان يقول والا فادى المراد بغير
المطابق او ادى بها لمطابق لكن لا عن قصد فلا يكون بليغا فان انتفاء البلاغة
فيهما امر ظاهر بوجود الخطا فى الاول وانتفاء القصد فى الثانى فانه مشهور
فيما بينهم ان وجود المطابقة وعدم الخطا انما يعتبر اذا كان عن قصد لا عن اتفاق
كما سبق الاشارة وقوله ويدخل فى تعريف الكلام الفصيح الخ اعتذار من جعل موصوف
الفصيح هو الكلام واشعار بان ما توقف عليه بلاغة الكلام بالذات هو تعريف الكلام
الفصيح من غيره وبالواسطة هو تعريف الكلمات الفصيحة من غيرها قوله لان اللغة الخ
من ذلك اى من اللغة حيث تطلق عليه وعلى غيره من سائر اقسام العربية من الصرف
والنحو والمعانى والبيان فلو قال فى علم اللغة لم يتعين المراد من غير قرينة اما بوسيلة
هى من الانس والمراد ههنا معنى الشهرة اى المشهورة قوله الى تنقيح وبحث
عنه فى الكتب المبسوطة الغير المتداولة مثل تكاكام او تخرج وجه بعيد مثل مرجان
قوله وبهذا اى بما ذكرنا ان من تتبع الكتب الخ فان بعض الالفاظ يحتاج فى
معرفته الى البحث عنه فى الكتب المبسوطة لعدم حصول معرفته فى الكتب المتداولة
قوله بالحرى اى الذوق الحاصل من تتبع تراكيب البلغاء وعباراتهم قوله
فقد يرى اى ربما ظاهرا اما اولا فلانه يلزم ان يكون ما يدرك بالحس جميع ما عدا
التعقيد المعنوى وليس كذلك لانه بعضه واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون ما يتبين
فى اللغة والصرف والنحو تعقيدا معنويا وليس كذلك لانه مما عدا التعقيد المعنوى
واما ثالثا فلانه يحتمل ان يكون التعقيد المعنوى مبينا فى العلوم الثلثة وليس

كذلك

كذلك لانه ليس مما يتبين فيها واما رابعا فلانه لا يتعين ثبوت الاحتياج الى البيان
مع ان المقصود من قوله والثانى منه ما يتبين فى علم من اللغة الخ بيان الاحتياج
الى المعانى والبيان بان الاحتراز عن الخطا فى تادية المعنى المراد يتوقف على المعانى
والا يحصل بغيره وان تمييز الفصيح من غيره يتوقف على البيان والا يحصل بغيره فاذا عرفت
هذه المحذورات فى عود الضمير الى ما يدرك بالحس فيجب ان يعود الى ما فى ما سيأتى لا
الى ما يدرك بالحس قوله انحصر مقصوده فى ثلثة فنون هى المعانى والبيان والبديع فان
علم البلاغة علم لعلم المعانى والبيان وعلم توابعها علم لعلم البديع فكون المختصر فى علم البلاغة
وعلم توابعها يوجب انحصار مقصوده فى فن علم المعانى وفن علم البيان وفن علم البديع قوله والاحتى
وجه المناسبة فوجه مناسبة ثمرته ما يحترز عن الخطا فى تادية المعنى المراد بعلم
المعانى كونه علما يبحث فيه عن افادة التراكيب للمعانى المخصوصة التى هى جواهرها والوجه
مناسبة ثمرته ما يحترز به عن التعقيد المعنوى بعلم البيان كونه علما يعرف به ايراد المعنى الواحد
وبيانه بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة ووجه مناسبة ثمرته ما يعرف به وجوه التحسين بعلم
البديع كونه علما يعرف به امور بديعة ووجه مناسبة ثمرته الجميع بعلم البيان كون كل منها
متعلقا بالافصاح عن المقاصد ووجه مناسبة ثمرته الاخير من بعلم البيان كون كل منها متعلقا
بالافصاح عن المطالب ووجه مناسبة ثمرته الثلثة اى الجميع بعلم البديع كون مباحث
كل منها بديعة قوله اى ملكة الخ يعنى يجوز ان يراد بالعلم ههنا معناه الحقيقى وهو ملكة يقتدر
بها على ادراكات جزئية فان واضع هذا الفن مثلا وضع علم الاصول مستنبطا من تراكيب البلغاء
تحصل من ادراكها وممارستها قوة يتمكن من استحضار ما والانتقال الى ما اريد
وتلك القوة هى العلم والملكة ويقال لها الصناعة ايضا ويجوز ان يراد به معناه المجازى وهو نفس
الاصول والقواعد المعلومة والظاهر ان العلم حقيقة فى الادراك مجاز فى الملكة ونفس الاصول
المعلومة اطلاق الاسم السبب على المسبب فالمصدر على المفعول وقد يقال ان المتبادر الى الافهام
من اطلاق العلم على العلوم المدونة والصناعات هو الملكة والقواعد من غير احتياج الى
قرينة وهذا علاقة لكون العلم منقولا من الادراك الى الملكة والقواعد فيكون لفظ العلم
حقيقة عرفية او اصطلاحية فيهما قوله ولاستعمالهم المعرفة فى الجزئيات الخ اى ولتكثر
الجزئيان على استعمال المعرفة فى الجزئيات خاصة والعلم فى الكليات خاصة اثر المصنف لفظ المعرفة

مصطلح الفن الاول على العلم او على ملكة
حسب التركيب فى ما ذكر انفا وقد ذكرنا وجه كونه علما وملكة والمراد انها علم وغيره

هنا على العلم فقال يعرف به احوال اللفظ العربي ولم يقل يعلم به احوال اللفظ العربي فان تلك
الاحوال جزئيات عارضة على اللفظ الجزئي فيكون الادراك المتعلق بها جزئيات اذ جزئية
المدرك توجب جزئية الادراك يعني انه جزئي لادراك الكلي كما انه جزئي للكلي قوله يعني
ان اتى توضيح تفسير لقوله يستنبط منه ادراكات الخ يعني لا يعني ان تلك الادراكات
الجزئية تحصل جملة بالفعل لان تناهي لا نهاية له وحصول حال لا نهاية له محال فيكون معنى استنباطها
من ذلك العلم امكان معرفة الفرد الموجود من جزئيات الاحوال المذكورة بسبب ذلك العلم
لا يعني حصول تلك الادراكات الجزئية المتعلقة بهذه الاحوال كلها بالفعل جملة فانا
نحصول جملة بالفعل يقتضي التناهي والتناهي مستحيل وكذا الحصول قوله والمراد انه علم به يعرف
الخ يعني يدل على ذلك كون المراد هذا وصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال اذ لو قال علم يعرف به احوال اللفظ العربي لزم ان يكون علم المعاني عبارة عن
معرفة هذه الاحوال او تصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وفاد
هذا واضح جدا واليه اشار بقوله لظهور ان ليس علم المعاني الخ قوله وبهذا اندفع ما ذكر
من ان المراد انه علم به يعرف هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
يعني بقيد الحيثية اشار اليه بقوله التي الخ قوله اذ ليس البحث الخ يعني البحث عن علم
البيان عن احوال اللفظ مثل كونه حقيقة او مجازا او كناية وغير ذلك ليس من حيث
انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال حتى لا يخرج عن تعريف علم المعاني علم البيان بل من حيث
انها يختلف بها اللفظ في وضوح الدلالة على المعنى فلا بد ان يدخل فيه بل يخرج منه بقيد الحيثية
جدا قوله والا لما صح الخ اي لو كان مقتضى الحال في التحقيق هو نفس تلك
الكيفيات على ما هو الظاهر من عبارة المفتاح وغيرها لما صح قول المصنف التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال لانها تكون الخ عين مقتضى الحال فيلزم اتحاد المطابق والمطابق به
وهذا غير صحيح جدا فثبت ان مقتضى الحال في الحقيقة هو الكلام الكلي المكيف بكيفية
مخصوصة على ما اشير اليه في المفتاح وصرح به في شرحه قوله وقد حققنا ذلك في الشرح
اي كون مقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة وحاصل ما التحقيق
ههنا ان مقتضى الحال حقيقة في ذلك الكلام ومجاز في تلك الكيفيات والاحوال
من قبيل اطلاق اسم المسبب على السبب قوله واحوال الاسناد الخ جواب عما يقال

ان الاسناد ليس بلفظ فلا يدخل احواله في احوال اللفظ فيخرج من تعريف علم المعاني
مع انها باب من ابوابه وحاصل الجواب ان احوال الاسناد هي احوالي واعراضه ذاتية
للكلام تعرض له بسبب الاسناد فيكون المراد باحوال الاسناد احوال الجملة التي فيها الاسناد
فعبر عن احوال الجملة باحوال الاسناد نظرا الى كونه سببا لعروض تلك الاحوال للجملة
وكون اثرها عائدا اليه قوله بحيث اصطلاحي يعني للاحتراز عن غير العربي لان علم المعاني
لم يوضع لمعرفة احوال اللفظ مطلقا حتى يكون تخصيص اللفظ بالعربي للاحتراز عنها
غير العربي واليه اشار بقوله لان الصناعة انما وضعت لذلك اي صناعة علم المعاني
انما وضعت للفظ العربي ولم توضع للفظ مطلقا قوله انحصار الكل في الاجزاء الخ
اي مثل انحصار زيد في اعضائه من اليد والرجل والراس وغير ذلك لا مثل انحصار
الكلمة في اقسامها من الاسم والفعل والحرف فلا يصح اطلاق علم المعاني على شيء من ابوابه
كما لا يصح اطلاق زيد على شيء من اعضائه لان اطلاق الكل على شيء من اجزائه لا يصح
حيث لا يقال اليد زيد وباب احوال المسند اليه علم المعاني مثلا بخلاف اطلاق الكلي
على شيء من جزئياته فانه يصح حيث يقال الاسم كلمة مثلا قوله خطاء في هذا المقام
اي في مقام بيان وجه تقسيم الكلام الى الخبر والانشاء فانه يختص بالنسبة في الكلام
الخبري وهو يقتضي عدم انطباق الدليل وهو قوله لانه لا محالة الخ على المدعى وهو
تقسيم الكلام الى الخبر والانشاء فيلزم من فساد الدليل لكونه خاصا انتفاء ثبوت
المدعى لكونه عاما اذ الخاص لا يقوم دليلا على العام واليه اشار بقوله لانه لا يشمل الخ
قوله لان النسبة المفهومة من الكلام الخ تعليل لقوله او يكون نسبته بحيث الخ قوله
فان القيام مراد حاصل ليزيد قطعا تعليل لقوله ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وان يكون
الخ اذ حصول القيام ليزيد قطعا يوجب ان يكون بينهما في الواقع نسبة وتعلق و
جواب عما يقال ان النسبة من الامور الاعتبارية لا من الامور الخارجية فاذا كان
بين الشيئين في الواقع نسبة يلزم ان تكون النسبة من الامور المتحققة في الخارج
والاعتبارية وهو مخالف لما تقرر ان النسبة ليست موجودة في الخارج وحاصل الجواب
ان الخارج ليس ظرفا للوجود والنسبة كما يتوهم حتى يلزم كونها من الامور الموجودة
في الخارج بل لنفسها كما يدل عليه قولنا القيام حاصل ليزيد في الخارج وبين كونه

التقريب بين العقل والعادة العقل لا يحكم
عادة الجزم والكاتب قائم عبارة عن الجزم
الاربع مع الشك في خلاف العادة قائم بالجزم
عادة واحد منها بخلاف العادة فانه يطلق
عادة الاسم مرة و عادة الفعل اخرى

ظرفا لوجودها وكونه ظرفا لنقيضها فرق والمحذور في الاول لا في الثاني والمقصود
هو الثاني دون الاول فلا محذور اصلا والظرفية لنقيضها لا توجب الظرفية لوجودها
حتى يلزم المحذور قوله وهذا اي لزوم ان يكون بين الشيئين في الواقع نسبة مع قطع
النظر عن الذهن فان القيام حاصل لزيد في الخارج مثلا مع قطع وجود النسبة الخارجية
سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست منها وايا ما قلنا في المعنى واحد
ومعنى كون النسبة خارجية منها انها امر خارجي لا موجود خارجي فاني ربما اظرف لنفس
حصول القيام لا لوجود حصوله قوله والمسند قد يكون له متعلقات الخ تخصيص
المتعلقات المسند بالذكر بناء على انها الاعم والاغلب والا فللمسند اليه
ايضا متعلقات اذا كان اسما موصولا متعلا قوله ولا وجه لتخصيص هذا الكلام اقوله
لا بد من مسند ومسند اليه والاسناد الخ بالخبر اذ لا بد للانشاء ايضا من مسند ومسند اليه
والاسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه قوله على انه لا حاجة
اليه الخ يمكن دفعه بانه للتوضيح لا للاحتراز عن التطويل اذ عدم التقييد به لا يخلو
عن خفاء وربما يقع الذهول عنه فلا بد من التصريح به دفعا للذهول وكشفا عن الخفاء
من غير اكتفاء بدلالة تقييد الكلام بالبليغ قوله هذا اي قوله وكل من الاسناد والتعلق
الخ كلمة ظاهر غنى عن البيان قوله فالواجب في هذا المقام الخ اي الواجب عند المصنف في مقام
بيان وجه انحصار المقصود من علم المعاني في الابواب الثمانية او انحصار ابواب علم المعاني
في الثمانية ان يبين سبب افراد هذه الاحوال اي القصر والفصل والوصل والايجاز والاطناب
والمساواة من سائر احوال الجملة او المسند اليه او المسند وجعل كل واحد منها بابا برأسه
لا ان يبين انها من احوال الجملة او المسند اليه او المسند ويعرف ان كل واحد منها
مسئلة من مسائل علم المعاني والا فيقال ايضا كل من المسند اليه والمسند اما مقدم
او مؤخر الى غير ذلك وكل من التقديم والتأخير وغيرهما مسئلة من مسائل علم المعاني
ويجعل كل منها ايضا بابا برأسه والتجويز لذلك دون هذا ترجيح فلا بد من المرجح والسبب هذا
وبيانه مرادهم قطعا وبيانه على ما لخصه الشارح في الشرح ان سبب افراد القصر وجعله
بابا برأسه مزيد غموضه وكثرة ابحاثه وتعدد طرقه وسبب افراد الفصل والوصل
وجعلهما بابا برأسه زيادة اهتمام علم المعاني به لمزيد شرفه وسبب افراد الايجاز

فالواجب

والاطناب

والمساواة وجعلها بابا برأسه عدم انحصاره بالجملة ولا بالمسند اليه ولا
بالمسند وشيوعه وكثرة تفاريعه وهذه الامور مختصة بتلك الاحوال ولو كانت
اسبابا مرجحة لها على غيرها من سائر الاحوال في افرادها عنها وجعلها ابوابا برأسها قوله
اي مطابقة حكمه يشير الى ان المطابقة تثبت للحكم اولا وبالذات وللخبر ثانيا وبالعرض
وكذا التصديق سواء قيل صدق حكم الخبر مطابقته او مطابقة حكمه او صدق الخبر مطابقة
او مطابقة حكمه ومطابقة الحكم وصدقه مبدأ ومطابقة الخبر وصدقه فهما لم يتحقق
كون الحكم مطابقا وصادقا لم يتحقق كون الخبر مطابقا للحكم وصادقا للحكم وتحقق
الحكم والخبر مبدأ تحقق المطابقة والصدق فما لم يتحقق الحكم والخبر لم يتحقق المطابقة
والصدق وبهذا اندفع المطابقة في قوله فمطابقة تلك النسبة على ما قبله وكذا الكلام
في عدم المطابقة والكذب قوله فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام الى آخره
الظاهر ان النسبة المفهومة هي النسبة التي يدل عليها الخبر وهي الوقوع الخارجي
فالوقوع الخارجي هو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فتح المفهومة والخارجية
متحدتان فكيف يتصور المطابقة بينهما مع الاتحاد ويمكن ان يقال للوقوع اعتباران
كونه مفهوما من الكلام ومدلولا عليه بالخبر وكونه في الخارج وبالاعتبار الاول هو
النسبة المفهومة وبه اي باعتبار كونه هو النسبة المفهومة فقط هو مطابق اسم
الفاعل وبالاعتبار الثاني هو النسبة الخارجية وبه اي باعتبار كونه هو النسبة
الخارجية فقط مطابق اسم مفعول وعدم تصور المطابقة المنزع بالتغاير في
الشيء المتخذ انما هو عند اخذ ذلك الشيء باعتبار واحد واما عند اخذه باعتبارين
متغايرين فيجوز ان يكون باحدهما غير بالاخر فتحقق المطابقة بين المتغايرين
باعتبار فيكون النسبة المفهومة مطابقة للنسبة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين
كما في القضية الموجبة او سلبيتين كما في القضية السالبة وهذه المطابقة تسمى
مرة وسلبا اخرى صدقا وعدما بان يكون النسبة المفهومة ثبوتية
او سلبية والخارجية سلبية او ثبوتية كذبا والمعتبر في هذا التفسير
للصدق والكذب الواقع فقط دون الاعتقاد والصدق يتحقق بالمطابقة
للواقع سواء تحقق المطابقة للاعتقاد اولا والكذب يتحقق بعدم المطابقة

للواقع سواء تحقق عدم المطابقة للاعتقاد اولا قوله وهذا بخلاف خبر الشاك
الخ يعني يدخل في تفسير الصدق الخبر المعلوم والمعتقد والمظنون وفي تفسير الكذب
الخبر الموهوم واما الخبر المشكوك فلا يدخل في شئ منهما فيشكل به مذهب النظام لانه
لا يكون صادقا ولا كاذبا لعدم الاعتقاد فيه لان الشك عبارة عن التردد في
طرفي الحكم من غير ترجيح لاحدهما على الاخر فيلزم الواسطة بين الصدق والكذب
على مذهبه مع انه قائل بالانحصار عليهما ولهذا تداركه بقوله اللهم الا ان يقال انه
كاذب اي داخل في تفسير الكذب يعني الا ان يتكلف وجه بعيد في ادخاله في هذا
التفسير بان يقال فيه لان عدم الاعتقاد فيه يوجب تحقق عدم مطابقة الاعتقاد
فيه فاذا تحقق عدم ما فيه يتحقق مدلوله فيه فيكون كاذبا على هذا الوجه البعيد
والا فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار فيلزم ان يكون قائلا بعدم الا
نحصار وهو فاسد جدا قوله والكلام في ان المشكوك الخ محصل هذا الكلام ان
المشكوك يتوهم ان لا يكون خبرا نظرا الى ان ليس فيه حكم ولا تصديق للشاك بمعنى
انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها ولم يحكم بشئ من الايجاب والنفي واما بالنظر
الى نفس الخبر لان الشاك اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك
فكلامه خبر وهو الحق اذ الخبر ما يدل على الحكم ولا يلزم منه ان يكون قائله حاكما بذلك الحكم
لجواز تخلف المدلول عن الدليل في الدلالة اللفظية وبالجملة كلام الشاك خبر لاحالة
لانه كلام نسبة خارج تطابقه او لا تطابقه فيحتمل الصدق والكذب قوله
في الشهادة اي لافي قولهم انك لرسول الله اما الاول اي رجوع الكذب الى الشهادة
وكون معنى ان المنافقين لكاذبون انهم لكاذبون في الشهادة فلانهم لما قالوا اشهد
انك لرسول الله قالوا ضمنا ان هذه الشهادة مما يطابق الواقع لكونها من صميم القلب
وخلوص الاعتقاد وكما يدل عليه التاكيد بان واللام والاسمية الجملة مع انها مما لا يطابق
الواقع لكونهم المنافقين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم ويتزلون الباطل منزلة
الحق ويصورون الكذب بصورة الصدق ويكون مما لا يطابق الواقع فقال الله تع ان المنافقين لكاذبون بيانا لعدم مطابقة شهادتهم للواقع
والمعنى انهم كاذبون في الشهادة واما الثاني اي عدم رجوع الكذب الى قولهم انك

لرسول الله

لرسول الله فلانه مطابق للواقع فلا يصح رجوعه اليه جدا فليس المعنى كما توهم انهم لكاذبون
في قولهم انك لرسول الله قوله اي تسميته هذا الاخبار شهادة الخ يعني تسمية المنافقين
قولهم انك لرسول الله شهادة والمسمى وهو هذا الاخبار صادق لكونه مطابقا للواقع
والاسم وهو الشهادة كاذب لعدم مطابقته للواقع لان الشهادة الصادقة المطابقة
للواقع ما يكون على وفق الاعتقاد في الواقع وشهادتهم ليست على وفق الاعتقاد
في الواقع لانهم لا يعتقدون رسالته عليه السلام فكيف تكون شهادتهم برسالته ثم
على وفق الاعتقاد فاذا كان الاسم كاذبا تكون التسمية ايضا كاذبة فالمعنى انهم
لكاذبون في تسميتها لا في قولهم انك لرسول الله فالتسمية مصدر مضاف الى المفعول
الثاني وهو الضمير الراجع الى الشهادة والمفعول الاول وهو الاخبار او قولهم انك
لرسول الله محذوف مع الفاعل وهو المنافقون او الضمير الراجع اليهم قوله لكن
لا في الواقع الخ اي لكن كونهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله ليس في الواقع اذ
لا كذب في الواقع لان الواقع في الواقع مطابقة هذا الخبر لاعدم مطابقته فلهم
يكونوا كاذبين فيه في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل حيث
اعتقدوا ان قولهم انك لرسول الله ليس مطابقا للواقع بعدم تصديقهم برسالة
الرسول ثم بناء على زعمهم انه ليس برسول في الواقع بل في زعمه ودعواه فيكون قولهم
انك لرسول الله كاذبا في اعتقادهم لا في نفس الامر لوجود المطابقة للواقع في نفس الامر
وان عدم المطابقة له في اعتقادهم وان كان كاذبا لعدم المطابقة للواقع في اعتقادهم وان
كان صادقا لوجود المطابقة له في نفس الامر لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع
سواء كان المطابقة له في الاعتقاد او في نفس الامر وبين معنى كون الصدق والكذب باعتبار المطابقة
في الاعتقاد وعدمها ومعنى كونهما باعتبار المطابقة للاعتقاد وعدمها بون بعيد وفرق شديد
ولا يستلزم الاول للثاني حتى يتوهم ان الوجه الثالث في الجواب عن مذهب النظام في تفسير
الصدق والكذب اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها اذ لا
يلزم من اعتبار النزع والاعتقاد محل ثبوت المطابقة للواقع وعدمها اعتباره محل المطابقة
لنفس الامر الاعتقاد وعدمها حتى يكون هذا الوجه اعترافا بمذهبه المردود والمطابقة للواقع وعدمها
اعم من ان يكون كل منهما في الواقع او في الاعتقاد ولهذا يعتبر كل من الصدق والكذب بالنسبة

الى الواقع وبالنسبة الى الاعتقاد لكن لا بمعنى مطابقة الاعتقاد وعدمها كما هو مذهبه
المردود بل بمعنى مطابقة الواقع في الاعتقاد وعدمها كما هو المذهب المقبول فكما
يكون الصدق والكذب بالنسبة الى الواقع هو المطابقة للواقع في الواقع وعدمها
ولا يكون في ذلك اعتراف لمذهب المردود فكذلك يكون الصدق والكذب بالنسبة
الى الاعتقاد هو المطابقة للواقع في الاعتقاد وعدمها ولا يكون في هذا اعتراف
بالمذهب المردود والى هذا التحقيق اشار بقوله فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا الوجه
الثالث في الرد اعتراف الخ فوجه التأمل عدم الاعتراف فيه برجوع الكذب
والصدق الى الاعتقاد لانتفاء ايجاب ثبوت الكذب وعدم مطابقة الواقع في الزعم
كون الكذب بمعنى عدم مطابقة الاعتقاد فليتأمل حق التأمل لئلا يتوهم
خلاف الواقع **قوله** مع الاعتقاد الظاهر من ارجاع الضمير في مطابقته الى المخبر وذكر
قوله للواقع وقوله بانه مطابق انه جعله حالا من مطابقته والمعنى ان صدق الخبر
مطابقته للواقع حال كونه مع الاعتقاد بانه مطابق للواقع كقول المؤمن الاسلام
حق فانه خبر مطابق للواقع مع اعتقاده بانه مطابق للواقع وكذا الكلام في قوله معه
اى مع اعتقاد انه غير مطابق لكن تغيير الضمير في معه باعتقاد انه غير مطابق يوجب
اختلاف الراجع والمرجع لان الراجع وهو الضمير في معه كان على هذا التفسير بمعنى
اعتقاد انه غير مطابق والمرجع على ما هو الظاهر قوله الاعتقاد بانه مطابق ولا يخفى
ما يثيرهما من الاختلاف جدا والاول اى جعل الحال من خبر المبتدا وهو مطابقته ممتنع
على الاصح والثاني اى اختلاف الراجع والمرجع شنيع فكانه جوز الحال من المخبر واختلاف
الراجع والمرجع لما في عبارة الايضاح من التباعد ذكر فيه مطابقة
الواقع مع اعتقاد المخبر له وقوله له يوجب هذا التوجيه اى جواز جعل الحال
من الخبر واختلاف الراجع والمرجع اذ المعنى مع اعتقاد المخبر لكون الخبر مطابقا
للواقع ويمنع من غيره وهو التوجيه بارجاع الضمير في مطابقته الى الواقع وجعل مع
الاعتقاد ظرفا لغوا للمطابقة وجعل الضمير في معه الى الاعتقاد المذكور والمعنى
على هذا التوجيه ان صدق الخبر مطابقة الواقع مع الاعتقاد اى مطابقتهما
جميعا وكذب الخبر عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد اى عدم مطابقتهما

جميعا

جميعا وهذا معنى قوله عدمها معه فيكون معه ظرفا لغوا للضمير في عدمها فيكون هذا
الضمير عاملا فيه بحسب المعنى فانه عبارة عن المطابقة فالمطابقة عامل في الظرف
الاول لفظا وفي الثاني معنا لكونها معبرا بالضمير والمعنى الثاني على التوجيه الثاني
هو مذهب الجاحظ كما اشار اليه بقوله لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد
جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا لكن يستلزمه المعنى الاول على التوجيه
الاول كما اشار اليه بقوله بناء على ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد
الخ فان المعتبر في الصدق اعتقاد المطابقة وفي الكذب اعتقاد عدم المطابقة
فاذا كان اعتقاد المطابقة مستلزما لمطابقة الاعتقاد واعتقاد عدم المطابقة
مستلزما لعدم مطابقة الاعتقاد لا يخفى ان المعنى الاول يستلزم المعنى الثاني
ويكون بيان تغيير الجاحظ للصدق والكذب على التوجيه الاول بطريق
الالتزام وعلى التوجيه الثاني بطريق المطابقة والاول لازم بالنظر الى عبارة
الايضاح والثاني غير بعيد بالنظر الى عبارة التلخيص فكان الشارح سلك
الى طريق التوفيق بين العبارتين لكن قوله مطابقته مع الاعتقاد على التوجيه
الثاني ايجاب كلي بمعنى مطابقة كل من الواقع والاعتقاد اى مطابقتهما جميعا
كما ذكر للايجاب جزئي بمعنى مطابقة شئ منهما اى مطابقة احدهما ايا ما كان
فينبغي ان يجعل قوله عدمها معه اى عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد على السلب الكلي
بمعنى عدم مطابقة شئ من الواقع والاعتقاد اى عدم مطابقتهما جميعا كما ذكر و
ايضا يختص عدم مطابقة الاعتقاد بمحل يكون هناك اعتقاد لا يطابقه الخبر ولا يتناول
ما ليس هناك اعتقاد عن اصل على ما هو المتحقق من توجه النفي الى القيد فان النفي
المفهوم من عدم مطابقة الاعتقاد يتوجه الى قيد الاعتقاد فينفي مطابقة الاعتقاد لا بد
ان يختص بما يكون هناك اعتقاد لا يطابقه الخبر ولا يجوز ان يتناول عدم الاعتقاد اصلا
كما ان اثبات مطابقة الاعتقاد اختص بما يكون هناك اعتقاد يطابقه الخبر ولم يتناول
ما كان هناك اعتقاد لا يطابقه الخبر فاذا كان قوله مطابقته مع الاعتقاد ايجابا كليا وقوله
عدمها معه سلبا كليا على المعنى الثاني يكون تفسيرا كل من الصدق والكذب مطابقا
لمذهب الجاحظ على وجه الصراحة دون الملازمة جامعا لافراده وما نقل عن اعتباره ومثال

الصدق قد ذكر آنفا واما مثال الكذب فكقول المؤمن الكفر حق فانه لا يطابق شيئا
من الواقع والاعتقاد اصلا وهذا سلب كلي جدا واما حمل قوله عدم معه على رفع
الايجاب الكلي كما هو المتبادر منه بحسب الظاهر نظرا الى مقابلته لقوله مطابقته مع
الاعتقاد يلزم انتفاء الواسطة ودخول ما في حد الكذب اما بجميع اقسامها الاربعة
ان لم يختص عدم مطابقة الاعتقاد بما يكون هناك اعتقاد لا يطابقه الخبر بل جعل
متناولا لعدم الاعتقاد اصلا وبالقسمين منها اعني مطابقة الواقع مع اعتقاد عدم
المطابقة كقول الكافر الاسلام حق وعدم مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة
كقول الكافر الكفر حق لا بالقسمين الباقيين اعني مطابقة الواقع بدون الا
عتقاد اصلا وعدم مطابقة الواقع بدون الاعتقاد اصلا كقول المجنون الاسلام
حق وقوله الكفر حق ان اختص به ولم يجعل متناولا له وعلى التقدير الاول ينتفي
الواسطة بالكلية لدخول جميع اقسامها في الكذب فلا يكون حد متطردا و
مانعا عن الواسطة مطلقا وعلى التقدير الثاني ينتفي عن وجه دون وجه لدخول
القسمين الاولين فيه دون القسمين الاخيرين فلا يكون حدا متطردا و
مانعا من وجه دون وجه ولذا لا بد من ان يحمل على السلب الكلي دون رفع
الايجاب الكلي بمعنى لا مطابقة كل من الواقع والاعتقاد فانه في قوة اثبات
جزئي فيلزم نفي المطابقة من وجه فيكون الكذب عدم المطابقة للواقع والاعتقاد
فتؤدي الى الفادين المذكورين من انتفاء طرد حد ومنعه مطلقا وانتفاءهما
من وجه على التقديرين المذكورين ولا بد ايضا ان لا يتناول عدم مطابقة الاعتقاد
عدم الاعتقاد على تقدير يحمل على السلب الكلي لئلا يدخل في حد الكذب قسم واحد
من اقسام الواسطة وهو عدم مطابقة الواقع بدون الاعتقاد كقول المجنون
الكفر حق قوله فكل من الصدق والكذب الخ يعني بين تغيير لاحظ لكل منهما
وبين التغيرين السابقين للجمهور والنظام خصوص وعموم مطلق هو خاص
مطلقا وهما عام كذلك وبينهما تباين كلي والى وجه هذه النسبة اشار بقوله
لانه اعتبر الخ وتغير يستلزمهما مطلقا ولا يستلزم شيء منهما اصلا بل كما
يوجدان معه يوجدان بدونه بحسب الاعتبار واما هما فلا يصدقان بذلك الحسب فلا تثبت

ان بينهما

ان بينهما تباينا كليا قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد اي حين مطابقة الخبر
للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق تعليل لكون اعتقاد المطابقة مستلزما لمطابقة
الاعتقاد لكن لا يخفى ان ثبوت هذا الاستلزام يتوقف على توافقهما والا يكفي
عند تخالفهما بل يجب ان ثبوته يكفي على تقدير التخالف ايضا والمراد بالتوافق والتخالف
توافقهما بان يكون النسبة المفهومة من الخبر حاصلة فيهما وتخالفهما بان تكون حاصلة
في احدهما دون الاخر فالعاقل اذا اعتقد مطابقة الخبر فقد اعتقد هذا الخبر فطابق
اعتقاده لانه انما يعتقد ما اعتقده مطابقا للواقع مثلا اذا اعتقد مطابقة قولك
السماء تحتنا للواقع فقد طابق ذلك الخبر اعتقاده فلا يخفى ان اعتقاد المطابقة
يستلزم مطابقة الاعتقاد في امثال ذلك على تقدير تخالف الواقع والاعتقاد
واذا اعتقد مطابقة قولك السماء فوقنا فقد طابق ذلك الخبر اعتقاده
فلا خفاء ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد في امثال ذلك
على تقدير توافقهما وهذا الاسلام ان كما ترى لا يتوقف على التوافق بل يثبت على
التخالف والمقصود بهما على المعنيين المذكورين لهما ما هو بحسب الواقع وفي نفس
الامر واما مطابقة الواقع وعدمها فاعم مما هو بحسب نفس الامر وما هو بحسب الزعم
كما سبق الاشارة وقولك السماء تحتنا مثلا اذا اعتقد مطابقا للواقع فمطابقة
الواقع ما هو بحسب الزعم ومخالفة الواقع بحسب نفس الامر فافهم قوله على سبيل
منع الخلو المراد منع الخلو مطلقا لامنع الخلو فقط فيكون بين الافتراء والاخبار حال
الجنة انفصال حقيقي وهو عدم جواز اجتماعهما وارتفاعهما قوله لانه ام به جنة لانه اثبت
للاخبار والنزاع انما هو في انحصار الخبر وعدمه فالمراد حصر خبر عليه السلام في الافتراء و
الاخبار حال الجنة لا حصر في الافتراء والجنون فيه حتى يكون المراد بالثاني قوله ام به
جنة قوله فلا يريدون الخ تفريع على قوله اي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه والمراد بيان
ان المقصود بالصدق في قوله وغير الصدق صدقه الذي هو في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث
لا يجوزونه اصلا وايضاح وجه الاستدلال بقوله لانهم لم يعتقدوا على قوله وغير الصدق يعني
وغير الصدق الذي لا يريدونه ولا يجوزونه في مقام حصر خبره في الافتراء والاخبار حال الجنة لانهم
لم يعتقدوه اي لان اعتقادهم بمراحل عن ارادته وتجويزه كما هو بمراحل عن اعتقادهم فلا يمكن ان يريدوا بقولهم

ام به جنة او هو صادق كما لا يمكن ان يراد به ام هو كاذب فيكون عدم اعتقاد الصدق
المذكور دليلا على عدم ارادته وانتفاء تجويزه وهذا دليل على عدم هذا الصدق واللازم من عدم
اعتقاده عدم تجويزه لانه اى عدم اعتقاده مبنى على عدم تجويزه فلا يتصور من عدم اعتقاده
تجويزه بل هو وهم واللازم من عدم تجويزه عدمه فيلزم من عدم اعتقاده عدمه ولو
بالواسطة ويصح الاستدلال به عليه جدا ولا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد
الصدق عدم الصدق اى لا يصح الاستدلال بقوله لانهم لم يعتقدوه على قوله وغير
الصدق لانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لجواز ان يجوزوه ولا يعتقدوه
وهذا وهم كيف وعدم اعتقادهم الصدق انما لزم من عدم تجويزهم اياه فكيف يجوز لهم
تجويزه وعدم اعتقاده ومنشاه وهم جدا والى هذا التحقيق اشار بقوله وعلى هذا اى
على ما ذكرنا من قولنا اى لان الكفار الى هنا لا يتوجه ما قيل الخ قوله لكان الظهر اى
لكان قوله لانهم اعتقدوا عدم صدقه اظهر من قوله لانهم لم يعتقدوه فى الدلالة على
عدم الصدق لان ذلك يدل عليه ويستلزمه بالذات وهذا بالواسطة والانتقال
من الدليل الى المدلول بالذات اظهر منه بالواسطة قوله فقابل فيما اسلفناك
من لزوم عدم الصدق من عدم اعتقاده بواسطة عدم ارادته وتجويزه واحفظه كى لا
تقع فيما قيل لانه وهم فان عدم اعتقاد الصدق دليل على عدم ارادته وتجويزه
وهذا دليل على عدمه وانتفائه بحسب زعمهم الفاسد فدليل الدليل الشئ دليل ذلك
الشئ ولو بالواسطة فافهم حق الفهم قوله اى معنى ام بجنة ام لم يفتر يعنى معناه
ام لم يفتر لا ام اخبر حال الجنة فالمعنى افترى على الله كذبا ام لم يفتر لا اكذب ام اخبر
حال الجنة فيكون الثانى فيما لا افتراء لا للكذب واليه اشار بقوله والثانى ليس قسيما
للكذب والافتراء عبارة عن الكذب عن عمد وعدمه عبارة عنه لا عن عمد والتقدير
الكلام اكذب عن عمد ام كذب لا عن عمد قوله وانما قدم بحث الخبر الخ يعنى قدم
بحث الخبر على بحث الانشاء لعظم شانه حيث يشتمل على الدقايق العربية والاسرار
العجيبة والمزايا الفاضلة التى هى من خواص تراكيب البلغاء وكثرة مباحثه وصورها من
الاسمية والظرفية والشرطية والفعلية الماضوية والاستقبالية وغير ذلك قوله و
هذا الوصف الخ اى وصف كون اللفظ مسندا اليه او مسندا لا يتحقق الا بعد تحقق الاسناد

لانه

لانه عالم يسند احد اللفظين الى الاخر ولم يكن احدهما مسندا اليه والاخر مسندا فاذا
كان تحقق الاسناد مقدما على تحقق المسند اليه والمسند يكون بحث احواله
مقدما على بحث احوالهما والواو فى قوله والمتقدم على النسبة الخ للحال اى والحال
ان المتقدم على النسبة ذات المسند اليه والمسند لا وصفهما لان وصفهما متاخر
عن النسبة والحاصل انهما قبل النسبة ذاتا والبحث عن احوالهما ليس من جهة الذات
حتى يتقدم على البحث عن احوال الاسناد بل جهة الوصف فيكون متاخرا عنه جدا
قوله اى من يكون بصدد الاخبار الخ يعنى ان مراد المص بلفظ المخبر ههنا من يكون
بصدد الاخبار والاعلام للسامع اما بالحكم اولازمه كما يدل عليه قوله افادة المخاطب
اما الحكم الخ لان من يتلفظ بالجملة الخبرية لان قصد بخبره قد يكون افادة الحكم
اولازمه وكثيرا ما يكون اعتراضا اخر غير افادة الحكم اولازمه مثل اظهار التحسر
والتحزن كما فى قوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب انى وضعتها انثى فان قصدها
بخبرها وهو قوله رب انى وضعتها انثى اظهار التحسر والتحزن لانها كانت ترجوا
وتقدر ان تلد ذكرا ليكون قادما لبيت المقدس فلما وضعت غير الذكر قالت
رب انى وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجاءها وعلى تقدير هما والتحزن الى
ربها واستعمال ذلك الكلام وامثاله فى اظهار التحسر والتحزن من قبيل المجاز المرسل
لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه ويقدره يلزمه اظهار التحسر
والتحزن فهو من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم قوله وكونه مقصودا للمخبر الخ
جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان كون الحكم مقصودا للمخبر بخبره هل يستلزم
تحققه فى الواقع كما يستلزم فهمه من الخبر وحصوله فى الذهن فاجاب بانه لا يستلزم
تحققه فى الواقع كما يستلزم فهمه من الخبر وحصوله فى الذهن وهذا اى عدم استلزام
تحققه فى الواقع هو المراد من عدم دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه كما قال البعض
وان لم يكن المراد منه هذا بل كان انه لا يدل على نفس ثبوت المعنى او انتفائه اى لا يفهم
منه الثبوت او الانتفاء ولا يحصل فى الذهن فلا يخفى انه فاسد لان قولنا زيد
قائم مثلا او زيد ليس بقائم يدل على ثبوت القيام له او انتفائه عنه ويفهم منه ويحصل
فى الذهن واما تحقق ثبوته له فى الواقع او عدم ثبوته له فلا دلالة عليه فى الاول

ولا فهم له منه ولا حصول له منه في الذهن بل هو احتمال عقلي لا مدلول ولا مفهوم ولا
محصول للفظ لانه لا يقتضي تحقق ثبوته له في الواقع وان دل على ثبوته له فيه وثبوته
له نقيض انتفائه عنه والدال على نقيض الشيء وضعا لا يدل على ذلك الشيء و
ان احتمله عقلا والاحتمال العقلي لا يوجب الدلالة الوضعية حتى يكون ذلك الشيء
مدلولا ايضا وكذا تحقق انتفائه عنه في الواقع او ثبوته له لا دلالة عليه في الثاني
ولا فهم له منه ولا حصول له منه في الذهن بل هو احتمال عقلي لا مدلول ولا مفهوم
ولا محصول للفظ لانه لا يستلزم ذلك التحقق وان دل على هذا الانتفاء وهو
نقيض الثبوت والخصوص الدال على نقيض الشيء لا يدل على ذلك الشيء وان احتمله عقلا
والاحتمال لا يوجب الدلالة حتى يكون مدلولا ايضا فافهم قوله لانه كلما افاد الحكم الخ يعني
افادة نفس الحكم تستلزم افادة العالمية وكذا استفادة الحكم تستلزم استفادة
العالمية والعلم بالحكم يستلزم العلم بالعالمية وفيه اشارة الى ان الملازمة بين
فائدة الخبر وهو الحكم وبين لازمها وهو العالمية ليست من جهة الوجود لان وجود
الحكم لا يستلزم وجود العالمية لان وجوده يتحقق بدون وجودها بل من جهة
العلم او الافادة او الاستفادة الا ان يجعل فائدة الخبر ولازمها نفس العلمين
اي علم المخاطب بالحكم وعلمه بكون المخبر عالما بالحكم او الافادتين اي افادة المخبر
الحكم وافادته كونه عالما به او الاستفادتين اي استفادة المخاطب الحكم و
استفادته كون المخبر عالما به فانه يكون الملازمة من جهة الوجود لان وجود العلم
بالحكم او افادته او استفادته يستلزم وجود العلم بكونه عالما او افادته او
استفادته قوله وتسميته مثل هذا الحكم الخ جواب عما يقال ان هذا الحكم حاصل
قبل الخبر لا بعده بان يكون حاصلا منه بل الخبر حاصل بعده لا قبله فكيف يصح
تسمية فائدة الخبر وانما يصح عكس ذلك اي تسمية الخبر فائدة الحكم بناء على
على حصوله بعده ومحصل الجواب ان تسمية مثل هذا الحكم اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته
فائدة الخبر ليست بناء على انه حاصل بعد الخبر حتى لا يصح تلك التسمية لكونه حاصلا
قبله بل بناء على انه من شانه ان يقصد من الخبر ويستفاد منه قوله والمراد بكونه عالما
بالحكم الخ جواب عما يقال ان الخبر يجوز ان يكون مظنونا او موهوما او مشكوكا او كذبا

محضا فلا يلزم من افادة المخبر الحكم افادة كونه عالما به كيف ولا علم في شيء من هذه
الصور اصلا فضلا عن افادة كونه عالما به ومحصل الجواب ان المراد بكونه عالما بالحكم
ليس هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما هو يفهم من لفظ العلم بحسب الظاهر
حتى يرد الاعتراض على لزوم افادة كونه عالما به من افادته بالصور المذكورة بناء على
انتفاء ذلك الاعتقاد فيها بل هو حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا المعنى يتناول
الاعتقاد المذكور وغيره من الظن والوهم والشك والكذب لان هذا الحصول متحقق
في الكل قوله منه قوله ع ولقد علموا الخ استشهاد على تنزيل العالم
بفائدة الخبر لازمها كما فيه من الغرابة ولكنه واقع في نفس الامر ولا يلزم من غرابته
عندك عدم وقوعه بل هو واقع فان هذه الآية من ادلته وشواهده فان صدرها
اثبت لاهل الكتاب العلم بمضمون لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق وهو عدم المنفعة
في ذلك الاشتراء بعض الاضرار والاستبدال واخراجا نفاه عنهم لان كلمة لو تجعل المثبت
منفيا وبالعكس يعني لو علموا بهذا المضمون لامتنعوا من اختيار كتاب السحر على كتاب الله
والاستبدال به والانتفاء الثاني من انتفاء الاول قوله منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت
ولكن الله رمى استشهاد على تنزيل العلم منزلة الجهل باعتبار تنزيل وجود الشيء منزلة
عدمه من غير دخل لحصول العلم والجهل لما فيه من الغرابة يعني هو واقع في نفس الامر وهذه
الآية من شواهده وادلته وغرابته عندك لا تنافي وقوعه بل هو كثير الوقوع قوله و
بهذا تبين فساد ما قيل الخ اي وبتفسير خلو الذهن من الحكم بعدم العلم بوقوع النسبة
او لا وقوعها وخلوه من التردد فيه بعدم التردد في وقوعها او لا وقوعها تبين فساد
ما قيل من استلزام الخلو من الحكم الخلو من التردد فيه وعدم الاحتياج الى ذكره فان
عدم العلم بالحكم لم يستلزم عدم التردد فيه حتى يستلزم الخلو من الحكم الخلو من
التردد فيه ولا يحتاج الى ذكره بل يجوز وجود التردد فيه عند تحقق عدم العلم به لانه
لو تحقق وجود العلم به انتفى التردد فيه بخلاف ما لو تحقق عدم العلم به فانه لا ينفي التردد
فيه بل يجوز ثبوته فلا بد من ذكر قوله والتردد فيه الحاجة اليه ههنا والحالي
من الحكم من يخلو ذهنه من التصديق بالحكم والتصور له والمتردد من يخلو ذهنه من
التصديق به دون التصور له فانه مصور الحكم لكن لم يصدق بشيء من وقوعه

ولا وقوعه والمنكر من يخلو ذهنه من التصديق به والتصور له لكن يصدق بمانيا فيه
وبنافضه والحاصل ان الحكم الذهني ادراك الوقوع او اللاوقوع قطعا والتردد فيه
ادراكه شكا وهما متنافيان لا يجتمعان قط فاستلزام احدهما الاخر فاسد جرا واليه
اشار بقوله بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان لان الحكم كما عرفت للتصديق والتردد
تصور وهذا الى قوله بل التحقيق الخ ظاهر في ان المراد بلفظ الحكم المذكور في المتن التصديق
وبضمير في قوله والتردد فيه وقوع النسبة اولا وقوعها على سبيل الاستخدام ويؤيده
التفسير المذكور ويجوز ان يراد بلفظه وقوع النسبة اولا وقوعها ايضا ومعنى خلو الذهن
عنه خلوه من التصديق به قوله استغنى الخ يعني لو اتى بشئ من المؤكدات مثل ان واللام الابتداء
واسمية الجملة وغيرها في حال الحكم عن الحكم والتردد فيه يكون لغوا اى زائدا على المقدار المحتاج اليه
من غير فائدة فيلتزم ان يقع في الكلام حشو جدا قوله ولكن المذكور الخ بيان لمنافاة بين ما في
كلام المصنف من عدم تقييد حسن تقوية الحكم بمؤكد باشتراط ان يكون للمنكر ظن في خلاف الحكم
وبين ما في كلام الشيخ في دلائل الاعجاز من تقييد به لكن يمكن توجيه كل منهما والتوفيق
بينهما بان يراد بالحسن في كلام الشيخ الوجوب دون وجوب تاكيد المنكر وبالحسن في كلام
المصنف ما يعم هذا الوجوب والجواز الراجح فيكون حسن تقوية الحكم بمؤكد بمعنى الوجوب
باعتبار ان يكون للمخاطب ظن في خلاف الحكم وحسن تقويته به بمعنى الجواز الراجح باعتبار ان
لا يكون له ظن في خلافه ومعنى حسن تقويته به انه لو ترك تقويته به عند تردد المخاطب
وطلبه يكون لغوا اى ناقصا من المقدار المحتاج اليه وكون الكلام لغوا امر نسبي زيادة
على قدر الحاجة او بنقصان عنه قوله مؤكدا بان واسمية الجملة اما حال من المفعول
وهو انا اليكم مرسلون اذ هو مقول قال في قال الله تعالى فيكون مؤكدا اسم مفعول واما
حال من الفاعل وهو الله في قال الله تعالى ووجه التاكيد بين مع ان الانكار واحد قوته
لانه لو كان ضعيفا لكفى تاكيد واحد منهم في عد اسمية الجملة من المؤكدات نظرا لانها لو
كانت منزلة منزلة الخالي الذهن وما قيل زيد قائم لمن كان ذهنه خاليا ولما قابل
بعدم القاء اليه اصلا قوله مؤكدا بالقسم وان واللام الخ الكلام فيه كالكلام فيما
سبق والمراد بالقسم قوله تعالى ربنا يعلم لانه جار مجرى القسم في التاكيد
وكذلك قوله شهد الله وعلم الله قوله والا اى وان لم يكن قوله اذ كذب بوميا

على ان

على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة بل على ان المكذب في المرة الاولى ثلثة فهو
ليس بصحيح فان المكذب في المرة الاولى اثنان لا ثلثة وهذا التوجيه بنا على ان قوله في المرة
الاولى متعلق بكذبوا قوله فكل مقتضى الظاهر بمقتضى الحال من غير عكس لكن اعتبار مقتضى
في هذه النسبة ليس بحسب مفهومه المتبادر منه في تعريف بلاغة الكلام وهو مقتضى حقيقة
الحال لان النسبة بين ذلك المفهوم ومقتضى الظاهر تباين لا عموم وخصوص
مطلق بل بحسب مفهومه المتناول لمقتضى ظاهر الحال ومقتضى حقيقة الحال ان النسبة
بين المفهوم المتناول ومقتضى الظاهر عموم وخصوص مطلق لا تباين قوله وكثيرا ما يخرج
الكلام الخ المراد بكثرة اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثرته في نفسه لا كثرته بالنسبة
الى اخراجه على مقتضى الظاهر فلا يلزم ان يكون خليقا بل هو كثير في نفسه ايضا قوله فيجعل غير السائل
الخ المراد بغير السائل هناك خالي الذهن بقرينة قوله اذا قدم اليه ما يلوح وان كان متساويا
لخالي الذهن والمنكر والعالم بحسب الظاهر فيؤكد الكلام الملقى الى خالي الذهن ليجعل
كالسائل كما يؤكد الكلام الملقى الى السائل لكن هذا التاكيد على وجه الاستحسان وذلك
التاكيد على وجه الوجوب ليدل على الجعل المذكور قوله يقال استشرف الطالب الشئ
الخ يشير الى ان استشرف من الافعال التي تجئ متعدية بالحرف كما تجئ متعدية
بنفسها فان بعض الافعال المتعدية يجئ كذلك والمراد من استشراف غير السائل
المجعول كالسائل استشرافه المتحقق بالفعل كما ان استشراف السائل المتردد
هو الاستشراف المتحقق بالفعل لكن استشراف السائل مقارن للتردد المتحقق
بالفعل واستشراف غير السائل غير مقارن له وما يوهم من قولهم المص استشراف المتردد
الطالب من تشبيه استشراف غير السائل باستشراف المتردد الطالب انما هو
في الكون متحققا بالفعل لا في المقارنة بالتردد المتحقق بالفعل لان غير السائل ليس
متردد الطالبا في الحقيقة قوله وهو لا ينكر الخ يعني كانه قال بلسان الحال ليس
في بني عمي رماح فقيل له ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان وخوطب خطاب التفات
من الغيبة الى الخطاب لان التشويق غيبة والكاف في بني عمك خطاب قوله و
يجعل المنكر كغير المنكر الخ ههنا ضابطة شريفة وهي ان احوال المخاطب بالجملة الخبرية
منحصرة في العلم والظن والشك والسوال والانكار فالمخاطب العالم لا يتصور معه اخراج

قوله فهذا اى قوله تعالى ولا تخاطبني الخ بشعر اشعارا بحسب العرف ان الخبر الآتي بعده من جنس العذاب فكان المخاطب به هو نوع عدم تردد من ابن نوع من انواع العذاب او اغراق ام غيره مؤخر قوله تلويحا ما اى بشعر اشعارا خفيا مؤخر

الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضى حاله بحسب الظاهر ان لا يخاطب بما يعلمه لعدم الفائدة في الخطاب
بما يعلمه فاذا خوطب فقد نزل منزلة غير من الشئ واخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
وكل واحد من خالي الذهن والسائل والمنكر متصور معه الاخراج على مقتضى الظاهر والاخراج
على خلاف مقتضى الظاهر والاول بالنظر الى حاله في نفسه والثاني بالنظر الى تنزيله
منزلة احد الاخيرين فانحصر اخراج الكلام في اثنى عشر قسما ثلثة منها اخراج على مقتضى
الظاهر وتسعة اخراج على خلافه ثلثة في تنزيل العالم منزلة خالي الذهن او السائل
او المتردد او المنكر واثنان في تنزيل خالي الذهن منزلة السائل او المنكر واثنان في تنزيل
السائل منزلة خالي الذهن او المنكر واثنان في تنزيل المنكر منزلة خالي الذهن او السائل
ولا معنى لتنزيل خالي الذهن او السائل او المنكر منزلة العالم وخطابه بما يخاطب به لانه كما
ان مقتضى ظاهر حال العالم ان لا يخاطب بما يعلمه كذلك ان مقتضى ظاهر حال المنزل منزلته ان لا
يخاطب به **قوله** من هذا عندي بالمن هذه الحيثية اذ احمل الدليل على المصطلح عند اهل الاصول
او بالمن هذه العقلية بمعنى البرهان والعلم العقلي ان حمل على ما يعم المصطلح عند اهل الاصول
والمصطلح عند اهل المعقول ويراد احدهما وعلى التقدير الاول يكون مفردا وهو وجود العالم
وعلى الثاني ان اريد مصطلح الاصول فهو مفرد ايضا وان اريد مصطلح المعقول فهو مركب
اعني تصديقات مترتبة معقولة غير محسوسة **قوله** لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع
عالم يكن حاصلا عندك اي لان مجرد وجود الدليل مع المنكر في نفس الامر من غير ان يكون
معلوما ومشاهدا عنده ولا يتحقق التأمل فيه لا يكفي في الارتداع المرتب على التأمل
فالارتداع يوجب التأمل في الدليل وهو يوجب المعلومية والمحسوسية عنده وذلك
يوجب الموجودية في نفس الامر والكافي في الارتداع المذكور انما هو التأمل في الدليل
الموجود المعلوم المشاهد عنده لا التأمل في مجرد الدليل الموجود من غير ان يكون معلوما
ومشاهدا لان التأمل انما يكون في الدليل المعلوم للوصول الى المجهول فلا بد ان يكون
الدليل معلوما للمنكر بعد ما كان موجودا في نفس الامر فيتأمل فيه فيرتدع عن انكاره
والمفهوم من الفعيل المذكور هذا دون ذلك والكافي في الارتداع كما عرفت ذلك
دون هذا ولهذا قال الشارح ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له مشاهدا عنده
لانه لو لم يكن كذلك لم يتمكن من التأمل فيه ولم يمكن حصول الارتداع والحاصل ان مجرد

كونه

كونه موجودا معه في نفس الامر كما لا يكفي في الارتداع كذلك لا يكفي فيه مجرد كونه معلوما له
كونه موجودا معه في نفس الامر مشاهدا عنده بل لا بد من التأمل فيه حتى يحصل الارتداع المترتب
عليه لتوقف التأمل في الدليل لحصول الارتداع وعدم كفاية مجرد كونه مشاهدا في حصوله يوجب حمله
على مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لان هذا الاصطلاح
اوجب النظر فيه والتأمل **قوله** وقيل معنى كان تأمله شئ من العقل اي المراد من ما في قوله
كان تأمله شئ من العقل لا شئ من الدليل **قوله** 2 اي حينئذ كان معنى ما في قوله كان تأمله
شئ من العقل **قوله** ظاهر هذا الكلام الخ اي ظاهر قوله نحو لا ريب فيه انه مثال جزئي من الاستعمالات
الجزئية لجعل المنكر كغير المنكر وترك التأكيد لذلك الجعل **قوله** وبيانه اي بيان كونه مثالا
جزئيا لجعل منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك **قوله** والاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل
وجود الشئ الخ لا يخفى عليك ان الاحسن ان يقال انه نظير لجعل المنكر كغير المنكر لا مثال له
ولهذا قال آنفا كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد فان المثال له هذا لا ذلك
والا فلا وجه لتكريره بل كان زيدا ابلغ فافهم فحكى ان وجود الانكار تنزل منزلة عدمه
في قولك الاسلام حق بناء على ما يتبادر منه فلذلك ان وجود ريب المرتابين تنزل منزلة عدمه
في لا ريب فيه بناء على ما يتبادر منه ولهذا صح نفي الريب على وجه الاستغراق في هذا وترك التأكيد في
ذلك وكل منهما نظير للآخر وهما مثالان جزئيان لجعل وجود الشئ منزلة عدمه بناء
على ما يتبادر منه وهو الدليل ويصلحان مثالين له ولا يصلح احدهما مثالا للآخر بل نظيرا له لما بينهما
في الاستعمال على جعل الشئ كعدمه بناء على ما يتبادر منه وانما جعل التنظير احسن من
التمثيل لان الكلام اعني لا ريب فيه 2 يكون على ظاهره من نفي الريب على وجه الاستغراق
ولا يحتاج الى ان يقال ان معناه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغي ان يرتاب فيه
وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم بمنزلة عدمه لما معهم من الادلة
الدالة على انه كيف ما ينبغي ان يرتاب فيه ولهذا ترك التأكيد ولانه ذكر المص بعد ذلك
وجهة اعتبارات النفي وظاهر يقتضي ان لا بسبقة شئ من اعتبارات النفي والمثلثة
قوله وجهة اعتبارات النفي الخ دفع لما يتوهم من تخصيص الانتباه بالذكر اختصاص الاعتبار
وصور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه بما يغني ليس ذلك خاصا بالانتباه
بل يجري في النفي ايضا **قوله** مطلقا سواء كان انتفائيا او اثباتيا هذا التعميم مستفاد

من جريان الحقيقة العقلية والمجاز العقلي في الاسناد الاثباتي ايضا كما سيجيء امثلته
ولولا التعميم له من التناقض على ان المص صرح بعدم الاختصاص بالاسناد الاختياري
قوله ولم يقل اما حقيقة واما مجاز على وجه يفيد تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز
وحصر فيهما بل قال منه حقيقة ومنه مجاز على وجه لا يفيد تقسيمه اليهما وحصر فيهما
اشارة الى انه ليس منحصرا فيهما عنده لان بعض الاسناد ليس حقيقة ولا مجازا عنده
فكانه بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وذلك كما اذا كان المسند
فعلا او معناه قد اسند الى ما هو له وذلك كما اذا كان احدهما قد اسند الى غيره وهذا
كما اذا لم يكن شيئا منهما كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان فان اسناد مثل
جسم والحيوان ليس حقيقة ولا مجازا فانه ليس من اسناد الفعل او معناه الى ما هو له
حتى يكون حقيقة ولا الى غير ما حتى يكون مجازا بل من غير فلا يكون شيئا منهما قوله
لان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد اي باعتبار اشتماله على الاسناد فيكون اتصاف
الاسناد بالحقيقة والمجاز بالاصالة واتصاف الكلام بهما بالتبعية ولو فرض خلو عنه لما صح اتصافه
بهما اصلا قوله واورد بهما في علم المعاني الخ جواب عما يقال انه لم لم يذكر بحث الحقيقة و
المجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه بعذان المص خالف الكل كما
في ايراد بهما في علم المعاني كما خالفه في جعلهما صفتي الاسناد دون الكلام قوله على ما يطابق
الاعتقاد يعني سواء طابق الواقع كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله خلق الله الافعال كلها
او لم يطابقه ايضا كالخبر الكاذب الذي لا يعرف المخاطب كذبه قوله وذلك اي كون اسناد
الفعل او معناه الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله لا الى غيره او كون الفعل
او معناه له اي لذلك الشيء عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله او كون هذا يفهم من
ظاهر حاله قوله سواء كان مخالفا لما هو الحق او على ما هو الحق وهو مذهب اهل السنة
في افعال العباد او لغيره على ما زعمه المعتزلة في افعال العباد من ان افعالهم الاختيارية
مخلوقة لهم قوله فالقسم الحقيقة العقلية الخ القسم الاول يدخل في التعريف
بقوله الى ما هو له والثاني بقوله عند المتكلم والثالث والرابع بقوله في الظاهر قوله
خاصة هذا التخصيص مستفاد من تقديم المسند اليه وهو اثبت قوله وليسمى مجازا حكميا
لتعلقه بالاسناد والحكم دون اللفظ لظهور ان ليس شيء من الكلمات اثبت الربيع

البقل مجازا وانما المستفاد من مكانه الاصلي هو الاسناد والحكم قوله ومجازا في الاثبات
لتعلقه باثبات الفعل لمن ليس له وكان هذا بالنظر الى الاعم الاغلب والا فقد
يكون في النفي كقوله تعالى في ربحت تجارتهم او المجاز في الاثبات اصل للمجاز في النفي
لان النفي فرع للاثبات والمجاز في النفي فرع للمجاز في الاثبات قوله واسنادا مجازيا
لكونه اسنادا الى غير ما هو له والاسناد الى غير اسناد مجازي قوله سواء كان ذلك
الغير غيرا في الواقع الخ يعني اراد المص بالغير ههنا ما هو العام للغير في الواقع فقول المؤلف
اثبت الربيع البقل والغير عند المتكلم في الظاهر كقول الجاهل انبت الله البقل وقول المعتزلي
خلق الله الافعال كلها لمن لا يعرف حاله وكقولك جاء زيد لمن يعلم انه لم يجيء قوله وبهذا الخ
اي ويكون المراد بالغير ههنا ما يعم الغير في الواقع او عند المتكلم في الظاهر لما يخص بما وجه
سقط الاعتراض على المص بكون قوله بتاول ضايعا واسنادا اخراج نحو قول الجاهل
البيه فاسدا فانه على تقدير ان يراد بالغير ما هو الغير عند المتكلم في الظاهر نحو قول
الجاهل به فلا حاجة في اخراجه اليه فيكون ذكره ضايعا واسنادا اخراجه اليه فاسدا
وهو امر ظاهر وحاصل هذا الاعتراض كون تعريف المجاز مشتملا على قيد زايد وايضا
سقط الاعتراض عليه بكون قول الجاهل انبت الله البقل وقول المعتزلي لمن يعرف حاله
خلق الله الافعال كلها ونحو ذلك مجازا باعتبار الاسناد الى السبب خارجا من
تعريف المجاز العقلي فانه على تقدير ان يراد بالغير ما هو الغير في الواقع يخرج مثل ذلك لان
الاسناد فيه الى ما هو له في الواقع لا الى ما هو غير مهو له في الواقع وهو ظاهر وحاصل هذا الاعتراض ان تعريف
المجاز العقلي لا ينعكس لكن اذا كان المراد ما هو الغير مطلقا فلا فقاء في سقوط هذا الاعتراض مطلقا فالتعريف
مطرد ومنعكس واسناد اخراج نحو قول الجاهل الى قوله بتاول صحيح وليس قيدا زايدا
لخروج حالا تاويل فيه به من قول الجاهل انبت الربيع البقل وقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله
وقول الكاذب ونحو ذلك فاذا خرج امثال ذلك منه ودخل فيه ما فيه تاول كقول الجاهل
والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها وغير ذلك فيكون
التعريف مانعا وجامعا قوله وسمي التاول الخ اي معناه الحقيقي والاصلي يعني حقيقته
واصله تطلب ما يؤل الاسناد اليه من الحقيقة ان كان له حقيقة عقلية او تطلب الموضع الذي
يؤل الاسناد اليه من العقل ان لم يكن له حقيقة عقلية على ما هو مذهب الشيخ عبد القاهر او طلب ما

الاسناد وصرفه اليه على انه مصدر بمعنى المفعول اى ما يرجع اليه الاسناد وبنهاى او اسم مكان بمعنى الموضع الذى يرجع اليه الاسناد وبنهاى فنن فى قوله من الحقيقة بهايته اى طلب الحقيقة التى يرجع اليها الاسناد وفى قوله من العقل ابتدائية اى طلب موضعه من العقل ما هو وكيف ينبغى ان يكون حتى يكون على ما هو عليه فى العقل فتكون متعلقة بتطلب لا بيؤل ويجوز ان تكون متعلقة بيؤل فى كلا المقامين على معنى تطلب موضع يرجع اليه من الحقيقة او ينتقل اليه منها لانتفاع اراد بها او تطلب موضع يرجع اليه من العقل اى يحكم العقل به لانتفاء الحقيقة ههنا والتاويل والتاويل واحد لان تاولت واولت تفعلت وفعلت من ال الامر الى كذا يؤل اذا انتهى والى المرجع وحقيقة تولك تاولت الشئ اولت الشئ تطلبت ما يؤل اليه من الحقيقة او الموضع الذى يؤل اليه من العقل اى طلبت ما يؤل اليه امره والمراد به ههنا ان يكون الاسناد الى غير ما هو له اى ارادة هذا الاسناد بنصب قرينة دالة على ارادة الفاعل الحقيقى وكون وضع غير موضعه على طريق المجاز واليه اشار بقوله وفاعله ان ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد الى ما هو له فيكون الاسناد مصروفا عن ظاهره الى حقيقته واصله بنصب القرينة قوله لان الفعل لا يسند اليها يعنى بانية على حالها ومعناها ولو اسند اليها لم يبق المفعول معه مقصود المصاحبة معمول الفعل وحال مقصود البيان بهيئة معمول الفعل والمفعول له مقصود التعليل الاقدام على الفعل والتمييز مقصود الرفع الابهام بل لكونه معمول الفعل بخلاف المفعول به فانه عند الاسناد اليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل قوله يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل الخ بيان المراد فان المقصود رجوع الضمير فى غيرها الى الفاعل فى المبنى للفاعل والمفعول به فى المبنى للمفعول لا رجوعه الى الفاعل والمفعول مطلقا او كان المراد فى الحقيقة الاسناد الى الفاعل فى المبنى للفاعل والى المفعول فى المبنى للمفعول كذلك المراد فى المجاز الاسناد الى غير الفاعل فى المبنى للفاعل والى غير المفعول فى المبنى للمفعول لان الاسناد الى غير الفاعل فى المبنى للمفعول حقيقة اذ المفعول غير الفاعل والاسناد الى غير المفعول فى المبنى للفاعل حقيقة لان الفاعل غير المفعول وليس المجاز هو الاسناد الى غيرهما مطلقا والا يلزم ان يكون الاسناد الى غير الفاعل فى المبنى للمفعول والى غير المفعول فى المبنى

للفاعل

للفاعل بجاز مع انه حقيقة كما عرفت بل هو الاسناد الى غير الفاعل فى المبنى للفاعل والى غير المفعول فى المبنى للمفعول فقط قوله فيما بنى للفاعل الخ يعنى اسند رافعة الى مبنية للفاعل الى ضمير العينة وهى مفعول اذ العينة مرضية لا رافعة والراضى صاحبها وتوجيه المجاز ههنا ان الرضا صفة الراضى دون المرضى فحقيقة الكلام رضى عينة صاحبها فاسند الفعل الى المفعول من غير ان يبنى له فجعل رضيت عينة وهو معنى كونه مجازا ثم سبك من الفعل المبنى للفاعل اسم فاعل فقيل عينة راضية فجعل المفعول فاعلا قوله فيما بنى للمفعول الخ يعنى اصل الكلام اقيم الوادى على البناء للمفعول ثم حذف المفعول المبنى له الفعل وهو الوادى واقيم الفاعل مقامه وهو السيل ثم سبك منه اسم المفعول فقيل مفعم فكان الفعل مبنيا للمفعول ومسندا الى الفاعل لان السيل مفعم اسم فاعل لا مفعم اسم مفعول قوله فى المصدر اى فيما بنى للفاعل واسند الى المصدر وحقيقة الكلام شعر الرجل شعرا فاسند الفعل الى المصدر وهو مفعى المجاز ثم سبك منه اسم الفاعل فصار شعر شاعر الزمان فيما بنى للفاعل واسند الى الزمان واصل الكلام صام الرجل فى نهاره فاسند الفعل الى الزمان وهو مفعى المجاز ثم سبك منه اسم الفاعل فصار نهاره صائم قوله فى المكان اى فيما بنى للفاعل واسند الى المكان وحقيقة الكلام جرى الماء فى النهر فاسند الفعل الى المكان وهو مفعى المجاز ثم سبك منه اسم الفاعل فصار نهر جار قوله السبب اى فيما بنى للفاعل واسند الى السبب وهو مفعى المجاز والبناء صفة البانى والامير سبب البناء دون البانى قوله ايضا اى كما يجرى فى النسبة الاسنادية قوله من الاضافية والايقاعية اى من النسبة الاضافية والايقاعية والمراد من الاضافية اضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه وقوله نحو اعجبنى انبات الربيع الخ امثلة النسبة الاضافية والاول مثال النسبة الى السبب والثانى مثال النسبة الى المكان والثالث مثال النسبة الى المكان ايضا والرابع مثال النسبة الى الزمان ومن الايقاعية ايقاع الفعل على غير ما حقه ان يوقع عليه وقوله ونحو نمت الليل الخ امثلة النسبة الايقاعية والاول مثال ايقاع الفعل على الزمان والثانى مثال ايقاعه على المكان وقوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين استشهاد على جعل

التمثيل اى ولا تطيعوا المسرفين فى امرهم وعدم اطاعة امر المسرفين مجاز عقلى علاقته
اطاعة المسرفين فى امرهم وقد اوقع الفعل على غير ما حقه ان يوقع عليه والحامل ان المجاز
العقلى لا يختص بالنسبة الاسنادية على ما يعلم من تعريفه الذى ذكره المص قوله
وهذا تعريض بالكاذبة الخ اى جعل المص التاويل لاخراج قول الجاهل والاقوال الكاذبة
تعريض بالكاذبة حيث جعل لاخراج الاقوال الكاذبة فقط لانه اخرج قول الجاهل
بقوله خلاف ما عند المتكلم والكذب بقيد التاويل فلا يخفى انه جعل التاويل
لاخراج الاقوال الكاذبة فقط والتنبيه على هذا التعريض تعريض المص فى المتن
ببيان فائدة قيد التاويل وهى كونه لاخراج قول الجاهل مثل كونه لاخراج الاقوال الكاذبة
مع انه ليس التعريض ببيان فائدة هذا القيد من دأب المص فى المتن وقوله اقتصر
عطف على قوله تعريض وقوله نحو قول الجاهل اشارة الى الاقوال
الكاذبة وقوله ايضا كقول الجاهل قوله ما دام لم يعلم او لم يظن الخ على منع
الخلو اى ما دام انتفى العلم والظن جميعا بان فائدته لم تبرد ظاهرا لم يحمل على المجاز
لا ما دام انتفى العلم او الظن بذلك لم يحمل عليه فيجب ان لا يحمل على المجاز عند انتفائهما
لا عند انتفاء احدهما لانه يحمل عليه لو انتفى احدهما وتحقق الاخر والحاصل ان او ههنا بمعنى
الواو والمعنى عطف المنفى على المنفى يفيد وقوع او فى حيز النفى عموم الانتفاء اى
انتفاء العلم والظن جميعا قوله حال من اللبالى على تقدير العقل جنيا اى معقولا فى قلتها
ابطئ او اسرع ولو لا تقدير العقل لما صح ان يقع الامر حالا لانه من الانشاء
والحال من الخبر وبينهما منافاة ويجوز ان يكون صفة للبالى على تقدير العقل ايضا
اى اللبالى المعقول فى حقها ابطئ او اسرع قوله او كون الامر بمعنى الخبر عطف
على العقل جنيا اى او على تقدير كون الامر بمعنى الخبر اى تبطئ او تسرع فعبر عن الخبر
بالامر مجازا للدلالة على ان حديث اللبالى ليس من انفسها بل من امر شاء وامر
فى خبر هن مأمورات مسخرات لحكمه سبحانه قوله فانه يدل على انه فعل الله الخ تعليل
لقوله استدل اى لان قوله افناه الخ يدل على ان مغير فعل الله تعالى وعلى انه المبدئ
والمعيد والمنشئ والمفنى صريحا لان القول بهذا يستلزم القول بذلك لعدم
القول بالفصل وقوله افناه قتيل الله يدل صريحا على انه هو المفنى وقوله للشمس الطلعى

يدل

يدل على انه هو المنشئ والمعيد والمبدئ قوله بناء على انه زمان او سبب الضمير عايد
الى الحدب وهو بمعنى الفاعل على كونه زمانا اى جاذب اللبانى فيكون من قبيل قولهم فرد خفيفة
وبمعنى المصدر على كونه سببا اى ميز الله عنه فقتر عاعن فقنزع بسبب حدب اللبانى
قوله اى اقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما اشير الى ان تقسيم
المجاز العقلى الى الاقسام الاربعة انما هو باعتبار تقسيم الطرفين اليهما فيكون هذا
التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد المجاز العقلى ثانيا وبالعرض والحقيقة
العقلية ايضا تنقسم باعتبار الطرفين الى هذه الاقسام الا انه لم يذكرها عتبارا بان
المجاز لانه المقصود فى هذا الباب وتلك الاشارة ناشئة من قول المص لان
طرفيه الخ فانه صريح فى المشار اليه بها قوله نحو انبت الربيع البقل فان اسناد
الانبات الى الربيع مجاز عقلى وهما حقيقتان لغويتان لاستعمالهما فى المعنى الموضوع
له لغة وقد اجتمع فى الكلام الواحد المجاز والحقيقة وهو جائز لاختلاف الجهة
فان المجاز من جهة الاسناد والحقيقة من جهة المسند والمسند اليه قوله تهييج
القوى النامية المراد بالقوى النامية كما يدل عليه قوله بانواع النباتات هو النبات
وغيرها من الاشجار والازهار والاثمار والاوراق وتهييج تلك القوى النامية
فى الارض واحداث نقادرتها بانواع النباتات انما يكون بانباتها فيكون احيى فى
هذا المثال بمعنى انبت وايضا زمان ازديا د القوى النامية فيها هو زمان الربيع
فيكون شباب الزمان فيه بمعنى الربيع واسناد الاحياء الى شباب الزمان مجاز عقلى
وهما مجازان لغويان لاستعمالهما فى غير المعنى الموضوع له لغة وقد اجتمع فى الكلام
الواحد ههنا مجازان احدهما عقلى والاخر لغوى وقد عرفت وجه جوازه انفا قوله
بان يكون احد الطرفين حقيقة والاخر مجازا الخ يحتمل ما كان المسند حقيقة لغوية
والمسند اليه مجازا لغويا وعكسه لكن بالنظر الى ذلك يكون احد الطرفين
عبارة عن المسند والاخر عن المسند اليه نحو انبت الفصل شباب الزمان فان المسند
وهو انبت حقيقة لغوية لكونه مستعملا فى معناه اللغوى والمسند اليه وهو شباب
الزمان مجاز لغوى لكونه مستعملا فى غير معناه اللغوى واسناد الانبات الى الشباب
مجاز عقلى وقد اجتمع فى الكلام الواحد ههنا حقيقة لغوية ومجازان مختلفان احدهما

لغويان وهو في المسند اليه والاخر عقلي وهو في الاسناد وبالنظر الى ملكه اي ما
كان المسند مجازا لغويا والمسند اليه حقيقة لغوية يكون احد الطرفين عبارة عن المسند
اليه والاخر عن المسند نحو احيى الارض الربيع فان المسند اليه وهو الربيع حقيقة لغوية
لانه مستعمل في معناه اللغوي والمسند وهو احيى مجاز لغوي لانه مستعمل في غير
معناه اللغوي واسناد الاحياء الى الربيع مجاز وقد اجتمع ايضا في الكلام الواحد
ههنا حقيقة لغوية ومجازان مختلفان احدهما لغوي وهو في المسند والاخر عقلي وهو
في الاسناد قوله ووجه الانحصار في الاربعة الخ اي وجه صحة انحصار
اقسام المجاز العقلي في الاربعة بناء على ما ذهب اليه المص من تعريف
المجاز العقلي ظاهر فانه اشترط في التعريف كون المسند فعلا او معناه فعلي لهذا
الاشتراط يجب ان يكون المسند مفردا ولا يجوز ان يكون جملة فلا يخرج ما يكون جملة
عن هذا الانحصار لان المجاز فيه انما هو فيما يشتمل عليه من المفردات والاسناد واذا
كان مفردا لا جملة فكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجازا سواء وقع ذلك المفرد
المستعمل في الكلام المستقل او غير كالجملة الواقعة خبرا للمبتدا مثلا نحو زيد ناره
صائم وانما لا يجوز ان يكون المسند جملة بل يجب كونه مفردا بناء على الاشتراط
المذكور بل يجب كونه مفردا مستعملا لان المركب لا يتيقن وصفه بالحقيقة والمجاز
وان اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف بهما لان الاستعمال مأخوذ في تعريفهما
على ما سيجيء في علم البيان وانما قال وكل مفرد مستعمل على تقييد المسند المفرد
والمستعمل والحاصل ان المسند في المجاز العقلي يحتمل ان يكون حقيقة او مجازا وكذا المسند
اليه فيكون اقسام المجاز العقلي منحصرة في اربعة جدا وهذا الانحصار صحيح قطعا
قوله بمجرد الاهتمام اي لا للاهتمام به او التخصيص فان كلا من الحقيقة والمجاز العقليين
في القرآن كثير فكذلك في غيره كثير في نظمه قوله نسب الفعل الى الزمان اي نسب
جعل الولدان شيبا الى يوم القيمة وهو زمانه وهذا الفعل لله تعالى حقيقة وليوم
القيمة مجازا حيث اسند اليه في ذلك الآية لكونه زمانه قوله وهذا اي جعل يوم القيمة
الولدان شيبا ان لم يكن حقيقة بل كناية عن شدائد ذلك اليوم وكثرة هوله واحزانه
قوله وان الاطفال الخ معطوف على طوله قوله وانما قال ذلك اي هو غير مختص

بالخبر ونحو انبتهم اختصاصه به من نسبة المجاز في الاثبات وايراده في احوال
الاسناد الخبري قوله لان المتبادر الخ اي لان المتبادر من ظاهر الاسناد المجاز
العقلي الى فهم السامع عند انتفاء القرينة الصارفة عن ارادة ظاهر المجاز العقلي
هو الحقيقة دون المجاز فلما يتميز المجاز من الحقيقة قوله بعد محالا اي بعد قيام المسند
بالمسند اليه المذكور مع ذلك المسند محالا وهذا بيان لكفاية صلوح الفعل فاعلا للاستحالة
المتعدية بهذا المعنى في وقوع الفعل ههنا تمييز الاستحالة اللازمة لان الواجب ان
يكون التمييز فاعلا اما لنفس الفعل نحو طاب زيد نفسا واما لمتعديته نحو امتلأ الاناء
ماء فان الاناء لا يصلح فاعلا للامتلاء بل لمتعديته وهو الملاء لانه حالي لا محلي واما للازمه
نحو وفجرنا الارض عيونا فان العيون منفجرة لا منفجر في نحن فيه مثل امتلاء الاناء ماء
اي عقلا تمييز من الاستحالة المتعدية دون اللازمة المذكورة اي يستحيل قيامه به
عقلا على صيغة المجهول اي يستحيله ويعد محالا والفرق بين المستحيل عقلا والمستحيل
عادة ان كل مستحيل عقلا مستحيل عادة وليس كل مستحيل عادة مستحيل عقلا
فانه قد يكون المستحيل عادة ممكنا عقلا قوله اما ظاهرة اي غير محتاجة الى مزيد
نظر وتأمل وتدقيق رأي وفكر بل ظاهرة هادي الرأي واول النظر قوله كما في قوله
تعالى فما ربحت تجارتهم اذ يعرف ظاهرا من اضافة الفاعل المجازي وهو التجارة
الى ضمير الفاعل الحقيقي ان الفاعل الحقيقي للربح اصحاب التجارة دون التجارة قوله
اي سرى الله عندي وبك الخ جعل الفاعل الحقيقي في مثل سرني رؤيتك وبرؤيتك
وجهه حسنا اذا مازدته نظرا هو الله تعالى انما هو باعتبار كون المراد من الفاعل الخالق
لان فاعليته جميع الافعال وقالنا على المذهب الصحيح هو الله تعالى لا غيره ومعرفة ان الفاعل
الحقيقي للفعل في مثل ذلك هو الله تعالى لا يظهر في بادي الرأي بل يحتاج الى السبر وان القائم
على ان خالق الافعال كلها هو الله تعالى وجعل الفاعل الحقيقي في مثل ربحت
تجارتهم هو نفس العبد انما هو باعتبار كون المراد من الفاعل الكاسب لان فاعل
الافعال وكاسبها هو نفس العبد فلما كان الفاعل المجازي متروكا للفاعل الحقيقي
في ملابسة الفعل كان الفعل الاسناد منقولا اليه على طريقة المجاز العقلي قوله
وفي هذا الخ اي فيما ذكر من وجوب حقيقة المجاز العقلي وظهور معرفتها وخفاء

تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه يعني انه كما لم يطلع على ان الفاعل الحقيقي في مثل
سرتني رؤيتك ويزيد وجهه حسنا هو الله تعالى على كون المراد من الفاعل الخالق
وفي مثل اقدمني بلدك حق لي على فلان هو نفس العبد على كون المراد من الفاعل الكاسب
لخفاء معرفة حقيقة تلك المجازات وانما لا يزعم انه لا يجب في المجاز العقلي
ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة بل يجوز ان يكون له ذلك
كما في نحو فارت تجارتهم وان لا يكون له ذلك كما في الامثلة المذكورة فان كل
واحد مجاز عقلي ليس للفعل فيه فاعل حقيقي اذ يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد
ههنا وجد السرور والزيادة والقدوم والحاصل ان ما قال به الشيخ مردود لكن
لا في الواقع على ما سبقت بل عند مثل المص واليه اشار بقوله واعترض عليه
الامام الخ قوله بان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة الخ هذا مسلم فيما اذا
كان الفعل موجودا الا ترى الفعل الموجود يستحيل وجوده بدون الفاعل فلا بد للفعل
من فاعل حقيقي سواء كان ما اسند اليه الفعل فهو حقيقة والا فمجاز واما اذا لم يكن
الفعل موجودا فليس لا بد للفعل من فاعل يكون اسناده حقيقة وما نحن فيه
ليس الفعل موجودا فيه اذ لا اقدام ههنا اصلا فضلا عن ان يكون له فاعل بل
اعتبر فيها اقدام من غير ان يكون موجودا واسند الى سبب القدوم وكذا الحال
في غيره قوله وظني ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ من انه لا يجب في المجاز العقلي
ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة بل يجوز ان يكون له ذلك كما في نحو فارت
تجارتهم ويجوز انتفاؤه كما في سرتني رؤيتك ويزيد وجهه حسنا واقدمني بلدك
حق لي على فلان فان الموجود في هذه الامثلة ليس افعالا استعيرت كالسرور والزيادة
والاقدام حتى يجب ان يكون لها فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة بل افعال لازمة
كالسرور والزيادة والقدوم فيكون في كل منها اطلاق لفظ المتعدي على معنى
اللازم على طريقة المجاز اللغوي واسناد لفظ سرتني الى رؤيتك و
لفظ يزيد الى وجهه ولفظ اقدمني الى حق لي على فلان على طريقة المجاز العقلي
تشبيها للمرئية والوجيه والحق الموجود بمسر ومزيد ومقدم متوهم والمقصود
في امثال ذلك هو الاسناد فيكون الاسناد منقولا من المتوهم الى الموجود اي

من الفاعل

من الفاعل الحقيقي المتوهم الغير المتحقق الى الفاعل المجازي الموجود المتحقق فثبت
انه لا يجب في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة بل يجوز
ان يوجد مجاز عقلي ليس له حقيقة اصلا ومراد الشيخ ومرعاه هذا لكن لعدم وقوف
بعض الناس عليه اعترض عليه وتبعه من تبعه والحق على ما عرفت ما ذكره الشيخ
فاعرف كيفية واحرز ضبطه حتى تكون على بصيرة من الامر فكثيرا عثارك وقد يعثر
اليوم حديد قوله وهذا اي ما ذكرنا من ان الترائي الذي ثبت عند السكاكي تظلم
المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة عن الفاعل
الحقيقي الذي هو القادر المختار بواسطة تشبيهه به في ملابسة الفعل وجعل
اسناد الانبات اليه قرينة الاستعارة هو معنى قول المص ذاهبا الخ قوله
وهذا الخ اي لزوم كون المراد بعينه صاحبها وبطلانه لكون معنى قولنا في عينه
راضيه هو في صاحب عينه راضيه مبني على ان المراد بعينه وضميره راضيه
واحد وان اسناد راضيه الى الضمير فيها اسناد لها الى عينه فاذا كان المراد
بالضمير هو صاحب العينه كان المراد بالعينه ايضا هو صاحب العينه فاذا كان
المراد بهما واحدا وهو صاحب العينه كان المعنى هو في صاحب عينه وبطلانه ظاهر
لانه يلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه وهو باطل جدا الا على ان المراد بلفظ العينه
نفس العينه وبضمير راضيه صاحبها حتى يكون المعنى هو في عينه راض صاحبها
ويكون ببطلانه ممنوعا لصحة هذا المعنى والحاصل ان مبنى الاعتراض هو ان يكون اسناد
راضيه الى عينه اسنادا مجازيا كما كان اسنادها الى الضمير فيها اسنادا مجازيا
لان هذين الاسنادين واحد بالذات وليس مبناه ان يكون اسنادها الى الضمير
فيها مجازيا دون اسنادها الى العينه حتى يمنع بطلان معنى قولنا هو في عينه راضيه
بناء على ان معناه هو في عينه راض صاحبها لصحة هذا المعنى فان الكلام 2 يكون من
قبيل الاستخدام حيث اريد بلفظ العينه نفس العينه وبضميرها في راضيه صاحبها
قوله وهذا اولى بالتمثيل اي قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اولى بالتمثيل من نار ه صايم
لان في صايم منافقة بان الاستعارة انما هي في الضمير المستتر في صايم العائد الى النهار
لا في نهاره فيجب ان يراد بالضمير فلان وبلفظ النهار نفس النهار ولم يضف الضمير الى شيء

فضلا عن لزوم اضافة الشئ الى نفسه فيكون الاستعارة فى الضمير كالاستخدام
فى علم البديع حيث اريد بلفظ النهار نفس النهار وبضميره فلان وجعل المنافقة
لا تجرى فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهو ظاهر لكن المنافقة فى المثال ليست من
ذاب المحصلين وانما صح التمثيل بهذا المثال بناء على ان المراد بالنهار وضميره واحد فالمراد
باحدهما هو المراد بالاخر فعلى هذا يكون الاستعارة فى الضمير المستتر فى الصايم العايد
الى النهار استعارة فى النهار فيلزم اضافة الشئ الى نفسه على تقدير الاستعارة
فى نهاره لان المراد بالمضاف وهو النهار والمضاف اليه وهو الضمير شئ واحد وهو فلان
نفسه **قوله** بل يراد المشبه به ادعاء ومبالغة فحينئذ لا يكون المراد بعينه صاحبها حقيقة
وبالنهار فلان نفسه حقيقة حتى يلزم فساد المعنى وبطلان الاضافة بل المراد بها
الصاحب الادعايى وبه الصايم الادعايى اعنى نفس العينة ونفس النهار وكذا المراد
بالامر بالبناء الامر به للبانى الادعايى وبالمربيع القادر الادعايى اعنى جامان نفسه
والمربيع نفسه فاذا كان المراد فى امثال تلك الصور هو الادعايى دون الحقيقى فلا
فساد فى المعنى ولا بطلان فى الاضافة ولا امر بغير جامان ولا اطلاق للمربيع على الله
حقيقة على تقدير تضمن المجاز العقلى فى سلك الاستعارة بالكناية لكن لا يخفى ان
كل واحد من تلك الالفاظ اذا اريد به ما هو الادعايى دون الحقيقى يكون مستعملا فيما
وضع له فيكون ظلمه فى سلكها باطلا لان حد الاستعارة من المجاز اى مما يستعمل فى
غير ما وضع له فتظلم ما هو مستعمل فى الموضوع له فى سلك المستعمل فى غير الموضوع له باطل
كما ان تظلم المستعمل فى غير الموضوع له فى المستعمل فى الموضوع له باطل وهذا اعتراض قوى
من المصنف وارد على السكاكى كما سيجئ فى علم البيان **قوله** كما صرح به السكاكى اى يكون
ذكر طرفى التشبيه مانعا عن حمل الكلام على الاستعارة اذا الاستعارة بالكناية
عدول عما اشير اليه انفا وسيصرح به فى علم البيان آتيا ان تذكر المشبه ويريد المشبه به
مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به وهذا صريح فى ان المذكور هو احد طرفى التشبيه لا
طرفاه فالكلام المشتمل على ذكرهما لا يحمل على الاستعارة جدا الا ان ذلك الاشتمال
مانع عن هذا الحمل **قوله** والجواب انما يكون الخ يعنى انه لا يكون مانعا من الحمل على الاستعارة
اذا لم يكن ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه نحو نهاره صايم وليله قايم وما اشبه ذلك

مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى والمشبه به ايضا وقوله بدليل انه متعلق بقوله انما
يكون مانعا واما اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان بجهة الحمل نحو زيد اسد او
بجهة الاضافة نحو لجين الماء وهو مانع عن الحمل على الاستعارة لما بينهما من المنافاة لان
التشبيه يقتضى عدم دخول المشبه فى جنس المشبه به ادعاء والاستعارة تقتضى دخوله فى جنسه
ادعاء **قوله** وقدم المسند اليه على المسند لما سياتى اى قدم احوال المسند اليه على احوال المسند
على حذف المضاف لان البحث انما هو عن احواله لا عن ذاتيهما فالتقديم فى البحث انما
يتعلق بالاحوال لا بالذات فحينئذ المراد بتقديم المسند اليه تقديم احواله وان كان ذاته
مقدما على ذات المسند وكان هذا وجها لتقديم احواله على احواله كما اشار اليه بقوله
لما سياتى اى سياتى بيان اولوية تقديم مباحث المسند اليه على مباحث المسند
وهو ان المسند اليه هو الذات والمسند هو الصفة والمسند اليه هو المحكوم فى الكلام
دون المسند ومباحث ما هو الذات والمحكوم اولى بالتقديم **قوله** فان الاعتماد عند
الذكر الخ اما الاول فلان الشاهد فى الذكر اللفظ مع العقل لكن اللفظ فى الدلالة
ظاهر واما الثانى فلان الشاهد فى الحذف العقل مع اللفظ المقدر لكن العقل فى الدلالة
ظاهر وانما كان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند
الحذف على دلالة العقل مع ان كل واحد منهما لا يستقل بالدلالة بدون الاخر
فلان العقل وخلافى الدلالة عند الذكر فلذلك ان للفظ المحذوف
وخلافى الدلالة عند الحذف فكان العقل باعتبار كون الاعتماد عند الحذف
على دلالة من حيث الظاهر كان اقوى الدليلين اعنى العقل واللفظ المحذوف
لاستقلاله بالدلالة نظرا الى ظهوره وافتقار اللفظ المحذوف اليه فى الدلالة
نظرا الى خفايه لكونه محذوفا مدلولا عليه بالقرينة **قوله** وانما قال تخييل لكون
العدول على سبيل التخييل لا على سبيل التحقيق لان العدول على سبيل التحقيق
يتوقف على الكون سابقا فى المحل الاول وهو اللفظ والانتقال عنه ثانيا الى المحل
الثانى وليس شئ من ذلك الكون وهذا الانتقال ههنا تحقيقا بل تخييلا فيكون
العدول على سبيل التخييل دون التحقيق جدا على ان الدال حقيقة عند الحذف
هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن وان كان للعقل دخل ظاهر

قوله اولا بإبهام صونه عن لسانك قال الشارح في شرح المفتاح الابهام الايقاع في الفهم قوله او تعيينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا شك ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصد اجتماعهما وهذا الجواب في سائر النكت التي يمكن اجتماعها كما ذكرها الشارح

اقول ما الجواب الذي ذكرهما الشارح في المختصر حتى يحكم بالاتحاد حسن جلبي

قوله رتبة من غير رام في مستصفى الاشكال للعلامة ان اول من قاله الحاكم بن بجار الله العلامة ان اول من قاله الحاكم بن الياس وذلك انه عبد بقوت وكان ارمى الناس في زمانه وذلك انه نذر لئن رزقه الله رمية على القنيب اسم رجل فرام صيدها اياما فلم يمكنه وكان يرجع مختفيا بلا صيد وكاد يقتل نفسه ومنعه ابنه مطعم فرجعا الى القصد فرمى الحمامتين فاخطأهما فاخذ البقرتين الوحشيتين فاصابهما عرضت الثالثة رماها مطعم فاصابها فعندها قال الحاكم ذلك فصار مثلا يضرب به لصدور الفعل من غير اهله حسن جلبي

قوله اما ورود الاستفهام على ترك نظايره فمختص بالقياس ولا يتصور ممن يتكلم بذلك الكلام اولا بخلاف ورود الاستفهام على تركه فانه مما يتصور ممن يتكلم به اولا اقول في كلامه نظر اما اولا فلان قوله ورود الاستفهام على تركه فانه مما يتصور ممن يتكلم به اولا ليس بصحيح لان ورود الاستفهام على ترك نظايره مما يتصور ممن يتكلم به اولا كما لا يخفى على المتأمل واما ثانيا فلان قوله فمختص بالقياس ليس بصحيح لان ورود الاستفهام على ترك نظايره مما يتصور ممن يتكلم به اولا سواء كان قياسيا او لا كما لا يخفى على المتأمل

قوله قصدا الى تفظيع حالهم تعليل لقوله لا تعريه بقوله ولو تعرى مخاطبا معينا قوله الى حيث متعلق بقوله شابت حالهم في الظهور لاهل المخبر قوله واذا كان كذلك اى اذا كان لا يختص بحالهم رؤية راء دون راء وتفاوتها في الظهور لاهل المخبر الى مرتبة امتناع خفاء ما على احدهم بل كل رؤية فلها مدخل فيما قوله على حذف المضاف هو الرؤية لكن اضافتها على التفسير الاول الى حالهم وعلى الثاني الى مخاطبهم ولهذا قال اولا اى برؤية حالهم مخاطب وثانيا او بحالهم رؤية مخاطب فالضمير في بها لحالهم والمضاف هو الرؤية مقدرا في الاول او الثاني والمعنى فلا يتميز برؤية حالهم مخاطب عن مخاطب بل لكل مخاطب مدخل في رؤية حالهم او فلا يتميز بحالهم رؤية مخاطب عن رؤية مخاطب بل لكل رؤية مدخل في حالهم قوله بعينه حال من الضمير في الاضماره اى معينا ومشخصا ومتميزا عن جميع ما عداه او ملتبسا بعينه ومشخصه وههنا استخدام بان يراد بذلك الضمير معنى المسند اليه دون لفظه كما يراد بالضمير في بعينه مفاده دون لفظه او حذف المضاف اى لاضمار معناه في يرجع الضمير الى لفظه قوله واحترز به عن نحو جاءني زيد وهو راكب اى عن اضماره ثانيا بالضمير الغايب قوله وهذا القيود الخ اى القيود الثلثة اعني قوله بعينه وقوله في ذهن السامع ابتداء وقوله باسم مختص به بتحقيق مقام العلمية لان مقام العلمية لا يكون الا كذلك لا لمجرد الاحتراز والا فالقيد الاخير وهو قوله باسم مختص به يغني عن القيدين السابقين لان الاسم المختص بشئ معين انما هو العلم فالاحضار بالعلم كما يحترز به عن الاحضار بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة كذلك يحترز به عن الاحضار باسم الجنس مطلقا وبضمير الغايب فلا حاجة في الاحتراز عن هذا الاحضار الى القيدين السابقين جدا اذ لا يكون شئ من هذه الامور اسما مختصا اصلا وهذا جواب بحصله كما عرفت ان ذكر القيود المذكورة انما يقصد به تحقيق مقام العلمية والاحتراز الحاصل بها تابع للمقصود وكما ان ذكر القيود المذكورة في التعريفات انما يقصد به شرح الماهيات والاحتراز الحاصل بها تابع للمقصود فلا باس ان يقع في قيود الضوابط والتعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المحترزات لحسن المناسب ح ان يتأخر هذا القيد عما عداه وان يخرج به ما لا يخرج

قوله

في الدلالة فليس كون العقل اقوى الدليلين على سبيل التحقيق فضلا عن كون العدول الى قوله على سبيل التحقيق الا ان يقال ان العقل اصل النقل واللفظ وتكذيب الاصل تصديق الفرع محال واعتماد السامع على المسند اليه اذا فاقه من العقل اقوى من اعتماده عليه اذا فاقه من اللفظ لان شهادة الاصل اقوى من شهادة الفرع فيكون اقوى الدليلين تحقيقا باعتبار اصليته وان لم يستقل بالدلالة لكن هذا لا يوجب كون على سبيل التحقيق بل هو انما يكون على سبيل التخييل لعدم تحقق الكون اولا في المحل الاول والانتقال ثانيا الى المحل الثاني قوله الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكره له من المثال المذكور خالق كما يشاء الخ لان علة الحذف في هذا المثال لو كانت الاحتراز عن العبث يلزم سوء الادب اذ تعليل حذف اسم الله تعالى بالاحتراز عن العبث مما يسيء الادب فذكر قوله او تعيينه للاحتراز عن سوء الادب فيكون علة الحذف هنا تعين المسند اليه قوله ولا مقتضى للعدول عنه اى عن الاكمل كالاحتراز عن العبث او تخييل العدول او اختيار الرتبة او غير ذلك قوله او زيادة الايضاح والتقرير يعني في القرينة ايضاح المسند اليه للسامع وتقرير في ذهنه لكن في ذكره زيادة ايضاح وتقرير فيكون في القرينة بدون الاكمل ايضاح و تقرير له وفي الاكمل مع القرينة زيادتهما والايضاح باعتبار فهم السامع المسند اليه والتقرير باعتبار تمكنه في ذهنه قوله او اظهار تعظيمه الخ يعلم التعظيم اى الوصف بالعظمة عند الحذف لقيام القرينة لكون اسمه مما يدل على التعظيم لكن لا يحصل اظهار التعظيم وعند الاكمل يحصل اظهار التعظيم ايضا لكون المقام مقتضيا لاظهار التعظيم وكون الاسم مما يدل على التعظيم قوله كون اسمه مما يدل على الاهانة بعني والمقام ايضا مما يقتضي الاهانة واظهارها وان كان يفهم الاهانة عند الحذف لكن لا يحصل اظهارها قوله لتقدم ذكر لفظا تحقيقا الخ مثال تقدم ذكر لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه ومثال تقدم ذكر لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا ومثال تقدم ذكر معنى بدلالة لفظ عليه نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى ومثال تقدم ذكر معنى بدلالة قرينة حال نحو قوله تعالى ولابويه ونحو ربه رجلا ونحو هو زيد قائم ومن هند قائمة ونحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين من باب التنازع

بغيره كما فيما نحن بصدده قوله ثم جعل على الذات الخ يعني بطريق الوضع ابتداء
فلا يكون ج اسما لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له بل هو علم للواجب
الوجود الخالق للعالم فيكون معرفة بالعلمية لا بالالف واللام قوله كما في الالقاب جمع
اللقب وهو علم يشعر بمدح او ذم والكنية علم صدر باب او ام والاسم عم من ذلك قوله
يصلح العلم له اي يصلح الكناية عن ذلك المعنى لدلالته عليه التزاما باعتبار الوضع
الاول اي الاضافي قوله بالنظر الى الوضع الاول اعني الاضافي الى متعلق بقوله
كناية واحتراز عن الوضع الثاني العلمي وبيان لكون اللزوم بين ابي لهب وجهنمي
وكونه كناية عنه انما هو باعتبار الوضع الاضافي دون العلمي فان المعنى الاصلي قبل
النقل الى العلمية هو المعنى الاضافي دون المعنى العلمي وهو ملازم النار وملابسها
ويلزم لهذا المعنى انه جهنمي واعتبارهم في الكنى المعاني الاصلية تمايدل على ان
اللزوم والكناية في نحو ابو لهب فعل كذا بالنظر الى الوضع الاول دون الثاني
فاذا كان معناه بالنظر الى الوضع الاول ملازم النار وملابسها ويلزمه انه جهنمي
فيكون الانتقال منه الى كونه جهنميا انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع
الاول وهذا القدر من الانتقال من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول كاف
في الكناية ولا يحتاج الى ان لا يكون ابو لهب علما لشخص معين بناء على
عدم جريان المجاز والكناية في العلم ولا يقدح في هذه الكناية علميته لانها باعتبار
الوضع الاضافي دون العلمي حتى يلزم القدح قوله وقيل في هذا المقام الخ اي
في مقام تعريف المسند اليه بالعلمية للكناية يعني مثل هذه الكناية بنحو جاءني حاتم
على ان المراد لازمه اي لازم مسماه وهو الجواد دون مسماه وهو الشخص المسمى
بابي لهب وبنحو رايت ابا لهب على ان المراد لازمه اي لازم مسماه وهو جهنمي
دون مسماه وهو الشخص المسمى بابي لهب وذلك لاشتهار حاتم بذلك الوصف وابي
لهب بهذا الوصف قوله ولو كان المراد ما ذكر الخ اي لو كان المراد من الكناية في
هذا المقام ان يقال جاءني حاتم ورايت ابا لهب ويراد جواد وجهنمي دون الشخص لكان قولنا
فعل هذا الرجل او ابو جهل فعل كذا اشيرا الى كافر ايضا كناية عن كون الكافر المشار اليه جهنميا
وهو فاسد ولم يقل به احد اصلا قوله ومما يدل على فساد ذلك الخ اي قولنا

ولو كان المراد ما ذكر الخ كما هو تما يدل على فساد كون الكناية في هذا المقام مثلان
يقال جاءني حاتم ورايت ابا لهب ويراد جواد وجهنمي دون الشخص المسمى كذلك تما يدل
على فساد ذلك ان صاحب المفتاح وغيره مثلوا اي مثل الكناية بقوله تعالى تبت يدا ابي لهب
ولا شك ان المراد باسم ابي لهب ههنا الشخص المسمى بهذا الاسم لا كافر غيره فاذا اريد به
ذلك الشخص يكون كناية عن كونه جهنميا وان اريد به كافر فيكون استعارة بناء
على شهرة الشخص المسمى بوصف الجهنمي والحاصل انه من قبيل الكناية على الارادة الاولى
ومن قبيل المجاز على الارادة الثانية فكما ان القول بانه ليس من قبيل الكناية على الاول
ولا من قبيل المجاز على الثانية فاسد فكذلك ان القول بانه من قبيل الكناية على
كلتا الارادتين فاسد قوله مثل هذا الكلام اي الذي عرف فيه المسند اليه
بالموصولية لعدم علم المتكلم او كليهما بالاحوال المختصة به سوى الصلة نحو الذين
في بلدة كذا لا اعرفهم او لا يعرفهم قوله والمراد ودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء
وذهب الخ يعني ان المعنى الاصلي للمراودة المجيء والذهاب والمراد ههنا التحيل لموافقته
ومجامعته اياها وقوله يحتمل حال من المخادع قوله قيل هو تقرير للمراودة الخ اي المذكور
يعني التي هو في بيتها التقرير المراودة التي هو المسند لا لتقرير المسند اليه ولا لتقرير الغرض
المسوق له الكلام لانه تما يدل على فرط اختلاطها والفتها قوله وقيل تقرير للمسند اليه الخ
اي هو لتقرير المسند اليه لا لتقرير المسند ولا لتقرير الغرض المسوق له الكلام وذلك لامكان
وقوع الابهام والاشتراك في امراة العزيز وزليخا بناء على كثرة المعنى بلفظ امراة العزيز
والمسمى بهما زليخا فيقع الاشتراك المعنوي في الاول والاشتراك اللفظي في الثاني
فلا تتقرر المسند اليه ولا يتعين في امراة العزيز وزليخا مثل ما تقرر وتعين في التي
هو في بيتها لانها واحدة معينة لا اشتراك فيها اصلا قوله فغشيهم من اليم
ما غشيهم اي غشي آل فرعون وجنوده من البحر ما غشيهم من العذاب والهلاك الذي
انما يحيط به علم الله تعالى ولعدم دخوله تحت العبارة ناب عنه كلمة ما قوله اي تهلكوا او
تصابوا بالحوادث يجوز بالنظر الى الاول ان يراد هلاك انفسهم وبالنظر الى الثاني
هلاك اموالهم وذلك لان الصرع القاء على الوجه للاهلاك فيجوز كل من
الاراد تين عند الكناية به عن الهلاك قوله للاشارة الى ان بناء الخبر الخ

وهذه الاشارة انما هي لما في الصلة من الدلالة على وجه بناء الخبر وطريقة التزامه قوله
بخوان الذي لا يحسن معرفة الفقه الخ فيه اشارة وايماء الى ان الخبر الذي يبنى عليه مما
وقع من غير اهله وانما يبنى ذلك الخبر لانه فعل من لا يحسن معرفة الفقه فكما هو
نازل ومنحط عن درجة التعظيم فكذلك فعله نازل ومنحط عن درجة التعظيم قوله
حتى كانه برهان عليه لان ضرب البيت بكوفة والهاجرة اليها معلول بزوال
المحبة وانقطاع المودة فيكون كالبرهان عليه قوله فقد ظهر الفرق بين الايماء وتحقيق
الخبر حيث وجد كلاهما في بخوان التي ضربت بيتا الخ ووجد الايماء في بخوان الذي
سمك السماء دون تحقيق الخبر وسقط اعتراض المصر في الايضاح بان الفرق
لا يظهر بينهما اي بين الايماء وتحقيق الخبر قوله والمثال هذه المباحث الخ اي مباحث
كون ذا للتقريب وذلك للبعيد وذاك للتوسط مما يقرره الوضع واللغة ولا تتعلق
به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزايد على اصل المراد فاجاب عنه بان امثال هذه
المباحث ينظر فيها اللغة من حيث الخ واذا كانت جهة نظر علم المعاني غير جهة نظر اللغة
لا عينها لا يرد هذا السؤال والضمير في قوله وهو زايد راجع الى الايمان المفهوم
من قوله يؤتى بهذا اي ايمان المسند اليه بلفظ هذا عند ارادة بيان قربه هو زايد
على اصل المراد قوله ولفظ ذلك صالح للاشارة الخ جواب عما يقال ان البعيد
عن غير الحضور والمخاطب غائب والغائب انما يشار اليه بالظاهر او بالضمير لا بذلك
والمراد بالغائب ما غاب عن الحس وبالحاضر خلافه والمراد بالعين ما يقوم بنفسه
وبالمعنى خلافه والمعنى يتناول الغائب والحاضر وكثيرا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم
باللفظ ذلك كما يذكر المعنى الغائب به قوله وبهذا اي بما ذكرنا في توجيه تفسير
عند تعقيب المشار اليه باوصاف بقولنا اي عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه
من قولنا يقال عقبه فلان الخ فظهر فاقيل ان معنى قوله عند تعقيب المشار اليه
عند جعل اسم الاشارة بعقب اوصاف لان كون التعقيب بمعنى الجعل والمشار اليه
بمعنى اسم الاشارة يخالف الاستعمال على انه يوجب ان يخرج اللفظ من معناه الاول
اللغوي قوله بذلك اي بما يرد بعد اسم الاشارة قوله اي الى حصة من الحقيقة
الخ يعني الى حصة بعض من افراد الحقيقة والماهية لا حصة نفس الحقيقة والماهية

معهودة

معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا شخصا كان ذلك البعض او اثنين شخصين
او جماعة مشخصة اعني فرادا شخصا او فردين شخصين او افرادا مشخصة قوله
وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية اي كونه معهودا بين المتكلم والمخاطب اما لتقدم
ذكره صريحا فهو المعهود بالعهد الخارجي التحقيقي او كناية فهو المعهود بالعهد الخارجي
التقديري وهذه الكناية هي الكناية المصطلحة المطلوب بها غير صفة وبالنسبة
كما اشار اليه بقوله لكن التحرير الخ والحاصل ان امراة عمران طلبت في نفسها
وكم انتم كنتم عنه بقولها رب اني نذرت لك ما في بطني محررا قوله فالاتي الخ اي
تعريف الانثى باللام اشارة الى المعهود بالعهد الخارجي التحقيقي وهو انثى في قوله
تعالى قالت رب اني وضعتها انثى وتعريف الذكر باللام اشارة الى المعهود بالعهد
الخارجي التقديري وهو الذكر المكنى عنه بما في قوله تعالى رب اني نذرت
لك ما في بطني محررا قوله وقد يستغنى عن ذكر اي كونه معهودا بين المتكلم
والمخاطب قد يستغنى عن تقدم ذكره صريحا او كناية قوله الى نفس
الحقيقة اي الى مجرد نفس الحقيقة مع حصولها في ذهن السامع لان مفاد تعريف
اللام هو الاشارة الى مجرد نفس الحقيقة مع الاشارة الى حصولها في ذهن
السامع قوله ومفهوم المسمى عطف تفسير لنفس الحقيقة والاضافة بيانية
اي مفهوم هو المسمى قوله لواحد من الافراد وهذه الافراد اعم من ان تكون
احادا او مثنيات او جماعات وكذا المعرف بلام الحقيقة وذلك الواحد لان الحقيقة
تتناول الاحاد والمثنيات والجماعات قوله لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة
لانه لكونه فردا منتشرا يعم الافراد كلها على سبيل البدل كما انها يعمها على سبيل
التناول قوله وذلك اي اطلاق المعرف بلام الحقيقة على فرد موجود منها باعتبار
عهد تيه في الذهن ليس مطلقا بل عند قيام قرينة الخ فانه عند عدم قيامها لا
يجوز قوله وهذا اي المعرف بلام الحقيقة المراد به الفرد المعهود في الذهن
قوله بالنظر الى القرينة قيد لقوله وذو اللام قوله سواء يعني في افادة
البعضية الا ان افادتها في المجرد بنفس اللفظ وفي ذي اللام بالقرينة قوله
وبالنظر الى انفسهما مختلفان قيد لقوله هما مقدرا اي وهما بالنظر

قوله ومفهوم المسمى عند مفروما ومن حيث وضع له اسم المسمى
ومن حيث يحصل منه مفروما ومن حيث وضع له اسم الجنس
فالتفاوت بين الضاف والمضاف اليه بالاعتبار والاضافة
للبيان وفيه اشارة الى ان اسم الجنس موضوع
لما هيته من حيث هي

قاسم البيتي

قوله وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة
لواحد من الافراد اي لواحد من افراد
مد لوله فان كان مفردا فلواحد منها الاحاد
وان كان جمعا فلواحد من الجماعات
وان كان مثنى فلواحد من المثنيات

قاسم البيتي

الى انفسها مختلفان قيد لقوله مهما مقدرا اى وهما بالنظر الى انفسهما مختلفا
لان المجرد للبعض الغير المعين من الحقيقة وذا اللام لنفس الحقيقة قوله على ما ذكرنا
يعنى العهد الذهنى او الاستغراق قوله ولهذا اى ولان اللام التى لتعريف
العهد الذهنى او الاستغراق هى لام الحقيقة قوله ولا بد فى لام الحقيقة الخ
جواب عما يقال ان المعرف بلام الحقيقة ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث
هى هى لم يتميز عن اسماء الاجناس التى تشير بها الى الماهية من غير دلالة فيها على
بعضية الافراد ولا كليتها منكرة كانت تلك الاسماء او معرفة باللام نحو رجعى
وذكرى والمرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها فى الذهن
لم يتميز عن المعرف بلام العهد الخارجى لان معناهما واحد وهو الحضور الذهنى وقوله
غالبا تأمل اشارة الى ان لا يحصل بينهما الامتياز بالاشارة فى الامر العهد الى حصة
معينة من الحقيقة وفى لام الحقيقة الى نفس الحقيقة كما ذكرنا من ان معناهما
واحد وهو الحضور الذهنى وان كان فى احدهما عبارة عن حضور الماهية فى الذهن
وفى الاخر عبارة عن حضور الحصة المعينة فى الذهن لكن يصدق على كل واحد من
الحضورين الحضور الذهنى فيكون معناهما واحدا فلا يتميز احدهما عن الاخر
جدا قوله على مذهب الماتن يعنى ان الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول
مطلقا حرف تعريف لا موصول عند قوله دون غيره الخ اى لا فى اسم الفاعل
بمعنى الثبوت نحو المؤمن والكافر والصانع فان الالف واللام فيه حرف تعريف
عند غير الماتن ايضا فلا يكون المثال المذكور مبنيا على مذهب الماتن بل هو
صحيح مطلقا قوله ولو سلم يعنى ان اللام فى اسم الفاعل موصول عند غير الماتن
مطلقا فالمراد ليس تسليم الاستغراق الحاصل بحرف التعريف فقط حتى يرد الاعتراض
بان المثال مبنى على مذهب الماتن بل تسليم مطلق الاستغراق سواء كان
بحرف التعريف او غيره والموصول لحرف التعريف مما ينافى للاستغراق فالمثال
المذكور صحيح مطلقا قوله بمعنى انه يشاول كل فرد الخ وتناول المفرد كل فرد
من الافراد ينافى خروج الافراد فى ضمن المثنى والمجموع وتناول المثنى كل اثنين
لا ينافى خروج الواحد وتناول الجمع كل جماعة لا ينافى خروج

الواحد والاثنين والمثنى والمجموع يتناول لا ما الفرد ولا يتناوله شئ منهما كما لا يتناول
احدهما الاخر قوله وهذا النكرة المنفية مسلم اى كون استغراق المفرد اشمل
فى النكرة المنفية مسلم يعنى اذا كان استغراق كل من المفرد والجمع بحرف النفى فيكون
استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع مسلم لان المفرد يتناول كل واحد من الافراد والجمع
يتناول كل جماعة ونفى الجمع يستلزم نفى كل واحد فنفى الواحد كما يحصل فى ضمن نفى الجماعة يحصل
بدون نفى الجماعة واما نفى الجماعة فلا يحصل بدون نفى الواحد فيكون استغراق نفى المفرد
اشمل واعم من استغراق نفى الجمع جدا قوله بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول
كل واحد من الافراد اى يشمل الافراد كلها مثل المفرد فلا تفاوت بين استغراق
المفرد واستغراق الجمع اذا كانا معرفتين بلام الاستغراق جدا قوله على ما ذكر
اكثر ائمة اللغة والضمير المنصوب والمجرور راجعان الى ما وهو عبارة عن كون
الجمع المعرف بلام الاستغراق شاملا للافراد كلها مثل المفرد قوله وما كان مهنا اى
فى استغراق المفرد منظور اعتراض الخ هذا الاعتراض انما ينظر على قول من قال
ان اسم الجنس موضوع للماهية مع قيد الوحدة دون قول من قال انه موضوع للماهية
من حيث هى هى قوله وامتناع وصفه بنعت الجمع الخ كانه قيل لو كان الاسم المفرد
مجردا عن الدلالة على معنى الوصف لما امتنع وصفه بنعت الجمع واللازم باطل وكذا
الملزوم فاجاب بان امتناع وصفه بنعت الجمع انما هو للحمل فرارا عن التناقض اللفظى
لا لعدم كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوصف قوله بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد
يعنى والتنافى انما هو بين افراد الاسم المفرد ومعنى المجموع لا بينه وبين كل فرد
فلا يرد الاعتراض المذكور جدا قوله ولهذا اى ولان المعرف الداخل عليه حرف الاستغراق
بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد قوله الى احضاره فى ذهن السامع صفة لطريق اى
اقصر طريق موصل الى احضاره فى ذهن السامع قوله لكونه فى السجن واجيب
على البرجمى قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل قوله اليمانين جمع يمانى
والنسبة الى اليمن بحذف احدى يائى النسبة وعوض منها الف فصار يمانى ثم
جمع على اليمانين قوله وهو غير المسند اليه الخ اى المتكلم وان كان مضافا اليه لكنه غير
المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه قوله وهذا معنى قوله او غير ما

اى كون المتكلم غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه معنى قوله او غيرهما
يعنى ان الضمير فى قوله غيرهما راجع الى المسند اليه المضاف وما اضيف اليه المسند اليه
قوله اى للقصد الى فرد يعنى الى فرد غير معين اى غير معتبر تعينه وحضوره فى ذهن
السامع والا فلا يصح القصد الى المجهول عند السامع لتحقق عدم الفائدة ووجه
كون القصد الى الفرد موجبا لتنكير المسند اليه ان يكون كل اسم مفرد حاملا للتجنيبة
والفردية وكون التنكير شرطا للقصد الفردية وتحقق المشروط يتوقف على تحقق
الشرط فيوجب القصد الى الفرد تنكير جدا قوله نحو جاءنى رجل اى رجل واحد لا رجلان
ولا رجال قوله والفرق بين التعظيم والتكثير الخ بهما قد يجتمعان كما فى فقد كذبت
رسل من قبلك اى ذوو عدد كثير وآيات عظام والتكثير قد ارتفع فى قوله صاحب
والتعظيم قد ارتفع فى ان له لابلا وان له لغنما وكذا التحقير والتقليل اى قد يجتمعان
كما فى نحو اعطانى شيئا والتحقير قد ارتفع فى قوله تعالى ورضوان من الله اكبر والتقليل
قد ارتفع فى قوله وليس له من طالب العرف حاجب قوله باعتبار الكميات والمقادير
كما فى المعدودات والموزونات والمشبهات بها سواء كانت تلك الكميات والمقادير
تحقيقا كما فى الابل او تقديرا كما فى رضوان من الله اكبر فان لا يجرى فى لفظ الرضوان لانه لا
تعدد فيه بل يحصل التعدد فيه بسبب المعنى لانه مصدر وفى معنى التعدد بحسب التقدير
قوله وكذا التحقير والتقليل يعنى ان التحقير بحسب الخطر الثانى وسفل الدرجة والتقليل
باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا او تقديرا قوله هذا ناظر الى التعظيم اى قوله
وذو وايات عظام ناظر الى تعظيم الرسل لان كون الايات عظاما يدل على ارتفاع
شان ذوى الايات وعلو طبقتهم وليس المراد من الايات ههنا ايات القرآن بل العلامات
والمعجزات قوله لان التاكيد اذ لو كان المفعول المطلق للتاكيد لما صح هذا الاستثناء
فان مدلوله ح يكون مدلول الفعل فقط فيلزم استثناء الشئ عن نفسه وهذا
ليس بصحيح جدا بخلاف ما اذا كان للنوعية فانه متعدد حيث يكون بما يقبل الشركة
والضعف فيصح الاستثناء فقط قوله واوفق بقوله واما بيانه واما الابدال
منه لان المراد بهما معناهما المصدرى فاذا اريد بالوصف معناه المصدرى دون
الاصطلاحى وهو التابع المخصوص يكون اوفق بهما قوله اى الوصف بمعنى المصدر الخ

يعنى

يعنى ان اريد بهذا الضمير لفظ الوصف بمعنى ذكر الوصف يكون التقدير فلكون
ذكر الوصف وان اريد معناه الاصطلاحى وهو التابع المخصوص يكون من قبيل
الاستخدام حيث اريد بلفظ الوصف معناه المصدرى وبضميره معناه الاصطلاحى
قوله مبنيا للرابع للمسند اليه وكاشفا عن معناه التبيين باعتبار لفظه والكشف باعتبار
معناه فكانه يحصل من اجتماعه مع نعته عالم يحصل وحال من الايضاح بحيث يكون
تعريفا له او قريبا منه والمثال المذكور من قبيل الاول على راى المعتزلة قوله اى
مقللا اشتراكا ورافعا احتماله بيان لعموم التخصيص المفهوم من مخصصا للتقليل
الاشتراك ورفع الاحتمال قوله حيث يتعين الموصوف الخ اما بان ينفرد الموصوف
بالاسم المذكور ولا يكون له شريك فى ذلك الاسم او بان يعرفه بعينه المخاطب قبل
ذكر الوصف وانما قيد بقيد التعين لانه لو لم يكن متعينا قبل ذكر الوصف كان الوصف
مخصصا لا مدحا او ذما قوله حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس
من الكون فى الارض والطيران بالجناحين لان خاصة جنس الدابة ان يكون فى الارض
وخاصة جنس الطير ان يطير بجناحيه وهذا تعليل لتمثيل كون الوصف لبيان المقصود
وتفسيره بقوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الخ وبهذا الاعتبار
افاد هذا الوصف الخ اى باعتبار ان يكون القصد من الدابة والطائر الى الجنس دون
الفرد بقرينة الوصف بما هو من خواص الجنس افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة
فان تنكير المفرد محتمل للجنس والفرد وباحتمال الجنس يفيد تعميما واحاطة وعند الوصف
بما هو من خواص الجنس يتعين ان المراد هو الجنس دون الفرد فيفيد الوصف بذلك زيادة
التعميم والاحاطة جدا قوله لانه ليس من تاكيد المسند اليه فى شئ الخ اى لان ما ذكر من مثال
تقرير المحكوم ومثال تقرير المحكوم ليس من تاكيد المسند اليه اصطلاحا بوجه اصلا اى لا
لفظا ولا معنى فضلا عن ان يكون لتقرير الحكم او المحكوم عليه على ان تاكيد المسند اليه اصطلاحا
لتقرير الحكم فقط وسيصرح المص بان لا يكون تاكيد المسند اليه لتقرير الحكم فقط فى قوله
وكذا من لا تكذب انت لانه اى لفظ انت تاكيد المحكوم عليه لا الحكم قوله بل من ثبت
يكون الخ بيان لمعنى اشتمال المبدل منه على البدل وقوله ومثاله فيما له بوجه ما الخ عطف بيان
لقوله منوعا به اجمالا قوله ولهذا اى لوجوب ان يكون المتبوع فى بدل الاشتمال بحيث يطلق

قوله لانه ليس من تاكيد المسند اليه
فى شئ فلان كلا من المثالين ليس
تاكيد المسند اليه اما الاول فظ لانه من باب
تقوى الحكم بتقديم المسند اليه واما الثانى
فلانه من باب التخصيص بتقديم المسند اليه
ولفظ وحدى او لاغيرى مؤكد
للتخصيص الحاصل بالتقديم منه

ويراد به التابع قوله لبدل الغلط اضافة البدل الى الغلط اضافة المبين الى المبين لا اضافة البيان اى البدل الذى سببه هو الغلط لا البدل الذى هو الغلط قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل الخ يعنى فى العطف بالواو تفصيل المسند ايضا لكنه ليس مدلولا للواو واما الاول فلان قيام العرض الواحد فى محالّ واحل بالمحلين ممتنع فيلزم ان يثبت الفعل للمعطوف ايضا غير ما ثبت للمعطوف عليه واما الثانى فلان الواو انما يدل على الجمع المطلق اى على ثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية فلا يكون فيها دلالة على تفصيل المسند بان المجيئين كانا معا او مرتبين مع مهلة قوله واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو بعد يوم او سنة اذ تفصيل المسند وان حصل فيه بحسب وقوعه فى الازمنة لكنه ليس مع اختصار لانه من عطف الجملة دون المسند اليه اذ الكلام جاءنى زيد وجاء عمرو بعد يوم او سنة قوله فالثلاثة تشترك فى تفصيل المسند يعنى مع الاختصار اما تفصيل المسند فلان الفاء للتعقيب المقتضى لتغاير ازمنة المجيء وثم للتراخى المقتضى ايضا لتغاير ازمنة وحتى لاعتبار التعلق بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى الاجزاء او اضعفها واما الاختصار فلان الفعل يحذف من المعطوف قوله فمعنى تفصيل المسند فيها الخ جواب عما يقال ان حتى اذا استعملت فيما يكون الفعل حاصلا للتابع والمتبوع فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالدا اذا جاؤك معا لا تكون لتفصيل المسند والا فما معنى تفصيل المسند فيها قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى بل يجوز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة للاجزاء كما يجوز عكسه وانما يشترط فيها الترتيب الذهنى سواء صادف الترتيب الخارجى اولا قوله فى هذه الثلثة ايضا تفصيل للمسند اليه اى كما فى العطف بهذه الثلثة تفصيل للمسند كذلك فيه تفصيل للمسند اليه فلا ينفك تفصيله عن تفصيله فلم يقل او تفصيلها معا وان لم يذكر الفعل الملابس اى المسند للتابع لكن ذكر المسند اليه يدل على ذكر المسند قوله لان الكلام اذا اشتمل على قيد زايد الخ يعنى ان قولنا جاءنى زيد فعمرو او ثم عمرو الخ جاءنى القوم حتى خالد يشتمل على قيد زايد على اثبات المجيء للتابع والمتبوع وهو التعقيب والتراخى والترتيب الزايدين على مجرد اثبات المجيء لهما فكانه معلوم ان مجيء زيد وعمرو او القوم وخالد والشك انما وقع فى التعقيب والتراخى والترتيب لا

فى المجيء ولا فى مجيئ فسيق الكلام لافادة التعقيب او التراخى او الترتيب فكل منها هو الغرض الخاص فالمقصود من الكلام فيكون القصد بالعطف فى هذه الثلثة الى تفصيل المسند لا غير وان كان تفصيل المسند اليه حاصلا فيه لكنه غير مقصود منه ومجرد حصوله لا يكون وجها فى ان يقال او لتفصيلهم معا لم يكن مقصودا ايضا وتفصيل المسند اليه الحاصل فى الصور الثلثة بمنزلة الجنس الحاصل فى الانواع وتلك الصور بمنزلة الانواع فكما ان المقصود من الانواع هو الفصول دون الجنس وان كان حاصلا فيها فكذلك ان المقصود من الصور الثلثة هو التعقيب والتراخى والترتيب المفيد لتفصيل المسند دون تفصيل المسند اليه وان كان حاصلا فيها قوله ولكن ايضا للرد الى الصواب الخ حاصله ان لا ولكن يشتركان فى الرد الى الصواب وينفرد لا فى ان يقال لنفى الشركة وينفرد لكن فى ايجاب الحكم للتابع قوله فلان بعضهم اى فلان فالابن مالك فانه قال معنى الاضراب عن المتبوع ان ينفى عنه الحكم قطعا قوله وصرف الحكم فى المثبت ظاهر لان معنى جاءنى زيد بل عمرو ان عمرا جاء ومجئ زيد وعدم مجيئه على الاحتمال وبل ههنا على مذهب المبرد والجمهور بصرف المجيء المثبت من زيد الى عمرو وهذا ظاهر مطلقا قوله وكذا فى المنفى الخ اى ومعنى صرف الحكم فى المنفى ظاهر ايضا على مذهب المبرد لان معنى ما جاءنى زيد بل عمرو ان عمرا ما جاء وانما يبقى عدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق واما على مذهب الجمهور فقيه اشكال لان معنى ما جاءنى زيد بل عمرو ان عمرا جاء وليس فيه صرف الحكم لان الحكم المذكور فى الكلام السابق النفى دون الاثبات والمصروف الى التابع هو الاثبات دون النفى فاجيب بان المراد من صرف الحكم الى التابع فى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو انما من ان يكون صرف بعضه او كله اذ الحكم فيه ليس نفى الحكم بل المجيء المنفى والمصروف الى التابع هو مجرد المجيء على مذهبهم ومجموع المجيء والنفى على مذهبه فلا فحفا فى صحة ذلك مطلقا فيكون صرف الحكم فى المنفى على مذهبهم ظاهرا ايضا بلا اشكال جد قوله نحو جاءنى زيد او عمرو الخ وفى تمثيل الشك والتشكيك والابهام بالجملة الخبرية وتمثيل التخيير والاباحة بالجملة الانشائية اشارة الى ان الشك والتشكيك والابهام انما يكون فى الخبر والتخيير والاباحة انما يكون فى الانشاء قوله والفرق بينهما الخ يعنى كما يجوز فى الاباحة

ثبوت الحكم لواحد من التابع والمتبوع كذلك يجوز ثبوته لكليهما واما في التخيير فانما ثبت
لاحدهما فقط وهذا هو الفرق بينهما قوله يعني لقصر المسند على المسند اليه بريد ان الباء في
قوله بالمسند داخل على المقصور والتخصيص بمعنى القصر ويجوز ان يكون بمعنى التمييز كما
سيشير اليه بقوله فالباء في قوله فلتخصيصه بالمسند الخ وبالجملة تخصيص شئ بآخر في حقه
تمييز الآخر به اى تمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند وهذا
هو المراد بقوله والمعنى ههنا الخ وقوله ههنا اشارة الى قول المص فلتخصيصه بالمسند قوله
معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك اى اجعلناك من بين الذوات مختصا بالعبادة ولا
نعبد غيرك قوله فلذا اى فلعدم كفاية مجرد ذكر الاسمين في التقديم بل لا بد من تبيين جهة
الاهمية وسببه قوله لانه المحكوم عليه الخ حاصله ان المسند اليه ذات والمسند صفة فكما
ان الذات مقدم على الصفة طبعا كذلك انه مقدم عليها وضعا فلذا لا بد من تقديم المسند
اليه على المسند فالم يمنع مانع قوله فان مرتبة العامل التقدم على المعمول يعني
هذا امر يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه فيما اذا كان فاعلا وان كان اصلا اذ الفعل
عامل والفاعل معمول ومرتبة العامل التقدم على المعمول فيقدم الفعل دون الفاعل
جدا قال في الحاشية والتحقيق فيه ان الفعل موضوع للحدث المقيد بالنسبة المخصوصة
فلو حظ اولا الحدث وبواسطته لو حظ النسبة وبواسطة ملاحظة النسبة
ينتقل الذهن الى ملاحظة الفاعل فملاحظة الفاعل مسبوقة بملاحظة الفعل فالفعل
مقدم عليه قوله واما التمكن الخ فرق في ذهن السامع الخ فان قلت قد علم فيما
سبق في بيان كون المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه ان التمكن
انما يحصل اذا كان المخاطب خالي الذهن ولا يكون عند شوق وطلب حيث علل ان ارجح
الاستغناء عن مؤكدات الحكم بقوله لتمكن الحكم في الذهن حيث وجد خاليا
ومن ههنا يفهم خلافه وبين الكلامين منافاة قلت لا منافاة بينهما لان معنى
التمكن فيما سبق سرعة الحصول في الذهن ومعنى البقاء في الذهن ولا شك
ان الاول انما يحصل اذا كان المخاطب خالي الذهن والثاني انما يحصل اذا كان عند
المخاطب شوق وطلب لان الشئ الذي يحصل بعد الشوق والطلب ابقى في الذهن
مما حصل بدونهما قوله بدليل ما قبله يعني ان ما قبل البيت المذكور يدل على ان المراد

بالحيوان المستحدث من الجماد المذكور فيه هو المعاد الجسماني والنشور الغير النفساني
لان الاختلاف انما هو في المعاد الجسماني لا المعاد الروحاني اذ هو حق بالاتفاق
قوله ليغير المراد بالغير رجل وقع النزاع بينك وبينه مخاطبك في ان القول منك او منه
ومنك لا جميع من سواك لانه محال قوله لمن زعم انفراد الغير بالسين الخ يعني ان السين
في حاجتك مقصور على فلا تزعم انفراد الغير به او مشاركته فيه قوله دون التخصيص
يعني هذا القسم من التقديم لا يفيد التخصيص بخلاف القسم المفيد للتخصيص فانه يفيد التقوى
ايضا وان لم يكن مقصودا اصليا قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا يعني كما قد يأتي التقديم
للتخصيص وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره اذا كان الفعل مثبتا كذا يأتي للتخصيص وقد
يأتي لتقوية الحكم وتقريره اذا كان الفعل منفيا قوله ليقع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد
المسند اليه فانهما مشتركان في الاشتمال على التأكيد فيحتاج الى الفرق بينهما بخلاف
التخصيص والتقوى فانهما غير مشتركين لما بينهما من التباين بحسب المفهوم
قوله ان بنى الفعل على معرف يعني سواء كان ذلك الفعل مثبتا او منفيا قوله
افاد التقديم تخصيص الخبر او الواحد به اى بالفعل الخ يعني لا يفيد التقوى سواء
كان الفعل المبنى على المنكر مثبتا او منفيا هذا فرق من المعين بين المعرف والمنكر
في افادة التقديم للتخصيص والتقوى عند بناء الفعل على المعرف مطلقا وافادته
للتخصيص فقط عند بنائه على المنكر كذلك قوله وذلك اى كون التقديم مفيدا
لتخصيص الخبر او الواحد بالفعل عند بنائه على المنكر قوله والذي يشعر به كلام الشيخ الخ
طعن للمصنف من طرف الشارح في الفرق بين المعرف والمنكر من ان البناء على المعرف قد يكون
للتخصيص وقد يكون للتقوى والبناء على المنكر لا يكون الا للتخصيص قوله ووافقه اى
عبد القاهر السكاكي على ذلك الخ نسبة كل من الموافقة والمخالفة الى السكاكي بدل
على ان منشأ ايهام رأى السكاكي قوله مضمرا كان او مظهرا الخ فهذا لكل من الصورتين
اى صورة كون التقديم للتخصيص قطعا عند ولى المسند اليه حرف النفي وصورة كونه
للتخصيص والتقوى عند عدم وليه اياه واما قوله مثبتا كان الفعل او منفيا فمختص
بالثانية قوله والى هذا اى الى خلاف السكاكي لعبد القاهر فلا شرايطه و
تفاصيل قوله لا لفظا بيان لقوله فقط وكونه في عداد من جربة المعنى فقط بان يكون

تاكيدا او بدلا من الفاعل اللفظى انما هو لامتناع تقديمه على الفعل على تقدير كونه فاعلا
من جهة اللفظ اذ الفعل عامل والفاعل معمول وتقديم المعمول على العامل ممتنع
كما هو المقرر فى النحو قوله وقدر اذ اعتبر ذلك التقدير بعد كونه جائزا فلعدم ايجاب
جوازه اعتباره بخلاف اعتباره فانه يوجب جوازه فى كل محل فيكون الاعتبار
اخص من الجواز حيث يصدق الجواز بدون الاعتبار لانتفاء ايجابه اياه فان
قيل فى ذكر الاعتبار غناء عن ذكر الجواز لان ذكر الاخص يستلزم ذكر الاعم وذكر
وجعله شرطا مستقبلا لاحاجة اليه والاطائل تحته قلنا ذكره للايماء الى انتفاء
كلية ذلك التقدير لامتناعه فى بعض الصور مثل كون المسند اليه مضمرا مبتدأ عن اصل
او مظهرا معرفا والتفريع عدم جوازه على جوازه حتى يفهم صريحا ما هو مترتب على كل منهما
فلوم يذكر لفات الايماء والتفريع وان دل عليه كلمة الشرط اجمالا قوله وان لم يوجد الشرطان
اعنى جواز التقدير واعتبار التقدير وعدم الشرطين سواء كان بعدم شرط التقدير
اذا كان المسند اليه مضمرا كان او مبتدأ عن اصل او بعدم شرط جوازه كما اذا كان مظهرا
معرفا وبين انتفاء نفس التقدير وانتفاء جوازه تلازم فبانتفاء كل منهما ينتفى الاخر
حيث كان الاشتراط بهما على المعية فيكون انتفاؤه بهما على المعية ايضا فيتحقق ان
بانتفاء ايهما كان على السواء واليه اشار بقوله سواء الخ قوله مقتضى
هذا الكلام اى قوله والا فلا يفيد الا تقوى الحكم الخ قوله من هذا الحكم اى من حكم عدم
افادة التخصيص عند انحصار الافادة على التقوى لسبب انتفاء الشرطين وحاصل
ان افادة التخصيص مشروطة بهما دون افادة التقوى وانتفاء افادة التخصيص بانتفائهما
لا يستلزم انتفاء افادة التقوى فالتقديم يفيد تقوى الحكم عند انتفائهما وان لم يفد
التخصيص قوله لئلا ينتفى التخصيص اذ لا سبب له الخ فيه استخدام حيث يراد بلفظ
التخصيص معنى الحصر وبضميره معنى الشيئين فتقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه فاعل معنى
يبنى عليه التخصيص بالمعنى الثانى اولا وبالذات ثم التخصيص بالمعنى الاول ثانيا وبالواسطة
والتخصيص مطلقا ينتفى عند انتفاء ذلك التقدير حيث اذ لا سبب له سواه فلا يصح
استعمال نحو رجل جاءنى لعدم صحة وقوع المنكر الغير المخصص مبتدأ مع انه كلام
شايع الاستعمال وكثير الامثال فيرتكب فيه ما ذكر من الوجه البعيد ضرورة فوات

شرط

شرط الابتداء وحتى يحصل التخصيص المراد من التقديم لحصول شرط الابتداء بارتكاب
هذا الوجه البعيد وزعم المصران ارتكاب الوجه البعيد فى النكرة لفوات شرط الابتداء
وهو التعريف ليس كذلك لان النكرة المخصصة عند السكاكى يجوز ان تقع مبتدأ
فارتكابه انما هو لحصول التخصيص بمعنى الحصر لا غير قوله فان قيل فيلزم ابراز الضمير
فى مثل جاءنى رجلان وجاءنى رجال الخ بمعنى على تقدير جعلهما من باب واكرمونى
الذين ظلموا ايضا لكون رجلان ورجال بدلا من ضمير التثنية والجمع فلم يبرز الضمير لامكن
الابدال منه قوله اى فيهما ذهب السكاكى فى تجويزه تقديم الفاعل المعنوى كالتاكيد
فى قمت انا والبدل فى جاءنى رجل دون تقديم الفاعل اللفظى فى نحو قام زيد
قوله لان هذا اعتبار محض اى تجويز الفتح اعتبار محض ليس اختصاص بالتابع
لكما يعتبر فى التابع فكذلك يعتبر فى الفاعل وفاعلية الفاعل ليست امرا ذاتيا
حتى يمتنع فسخها بل امر عرضى فيجوز تجريدها عنها فاذن تقديمه لعدم المانع فانه اسم مطلق
يصح تقييده بما يمكن من القيود كالمبتدائية والخبرية والفاعلية والمفعولية والاضافة
وغير ذلك قوله ثم لا نسلم انتفاء التخصيص الخ هذا الرد غير مسلم اذا المراد هو التخصيص
الجنسى او العرفى دون النوعى فانتفاؤه مقطوع عند انتفاء تقديم التقديم
لانه شرط وجوده وحصوله منحصر عليه وبه يندفع قوله انما يرتكب هذا الوجه
البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء وحصول التخصيص النوعى بغير ذلك لا يوجب
حصول التخصيص المراد مما يحصل شرطه قوله ويعرب من قبيل هو قام زيد قايم
الخ يعنى ان ما كان ثانى جزئيه صفة الفعل من الجملة الاسمية مثل زيد قايم يعرب بما كان
ثانى جزئيه نفس الفعل نحو زيد قام فى التقوى لان الاسناد المكرر فيه ايضا حيث
كان اولا الى الضمير المتضمن وثانيا الى المبتدأ فيتقوى الحكم الا ان كمال التقوى فانه
لما برئ به بالخالى عن الضمير فى عدم تغير لفظه فى الحكاية والخطاب والغيبة
وبذلك كان قريبا لا نظيرا ومثلا قوله اى ولشبهه بالخالى عن الضمير لم يحكم
الخ اى لاجل هذا الشبه حصلت بينهما مشابهة امور فقرب زيد قايم من قبيل هو
قام والحكم على قايم مع فاعله مطلقا بالافراد والمعاملة معه بالاعراب فكما
انه يعرب ويعرب حين يقع صفة نحو رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم

فكذلك انه مفرد ومركب حين يقع خبرا نحو زيد قايم وكذا الحكم اذا وقع حالا او غير ذلك ولما كان الاعراب غير جار على ثاني جزئي مجموع قايم والضمير وان كان المستحق له هو المجموع جرى على الجزئي الاول وان لم يكن مستحقا بمجرده تنزيلا للاستحقاق للاجزاء منزلة الاستحقاق للاعراب المنزل منزلة استحقاق المجموع قوله على ذلك اي على العرض وهو اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ قوله لمن لم يرد الاستدلال الاعلى التقديم لان الاسمين لا يوجدان الا مقدمين ابدا عند ارادة المعنى المكنى وان اخر اي يرى الكلام قد عدل عن وجهه واللفظ قد بعد عن معناه والطبع لا يرضى عنه ولذلك يرى تقديمها عند ارادة هذا المعنى كاللازم والواجب لكونه اعون على المراد بالتركيب الذي وقع فيه احدهما مبتدءا ايجابا كان او سلبا قوله والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول انما ان يطرق القصر لان هذا المعنى قد افاده التقديم ايضا من حيث ان عموم السلب وشمول النفي نفي الكل والنفي الكلي يستلزم النفي الجزئي الذي هو خصوص النفي اللازم لسلب العموم قوله لان الافادة خير من الاعادة اي لان التاسيس افادة والتاكيد اعادة والافادة خير من الاعادة فيكون التاسيس خيرا من التاكيد قوله مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان اي لا على طبيعة الانسان حتى لا يلزم من عدم ذكر ما يدل على كمية افراد الموضوع فيها ان تكون مهملة فان القضايا الطبيعية التي لا يذكر فيها ما يدل على كمية الافراد كلية لان الحكم فيها ليس على ما صدق عليه الطبيعة بل على نفس الطبيعة فلا تكون مهملة قوله اما نفي الحكم عن كل فرد او نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض الخ الاول بحمل بعض الانسان على جميع الافراد بان يراد به البعض المنتشر في الجميع والثاني بحمله على بعضها بان يراد به بعض معين وايّ الامرين كان يلزم ما نفي الحكم عن جملة الافراد بعضها بان يراد به بعض معين وايّ الامرين كان يلزم ما نفي الحكم عن جملة الافراد وعلى الاول يراد بجملة الافراد جميع الافراد وعلى الثاني مجموع الافراد اي بعض ما عنها قوله كان كل تاكيدا لمعنى الاول اي لتاسيس معنى افراد فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس قوله ولما كان هذا اي كون السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية

المقتضبة النفي عن كل فرد قوله فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد اي فان ورود الموضوع في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل يفيد نفي الحكم عن كل فرد اي عموم النفي وشمول السلب فيكون معنى لم يقم انسان نفي القيام عن كل فرد اي عموم النفي وشمول السلب قوله كان كل تاكيدا لمعنى الاول يعني لتاسيس معنى افراد فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس قوله واحاصل ان حاصل بيان لزوم ترجيح التاكيد على التاسيس في صورتي التقديم والتاخير قوله وفيه نظر منع لقوله لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس يعني لانسلم لزوم ذلك الترجيح على تقدير ان يكون التقديم بمعنى دخول كل نفي الحكم عن جملة الافراد ايضا والتاخير لنفيه عن كل فرد قوله وهذا اي التاسيس ليس كذلك اي لفظا يفيد تقويته ما يفيد لفظا اخر وكون الاسناد الى كل مفيد المعنى الحاصل من الاسناد الى الجزائيل وهو الاسناد الى انسان ليس لفظا يفيد تقويته ما يفيد لفظا اخر حتى يكون تاكيدا لا تاسيسا لان هذا المعنى اي حاصل ان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد فرد لم يقم كل انسان على تقدير ان يكون الاسناد الى كل انما افاده نفس الاسناد الى لفظ كل لا شيء اخر حتى يكون كل تاكيدا لذلك الشيء الاخر واحاصل ان منشاء هذا الرد حمل التاكيد على ما هو الاصطلاحي والمقصود غير فيندفع هذا الرد جدا واليه اشار بقوله وحاصل الكلام الخ قوله انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر اي ترجيح تاكيد النفي عن كل فرد على تاكيد النفي عن الجملة قوله فلا يكون تاكيدا اي بل يكون تاسيسا فالقول بكونه تاكيدا لا تاسيسا فاسد قوله اتحاد الدلالتين في الالتزامية والمطابقة قوله لان دلالة انسان لم يقم الخ يعني على التقدير المذكور ينتفي شرط التاكيد وهو اتحاد الدلالتين فان دلالة انسان لم يقم على نفي الحكم عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة كل انسان لم يقم عليه بطريق المطابقة فانتفاء الاتحاد بين دلالتين تلازمتا يوجب انتفاء كون كل انسان لم يقم تاكيدا لانسان لم يقم قوله لا مهملة يعني القول بانها مهملة غير مستقيم فضلا عن استقامة الحكم بانها في قوة السالبة الكلية لان هذا يستلزم ان تكون في قوة نقيضها وهو باطل قطعا قوله ولا نعني بالموجبة سوى ما يدل على ان الحكم على كمية افراد الموضوع كلا او بعضا وهو

في قولنا لم يقم انسان ورود الموضوع في سياق النفي حال كونه نكرة غير
مصدرة بلفظ كل فيكون سالبة كلية لا مهملة قوله وح اي ح كان في
في قولنا لم يقم انسان شئ يدل على ان الحكم فيه على كمية افراد الموضوع وهو
الورود المذكور سيدفع ما قيل سما اي من القضية مهملة باعتبار عدم السور
لان السور موجود فيها قوله او معمولة للفعل المنفي تقدير قوله او معمولة بقوله
للفعل المنفي صريح في ان المراد بقوله بان اخرت عن اداته تاخير كل عن اداة النفي
بجعلها معمولة لها وان هذا العطف على اخرت لكن بتقدير الفعل لان مقابلة المعمولية
للفعل المنفي بالمعمولية لاداة النفي تقتضي ان يكون التاخير عن الاداة تاخيرا عن المعمولية
لها وان يكون العطف على اخرت بتقدير الفعل اي ان كانت كل داخلة في حيز النفي
بان اخرت عن اداته معمولة لها او جعلت معمولة للفعل المنفي وكل منهما يقتضي الدخول
في حيز النفي لانه بالمعمولية لاداة النفي او بالمعمولية للفعل فافهم قوله لذلك اي لكون
كل معمولة للفعل المنفي لان الدخول في حيز النفي اعم من ان يكون بالمعمولية لاداة
النفي او بالمعمولية للفعل فيلزم من العطف على داخلة ان يكون قسم الشئ قسيما له
وهو ليس بسديد قوله وكذا لو اعطفها على اخرت الخ اي العطف ليس بسديد ايضا على
تقدير ان يكون على اخرت لانه يستلزم ان يكون قسم الشئ قسيما له اذ التاخير
شامل للتاخير بان جعلت معمولة للفعل المنفي ايضا قوله بما اذا لم تدخل الاداة على فعل
عامل في كل اي بما اذا دخلت الاداة على كل معمولة لها على ما سبق تقريره اتفاقا فح يكون
العطف سديدا جدا او الحاصل ان لهذا العطف ثلثة احتمالات والصحيح منها هو
احتمال تخصيص التاخير بهذا الاخير قوله نفي هذه الصور توجيه النفي الخ اي توجيه النفي
فيها الى شمول الفعل لا الى اصله فيكون اصل الفعل ثابتا وشموله منفيا وهو باعتبار
الاصل ثابت وباعتبار شموله منفي والمراد بنفيه نفي بعض الافراد وبانتفائه
انتفاؤه عن البعض الاخر على ما هو لازم نفي العموم ورفع الكلية من الثبوت
والانتفاء الجزئي والنفي قبل كل يتوجه الى الاصل فيكون الفعل اصلا منفيا عن
الافراد كلها وبعدها الى الشمول فيكون ثابتا لبعضها ومنفيا عن البعض الاخر
قوله وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض الخ حاصله ان الحكم كما هو

ثبوت الفعل او الوصف للبعض وانتفاؤه عن الاخر عند فاعلية كل له لفظا كذلك
هو ثبوته للبعض وانتفاؤه عن الاخر عند فاعليتها له معنى نحو ما كل القوم يكتب
او كانت اذا المبتدا اي فاعل معنى للخبر الفعلي وايضا ان الحكم كما هو تعلق الفعل
او الوصف بالبعض وعدم تعلقه بالاخر عند مفعوليتها له لفظا كذلك هو تعلقه
بالبعض وعدم تعلقه بالاخر عند مفعوليتها له معنى نحو لم آخذ الدراهم كلها ما انا
اخذ الدراهم كلها قوله وذلك الخ اي توجيه النفي الى الشمول خاصة في امثال
الصور المذكورة لا الى اصل الفعل وافادة الكلام ثبوت الفعل او الوصف
لبعض او تعلقه به انما هو بدليل الظن وشهادة ذوق امثالنا واستعمال
العرب والحق في ذلك الحكم اي التوجيه والافادة الثابتين بما ذكر انه اكثري
لا كلي بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقوله تعالى والله لا يحب كل كفار
اثيم وقوله تعالى ولا تطع كل حلاف مهين فلا ينبغي ان يحمل على الكلية ويعترض عليه
بامثال هذه الايات على انه اذا حمل على الكلية فالعموم مهنا قيد للنفي اي عدم المحبة
والاطاعة دون المنفي اي المحبة والاطاعة حتى يلزم نفي العموم وان عدم الحمل
على ثبوت الحكم مهنا للبعض بواسطة القرينة الخارجية وخصوصية المادة
ومن هذا لم يلزم انصرام القاعدة لان القاعدة هي ان لفظ كل متى وقع في حيز
النفي فهو بالنظر الى نفس التركيب وذات الكلام يفيد ثبوت الحكم للبعض او
تعلقه به وهذا لا ينافي ان لا يحمل في بعض المواضع على هذا المعنى لمانع اخاريني قوله
عم النفي الخ اي توجيه النفي الى اصل الفعل والى شموله جميعا لا الى شموله خاصة
فلا يفيد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض او تعلقه به اصلا لكون الفعل او الوصف
منفيا باعتبار الاصل والشمول جميعا قوله ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين الخ
لان السوال بام المتصلة لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما عند المتكلم على الابهام
فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما وقد ذكر في الحديث بنفي كل منهما قوله ومعلوم
ان الثبوت للبعض الخ اي الايجاب الجزئي انما ينافي السلب الكلي لا السلب الجزئي
لانه لا منافاة بين الايجاب الجزئي والسلب الجزئي اذ المنافاة انما هي بين الايجاب
الجزئي والسلب الكلي كما هي بين السلب الجزئي والايجاب الكلي وبين الايجاب

عند ذلك يدل على انه ليس من هذا الباب وتوجيه الجواب ان التزام افراد الضمير
عندئذ حيث لم يقل نعما ونعموا عندئذ بل يقال نعم مطلقا اى سواء كان الضمير لمفرد
او لمثنى او لمجموع من خواص باب نعم لشابهة الاسم الجامد فى عدم التصرف حتى
ذهب بعضهم الى انه اسم قوله واعلم ان الاستعمال الخ تعريض المصنف حيث قال
او هى زيد عالم على خلاف هذا الاستعمال لان تانيث ضمير الشان انما يختار فى الاستعمال
اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة قصدا الى المطابقة لا الى انه
راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هى الامير بنى غرفة وهى زيد عالم وان كان القياس
يقتضى جوازه نظرا الى وجود التانيث فى الاول من حيث اللفظ وفى الثانى من جهة
المعنى والى عدم رجوع الضمير الى شئ والحاصل ان تانيث هذا الضمير فى امثالها وان
جاز بحسب القياس لكنه لم يجز بحسب الاستعمال عالم يكن فى الكلام مؤنث غير فضلة
قوله فى البابين اى فى قولهم نعم رجلا وقولهم هيا وهى زيد عالم قوله ولا يخفى
ان هذا الخ رد لتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بقوله لانه الخ
يعنى ان هذا التعليل ليس بسديد لعدم علم السامع بالضمير هنا عند عدم سماع
المفسر وانتفاء تحقق الشوق والانتظار فيه والجواب ان التعليل
على علم بذلك الضمير بالذات او بالواسطة والسامع عالم بلزوم منه المعنى
وان علم به انتظر اى المعنى وتطلب ما يفيد تفضيلا وان توهم منه اجمالا فاذا
عقبه ما يلزم منه صريحا يتمكن فى الذهن فضل تمكن لانه مترتب لقوله لسبب الانتظار
الى وروده فلا يخفى ان هذا التعليل يجرى فى باب نعم ايضا وايضا ان الضمير
فى هذا الباب مستتر دون بارزا فيهم مقامه نعم فاذا سمع نعم انتظر الى يعقبه
ليلزم منه المعنى كما اذا سمع الضمير انتظر الى ما يجئ على عقبه ليلزم منه الا فيحصل
فضل تمكن جدا قوله اسم اشارة هو ما وضع لشئ ما ر اليه حسية بالجوارح
والاعضاء وعقلية ربه الى معقول تنزل منزلة محسوس والاول حقيقة والثانى
مجاز قوله كافرانا فيا للصانع العدل الحكيم اى لو كان للصانع العدل الحكيم
وجود لكان الامر الواقع فى العالم والحكم الجارى على اهله كون الاريب العاقل
مرزوقا والسفيه الجاهل محروما لان المعقول ان يكون الامر هكذا وعدم هذا

الكلى والسلب الكلى قوله من احوال بيان للظاهر فى مقتضى الظاهر اى كل ما ذكره
المصنف من حذف المسند اليه وذكره واضماره تعريفه وتنكيره وتقديمه وتاخيره مقتضى
ظاهر احوال يعنى اذا اقتضى ظاهر احوال ايراد المسند اليه على شئ من هذه الامور
يورده المتكلم عليه فيخرج الكلام على مقتضى الظاهر لكن قد يقتضى احوال خلاف مقتضى
الظاهر ويخرج على خلاف مقتضى الظاهر لغرض صحيح مثل ارادة زيادة المبالغة
فى المدح او الذم فى نحو نعم رجلا زيد او بئس رجلا عمرو فكل منهما من وضع المضمر
موضع المظهر لذلك الغرض فيكون ابلغ من نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لما فيه
من تكرير الابهام والاجمال قوله لعدم تقدم ذكر المسند اليه الخ اذ هذا المقام اول
مقام الذكر ومقتضاه الاظهار اى ان يقال نعم الرجل دون الاضمار اى ان يقال
نعم رجلا قوله وهذا الضمير الخ اى المستتر فى نعم يعود الى المتعين عقلا معلوم
ذهنا مبهما خارجا كالرجل حيث يشار به الى متعين عقلا معلوم ذهنا مبهما خارجا
لان اللام للعهد الذهنى وبذلك العود يحصل الابهام فى الفاعل والافتقار الى المفسر
واذا فسر بالنكرة وقيل نعم رجلا يتعدد الابهام لحصوله بالضمير اولا وبالمفسر
ثانيا بخلاف نعم الرجل لعدم تعدد الابهام فيه فاذا اريد المبالغة فى الذم والمدح
يقال نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واذا اريد زيادة المبالغة فيهما يقال
نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو بوضع المضمر موضع المظهر فيكون النفس منشوقة
الى تعيين الفاعل فاذا جاء المفسر تمكن تشوقها اليه فى هذا اشد من تشوقها فى ذلك
لتكرر الابهام فيه قوله واما من يجعله الخ يعنى ان نحو نعم رجلا من وضع المضمر موضع
المظهر قطعا على القول الاول واحتمالا على القول الثانى لان المضمر كما يحتمل ان يعود
الى متعقل معهود فى الذهن كذلك يحتمل ان يعود الى المخصوص وهو مقدم تقديرا
اى نعم رجلا فيكون المقام مقام الاضمار دون الاظهار والكلام على مقتضى الظاهر
لا على خلافه فلا يكون فى شئ من وضع المضمر موضع المظهر جدا قوله ويكون
التزام افراد الضمير الخ جواب سؤال توجيهه انه لو كان نحو نعم رجلا من باب
وضع المضمر موضع المظهر لوجب ان يقال نعم رجلين ونعموا رجالا عند كون المظهر
الموضوع فى موضعه المضمر مثنى ومجموعا وان يقال نعم رجلين او رجالا بافراد الضمير

عند

يوجب القول بعدم الصانع ونفي وجوده ولذا ترك الاوهام حائرة والعالم
المتقن بوجود الصانع زنديقا بعد ما كان صديقا وهذا خطاء هذا القائل ولقد احسن من رد
عليه بان تمرد عنيد الاريب وطبيب عنين الجاهل قد ارشد اك الى حكيم كامل اوالى
تصديق وجوده وتمام علمه وكمال حكمته وقدرته فان الامور الجارية على اهل العالم
من العاقل والجاهل على وفاق العقول او خلافها انما هي ارث دوايا ما الى سر الهي
وامر رباني ولا يخفى ان قول هذا القائل اتم دليل على ضد حاله وكاد قوله وايكيل
برهان على فوات لب العلم عنه وبقاء قشر الوهم معه فانى تدرك العقول القاصرة المظلمة
مثل هذه الاسرار الالهية والامور الربانية فلو قال هذا الذى ترك اهل العلم حائرا
وصير اصحاب الاوهام زنديقا لكان مقبولا مستحسنا فان العالم وان كان مخبرا متنقنا
بحقايق العلوم ودقايق المعارف ومتعمقا فى بحار الاسرار وبالغا الى غاية القصوى
فى الهامات لكنه متحير فى درك سر الصانع العدل الحكيم وفهم امر القادر العزيز العليم
لكن عجزه عن هذا الدرك والفهم غاية فى حد من الادراك واما غيره من اصحاب الاوهام
فقد اداه غلبة حكم الوهم عليه الى الزندقة والانكار بوجود الصانع على ان ما يجرى
فى العالم اظهر دليل على انه لا يصدر الا من الحكيم العليم لكن لا تظهر الشمس فى وسط
السماء قوله الذى اثبت للمسند اليه اى يعنى جعل الاوهام حائرة والعالم المخبر زنديقا
وفيه رد على من قال ان الحكم البديع هو كون الفاعل محيرا وما وجاهل مزريا وقال ان هذا
بعينه هو المسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة فاذا كان هو الحكم البديع يكون بعينه
معناه ومعناه عينه وهو خلف فجدا قوله نحو قل هو الله احد الله الصمد تنكير المسند
فى الجملة الاولى ايماء الى ان مرتبة الاحدية اعظم من جميع مراتب الواحدية وتعريف المسند
فى الثانية للحصر لان الصمدية مختصة به تعالى لانه رب العالمين والاحدية مرتبة الذات
والصمدية مرتبة الصفة ومقتضى الاولى فناء ماسوا الذات ومقتضى الثانية بقاء
مظاهر الصفات والفصل بين الجملتين انما هو لكمال الاتصال حيث كانت الثانية
كالمتممة للاولى قوله عافى لفظ عبدك الخ وجه استحقاق الرحمة هو الاقرار
بالعبودية والاعتراف بالتقصير فى وظائف العبودية والتواضع بنسبة الالهية
الى الله تعالى والعبودية الى نفسه ومعلوم ان لا استحقاق للرحمة الا من اتصف

بما ذكر

بما ذكر ولا يتصف به الا من كان عبدا له فتخصيصه الكريم قوله ولا يخفى العبارة عن تسامح
يعنى قول المصنف ولا بهذا القدر لا يخفى عن تسامح اذ غير المختص بهذا القدر نقل الكلام
مطلقا لا نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة والظاهر من عبارته هذا دون ذلك
والمقصود ذلك فدون هذا وظاهر عبارته لا يفى المقصود بل يحتاج الى تغيير شئ
ولذلك قال الشارح والا النقل مطلقا مختص بهذا القدر ثم لا يخفى ان التسامح
انما يلزم من ان يكون قوله هذا اشارة الى النقل المقيد وهو نقل الكلام من الحكاية
الى الغيبة كما فسر به ابدا واما اذا كان اشارة الى النقل المطلق فى ضمن المقيد فلا تسامح
اصلا قوله ولا بد من هذا القيد اى من هذا القيد ان يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه
الظاهر ويسمى قبيحا السامع قوله على ما شرحه به كتب النحو من ان الموصول والصلة نازلان
منزلة شئ واحد والضمير مقام كاف الخطاب هو المجموع لا الموصول فقط ولا يكون من
الالتفات فى شئ على ان حق العائد الى الموصول وان وقع مناداى ان يكون بلفظ الغيبة
فانه لا يجرى فيه النداء العارض عما كان عليه وان كان للخطاب فلا وجه لتغيير حال العائد
لبقاء حال ما يعود اليه بعد العارض وان كان يرى ظاهر اثر العارض ووجهه لكنه
لا يوجبه لان ههنا شيئا يوجب عدمه وهو لزوم المطابقة بينهما فى كل حال لبقاء
امرهما الاصلى قوله قول الشارح طلبك الخ فيه تلت التفات فى طلبك التفات
من المتكلم الى المخاطب وفى تكلفنى ببروابه التاء والنون قائمة على صيغة المخاطب التفات
من خطاب الى التكلم ومن الغيبة الى الخطاب اذا جعل للقلب قوله نظرته اما مرحوم
اللام واما ناقصة وعلى هذا الاول هى بمعنى الاحرات وعلى الثانى بمعنى التجديد والواو
فى واحدا بمعنى او فيكون بين المعنيين فرق مع الايماء الى الاحتمالين وقوله
من طريب النوب بمعنى جدا وتعبيره بيان لوجه تفسير النظرية بالتجديد وايماء الى اولوية
الاحتمال الثانى ثم المفهوم من بيان وجه حسن الالتفات مطلقا صريحا فائدة السامع
وهى نظرية نشاطه وايقاظه لاصغائه وضمنا فائدة المتكلم وهى التفنن فى العبارة
قوله وهذا اى كون الكلام احسن نظرية لنشاط السامع واكثر ايقاظا لاصغائه
اليه عند نقل ذلك الكلام من اسلوب الى اسلوب اخر قوله وقد يختص مواقعه ببعض لطائف
اى يختص بعض مواقع الالتفات بامور لطيفة غير ما بين الفائدتين العامتين اعنى تجديد النشاط

والبقاء الاضفاء مثل التنبيه على ما ينبغي للمتكلم ان يكون حين التكلم كما سيذكر
وهذه اللطائف كما تكون من خصائص تلك المواقع كذلك تكون من خصائص المتكلم كما في
سورة الفاتحة فان لطيفة التنبيه فيها على وجوب كون قرأة العبد على وجه وجدان المخاطب
للاقبال عليه تعالى مختصة بهذا الموقع ومقصورة على المتكلم لان السامع هو الله تعالى
قوله على قلب حاضر معه تعالى غائب عما سواه وفيه اشارة الى ان الذكر عن قلب غائب
عنه تعالى حاضر مع ما سواه لا يؤدي الى هذا الوجدان فضلا عما يترتب عليه قوله الى ان
يؤل الامر اى الى ان يرجع امر ايراد تلك العظام الى فائدتها قوله والمفعول محذوف
دلالة على التعميم فان قيل يحصل التعميم في الذكر بان يكون اللام في مالك الامر كلها في يوم
الجزاء للاستغراق وان يكون كلمة تاكيد الاستغراق قلنا نعم لكنه يفوت الاختصار
مع توهم وتاكيد وليس هذا في الحذف ولذا رجح على الذكر وقوله على طريق الاتساع
والمعنى على الظرفية اشار بالاول الى مجازيته يوم الدين عند الاضافة بحسب
اللفظ لانه جعل بمنزلة المفعول به عند جامع انه مفعول فيه وبالثاني الى حقيقته
عندها بحسب المعنى لان المقصود ظرفيته فيكون في باعتبار لفظه ومجازيته
محذوفة وباعتبار معناه وحقيقته مقدرة ووجه ارتكاب هذا المجاز فيه المبالغة
في التملك اذ تملك اليوم والزمان والعصر ابلغ من تملك ما فيها لاستلزام تملكه تملكه
قوله وعموم المرجات الخ يعني حذف مفعول نستعين انما هو لتعميم مع حصول الاختصار
ايضا والتقدير نستعين في المرجات كلها قوله والتخصيص الخ اى تخصيص الحقيق بالجد
بغاية الخضوع والعبادة والاستعانة في جميع المرجات مستفاد من تقديم مفعول نعبد
ونستعين عليها وهو اياك قوله واما اخر الكلام الخ حيث ذكر المضمر ووضع المضمر موضع
المظهر ووضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى ظاهر الحال فاخر كلا منها الى ذكر خلاف مقتضى
الظاهر مطلقا سواء كان في باب المسند اليه او في غيره وهو لا ينحصر فيما ذكر بل له عوارف اخر
اخر فاوردها وان لم تكن من باب المسند اليه اما بيان كثرة اوصافه او ما فيها من الفائدة العامة
اولى قوله بغير ما يترقب المخاطب اى مقتضى الظاهر ما يترقبه المخاطب وخلافه غيره
لان الاول مراده والثاني خلافه فاوجب كون المتلقى به من خلاف مقتضى الظاهر ان يكون
المتلقى به منه على ان هذا التلقي سبب من حمل كلام المخاطب على خلاف مراده فهو الموجب

لكونه

لكونه منه اصلا قوله تنبيها للمخاطب الخ بيان لنكتة التلقي بغير المراد المترقب وهي
التنبيه على اولوية ذلك الغير بارادة المخاطب نظرا الى شانه فان التحقيق بامثاله هو
لا ما اراده قوله هذا معقول قول القبعثري اى قوله مثل الامير الخ معقول قول القبعثري
هو رئيس من رؤساء العرب فرج على الحجاج واصل القصة انه كان في بستان مع جماعة
من الادباء ووقت وقت الحصرم فذكر الحجاج في المجلس فقال اللهم سوّد وجهه واقطع
عنقه واسقني دمه فوصل ذلك الى الحجاج فاحضره وعبّد فقال اردت به الحصرم ثم
قال له متوعدا لاحملنك على الادهم فقال له مثل الامير حمل على الادهم والاشهب فاما
تلقاه بهذا الاسلوب من الكلام سحر به وتعجب من ذكاوته حتى تجاوز عن جنايته وصل اليه
وقوله لاحملنك على الادهم اما على القلب اى لاحملن الادهم عليك او على تشبيه القيد
بالمركب على سبيل الاستعارة قوله ضم اليه الاشهب ليكون قرينة على حمل كلامه
على خلاف مراده ولعلاه كما فهم هذا بل حمل على التصديق بقدرة الحجاج على انجاز الوعيد
تواضعا وهو خلاف مقصود القبعثري قوله اى من كان مثل الامير الخ يعني فانت
بالطريق الاولى وجدير بالاعطاء والانعام دون الاخذ والانتقام بل اجدر مالك من
الترية والغلبة في هذا الباب وفي هذا الكلام من المبالغة ما ليس في الامير حمل او ان تحمل
قوله على انه الاولى بحاله او المراد له الفرق بين الاولى والمراد ان الاولى حالا يجوز ان يكون
غيره والمراد ما يجوز ان يكون غيره قوله موقعها هو المصارف المذكورة في الاية
فلا بد لمن يتفق معروفا حتى تقع نفقته موقعها وتثمر شجرتا قوله نحو ويوم ينفخ في
الصور فصعق من في السموات ومن في الارض المراد التمثيل به على اعتبار ان يكون من الزمان
ويدل عليه انه لم يقل نحو قوله تعالى فلا نتجه انه غلط واخر الاية ففزع دون فصعق
قوله فيما تحقق فيه وقوع الوصف كالحال والماضي عند الاكثرين فاذا كان كل من اسم
الفاعل والمفعول حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف من الحال والماضي فلا شك ان
استعماله في الاية فيما لم يتحقق فيه الوصف الآن من المستقبل مجاز جدا والمراد
هو التنبيه على تحقق وقوعه في المستقبل فكانه هو الواقع قوله القلب المراد قلب
المكان مع قلب الحكم كما يعلم هذا من المثال لا مجرد قلب المكان كما يتوهم من ظاهر
تفسير فيكون مكان احد الاجزاء الكلام وحكمه مقلوبا بمكان الاخر وحكمه بالعكس اى يوضع

كل منهما موضع الاخر ويجرى عليه حكمه قوله مكان عرضت الحوض على الناقة يعنى قلبه لان
صحة معنى عرضت الناقة على الحوض متوقفة على هذا القلب اذ الظاهر كون الناقة
معروضا والحوض معروضا عليه وليس للمعروض عليه هنا ادراك وهو ههنا ذو
ادراك يقبل به على العوض او يعرض فما دام لم يعتبر القلب فى مثله لا يصح بخلاف
ما اذا كان المعروض عليه هما لا ادراك له فانه لا حاجة هنا الى القلب قوله مطلقا اى
سواء تضمن القلب اعتبار الطيف اولا وقوله وقال انه الخ اى بين وجه قبوله
مطلقا بقوله انه مما يورث الكلام ملاحة ولا يأتى به فى الكلام الا الكامل فى البلاغة
والامين من الالتباس فى المقصود فلولا ان يكون مقبولا مطلقا لما وقع فى الكلام
اصلا لكن وقوعه فى كلام الله تعالى وكم من قرية اهلكنا ها فجاء ها باسنا والمعنى
جاء ها باسنا فاهلكناها وكلام البلغاء يدل على مقبوليته مطلقا قوله حتى صار
بحيث الخ اى حتى صار لون السماء اصلا ومشبها به لاخر عا ومشبها وهذه
المبالغة فى وصف لونها بالغبرة انما تتأتى بالقلب فلو ترك لما حصلت قوله
عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تعتد بها وهو فرد من تطبيق الكلام لمقتضى
الحال وهو يقتضى الخطاطة عن درجة البلاغة لخلوه عن المطابقة فالعاقل لا يرتكب
مثل هذا فضلا عن البليغ قوله كما طينت بالفدن اشباعا لفتحة الشين اراد بالفدن
ما يقتضى فى تطيينه كثير السباخ فكانه قد بلغ من كثرته الى ان صار هو بمنزلة الاصل
والفدن بمنزلة الفرع فى امر التطيين فكان حكم كل منهما بعد القلب حكم الاخر
قبله فحكم على السباخ بانه مطين واطلق عليه اسم المطين وعلى الفدن بانه مطين به
واطلق عليه اسم المطين به قوله ولقائل ان يقول الخ حاصله ان فى هذا التشبيه مبالغة
فى وصف الناقة بالسمن فكان سمنها بالنسبة اليها فى الاصالة بمنزلة
السباخ بالنسبة الى الفدن فلا وجه لنفى المعترض لطف هذه المبالغة منها قوله
فلما مر فى حذف المسند اليه من الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر اى بتخييل العدول
الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ وبخو ذلك وفيه اشعار بان كل ما يصلح
لتعليل الحذف فى كل من البابين يصلح له فى الاخر قوله ومن يك امسى الخ من شرطية
بجزم المضارع على مضى ان واصل يك يكون فحذف الواو لالتقاء الساكنين عند الجزم

والنون للتخفيف والجزاء محذوف لقيام غيره مقامه اى ومن يك امسى بالمدينة
رحله فنحن الاماء مأواه لانه اماء فى المنزل سالما عن كدر الغربة وكدة الغرفة
ساكنا فؤاد صاحبه مطمئنا قلبه بوصل الاهل واستناد الاماء الى الرحل مجاز لان
للراد اماء الاهل دون المنزل لانه اليمس بفتح السين دون الممسى بكسرها قوله
فانى وقيار الخ تعليل لما يعلم بحسب المفهوم اى ولست انا وقيار ممن يكون امسى
بالمدينة رحله ولا اماؤنا كاماية وان كنا امسينا بالمدينة لان وقيارا بالغريب
فاين اماء الاهل بالمدينة من اماء الغريب بالان فى اماء راحة وفى اماء كربة قوله
قبل مضى الخبر لفظا وتقديرا يعنى ليس للخبر مضى ههنا اصلا اما لفظا فلانه مؤخر
واما تقديرا فلان المقدر خبر فيتار وانما امتنع هذا العطف قبل المضى لانه يوجب ترادف
العاملين المختلفين فى معمول واحد اى ترادف العامل المقدر وهو ان والعامل المعنوى
وهو الابتداء فى الخبر الواحد وهو غريب فلو عطف فيتار المرتفع بالابتداء على محل اسم
ان قبل مضى خبرها يلزم اجتماع الرافعين المختلفين فى رفع واحد اعنى رفع الخبر وهو
ممتنع لانه تواردا المؤثرين المختلفين فى اثر واحد وهو محال قطعا والحاصل انه لا يجوز
ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده ولا يتجه ان يقال لا يكون المسند محذوفا فان الثانى بناء
على ذلك قوله واما اذا قدر ناخ الخ كانه قيل العطف على المحل على ما اخترته ايضا قبل مضى
الخبر فاجاب بالمنع بناء على ان خبر ان متقدم تقديرا وان كان مؤخرا لفظا فيكون عطف
فيتار على محل اسم ان بعد مضى الخبر تقديرا فالتقدير انى غريب وفيتار ايضا غريب
فحذف خبر فيتار للاختصار والاحتراز عن العبث ظاهرا مع ضيق المقام ثم قدم فيتار على خبر ان
قصدا الى تشريكه فى التحسر على الغربة فاذا كان العطف بعد المضى لا يلزم تواردا العاملين
المختلفين فى معمول واحد قوله فلا يكون مثل ان زيدا وعمرا ذاهبان اى كان على التقدير ان
يكون فيتار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما مثل ان زيدا وعمرا ذاهبان فى عدم
الصحة لامتناع ورود العاملين المختلفين على معمول واحد فان ذاهبان من حيث
انه خبر ان معمول لان ومن حيث انه خبر عمرو معمول للابتداء وكذا غريب من حيث انه
خبر ان معمول لان ومن حيث انه خبر فيتار معمول للابتداء واما على تقدير الخبر لفيتار فلا يكون
مثله بل مثل ان زيدا وعمرا الذاهب وهو جائز تقدم خبر ان تقديرا فيكون العطف بعد

المضى ولو تقديرا اى ان زيدا الذاهب وعمرو ذاهب وهذا جائز قطعا فيكون ان زيدا
وعمرا الذاهب جائزا لانه فى تقديره فيجوز ان وقيار لغريب لانه فى تقدير ان الغريب
وقيار غريب كما سبق ذكره قوله لما ذكر من قصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء
على الظاهر مع ضيق المقام والمحافظة على الوزن قوله وفى البيت السابق بالعكس
اى المحذوف فيه خبر المبتدا الثانى وهو قيار لقرينة الخبر الاول وهو غريب ان قوله
فحذف لما مر الخ اى حذف الخبر للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر لقيام قرينة تدل عليه
وهى اذا المفاجأة فانها تدل على مطلق الوجود مع ان فى هذا الحذف اتباعا للاستعمال
والذا كان الحذف راجحا على الذكر على انه قد انضم الى هذه القرينة قرينة دالة على نوع
خصوصية من الوجود والحصول والحضور اعنى خرجت قوله وان فى السفر اذ مضوا مهلا
السفر جميع سافر كصحب وصاحب واذ مضوا يحتمل وجوها لكن كون اذ ظرفا مقدما مهملا
اولى من كونه حالا من الضمير فى الظرف او منصوبا بفعل محذوف او تعليلا او خبرا بعد خبر
او بدلا من السفر اذا جعل اسما غير ظرف بمعنى الوقت او من فى السفر اذا جعله ظرفا
لانه اسرهل فى الفهم اى ان فى السافرين مهلا اى بعدا وطولا فى زمان مضيهم اصل الدنيا
فانى لهم الرجوع اليها قوله لهذا اى للحذف فى مثل ان مالا وان ولدا بناء على اطراده
وانتظامه فى جميع الموارد والمواقع قوله على ما هو القانون عند حذف العامل من
ابدال الضمير المنفصل اعنى مثل انتم من الضمير المتصل اعنى الواو مثلا قوله اى
فصبر جميل اجمل اعلم ان الصبر اذا لم يكن فيه شكوى الى الخلق يكون جميلا واذا كان
فيه مع ذلك شكوى الى الخالق يكون اجمل لما فيه من رعاية حق العبودية ظاهرا
حيث امسك عن الشكوى الى الخلق وباطنا حيث قصر الشكوى على الخالق تعالى والتفويض
جميل والشكوى اليه تعالى اجمل قوله كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق المراد وقوعه
جوابا لسؤال محقق مشتمل على قرينة الحذف لا مطلقا كما يشهد به المثال فان القرينة
حقيقة ههنا قوله تعالى خلق السموات والارض ومجازا وقوع قولهم الله اى خلقهن
الله جوابا لسؤال محقق مشتمل على حقيقة القرينة وهو قوله لئن من خلق السموات
والارض واى حال ان وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق انما يكون قرينة الحذف مجازا
اذا كان جوابا لسؤال محقق مشتمل على قرينة الحذف حقيقة قوله لان هذا الكلام

الخ اى لان قولهم الله اى خلقهن الله عند تحقق كون من خلق السموات والارض
شرطا وكونه جزاء على سبيل الفرض يكون جوابا لسؤال محقق ولا يمنع كونهما فى صورة
الشرط والجزاء فرضا ان يكون الاول سؤالا محققا والثانى جوابا له وكون وقوعه جوابا له
قرينة الحذف انما هو باعتبار اشتماله على قرينة حقيقة قوله والدليل على ان المرفوع الخ جواب
عما يرد على قوله اى خلقهن الله صيت جعل المرفوع فاعلا والمحذوف فعله على راى الجمهور
النحاة فانهم جعلوا المسند اليه المذكور فاعلا والمسند المحذوف فعله بناء على ان السؤال عن
الفاعل فلا بد من الجواب بالفاعل وان القرينة فعلية فلا بد من تقدير الفعل ولم يجعلوه مبتدأ والمحذوف
خبره كما فعل غيرهم بناء على ان السؤال بجملة اسمية لا فعلية فلا بد من اسمية جملة الجواب
ليطابق السؤال وحاصل الوارد ان هذا هو الصحيح وحاصل الجواب ان فعلية الجملة عند عدم الحذف يدل
على ان ذلك هو الصحيح والاولى قوله اوقع فى النفس اذ الاسناد اذا علم على وجه الاجمال
اولا يحصل للنفس التفات الى علمه على وجه التفصيل ثانيا فاذا علم على وجه التفصيل ثانيا يتمكن
فى النفس فضل تمكن فيكون اوقع فى النفس جدا وهذا كان اولى وافضل مما اذا علم على وجه التفصيل
اولا قوله وتمام الكلام به عطف على قوله لاسناد الفعل الى المفعول والضمير المجرور عائد
الى اسناد الفعل الى المفعول قوله بخلاف ما اذا بنى للفاعل الخ حاصله ان لا يكون
معرفة الفاعل فى حصول ثمة غير متوقفة لكون اول الكلام مطمعا فى ذكره قوله لضعف
التعويل على القرينة اعلم انه متى يضعف يتيقظ المخاطب بضعف التعويل على القرينة فيتذكر
المسند نحو خلقهن العزيز العليم ومتى يقوى يقوى فيحذف مثل ليقولن الله واختلاف حال
المسند ذكرا وحذفا سبب من اختلاف حال التعويل ضعفا وقوة وهذا سبب اختلاف
حال يتيقظ المخاطب ضعفا وقوة قوله فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم يعنى اذا
كان المسند سببيا فقط نحو زيد قام ابوه او مقيد التقوى فقط نحو زيد قام او سببيا و
مفيد التقوى معا يكون جملة واذا كان غير سببى ولا مفيد للتقوى يكون مفردا اسما
نحو زيد عارف او فعلا نحو عرف زيد قوله واما نحو زيد قايم الخ جواب سؤال وهو ان يقال
ان قايم فى زيد قايم يفيد التقوى مع انه مفرد لا جملة فلا يكون افراد المسند لعدم افادة التقوى
بل يكون لافادته ايضا فلا يصح تعليل افراده بهذا فاجاب بانه ليس المفيد للتقوى بل هو
قريب من زيد قام فى التقوى لتضمنه الضمير فلا يلزم من قربه كونه مفيدا للتقوى بل مع هذا

ليس بمفيد له قوله وقوله مع عدم افادة التقوى الخ جواب سؤال وهو ان يقال ان
نحو عرفت وخوان زيدا عارف يفيد التقوى مع ان المسند فيه معرف لا الجملة فلا يصح
تعليل افراده بعدم افادة التقوى لحصول التقوى عند افراده ويخرج هذان المثالان
من عدم افادة التقوى ويدخلان في افادة التقوى وهذا اسر جوابا جاب بان المضي مع
عدم افادة نفس تركيب المسند والمسند اليه لا مطلقا وافادة التقوى ههنا ليس بنفس
التركيب حتى يلزم الغاء بل بحسب التكرير في المثال الاول وبحرف التاكيد في الثاني فلا يلزم
الغاء ولان ما يفيد التقوى بحسب التكرار او بحرف التاكيد يخرج من افادة التقوى بنفس التركيب
ويدخل في عدم افادته بنفس التركيب وقوله في هذا لا ينافي قوله في افادته التقوى
بحسب التكرار او بحرف التاكيد وبالعكس قوله او نقول ان تقوى الحكم الخ جواب اخر عن
السؤال المذكور يعني ان المراد من تقوى الحكم ههنا ما يحصل بالطريق المخصوص اي باسناد
المسند الى ضمير راجع الى المسند اليه لا ما يحصل بحسب التكرار وبحرف التاكيد ومثل المثالين
المذكورين ليس مما يفيد التقوى بالطريق المخصوص فيخرج من الافادة ويدخل في العدم
ويصح تعليل افراد المسند بعدم افادة التقوى جدا قوله فلهذا اسر فعدم خلو تقرير
الفعلي والسببي عن صعوبة والا فلاق لم يتعرض المصر بتقرير المسند السببي بل اكتفى في بيانه
بمثاله ولهذا قال المراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية
ايضا ولهذا قال الشارح وكذا زيد انطلق ابوه قوله والعمدة في ذلك اي في ضبط المسند
السببي وتقريره بالجملة المذكورة تتبع كلام السكاكي في تقريره وتمثيله فكانه يشير الى
ان التقرير المذكور بناء على تتبع كلامه والمأخوذ منه لا خصاص هذا الاصطلاح به قوله
فالمتقيد باحد الازمنة الثلثة يعني اذا قيد المسند بالزمان الماضي يجعل فعلا ماضيا
لدلالته عليه بالذات واذا قيد بالزمان المستقبل او الحال يجعل فعلا مضارعا
لدلالته عليها بالذات ولكل منهما علامة خاصة يعلم بها المضارع عند ارادة الانتقال
من فعلية المسند الى هذا التقييد انتقال من المعلول الى العلة وكذا الامر في سائر الاحوال
قوله وهذا امر عرفي اي اطلاق الحال على اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعارفة
من غير مهلة وتراخ وتفسير بها بناء على العرف فانه في الحقيقة ان يحكم عليه بانه نهاية
الماضي نظرا الى جانبه وبانه بداية المستقبل نظرا الى جانبه فان له اتصالا

بالجانبين فحينئذ يكون ذلك الجزء غير منقسم منفصلا بجانبي الماضي والمستقبل لانه اذا انقسم
واوائل
واوائله متعاقبة من غير مهلة وتراخ قوله وذلك اي كون فعلية المسند للتقييد باحد
الازمنة الثلثة قوله على ذلك اي على احد الازمنة الثلثة قوله فانه انما يدل
عليه بقرينة اي لا يدل على احد الازمنة الثلثة بصيغة بل انما يدل عليه بانضمام
قرينة خارجة عن صيغة بخلاف الفعل فانه يدل عليه بصيغة ولا يحتاج في الدلالة عليه
الى انضمام قرينة خارجة عن صيغة اما هذا فلان احد الازمنة الثلثة جزء من مفهوم
الفعل فاذا دل على مفهومه بصيغة يدل على احد الازمنة الثلثة بصيغة واما ذلك
فلان احد الازمنة الثلثة ليس جزءا من مفهوم الاسم فاذا دل على مفهومه بصيغة
فلا يدل على احد الازمنة الثلثة بصيغة بل بقرينة خارجة قوله ولهذا اي ولان الفعل
دال بصيغة على احد الازمنة الثلثة من غير احتياج الى قرينة تدل عليه قوله مفيدا
للتجدد لان افادة الملزوم وهو الزمان مستلزمة لافادة اللازم وهو التجدد
قوله بعثوا الى عريفهم هذا البعث يدل على انه هو المرجع في كل امر وحكم
بحيث لا يكمل شئ ولا يتم شان الا به لكونه قائما بالرياسة على الكل قوله
يتوسم موضع الاستشهاد واتيان الفعل دون الاسم للتقييد باحد الازمنة
الثلثة اي بالحال على اخصر وجه مع افادة التجدد اما يحدث من ذلك العريف التوسم
والتفرس شيئا فشيئا ويصدر عنه النظر والتامل لحظة فلحظة في وجوه طلبي وطرق
تحسسي فلو اتى بالاسم لفات هذا المعنى لانه انما يستفاد من الفعل دون الاسم
ولهذا اتى بالفعل دون الاسم قوله يعني لافادة الدوام والثبوت لكن لما كانت مستلزمة لافادة
عدم التقييد المذكور والتجدد عبر باللازم عن الملزوم فلو قال فلافادة الدوام والثبوت
لكان اظهر والمستفاد من الفعل صريحا هو التقييد والتجدد والتزاما عدم
الثبوت والدوام والمستفاد من الاسم صريحا هو الدوام والثبوت والتزاما
هو عدم التقييد والتجدد وكون عدم صريح كل من الفعل والاسم التزام الاخر انما
هو مقتضى التقابل بينهما قوله لاغراض يتعلق بذلك اي بالدوام والثبوت كالمدح
والذم وما اشبه ذلك مما يناسب الدوام والثبوت قوله لكن يرد عليه ان لعل المراد
بهذا العطف دفع توهم خلاف المقصود وهو كون سبب عدم الالفة انتفاء حصول

جنس الدراهم وليس سببه ذلك بل هو التصدق على الفقراء والصرف عليهم وجه الخبرات
ولما كان المراد دوام ثبوت الانطلاق للدراهم جيئ بالاسم وقيل منطلق قوله قال
الشيخ الخ بيان لكون المعنى ان الانطلاق من الصرف ثابت للدراهم ما دامت الان المفهوم
من كلامه انه اذا اريد بيان ثبوت شئ لشئ من غير تعرض للتجدد والحدوث بل مع
التعرض للدوام يؤتى بالاسم لان وضعه لذلك قوله لان الحكم كلما زاد خصوصا الخ
يشير الى ان التقييد المذكور في الحقيقة تقييد الحكم المفاد بالفعل او شبهه وهو باق
وجه كان يفيد تعينه ويبتعد عن الاحتمال والابهام ولا شك انه مما يوجب مزيد
الفائدة وزيادة فوق الحكم المفاد قوله وما استشعرته الخ اي ما تنبه شعر هذا
السؤال من قوله ونحوه فلو اقتصر على قوله بمفعول كما استشعر هذا السؤال لكن يلتبس
اختصاص تقييد الفعل وما يشبهه بالتقييد بالمفعول مع انه اعم منه حيث يكون بنحو
ايضا ولهذا قال ونحوه لكن المتبادر من نحو ما كان منكم في كونه فضلة وخبر كان عمدة
دون فضلة وعلى اعتبار كون المقيد هو كان لا منطلقا يكون التقييد هنا بالعمدة وهذا
ليس مندرجا في التقييد بالفضلة فلا استشعار للسؤال هناك جدا فضلا عن الجواب
يجعل المقيد هو منطلقا لا كان الا ان التقييد المذكور هو التحقيق فيندرج فيه التقييد
بكان لا التقييد بمنطلقا اذ هو الظاهري ومنشاء السؤال حمل التقييد المذكور على
الظاهري ومنشاء الجواب حمله على التحقيق اي القيد في التحقيق هو كان وفي الظاهر
هو منطلقا والمقصود هو التقييد في التحقيق دون الظاهر فتزيد منطلقا يدل على النسبة
وكان يدل على زمانها نحو كان زيد منطلقا بمنزلة نحو زيد منطلق في الزمان الماضي فالمقيد
هو منطلقا لا كان جدا قوله وفي هذا الكلام الخ اي في قوله واما تقييد بالشرط اشارة
الى ان الشرط في عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء سواء قدم على الجزاء نحو ان يجيئني اكرمك
او اخر عنه نحو اكرمك ان يجيئني قوله ولا يخرج الكلام الخ دفع لما يقال ان المعنى في بيان
احوال الجملة الخبرية المحتملة للصدق والكذب والجملة الشرطية ليست كذلك اذ الكلام
يخرج بتقييد الفعل بالشرط من الخبرية واحتمال الصدق والكذب قوله واما نفس
الشرط الخ جواب عن سؤال استفساري وهو ان يقال انه قد علم عدم وقوع الخبر
والانشاء الواقعين جزاء من الخبرية والانشائية لكن لم يعلم ان الخبر الواقع شرطا

هل يخرج

هل يخرج من الخبرية واحتمال الصدق والكذب ام لا فاجاب بان الخبر الواقع شرطا قد
اخرجته اداة الشرط من الخبرية واحتمال الصدق والكذب قوله وما يقال الخ اي
ان قيل ان ما يقال من خروج كل من الشرط والجزاء من الخبرية بناء في اختصاص الخروج في الخبرية
بالشرط لا قلنا هو اعتبار اهل المنطق وهذا الاختصاص اعتبار اهل العربية وبين الاعتبارين
فرق والى هذا الفرق اشار بقوله لمفهوم قولنا الخ وحاصله ان المحكوم عليه المحكوم به
مفردان باعتبار اهل العربية وجملتان باعتبار اهل المنطق وفرق كثير بين الاعتبارين
وتمييز عظيم بين المفهومين فلا يصح الاعتراض باحدهما على الاخر لان كلا منهما اصطلاح
اخر ومن مخالف ولا يقدح اختلاف بينهما في شئ منهما بل كل منهما صحيح في الواقع ومعتبر
في نفسه قوله ولكن لا بد من التفطن ان واذا ولو الخ استدراك من قوله فقد يتبين
ذلك في علم النحو المراد من النظر في هذه الادوات في علم المعاني النظر في مباحثها
الكثيرة الغير المتعرض لها في علم النحو اما لضيق المحل واما لعدم المحلية فلا بد من التفطن
لها ههنا لما فيها من الفائدة فلو اهملت ههنا ايضا فاتت تلك الفائدة قوله فان
واذا الشرطية في الاستقبال الشرط تعليق شئ بشئ بحيث اذا وجد الاول يوجد الثاني
وهذا قدر مشترك بين الادوات كلها والافتراق بينها بحسب الزمان ولهذا قيد بقوله
في الاستقبال حتى يغلب فاعما كان للشرط في غيره اي كل منها لتعليق الفعل على الفعل
في زمان الاستقبال بحيث اذا وجد الاول اعني المعلق عليه يوجد الثاني اعني المعلق
سواء دخلتا على صيغة المستقبل او صيغة الماضي قوله لكن اصل ان الخ اي اصل
ان استعمالا ان تستعمل في مقام عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط في اعتقاده حين
يعلق به الجزاء واصل اذا استعمالا ان تستعمل في مقام جزمه بوقوعه في اعتقاده حين
يعلقه به وقد اشتركتا وضعا وانفردتا استعمالا والى الاول اشار اولا والى
الثاني اشار ثانيا قوله بخلاف النوع اي نوع الحسنة فان وقوعه ليس كالواجب
لقلته وندرته بالنسبة الى خبر الحسنة ولهذا كان نوع الحسنة موقعا لان
وخبرها موقعا لاذا لان النوع قليل ونادر والخبر كثير وغالب والقليل غير مقطوع
به في الغالب والكثير مقطوع به قوله فتبجح هل خوفا من السيد اي يتبجح هل عن
وقوع الشرط وهو كون السيد في الدار خوفا من عتابه على الاعلام فيكون في حكم

غير المقطوع فيستعمل ان وان لم يكن محققا في الواقع قوله او لعدم جزم المخاطب بوقوع
الشرط عطف على قوله تجاهلا واظهارا اللام في المعطوف وتغيير الاسلوب اشارة
الى ان المعطوف عليه فعل المتكلم والمعطوف فعل المخاطب فان هذا هو الذي اقتضى ذلك الاظهار
والتغيير قوله اي تنزيل المخاطب الخ فيكون المقام باعتبار هذا التنزيل مقام عدم الجزم وان
كان باعتبار الواقع مقام الجزم لان كونه اياه بعد المتكلم والمخاطب ممن لما كان مقتضى
العلم ان لا يؤذيه ولم يجر على مقتضاه تنزل المخاطب منزلة الجاهل فكان المقام مقام ان
تاويلا وان لم يكن مقاما حقيقة قوله اي ليعتبر المخاطب على الشرط اي التعبير على
صدور الشرط عنه لوجود الموانع عن الصدور وحصول الدواعي الى عدم الوقوع
من جهة العقل والنقل فكان وقوعه وصدوره بالنظر اليها كالمحال لكنه يفرض فرض
المحال فيستعمل ان لقصد التعبير على الصدور والوقوع قوله اي انا هلكم الخ اي لا انا هلكم
على ما انتم عليه ولا نصرف عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد بل
نلزمكموها بحسب ربوبيتنا وبر بوبيتكم وان لم تقبلوها واعرضتم عنها وارتدتم الاهيال
وعدم الالتزام قوله والمحال وان كان مقطوعا به الخ كانه قيل الشرط اي كونهما
مترتبين بهذا التنزيل اي بتنزيله منزلة المحال لا يصلح الاستعمال ان فيه لكون
المحال مقطوعا بعدم وقوعه كما لم يصلح قبل هذا التنزيل لكون الاسراف مقطوعا
بوجوده والقطع مطلقا موقع اذا ومحلها ولا يصلح لان فالاسراف قبل هذا التنزيل
مقطوع بوجوده وبعد مقطوع بعدمه لكونه محالا مقطوعا بعدمه وان كان متنزيلا
فلا يكون موقع ان ومحلها اصلا فاجاب عنه بان الاسراف نزل منزلة المحال المتنزل
منزلة حالا قطع بعدمه فيصلح لان تستعمل ان فيه بعد التنزيل وان لم يصلح قبله
قوله كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين فان كون الولد له تعالى
مقطوع بعدم وقوعه لكن نزل منزلة المحال لاجزم بوقوعه على المباهلة وارخاء العنان
لقصد التبكيت والالزام فجيء بكلمة ان لكونه محققا بحسب هذا
التنزيل والمعنى ان ثبت بحجة قطعية كون الولد له تعالى كما تزعمون فانا
اولكم في التعظيم واسبقكم الى الطاعة تعظيما لله وانقيادا له لان الداعي الى طاعته
تعالى وتعظيمه اول واسبق في ذلك تعالى الله عما يقول علوا كبيرا قوله وههنا بحث

اي في

اي في قوله بحثا بحث وحاصل هذا البحث منع هذا الاحتمال ورد تمثيل استعمال ان
في الجزم للتغليب بقوله تعالى وان كنتم في ريب قوله وليس المعنى ههنا الخ كانه قيل في
الجواب عن الاشكال المذكور ان المعتبر في استعمال ان ههنا ليس عدم الارتياب
من الجميع تغليبا في الحال حتى لا يصح استعمالها فيه لكونه مقطوعا به بل عدمه في الاستقبال
وهو غير مقطوع به لاحتمال حدوث الارتياب في المستقبل فيكون المعنى ههنا على
حدوثه فيه فيصح استعمالها لان كل واحد من عدم الارتياب ووجوده في المستقبل
يحتمل الوقوع واللاوقوع فلا اشكال جدا وهذا الجواب مع اندفاعه بقوله وليس
المعنى ههنا الخ يرد عليه ان تغليب عدم الارتياب على وجوده اذا كان المعنى
ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل يصير لغوا لان وجوده وعدمه في الحال
يستويان في احتمال الوقوع واللاوقوع في المستقبل ان لم يتحقق الاستصحاب والا
فكل منهما في المستقبل على ما هو عليه في الحال فلا وجه للتغليب اصلا قوله ولهذا اولانه ليس
المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل بل على عدم الارتياب في الجميع على التقدير
التغليب في الحال وهو مقطوع به في الحال فلا يصح استعمال ان فيه قوله فمجرد التغليب
اي فمجرد تغليب غير المرتابين على المرتابين يكون وسيلة الى صحة استعمال ان على سبيل
الغرض والتقدير يتوقف عليه لكن لا يكون مصححا لاستعمالها ههنا بدون هذا الاستعمال
وهذا تفريع على قوله على البحث المذكور وبيان حاصله وهو ما ذكرنا من آنفا من رد تمثيل
استعمال ان في الجزم للتغليب بقوله تعالى وان كنتم في ريب قوله لان التعبير بجملتين
بناء الغيبة يعني لا يجملتين بناء الخطاب لكن غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة لما
حصل فيه مما لم يحصل فيها من الجهتين جهة الوصفية وجهة الخبرية اذ لا يحصل فيها الا
جهة الوصفية ولا خفاء في اولوية جعل الى المخاطبين من الجهتين قوله وذلك
اي كون مثل الابوين والعمرين والقمرين من باب التغليب او التغليب في مثلهم وحاصله
اشارته الى ان التغليب كما يكون باجراء الصفة المشتركة بين الموصوفين على كلهم كما جرينا
على البعض كذلك يكون بجعل احد المتصاحبين او المتشاركين متفقا للاخر في الاسم وتثنيته
ذلك الاسم والقصد اليهما جميعا وتحو قوله تعالى وكانت من القانتين من قبيل الاول
وتحو الابوين من قبيل الثاني واعلم ان اللفظين اذا كانا مذكرين مطلقا واريد تغليب

احدهما على الآخر ينبغي تغليب اخفهما على غيره اذ المراد من التغليب هو التخفيف فينبغي ان يقصد الى زيادة الخفة واذا كان احدهما مذكرا والآخر مؤنثا مطلقا واريد التغليب ينبغي ان يغلب المذكر على المؤنث وان كان الاخف لرجحان جنس المذكر على جنس المؤنث قوله متعلق بغير اي تعليق حصول امر في الاستقبال بحصول غيره في الاستقبال او لتعليق امر حاصل في الاستقبال بغير الحاصل في الاستقبال قوله على معنى انه يجعل الخ فرق قوله لتعليق امر بجعل حصول الجزاء مرتبا ومعلقا وقوله بغير في الاستقبال بجعل حصول الشرط في الاستقبال قوله فيمتنع بثبوته ومضيه ما بين الحصول الاستقبالي والثبوت الحالي والوقوع الماضوي من المنافاة لكونها انواعا متناقضة من مطلق الوجود قوله ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت الخ لانه يوجب توقف ثبوت احد النقيضين على ثبوت الآخر في زمان واحد او توقف وقوع الواقع على وقوع ما يقع في الاستقبال وذلك ممتنع قطعا قوله ولا يخالف ذلك لفظا اي لا يخالف كون كل من جملتي الشرط والجزاء فعلية استقبالية من جهة اللفظ بان يكون لفظهما او لفظ احدهما لفظ جملة اسمية او فعلية ماضوية لوجوب التطبيق بين اللفظ والمعنى فان استقبالية المعنى توجب استقبالية اللفظ فالمعنى تعليق حصول شئ بحصول غيره في الاستقبال فلا بد من لفظ يدل على الاستقبال حتى يلزم ذلك المعنى فان لفظا يدل على الثبوت او المضي لا يدل عليه فلا يخالف ذلك اللفظ الدال على الاستقبال باقامة غيره مقامه جدا الا لغرض صحيح يوجب العدول عنه اليه واما بدون الغرض الصحيح الموجب للعدول فلا امتناع العدول عن مقتضى الظاهر واستحالة مخالفته من غير فائدة قوله فالمعنى على الاستقبال لا على الثبوت ولا على المضي لانه على تقدير كونه على الثبوت او المضي يلزم تعليق الثابت بالثابت او الحاصل او تعليق الحاصل بالحاصل او الثابت نحو اذا زيد ذهب فانا ذاهب او ذهبت او اذا ذهبت او فانا ذاهب وذلك ممتنع جدا قوله وقد يستعمل ان الخ يعني وقد يستعمل ان دون اذا فيما اذا كان المعنى ثبوتا او مضيا قياسا مطردا مع لفظ كان نحو وان كنتم في ريب مما نزلنا وان كنتم في شك وان كنتم قوما مسرفين كما مر وكذا اذا جئني بما في مقام تاكيد الحكم مع نحو الحال لمجرد الوصل والاتيان بها دون القصد الى التعليق وحيث لا حاجة الى ذكر الجزاء قوله ومن غير ذلك قليلا عطف على قوله

في غير الاستقبال الخ اي وقد يستعمل ان في غير الاستقبال دون لفظ كان وبغيرها وحال فليلا قوله فقد سهى سهوا بينا لان مازعم يوجب ان يكون اقام الشئ فيه فان الابراز يعم الكل وان يكون قوله لتعلق الاسبق على غير الابراز ايضا قوله هذا يصلح مثالا للانتقال و اظهار المرغبة لكن بالنظر الى جعل التقابل من المخاطب واظهار المرغبة من المتكلم ان قرئ بالخطاب يكون اظهر في التقابل وظاهر في اظهار المرغبة وان قرئ بالحكاية يكون اظهر في اظهار المرغبة وظاهرا في التقابل قوله على ما هو مقتضى التعليق بالشرط من ثبوت الجزاء عند ثبوته والتقائه عند انتفائه فلا فقاء في جواز الاكراه عند انتفاء ارادة التحقيق كما لا فقاء في عدم جوازه عند ثبوت ارادته لما بينهما من التلازم ومبنى هذا الاعتراض حمل الشرط ههنا على ما هو العرفي وهو ما يتوقف عليه وجود الشئ فان التعليق فيه معتبر بالتزوم الساوي فيكون الشرط لازما دائما لكن المقصود بهذا الشرط النحوي وهو ما يذكر بعد ان وافواتها معلقا عليه حصول مضمون جملة والتعليق فيه معتبر بالتزوم العام فيكون الشرط ملزوما فقوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم ان اردن تحصنا بمنزلة قولنا ان كان لهذا الانسان فهو جبان في عدم انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط والنهي عن الاكراه ثابت عند انتفاء ارادة التحصن لثبوت ارادة الله التحصن لانهن من امائه تعالى خلقا وملكا فيجب مرهن وبيعهن كالحرات فتعليق النهي بالارادة لا يوجب انتفاءه عند انتفائها حتى يجوز الاكراه عند انتفائها على ان الاصوليين القائلين بدلالة التعليق بالشرط على انتفاء الجزاء عند انتفائه انما يقولون بها اذا لم يظهر له غرض صحيح في ترتيب الجزاء كالمبالغة في النهي عن الاكراه ههنا مع ان الاجماع القاطع على حرمة الاكراه على تقدير ثبوت الارادة وانتفائها يدفع جواز الاكراه على تقدير انتفائها الظاهر اذ القاطع يرفع الظاهر قوله فالمولى احق بارادتها اي المولى احق بارادة العفة اذا اردنها وحقيق بارادتها اذا لم يردنها فلا تكرهوهن فتيتكم على البغاء سواء اردن التحصن والعفة او لم يردن فانه حرام عليكم مطلقا قوله والمراد بغير اي المراد من نسبة الفعل الى احد الضدين بالنسبة الى ذلك الغير تعريضا للضد بحيث ان التعريض ابلغ واوغل في النصح والتبرية لان الغير اذا علم ان حال الافضل ما يكون عند حصول الفعل يعلم ان ما يفيه ما يكون عند حصوله بالضرورة فيتأثر ويتنصح فوق تأثره وتنصحه عند التصريح فاذا كان المراد غير ذلك الاحد فيكون نسبة الفعل اليه بمنزلة الوسيلة والتوطئة لنسبته الى ذلك الغير قوله فالمخاطب

هو النبي عليه السلام خاصة وان كانت في الاية ودلالة على كون الذين من قبله مخاطبين بذلك
الخطاب لكن في عصرهم لا في عصر عليه السلام اذ الخطاب في عصر مختص به ولا عموم له فتعارض
ان المخاطب بامثال الاية هو النبي عليه السلام لا غير قوله ولا يخفى انه الخ رد على زعم عموم التعويض
لم يصدر عنهم الاشراك ايضا وجواز التعويض بصيغة المضارع وعدم اقتضاء التعويض
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بناء على جواز التعويض بمن سيصدر عنهم الاشراك
وقوله على اصله يعني الاستقبال قوله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف
الخ اي لما كان في ان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل قد يكون للتعويض نوع
خفاء وضعف عند المص لا عند الشارح نسبة المص الى السكاكي ووجه الخفاء و
الضعف هو ان كون الشرط ماضيا هنا انما هو لكون حرف الشرط مقرونا باللام
الموطئة للقسم حيث عرف النحويون ان فعل الشرط يمتنع ان يكون مضارعا في مثل هذه الصورة
لان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل للتعويض هكذا قيل وفيه بحث لانه لا
تنافي بين الاعتراض بل كما يجوز ان يكون كون الشرط ماضيا لمقارنة حرف الشرط باللام
الموطئة للقسم كذلك يجوز ان يكون لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل للتعويض
على انه لا يبعد كون الاتيان باللام والزام الماضي لغرض التعويض قوله هذا هو المشهور بين
الجمهور اي كون انتفاء الجزاء بسبب انتفاء الشرط هو المعنى المشهور بين
الجمهور في كلمة لو او كون لو لامتناع الثاني لامتناع الاول هو المعنى المشهور
بينهم فيها وهذا المعنى مبني على استعمال ما في غير مقام الاستدلال والمعنى الذي
اعترض به ابن الحاجب على هذا المعنى وهو كون ما لامتناع الاول لامتناع الثاني مبني على
استعمال ما في مقام الاستدلال وهذا الاعتراض ليس بصحيح لصحة كلا المعنيين و
الاستعمال بين بل ممتنع او عدم الاطلاع على المراد وكون لو سببية الاول للثاني
في غير مقام الاستدلال وسببية الثاني للاول في مقام الاستدلال قال
المتقدمون لو لامتناع الشيء لامتناع غيره ليتناول كلا المذهبين اي مذهب
من يقول هي لامتناع الثاني لامتناع الاول بناء على الاستعمال في غير مقام
الاستدلال ومذهب من يقول هي لامتناع الاول لامتناع الثاني بناء على
الاستعمال في مقام الاستدلال والاول مذهب اهل اللغة والثاني

مذهب

مذهب اهل المنطق والاستعمال على مذهب اهل اللغة مستفيض شايع كثير ولهذا
خصصوا المص بالذكر وتخصيصه بالذكر لا يوجب اختصاصها به حتى يتجه الاعتراض
عليه ورودها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا على مذهب اهل المنطق
لا يوجب ورودها عليه في جميع الموارد حتى يصح رد المعنى المبني على استعمال اهل
اللغة وتخصيصها بالمعنى المبني على استعمال اهل المنطق والحاصل انه لا يصح الاعتراض
على واحد من المعنيين اصلا لصحة كل منهما في مقامه مطلقا اذ المعتبر كصحة
الشيء في مقامه المختص به قوله لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة كالاحتراق
فان له اسبابا متعددة كالشمس والنار ولا يوجب انتفاء احدها انتفاء الجميع
حتى يدل انتفاء السبب انتفاء المسبب بل يجوز ان يثبت بغير ما عداه
ولانتفاء ان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب بل انتفاء المسبب
يدل على انتفاء السبب اذ انتفاء ه يدل على انتفاء جميع اسبابه فيدل على انتفاء
ذلك السبب قطعا واليه اشار بقوله بل الامر بالعكس الخ قوله ودلالة العكس
اي لا يستدل بامتناع تعدد الالهة على امتناع الفساد اذ لا يلزم من امتناع
امتناع الفساد لجواز ان يفعل الله الفساد بسبب اخر قوله اما لما ذكر من
ان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فيدل على انتفاء ذلك السبب
قطعا قوله لجواز ان يكون اللازم اعم مثل الحرارة فانها تلزم النار والشمس
والحركة فلا يلزم من انتفاء احدها الحرارة لانها تثبت بغير بخلاف انتفاء الحرارة
فانه يلزم منه انتفاء كلها قوله ولهذا اي ولان لو للدلالة على ان انتفاء الثاني
في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول صح مثل قولنا الخ وان لم تكن للدلالة
على ذلك لم يصح مثل قولنا الخ لان استثناء نقيض المقدم لا ينتج
شيئا على ما تقرر في المنطق لاحتمال كون الثاني اعم من المقدم فانتفاء المقدم
لا يوجب انتفاء الثاني لجواز ثبوت الاعم عند انتفاء الاخص قوله قال الخلخالي
الخ استشهد وقطع على انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب
انتفاء الاول قوله وقال المعري الخ استشهد وقطع ايضا على انها للدلالة
على ذلك قوله اداة للزوم اي اداة دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع

بانتفائهما والذي اصح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة
اوان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة **قوله** لكن الاستعمال
الخ كانه قيل قد علم ان لو تستعمل بالمعنيين فلم خصصها المصنف بالمعنى الاول
فقال لكن الخ والحاصل ان الفرق بين اهل العربية واهل المنطق هو ان
لو عند اهل العربية للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب
انتفاء الاول وعند اهل المنطق ان لو للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني
علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة ان الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات
الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي فعلم ان اعتراض ابن الحاجب واتباعه
انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه حيث زعموا ان معنى قولهم
لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني
واعترضوا عليه وهو غلط لان معناه ليس ما زعموا بل معناه ان لو للدلالة
على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فلا يصح هذا الا
عتراض اصلا **قوله** اذ الثبوت الخ اي ثبوت الشرط وانجزاء في الخارج وبيان
تعليق حصول الثاني بحصول الاول فرضا في الماضي فان تعليق ثبوت الثابت محال
فلا بد من عدم الثبوت حتى يتحقق التعليق فانه انما يتصور في ثبوت غير الثابت
في الحال اما في الماضي كما في لو واما في الاستقبال كما في ان واذا **قوله** الا
من قصد الاستمرار الفعل في الماضي او تنزيل المضارع منزلة الماضي واستحضار الصورة
قوله انما تستعمل في المستقبل استعمال ان الخ اي تستعمل لو في المستقبل لمجرد الوصل
والربط كما تستعمل ان في غير المستقبل لمجرد الوصل والربط فكما لا قصد الى الشرط
والتعليق هنا فكذلك لا قصد الى ذلك فيها هنا لكن استعمال لو لمجرد الوصل والربط
دون الشرط والتعليق قليل وهو مع قلته ثابت **قوله** يعني ان امتناع عنتكم الخ اي معنى الآية
على تقدير ان يكون الفعل هو الاطاعة ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على طاعتكم اي
اي لو استمر على طاعتكم لعنتم لكن استمراره على طاعتكم ممتنع فعنتكم ممتنع فامتناع عنتكم في
الخارج انما هو بسبب امتناع استمراره على طاعتكم والاستمرار انما يفاد من المضارع
وامتناع الاستمرار مسكوت عنه وانما قال في بيان كون معنى الآية هذا فان المضارع

يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار لان لو هنا لامتناع الثاني
اعني عنتكم لامتناع الاول اعني استمراره على طاعتكم وهذا المعنى صحيح على التقدير
المذكور كما يدل عليه المضارع ودخول عليه **قوله** ويجوز ان يكون الفعل امتناع
الاطاعة الخ يعني ان الظاهر المفهوم من الكلام كون الفعل هو الاطاعة لامتناع
الاطاعة لكن لكونه هو امتناع الاطاعة وان كان خلاف الظاهر وجه وهو ما اشار اليه
بقوله لانه كما ان المضارع المثبت يفيد الخ فيجوز ان يكون هو امتناع الاطاعة و
المعنى على تقدير كونه هو امتناع الاطاعة ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن
اطاعتكم اي لو لم يستمر امتناعه عن اطاعتكم لعنتم لكن امتناعه عن طاعتكم مستمر فعنتكم
ممتنع فامتناع عنتكم في الخارج انما هو بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم واستمرار الامتناع
عن الاطاعة وان لم يفد المضارع المغير الداخل عليه لو لانه انما يفيد الاستمرار ولا دخول
لو عليه لانه انما يفيد امتناع الاستمرار لكنه يفيد المضارع الداخل عليه لو لانه كما
يفيد المضارع المثبت استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المضارع المنفي استمرار النفي
وان يفيد المضارع الداخل عليه لو استمرار الامتناع لان المضارع المثبت الداخل عليه
لو بمنزلة المضارع الداخل عليه اداة النفي فكما يفيد هذا استمرار النفي المستفاد من اداة النفي
فكذلك يفيد ذلك استمرار الامتناع المستفاد من كلمة لو وليس يفيد هذا نفي الاستمرار
حتى يفيد ذلك امتناع الاستمرار ولا يجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة بل المفيد لامتناع
الاستمرار هو دخول لو على المضارع وهذا لا يتاتى افادة المضارع الداخل عليه لو استمرار
الامتناع بل يجوز كما يجوز ان يفيد المضارع المنفي استمرار النفي وكما ان الجملة الاسمية
المنفية تفيد تاكيد النفي ودوامه لا نفي التاكيد والدوام كذلك ان المضارع المنفي
يفيد استمرار النفي لا نفي الاستمرار والحاصل انه يجوز ان يقاس افادة المضارع
الداخل عليه لو استمرار الامتناع على افادة المضارع المنفي استمرار النفي كما
يجوز ان يقال افادته استمرار النفي على افادة الجملة الاسمية المنفية تاكيد النفي
ودوامه والى الاول اشار بقوله لانه كما ان المضارع الخ والى الثاني اشار بقوله
كما ان الجملة الخ اي الجملة الاسمية اذا كان حرف النفي غير داخل عليها تكون لتاكيد
النفي واذا كان داخلا عليها تكون لتاكيد النفي وكذا المضارع اي يكون لاستمرار

النبوت اذا لم يدخل حرف النفي عليه والاستمرار النفي اذا دخل عليه فكما ليس ههنا
نفي التاكيد فكذلك ليس ههنا نفي الاستمرار قوله كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم
يعني كما عدل الى المضارع في قوله تعالى الله يستهزئ بهم لقصد استمرار الفعل كذلك
عدل الى المضارع في نحو قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم لقصد استمرار الفعل
لكن العدول ههنا من الماضي مع دخول لو على المضارع وههنا من اسم الفاعل مع عدم
دخول لو على المضارع ولو لا تكلفه قصد استمرار الفعل لما عدل الى المضارع في شيء
منهما اصلا قوله اذا رواحتى يعاينوها واطلعوا عليها الخ مع قوله او اوجدوها تعرفوا
الخ بيان لاحتمال الوقف معنى المعاينة والاطلاع ومعنى المعرفة لكن لما كان
الاول بسبب الارادة والثاني بسبب الاوجاد فسر الوقف ورتب عليه السبب
قوله لكن عدل الخ عطف على قوله فاستعمل فيهما لو واذا المختصتان بالماضي اي لكن
لم يستعمل فيهما لفظ الماضي ولم يقل لو رايت وان كان المناسب ان يستعمل فيهما
ايضا لفظ الماضي ويقال لو رايت نظرا الى ان هذه الحالة الاستقبالية لما جعلت بمنزلة
الحالة الماضوية كانت معنى ماضويا حكما حتى والمناسب للمعنى الماضوي حقيقة او حكما
انما هو استعمال لفظ الماضي دون المضارع كما ان المناسب للمعنى الاستقبالي
حقيقة او حكما انما هو استعمال لفظ المضارع دون الماضي اشارة الى ان هذا
الكلام كلام من خلاف في اخباره والمستقبل عندي بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع والذا
استعمل في المعنى الماضوي الحكمي لفظ المضارع دون الماضي قوله كما عدل عن الماضي
الى المضارع في ربما يود الذين الخ يعني فان الاتيان تشتركان في هذا العدول
والتنزيل بناء على انهما كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عندي بمنزلة
الماضي في تحقق الوقوع وتفترقان في ان الداخل على المضارع في كل منهما غير الداخل
عليه في الاخرى واستعمال كل واحد من الداخلين ههنا قرينة على العدول والنكتة على
كونه واقعا في غير محله لان محله حقيقة هو الماضي حقيقة قوله لانه قد
التزم ابن السراج الخ بيان لوجه تمام الاستشهاد وبيان لوجه عدم تمامه الاول
بقوله ان الواقع الخ والثاني بقوله وقيل الخ وانما كانت مستعارة للتكثير مع ما
بينه وبين التقليل من التضاد لان اللفظ قد يستعار لضد معناه وللتحقيق

لمكان

لكان التحقيق في معناها الاصلي ومعنى التقليل هو المستعار منه وكل واحد من التكثير
والتحقيق هو المستعار له والمراد بتكثير الوداد وتحقيقها ايربما ودون كثيرا او تحقيقا
لو كانوا مسلمين ولا يزول عن خاطرهم الاسلام لبنيتهم بان لا نجاة بغيره لكن اتى لهم
الاسلام قوله كما قال الله تعالى فبشرهم استشهاد بلفظ المضارع الخ استشهاد على مجيء المضارع
المعدول اليه من الماضي لاستحضار الصورة يعني ان المضارع بين في الايتين بشر كان
فاكون العدول اليها من الماضي لاستحضار الصورة ويفترقان في ان المضارع
المستشهد عليه مدخول لو والمضارع المستشهد به غير مدخول لو وقد تبين وجه
الاشتراك والافتراق قوله بمجرد اصطلاح اي لا لامر آخر من اخوال تلك
المعمولات والاضافة والوصف او غيرها اذ لا مانع في جعل المعمولات ايضا من المختصات
او جعل الاضافة والوصف ايضا من المقيدات ولعل الباعث على هذا الاصطلاح
مجرد القصد الى تميز كل منهما بهذه النسبة قوله والحال تقيد وكذا سائر
المعمولات ولهذا جعلت من المقيدات دون المختصات قوله فيخصصه اي الوصف
يخصص هذا الاسم الذي فيه الشيوع وكذا الاضافة ولذلك جعل كل منهما من المختصات
دون المقيدات قوله وفيه نظرا اي فيما ذكر في هذا القيل من تحقق الشيوع في الاسم
والتخاية في الفعل نظر لانه لا يخلو اما ان يراد بالشيوع الاستغراق على سبيل
الشمول او على سبيل البدل وان اريد الاول فظاهر ان النكرة في نحو جاءني رجل
ليست فيها دلالة على الاستغراق على سبيل الشمول بل على واحد غير معين
فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اريد الثاني فقي الفعل
ايضا دلالة على الاستغراق على سبيل البدل فيكون في كل من المعمولات تخصيص
قوله في الجملة الخبرية بخلاف الانشائية فان في كلامهم مسندا اليه نكرة ومسندا
معرفة في الجملة الانشائية كقولك في الاستفهام من ابوك فان من مبتداء نكرة
وابوك خبر معرفة بالاضافة قوله وفي هذا تنبيه الخ اي في قوله واما تعريفه فلافادة
السامع حكما على امر معلوم الخ تنبيه على ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون
الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة عنده كالحكم اولازمه اذا انتسب الخبر الى المبتدا
او كون المتكلم عالما به اذ العلم بها لا يوجب العلم بذلك قوله وظاهر لفظ

الكتاب الخ يعني بايين ما ذكر في التلخيص ههنا وبين ما ذكر في الايضاح تناقض بالنظر
الى الظاهر لكن التوفيق على ما ذكر ان ما في التلخيص محمول على اصل الوضع وما في الايضاح
على خلافه فلا تناقض ح جدا قوله والضابطة في التقديم اي في تقديم المبتدا مثل زيد وعمرو
في المثالين والوكد والحوكد والمنطلق في عكسها قوله ويظهر ذلك اي ما ذكر من
وجوب تقديم اللفظ الدال على الوصف الذي يوقع السامع اتصاف الذات به
وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالامر ووجوب تاخير اللفظ الدال على
الوصف الذي يجهل السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته
للذات او انتفائه عنه او ما ذكر من عدم صحة زيد اخوك وهو المراد قوله ولا يصح
رماني الغاب لان السامع يوقف ان رماني غايب او رماني غايب فيلزم ان
يحكم بما يعرفه على ما لا يعرفه في هذه الصورة ولذا لا تصح بخلاف صورة غايب
الرماني فان الحكم فيها انما هو بما لا يعرفه على ما يعرفه والصحيح قوله اذا لم يكن امير سواه
اذ لو كان امير سواه لما كان القصر تحقيقا بل مبالغة قوله وجميع ذلك اي جميع ما ذكر
من افادة تعريف الجزئين تعريف الجزء على شيء تحقيقا او مبالغة سواء جعل المعرف باللام خبرا او مبتدا
وكون الخبر مقصورا على المبتدا في الصورة الاولى وبالعكس في الصورة الثانية وكون
الجزء قد يبقى على اطلاقه وقد يقيد بوصف او حال او ظرف او نحو ذلك قوله ان ليس
المعنى ههنا على القصر اي ليس المعنى في قول الخنساء رايت بكاك الحسن الجميل على القصر
لان المعنى على اعتبار القصر الاضافي بكاك حسن لا بكاء غيرك اي الحسن مقصور على بكاك
لا يتجاوز الى بكاء غيرك اصلا وعلى اعتبار القصر الحقيقي بكاك الحسن لا شيء اخر والحسن
مقصور على بكاك لا يتجاوز الى شيء اخر اصلا فكل واحد من قيدي المعنيين خارج من مقتضى
اسلوب قولنا اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاك الحسن الجميل وان امكن بحسب النظر
الظاهر والتامل القاصر لان مقتضى ترتب الجزاء على الشرط ههنا الزاج بكائه
من جنس بكاء القتلى بانبيك الحسن له لا قصر عليه فانه كما عرفت يقتضي نفيه عن غيره
اضافة او حقيقة فلا وجه للحمل عليه لان السليم والطبع المستقيم ينابيه والمعنى المراد
ان البكاء على غيرك من القتلى قبيح الا عليك كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم
الا عليك قوله ورد اي هذا القول بان المعنى الخ محصل ذلك الرد ان ما قيل من تعين

الاسم

الاسم للابتداء مطلقا لدلالته على الذات وتعين الصفة للخبرية مطلقا لدلالتها
على امر نسبي انما هو باعتبار استعمال الاسم والصفة على الوضع فان وضع الاسم
لدلالته على الذات ووضع الصفة لدلالتها على امر نسبي فيتعين الاسم للابتداء
مطلقا والصفة للخبرية مطلقا كما قيل لكن هذا الاستعمال لا ينافي الاستعمال
على خلاف الوضع عند الحاجة اليه بحسب التاويل بان يجعل المنطق والاعلى الذات بان
يكون المراد من لفظ المنطق الشخص الذي له الانطلاق وان يجعل زيد الاعلى امر نسبي
بان يكون المراد من لفظ زيد صاحب الاسم فيكون المنطق مبتدا وزيد خبرا ولا مانع
منه عند الحاجة اليه وان كان خلاف الوضع والحاصل انه يجوز الاستعمال على خلاف
الوضع كما يجوز على وفاقه ولا يجب كونه على وفاقه حتى لا يجوز كونه على خلافه قوله
فعلى هذا اي على ما ذكره صاحب المفتاح من ان سبب التقوى في مثل زيد قام هو ان المبتدا
كونه مبتدا الخ قوله ويجب ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه في تفسير المسند
السببي بجعله علقت على مبتدا بعايد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة حيث
قال الشارح ودخل فيه زيد ضربته قوله فهذا توطئة له الخ اي قولك زيد
توطئة لكونك تريد الاخبار عنه وتقدمه للاعلام بكونك تريد الاخبار عنه
قوله وهذا الخ اي قولك زيد قام ما فيه من انك اشعرت قلب السامع بانك تريد
الاخبار عنه وكون ذكر زيد اولا لتقدمه وتوطئته للاعلام به اشد للثبوت وامنع
من الشبهة من قام زيد لانه انتفى فيه ما فيه فلا يكون مثله قوله فيدخل فيه الخ جواب
اما على قوله واما على ما ذكره الشيخ اي يدخل في التقوى نحو زيد ضربته وزيد مررت به
لما فيه من الاعلام بالخبر بعد التنبيه عليه والتقدمة لا بغتة ومجيء قوله على خلاف
من ان قصد التخصيص لا ينافي افادة التقوى فالتقوى يتناول ما يكون فيه المقصود
هو التقوى وما يكون فيه المقصود هو التخصيص وكل منهما داخل في التقوى فلا حاجة
الى التعرض بكون المسند جملة للتخصيص بل يغني عنه التعريض بكونه للتقوى قوله
واجيب الخ حاصل هذا الجواب ان كون الظرف الواقع صلة للموصول مقدرا بالفعل
لا يوجب كون الظرف الواقع خبرا مقدرا بالفعل لان الخبر يصير من متعلقات الجملة قوله اذ
الظرف مقدرا بالفعل اي مجعول في التقدير فعلا فيكون معنى مقدرا باسم الفاعل مجعول

في التقدير اسم الفاعل ولاف دفيه اصلا فالواجب على المصنف ان يقول اذ الظرف مقدر
بالفعل على الاصح بهذا المعنى حتى يصح عبارته لان الظرفية ليس جملة على القول الغير الاصح
حتى يصح ان جملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على هذا القول بل مفرد فلا يصح عبارته
لعدم صحة ذلك ويمكن ان يقال ان ضميرها راجع الى الظرف المعنونة من لفظ الظرفية
لا الى الجملة الظرفية حتى يصح ما ذكرت ولا مانع من صرف العبارة عن الظاهر مع انه يرتكب
في تصحيح العبارات مع لاف وهنا لا يلزم كون الظرف جملة على القول الغير الاصح قوله
المقصود ان عدم القول ح هذا باعتبار النفي في جانب المسند اليه قوله فالمسند اليه
مقصور على المسند قصرا غير حقيقي يعني سواء اعتبر النفي في جانب المسند اليه او في جانب المسند
اذ لو كان مقصورا عليه قصرا حقيقيا يلزم ثبوت القول جميعا عدا الجزء الجنسة من جزء الدنيا
وسائر الاشرية وهذا وان كان صحيحا بالنظر الى جزء الدنيا لكنه ليس بصحيح بالنظر
الى سائر الاشرية قوله وكذلك التفسير في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين اي المقصود ان دينكم
مقصور على الاتصاف بكم ولا يتجاوزه الى الاتصاف بلي وديني مقصور على الاتصاف
بلي ولا يتجاوزه الى الاتصاف بكم قوله ونظير اي نظير ما ذكرنا من المقصود والمعنى
في قوله تعالى لا فيما يقول وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين على تقدير قصر المسند اليه على المسند
قصرا غير حقيقي قوله فجميع ذلك اي جميع ما ذكر من القصر في الامثلة الثلثة قوله حيث لم يقل
مهم له ليلائم قوله هم ان الظرف لغت بل يتعين انه خبر من اول الامر قوله نحو سوت اليوم حيث
لم يقل الايام سعدت مع انه ابلغ بل قدم سعدت للاستقبال قوله غير مختص بها اي متجاوز الى
غيرها فيجري في غيرها كما يجري فيها للعموم جريانه وبذلك امتاز عن البعض القليل المختص
بها بعد الاشتراك في جريان فيها قوله مختص بالبابين اي غير متجاوز الى غيرهما وبهذا
امتاز عن البعض الكثير الغير المختص بها بعد الاشتراك في جريان فيها فيكون الكثير عاما
جريان والقليل خاصة مطلقا قوله فانه مختص بالمسند اح اذ لا يكون شئ من الفعل مسند
اليه حتى لا يختص كون المفرد فعلا بالمسند بل يجاز ان يكون غير المسند فعلا وهذا الاختصاص
اي اختصاص كون المفرد فعلا بالمسند انما هو بسبب اختصاص كل فعل بكونه مسندا اذ هذا
يوجب ذلك لكن لا يوجب ذلك اختصاص المسند بكونه فعلا لانه يكون اسما كما يكون فعلا
فاختصاص كون المفرد فعلا بالمسند لا يوجب اختصاص المسند بكونه فعلا وحاصل ان المسند

اذا كان مفردا فحكما يعم ان يكون فعلا او اسما فكذلك اذا كان جملة يعم ان يكون جملة فعلية
او اسمية وكون المفرد اسما لا يختص بالمسند وبذلك الفرد عن كونه فعلا بعد الاشتراك في المسند
قوله وقيل هو اشارة اح اي قوله كثير هو اشارة الى ان جميع ما ذكر من الذكر
والحذف والتعريف والتنكير وغير ذلك لا يجري في غير البابين يعني لو قال المصنف ما ذكر في
البابين غير مختص بهما كان المعنى جميع ما ذكر فيهما غير مختص بهما لان كلمة ما تدل على العموم
فيلزم ان جميع ما يجري في غيرهما سوا اريد بغيرهما مجموع ما يغايرهما او كل واحد يغايرهما
لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما يقتضي ان يجري جميع ما في غيرهما وهو
يقتضي ان يختص شئ منها بهما وهو خلاف الواقع لان الجميع لا يجري في غيرهما والبعض
مختص بهما كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف
اليه وكالفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وكون المفرد فعلا فانه مختص
بالمسند فلو لم يقل كثير يلزم هذا المحذور اي جريان جميع ما في غيرهما وعدم اختصاص
شئ منها بهما لكنه قال كثير اشارة الى عدم جريان جميعها في غيرهما حيث لا يجري التعريف
في الحال والتمييز والتقديم في المضاف اليه مثلا والى اختصاص بعض منها بهما حيث يختص
الفصل بما بين المسند اليه والمسند وكونه المفرد فعلا بالمسند كما ذكر واحاصل
ان الوجه في زيادة قوله كثير هو الاشارة الى ان جميعها لا يجري في غيرهما قوله وفيه
نظر اح اي فيما قيل من ان قوله كثير اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين نظر
بل هو اشارة الى ما ذكرنا من اختصاص البعض بها اذ عدم اختصاص الجميع بها يكفيه
جريان شئ منها في واحد مما يغايرهما ولا يقتضي جريان الجميع في جميع ما يغايرهما
او جريان شئ منها في كل واحد مما يغايرهما واحاصل ان الوجه في زيادة قوله كثير
هو الاشارة الى اختصاص بعضها بالبابين لا الاشارة الى ان جميعها لا يجري في غيرهما
قوله اعتبار ذلك اي اعتبار كثير ما ذكر في البابين لا اعتبار ما ذكر فيهما اذ بعض
ما ذكر فيهما كما عرفت لا يجري في غيرهما فضلا عن اعتباره فيه فيكون الضمير
اليه هو كثير ما ذكر دون ما ذكر لانه كما يجري فيهما كذلك يجري في غيرهما ويعتبر
فيه والعلم اذا اتفق اعتباره فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما بطريق
التمثيل قوله وقد اشير في التتبيه اح حيث قال المضمر غير مختص بها قوله

ومهد لذلك الخ اى لذكر بعض من ذلك الكثير تفصيلا فى هذا الباب والمراد بالاصل ذلك
البعض المختص بمزيد بحيث لا الكثير وان كانت جمعا ظاهرا فى العموم والقرينة حاضرة اعلاه
ذكر جميع الكثير من حيث اقتصر على ذكر البعض قوله اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
تقديم هذا الاحتمال على الثانى فى التقدير والبيان اشارة الى اولويته اذ الواقع ذكر
كل منهما معه حيث يكون ذكرهما قبل ذكر الفعل فيكون ذكر كل منهما معه وان كان يلزم ذكر مع كل
منهما كما هو الوجه فى الاحتمال الثانى قوله اما بالفاعل الخ اشارة الى افتراقهما اى بجهتها
فى تلبس الفعل بهما ويفترقان من جهة التلبس لان تلبس الفعل بالفاعل من جهة
وقوعه وصدوره عنه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه وروده عليه والى ان المراد
بالمفعول المفعول به لان قوله الفعل مع المفعول الخ تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل
بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات
مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك فقد علم من تخصيص الوقوع عليه بالذكر
هنا ان المراد هو المفعول به قوله اذ لو اريد ذلك اى افادة مجرد وقوع الفعل
ونسبته فى نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع او على من وقع قوله لكونه عبثا اى
لكون ذكر الفاعل او المفعول عبثا لانه لم يكن المراد افادة تلبس الفعل بشئ منهما
فيكون ذكره عبثا جدا لانه يكفى فى افادة مجرد الوقوع ان يقال وقع مثلا من غير
حاجة الى ذكر ما سواه قوله من غير اعتبار عموم فى الفعل الخ هذا لا يوجب ان لا يكون
له عموم او خصوص وتعلق بالمفعول عاما او خاصا لانه فعل متعد متعلق بالمفعول
وان نزل منزلة اللازم وله عموم او خصوص وتعلق الا انه غير معتبر وعدم اعتبار عموم
الشئ او خصوصه وتعلقه لا يقتضى عدم العموم او الخصوص والتعلق والمعدوم هو
الاعتبار لا العموم او الخصوص والتعلق قوله فى ان السامع الخ يعنى فكما ينبغى بذكر
المفعول مع الفعل غرض المتكلم وهو اثبات الفاعل او نفيه عنه مطلقا فكذلك ينبغى
بتقدير فاذا نزل منزلة اللازم لا يجوز ذكر المفعول ولا تقديره كما لنا فاتحة الغرض
كما لا يجوز ذكره ولا تقديره فى الفعل اللازم لعدم تلبسه به لانه لا يحتاج اليه بتمامه
بدونه واحاصل ان اللازم حقيقة او حكما مستغن عن المفعول فلا حاجة الى الذكر ولا
والتقدير بل لا يجوز اصلا لما ذكر انفا قوله فان قولنا فلان يعطى الدنانير الخ بيان

المقدر كما مر ذكره فى ان الخ مع يقال فيهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل
باعتبار تعلقه بمن وقع عليه والتفصيل له يعنى فكما ان قولنا فلان يعنى الدنانير يذكر المفعول
يكون لبيان جنس ما يتناول الاعطاء لا بيان كونه معطيا اى ثبوت الاعطاء له و
يكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير اى مع من يقول فلان يعطى غير الدنانير
لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء اى لا مع من يقول فلان لا يعطى اى لا يوجد منه
اعطاء على ان المقصود بيان كونه معطيا اى ثبوت الاعطاء له وكونه كلاما مع من نفى
ان يوجد منه اعطاء وقال فلان لا يعطى كذلك ان قولنا فلان يعطى بتقدير المفعول
بواسطة القرينة يكون لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا اى ثبوت
الاعطاء له ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير وقال فلان يعنى غير الدنانير
لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وقال فلان لا يعطى على ان الاخير المراد هو بيان كونه
معطيا وثبوت الاعطاء له كونه كلاما مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وقال فلان لا
يعطى واحاصل ان الاخير والتقدير هنا فى العرض مطلقا ولا يجوز شئ منهما اصلا قوله
اى اللهم الا فى تنزل منزلة اللازم يعنى لم يقصد تعلقه بمفعول ضربان الخ قيل فى هذا التقسيم
نظر لانه اذا جعل الفعل مطلقا كناية عن ذلك متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه
قرينة يكون التعلق بالمفعول مقصودا فلا يصح جعله قسما مما لا يقصد تعلقه بمفعول
واجيب بان هذا قسم من الفعل الذى لا يقصد تعلقه بالمفعول بحسب الوضع لا من الفعل
الذى لا يقصد تعلقه بالمفعول اصلا واذا كان قسما من ذلك لا من هذا لا يضر قصد التعلق
بالمفعول بحسب الكناية ولا يقدح فى تقسيم الفعل الذى لم يقصد تعلقه بالمفعول بحسب
الوضع الى هذين القسمين قوله اى من يوجد له العلم ومن لا يوجد يعنى ان معنى هل يستوى
الذين يعلمون والذين لا يعلمون هل يستوى من وجد له العلم ومن لا يوجد له العلم اذا الغرض
اثبات العلم للذين يعلمون ونفيه عن الذين لا يعلمون من غير اعتبار عموم او خصوص فى
افراده والاعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص ولا جعل العلم كناية عن العلم المتعلق بمعلوم
مخصوص تدل عليه القرينة والمراد نفى الاستواء بينهما اى لا يستوى من وجد له العلم ومن
لم يوجد قوله لانه باعتبار كثرة موقعه الخ اى لكونه كثير الوقوع فى كلام الله تعالى وكلام
البلغاء وكلام الناس ولكونه مطلقا من كل الوجوه كان الاهتمام بحاله اشد وبالتقديم ليتحقق

قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه
متعلقا بمفعول مخصوص جعل المطلق
كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم
الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو
بحسب الادعاء كاف فيها كما سيجئ
فى البيان ان شاء الله تعالى حرر جليه

قوله بعلة ايهام ان القصد الخ متعلق بقوله حمل المعرف باللام يعني علة الحمل على الاستغراق
في هذا المقام انما هي ايهام عدمه ان القصد الى فرد دون فرد مع تحقق الحقيقة
فيها ترجيح لاحد المتساويين على الآخر من غير مرجح وان جاز وجوده في الخارج وبذلك
الحمل ارتفع هذا الايهام كما تحقق به ذلك ويعلم عند الحكم ان القصد الى جميع
الافراد المتحققة فيها الحقيقة على السوية قوله ايهاما للمبالغة في نسبة الاعطاء الى
الفعلان لان فعل الاعطاء وايجاد هذه الحقيقة يتناول جميع الاعطاء آت في
المقام الخطابي قوله واليه اي الى جعل المقص قول السكاكي بالطريق المذكور اشارة
الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا لا استدلالا بما حمل المعرف باللام على الاستغراق
قوله بكشف فيه بحر والظن صفة كاشفة لقوله خطابيا وكذا قوله يطلب فيه
اليقين البرهاني صفة كاشفة لقوله استدلاليا قوله اي المقام او الفعل يعني
المقام الخطابي او الفعل المذكور في هذا المقام قوله مع التعميم في افراد الفعل اي مع تعميم
الفعل في جميع افراده او مع تعميم الحكم في جميع افراد الفعل قوله وتحقيقه اي تحقيق ما ذكر
من افادة كون الغرض بثبوت الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم رفعا للحكم عن كون
المقام خطابيا قوله ح اي حين اذ كان الغرض بثبوت الفعل لفاعله او نفيه عنه
مطلقا وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية قوله لانه لم يتم ذلك اي كون افادة
التعميم تنافي كون الغرض بثبوت الفعل لفاعله او نفيه عنه من غير اعتبار عموم او خصوص
وانما تنافيه افادة التعميم قصدا واعتبارا لافادته من غير قصد ولا اعتبار على
ان عدم اعتبار الشيء في الغرض لا يوجب عدم افادته من الكلام المسوق
لذلك الغرض فعدم كون التعميم معتبرا في الغرض المذكور لا يستلزم عدم كونه مفادا
من الكلام المسوق له بل هو مفاد غير مقصود ولا معتبر وكونه مفادا منه لا يقتضي
القصد والاعتبار بل كما يفاد قصدا واعتبارا كذلك يفاد من غير قصد واعتبار
فكونه مفادا لا ينافي عدم قصده فتعلق لان المنافاة انما هي بين عدم افادته
قصدا وافادته قصدا لا بين عدم افادته قصدا وافادته من غير قصد بل
هذان يصدقان من غير منافاة بينهما قوله من غير تعلق بمفعول فخصوص متعلق
بقوله نزل او يصدر اي من غير اعتبار ان يتعلق الرؤية والسماع بمفعول

مخصوص

مخصوص بل مطلقا عنه قوله ثم جعلها عطف على قوله نزل قوله بادعاء الملازمة
متعلق بقوله جعلها كناية بين قوله للدلالة تعليل لقوله بادعاء الملازمة قوله
فذكر الملزوم واراده اللازم اي ذكر مطلق الرؤية ومطلق السماع واراد مقيد الرؤية
ومقيد السماع وهو رؤية محسنة وسماع اخباره الدالة على استحقاق الاعانة
قوله يفوت هذا المعنى اي معنى ان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث
ح قوله ان عاما ح اي ان كان مدلول القرائن عاما فيقدر المفعول عاما وان كان خاصا
فيقدر خاصا قوله كما في فعل المشيئة ح اي كالحذف الواقع في فعل المشيئة ونحن للبيان
بعد الابهام فلو لم يكن الغرض ههنا البيان بعد الابهام لما وقع الحذف بل وجب الذكر
قوله وهذا اي العلم بالشيء مبهما بعد العلم به مبهما قوله لا البكاء التفكري ح يعني
لو كان المراد بالاول البكاء التفكري لا البكاء الحقيقي لوجب ان يقول لو شئت
ان ابكي تفكرا الان غرابة تعلق المشيئة بالبكاء التفكري ليست بغرابة تعلقها بالبكاء
الحقيقي لانه ليس بقريب بل بغرابة تعلق البكاء بالتفكر ح وعدم ذكر التفكر قرينة على كون
المراد البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري وترك ذكر مفعول المشيئة ههنا انما هو لعدم
قرينة الحذف لا لغرابة التعلق قوله لان القدرة على بكاء التفكر ح تعليل لقوله
بان هذا المعنى الآن هذا المعنى يوجب توقف القدرة على بكاء التفكر على ان لا يبقى فيه
غير التفكر وهذا التوقف منتف بل المتوقف على عدم بقاء غير التفكر هو عدم القدرة
على البكاء الحقيقي لا القدرة على بكاء التفكر بل هذه القدرة ثابتة عند بقاء غير
التفكر ايضا والحاصل ان الكلام في مفعول لو شئت لا في مفعول ابكي والمعنى لو شئت
ان ابكي دموعا بكيت تفكرا الا لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا او المراد ان البيت
من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لعدم التقدير والبيان لا لغرابة التعلق قوله
ليلا يلتبس بالمفعول اي لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل لانه يصلح مميزا او مفعولا
ولا يعلم على التعيين انه مميز او مفعول واذا لم يمكن ان يرتفع هذا الالتباس ويعلم
تعينا انه مميز لانه من لوازم في الاثبات واحاصل ان وجوب الاتيان بمن عند انتفاء
الفصل المذكور يرتفع الالتباس المذكور فكان لكل له فرد ثبات من جملتها في البيت المذكور قوله اظهار
الكمال العناية بوقوعه عليه تعليل لايقاع الفعل على صريح لفظه يعني ايقاع الفعل على ضمير المفعول

وان كان كافيا في اظهار العناية بوقوعه عليه لكنه ليس بكاف في اظهار كمال العناية
بوقوعه عليه والمراد بهذا ودون ذاك وانما يكفي فيه ايقاع الفعل على صريح لفظه لا على
ضمير العايد اليه وهذا انما يكون بذكره ثانيا وهذا انما يكون بحذفه ابتداء والحاصل
ان اظهار كمال العناية بوقوعه عليه سبب لايقاعه على صريح لفظه وهذا
سبب لذكره ثانيا وهذا سبب بحذفه ابتداء قوله قصدا الى المبالغة في التأدب
اي مع الممدوح وهي انما تمكن بحذف المفعول وجعل مطلق الطلب كناية عن طلب
المثل له بادعاء الملازمة بينهما فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم على
ما هو طريقة الكناية والممدوح يعتقد ان المادح يبالغ في التأدب معه بان
لا يجوز المثل له فضلا عن طلبه فلا يخفى انه لو قال طلبنا لك مثلا يكون في صورة مواجهة
بطلب المثل له صريحا لا كناية وهذا ينافي المبالغة في التأدب معه لدلالته على
تجويز وجود المثل له اذ العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وكمال الادب في عدم التجويز
قوله لما سبق من وجوب تقدير المفعول بحسب القرائن اي وجوب وجود القرائن
وقيامها عند حذف المفعول لعدم كون الغرض اثبات الفعل المتعدي لفاعله او نفيه
عنه مطلقا بل اريد تعلقه بمفعول غير مذكور قوله لان هذا المعنى اي معنى كون المراد عند
قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار معلوم مع انه معلوم جار في
سائر الاقسام اي اقسام الغرض فلا وجه لتخصيص هذا المعنى بقسم مجرد الاختصار
قوله وههنا اي في كون الحذف للتعميم مع الاختصار قوله فكان الاحسن ان يقول
لافادة الاختصاص دون ان يقول لرد الخطاء في التعيين لان الاختصاص يتناول كلا
القلب وقصر الافراد فيفيد المعنيين واما رد الخطاء في التعيين فمختص بقصر القلب
فلا يفيد الا احد المعنيين فيحتاج الى بيان كون تقديم المفعول لرد الخطاء في الاشتراك
فلذا كان ذلك احسن من هذا قوله وقولك لا غير ينفي ذلك الخ اي ينفي وقوع
الضرب على غير زيد فيكون مفهوم التقديم وهو وقوع الضرب على غير زيد مناقضا
لمنطوق لا غير وهو عدم وقوع الضرب على غير زيد والفرق بين المنطوق والمفهوم
ان المنطوق مدلول اللفظ وضعا والمفهوم ما يلزم من المدلول والاول معنى مطابقي
والثاني معنى التزامي قوله نعم لو كان التقديم الخ انما جاز ان يقال ما زيدا ضربت

ولا غير عند كون التقديم لغرض غير التخصيص كالاهتمام لان التقديم لا يدل
على وقوع الضرب على غير زيد وقولك لا غير لا ينفي ذلك فلا يكون مفهوم التقديم
مناقضا لمنطوق لا غير قوله وكذا زيدا ضربت وغيره اي لجاز لعدم كون التقديم
للتخصيص بل للاهتمام قوله فتاكيد اي تاكيد فقط لا تخصيص هنا اصلا قوله
فتخصيص اي تخصيص مع التاكيد الحاصل من التكرير وان لم يتعلق به قصدا قوله
لانه يكون مع جهل الخ لان هذا التقديم يكون مع جهل السامع بثبوت اصل الفعل
كما ان التقديم في قولك انا زيدا نصرته واما عمدا فاكرمته لمن قال ما فعلت بل
يكون مع جهل السامع بثبوت اصل الفعل والتخصيص لا يكون بالتقديم مع الجهل بثبوت
اصل الفعل بل بالتقديم مع العلم بثبوت اصل الفعل فلا شك ان مثل التقديم
في الاية المذكورة لا يكون للتخصيص فظهر ان ليس الغرض انا جدناه دون
غيرهم رد على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل
الهداية لهم ثم الاضراب عن سوء صنيعهم والمراد من النظر المذكور رد قول المص واما نحو
وانا ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص قوله ولهذا اي ولان التقديم يفيد
في جميع صور التخصيص وراء التخصيص امتنع ما بالمقدم قوله باعتبار هذا العارض
اي عارض كون تلك السورة اول سورة نزلت قوله لما فيه من معنى المفعولية بخلاف
المفعول الثاني فانه ليس فيه معنى الفاعلية ولهذا كان اصله التاخير وان جاز تقديمه
عند بناء الفعل له واسناده اليه بالنسبة الى مغايرته للمفعول الاول لكن تقديمه خارج
عما نحن بصدده قوله جعل الاهمية مهما الخ اي جعل المص الاهمية في تقديم بعض
المعمولات فيما يكون الاصل التقديم حيث قال وتقديم بعض معمولاته على بعض آما لان
اصله التقديم او لان ذكره اهم وجعلها في تقديم المسند اليه شاملا له ولغيره حيث
قال وآما تقديمه فلكون ذكره اهم آما لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما ليتمكن
المخبر في ذهن السامع بعني خالف كلامه في تعليل تقديم بعض المعمولات كلامه في تعليل تقديم
المسند اليه حيث جعل في ذاك التعليل كون الاصل التقديم قسما من الاهمية وفي ذلك
التعليل فيما لا حسن لاختلاف بين الكلامين في الحقيقة لان المراد بالاهمية في تقديم
المعمولات الاهمية العارضة دون الاصلية والمراد بالاهمية في تقديم المسند اليه الاهمية

الاصلية وجعل اصالة التقديم قسما من الاهمية الاصلية لا يخالف جعلها قسما
للاهمية العارضة ولا تناقض بين الجعلين جدا قوله وهو الموافق الخ اى كون
الاهمية شاملا لكون الاصل التقديم ولغيره من الامور المقتضية للتقديم موافق
لما ذكره السكاكى فى المفتاح والشيخ فى دلائل الاعجاز من كون اصالة التقديم
قسما من الاهمية فى تعليل كلا التقديرين فيكون كلام كل منهما فى تعليل تقديم بعض
المعمولات موافقا لكلامه فى تعليل تقديم المسند اليه حيث جعل اصالة التقديم من الاهمية
مطلقا قوله لئلا يتوهم خلاف المقصود اذ المراد بيان كون الرجل المؤمن من آل فرعون
لا بيان كونه بعضهم ايمانه منهم وفى الحاضر توهم خلاف المراد فى التقديم عوده والذى اقدم
وهم يؤخر قوله وانت صرفه الى الحقيقى والاضافى الخ دفع لما يقال ان التخصيص مطلقا
اى سواء كان عدم التجاوز الى الغير اصلا او عدم التجاوز الى بعض ما عداه من قبيل
الاضافات بمعنى ان تعلقه يكون بالنسبة الى تعلق شئ آخر وتقسيمه الى الحقيقى
والاضافى تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره ووجه الدفع ان كون التخصيص من قبيل
الاضافات بمعنى ان يكون تعلقه بالنسبة الى شئ آخر يتناول الحقيقى بمعنى عدم التجاوز
الى الغير اصلا والاضافى بمعنى عدم التجاوز الى بعض ما عداه لان التخصيص الذى يكون
بالنسبة الى شئ آخر اما ان يكون بالاضافة الى جميع الاغيار وهو الحقيقى بهذا
المعنى واما ان يكون بالاضافة الى بعض الاغيار وهو الاضافى بهذا المعنى فيكون
الاضافى بمعنى كون تعلقه بالنسبة الى شئ آخر اعم من الاضافى والحقيقى بالمعنى
المذكور فيكون تقسيم التخصيص اليهما تقسيم الشئ الى قسميه لا الى نفسه وغيره
قوله لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف آخر يعنى ان قصر الموصوف على الصفة
لا يوجب ان لا تكون تلك الصفة لموصوف آخر بل عند قصر الموصوف عليها يجوز ان تكون
لموصوف آخر فلا يلزم من قصر عليها قصرها عليه حتى لا يجوز كونها لموصوف آخر قوله
لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف الخ يعنى لا يلزم من قصر صفة على الموصوف قصر
والفرق بين قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ان الاول لا يمنع ان
يشارك الموصوف غيره فى تلك الصفة والثانى يمنع ذلك قوله واما نحو قولك ما زيد
الا اخوك الخ دفع لما يقال ان الخبر فى هذا الاستثناء جامد والجامد لا يكون الا بما بالغير

فلا

فلا يكون القصر فيه قصر الموصوف على الصفة ولا بالعكس قوله اما فى القصر الغير الحقيقى
اشارة الى الفرق بين قصر الصفة على الموصوف من القصر الحقيقى الادعائى وبين قصر الصفة
على الموصوف من القصر الغير الحقيقى وهو ان يجعل غير المذكور بمنزلة العدم فى الاول دون الثانى
وبهما يفترقان فى هذا بعد ان يشتركا فى اتصاف الموصوف بصفات مغايرة للصفة التى تقصر
الموصوف عليها قوله وقد يقال ان يقول الخ حاصل هذا الاعتراض عدم صحة عكس التعريف على التقدير
الاول وعدم صحة طرده على التقدير الثانى اما الاول فلان الصفة الواحدة والامر الواحد
لا يتناولان ما فوق الاثنين فيخرج عن التعريف ما هو من المعرف كالقصر الذى يكون عند اعتقاد
اشتراك ما فوق الاثنين واما الثانى فلان الاعم يتناول القصر الحقيقى لانه تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور فيدخل فى التعريف ما ليس
من المعرف وقوله وكذا الكلام فى قوله مكان اخرى ومكان اخر يعنى ان اراد به مكان صفة اخرى
ومكان امر واحد اخر فقد خرج القصر الذى يكون عند اعتقاد اتصاف امر بكثير من صفة
واحدة وعند اعتقاد ثبوت صفة لكثير من موصوف واحد نحو ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه
منجم وشاعر وما عمرو الا زيد لمن اعتقد ان عمرا وبكرا وان اراد به اعم من كان
صفة واحدة اخرى ومكان امرا واحدا اخر ومن غير فقد دخل فى التعريف القصر الحقيقى لانه
تخصيص صفة بامر مكان سائر الامور او تخصيص امر بصفة مكان سائر الصفات فلا يصح
ايضا طرد التعريف وعكسه لكن لو قال عالم يكن من المعرف فيه وخرج ما كان منه عنه والجواب
عن هذا الاعتراض مذكور فى الشرح حاصله ان المراد المعنى الثانى وهو مشترك بين الحقيقى
وغير حقيقى لكنه خصصه بغير حقيقى لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان
يفرع عليه التقسيم الى الافراد والقلب والتعيين لعدم جريان هذا التقسيم فى الحقيقى قوله
وفيه نظر الخ اى فى كون قصر التعيين تخصيص شئ بشئ دون شئ آخر لان المخاطب عند تساوى
الامرين لديه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها فيكون كذا
بل هو تخصيص شئ بشئ دون شئ لانك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه
بواحد من القيام والقعود على السواء فقد خصصته بالقيام دون القعود ولم تخصصه
بالقيام مكان القعود فيكون هكذا الا كذا اى يكون قصر التعيين تخصيص شئ بشئ دون
شئ لا تخصيص شئ بشئ مكان شئ آخر فيكون دون شئ مشتركا بين قصر الافراد وقصر

التعيين تحقق فيهما ومكان شئ مختصا بقصر القلب لا مشتركا بينه وبين قصر التعيين كما
توهمه المص فانه لم يتحقق الا في قصر القلب ولو سلم ان في قصر القلب مكان شئ والا يخفى
ان فيه دون شئ ايضا وتخصيص الاشتراك بمكان شئ ترجيح بلا مرجح ليتحقق الاشتراك
في دون شئ ايضا فان قولك ما زيد الا قائم لمن يرد ده بين القيام والقعود تخصيص له
بالقيام دون القعود وبالجملة لما كان دون شئ متحققا في قصر التعيين كما كان متحققا
في قصر الافراد مع ما في تحقق مكان شئ فيه من الركاكة والتكلف جعل السكاكي دون شئ
مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المص قصر تعيين وجعل مكان شئ مختصا
بقصر القلب لا يخفى ما فيه من المتانة والاستقامة **قوله** لان قولنا ما زيد الا شاعر
الخ الا لان قصر القلب كما يتحقق عند تحقق تنافي الوصفين كذلك يتحقق عند تحقق عدم
الوصفين ولا يختص بتحقق تنافيهما كما هو مقتضى هذا الشرط على انه يلزم ان لا يكون قولنا
ما زيد الا شاعر مثلا لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر قصرا اصلا لا افراديا ولا قلبيا لانه
لم يعتقد اجتماعهما ولم يتحقق تنافيهما وهذا انتفى الشرط فيه مطلقا وهذا باطل لانه
قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح وكذا ما يستلزمه **قوله** شرط الحسن اي لا شرط
الوجود يعني شرط حسن قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تنافي الوصفين وشرط حسن
قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما فلا يقتضي هذا الشرط اختصاص تحقق قصر
القلب بتحقق تنافي الوصفين بل يتحقق عند تحقق عدم تنافيهما ايضا لكن لا يجوز ولا يلزم
منه ان لا يكون مثل قولنا ما زيد الا شاعر قصرا اصلا بل هو قصر قلب لكن لا يجوز لانتفاء شرط
الحسن فيه حيث لا تنافي بين كونه شاعرا وكونه كاتبا او منجما **قوله** التنافي في اعتقاد المخاطب
او لا في الواقع يعني لا يوجب التنافي في الاعتقاد التنافي في الواقع بل يجوز في الواقع
كل من التنافي وعدمه فلا يقتضي اختصاص قصر القلب بتحقق التنافي بحسب الاعتقاد اختصاصه
بتحققه بحسب الواقع ولا يلزم من عدم كون مثل قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا
لا شاعرا قصر قلب بحسب الاعتقاد وعدم كونه قصر قلب بحسب الواقع بل قصر القلب يتحقق
عند عدم التنافي ايضا بحسب الواقع ويكون مثل قولنا ما زيد الا شاعر قصر قلب بحسب الواقع
فلا وجه لاهمال هذا الشرط ولا محذور في رعايته **قوله** فلا دلالة للفظ عليه اي فلا دلالة
للفظ الشرط في قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة الخ على ان يكون هذا الشرط

الحسن

الحسن لا شرط الوجود بل دلالته انما هي على ان يكون شرط الوجود لا شرط الحسن
ولو سلم ان له دلالة على كونه شرط الحسن لكن لا نسلم عدم حسن ان يكون مثل قولنا
ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا غير شاعر اقصر قلب ذو حسنه بدل على خلاف ذلك
الشرط جدا لانه يقتضي عدم حسنه وعدم حسنه فاسد وكذا ما يقتضيه **قوله** فلان
التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسير ان تفسير قصر القلب حيث
قال في الايضاح ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اي ثبوت خلافه
المتكلم ونفي ما اثبته وههنا وبالثاني من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته
المتكلم يعني ان قصر القلب ما يكون عند اعتقاد المخاطب عكس حكم المتكلم **قوله** وايضا لم يصح
قول المص الخ يعني قال المص في الايضاح ولم يشترط السكاكي في قصر الموصوف افرادا
عدم تنافي الوصفين ولا في قصر قلبا تحقق تنافيهما اذ لم يصح قول المص على ما يفهم
من عبارة الايضاح ان السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين يعني تنافيهما
بحسب اعتقاد المخاطب لانه قال في المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا العكس
وهذا صريح في التنافي بحسب اعتقاد المخاطب هذا **قوله** وعلى المص استدراك التنافي
الوصفين الخ حيث قال في الايضاح وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق
تنافي الوصفين ليكون اثباتها له مستلزما بانتفاء غيرها ولا يخفى انه على هذا اشترط
تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مستلزما بانتفاء غيرها لكن في هذا التعليل
نظر لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما بامر آخر غير هذا الاشعار مثل ان
يصرح به المتكلم بان يقول زيد قائم لا قاعد ان اريد اثباته تلك الصفة او المخاطب
بان يقول زيد قاعد لا قائم ان اريد اثباته اياها وهذا حاصل ما يقال في الشرح من
وجه النظر **قوله** من غير عكس فان كل مثال يشتمل على تنافي الوصفين لا يصلح
لقصر الافراد لاشتراط عدم التنافي فيه وكل مثال يشتمل على عدم تنافي الوصفين
لا يصلح لقصر القلب لاشتراط التنافي فيه وكل منهما يصلح لقصر التعيين لعدم اشتراط
شئ فيه اصلا فيكون بين قصر التعيين وبين قصر الافراد او القلب من وجه صلاحية المثال
عموم وخصوص مطلق لان بعض ما يصلح له لا يصلح له **قوله** والمذكور ههنا اربعة الخ
يعني ان طرق القصر اكثر من الاربعة المذكورة في هذا الباب لان القصر كما يحصل بالكلمة

يحصل بغيرها مثل توسط ضمير الفصل وتعريف الخبر بلام الجنس وكذا تعريف المبتدأ
به على ما سبق ذكره في باب المسند والمسند اليه وقولك زيد مقصور على القيام او محتص
به او منحصر عليه او متجاوز الى غيره وما اشبه ذلك لكن لما جعل العلم بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بواحد من هذه الاربعة حيث قالوا في تعريفه تخصيص شئ
بشئ بطريق مخصوص فضمت تلك الطرق الاربعة المذكورة بالذكر ههنا واختصاصها
بالذكر بناء على ذلك لا يوجب اختصاصها بكونها جميع طرق القصر وعدم كون غيرها
طريق القصر اصلا قوله بخلاف قصر الصفة الخ فانه لا يشترط فيه عدم التنافي بين
الموصوفين فيه افراد او لا تحقق التنافي بينهما فيه قلبا لامتناع ذلك فالمثال الواحد
يصلح لهما بحسب المقام واعتقاد المخاطب قوله وهكذا في سائر الطرق الى الكلام
فيها كالكلام في طريق العطف فانه يعود ههنا للقلب في قصر الموصوف على الصفة
ايضا مثال بين في فيه الوصفان لان مثال الافراد لا يصلح للقلب لاشتراط
عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب ولم يضر له في قصر الصفة
على الموصوف مثال بينا في فيه الموصوف ان لاستحالة تنافيهما بل يصلح له
مثال الافراد لعدم اشتراط شئ اصلا فيهما في قصرها وكل مثال يصلح لهما يصلح
للتعيين والمذاهم يتعرض لاكمر اصلا قوله دون الافراد بخلاف كلام المص فانه
صريح في ان انما ولا العاطفة تستعملان لقصر الافراد ايضا فيقال جاءني زيد لا عمرو
وانما جاءني زيد لمن اعتقد انهما جاءاني كما يقال لمن اعتقد ان الجاءني عمرو لا زيد وانما
عند الشيخ فلا يقال الا عند الاعتقاد الثاني فوقع الخلاف بينهما في ان يقال عند
الاعتقاد الاول مع الوفاق في ان يقال عند الثاني قوله واشار بلفظ التضمن
الى انه ليس بمعنى ما والا الخ يعني فيه اشارة الى رد ما توهمه بعض الاصوليين
من ان ما في انما هي النافية وان بمعنى الا حيث استدلوا على افادة القصر بان ما
للنفي وان للاثبات والواجب ان يكونا لاثبات ما بعدهما ونفي ما سواه وهذا بالاجماع
وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت
عليه باجماع النحاة واما على ما توهمه فيلزم دخولها على الحرف وعدم تغيرها اذ دخلت عليه
لانه مثبت ههنا والاجماع حرفي الاثبات والنفي معا مع انهما لا يجتمعان في حكم واحد معا

واجتماع

واجتماع شيئين لهما صدر الكلام في صدر واحد وعدم عمل واحد من العاملين بلا مانع
فثبت ان ما في انما هي كافة الحقت لتاكيد ما كان في ضمن المجموع المركب
منها ذلك التاكيد واثبات ما بعدها منطوقا ونفي ما سواه مفهوما فكان للقصر
القصر لبيد الا قوله اذ فرق بين ان يكون في شئ الخ اذ الاول يقتضي ان يكون معنى
الشئ الاول كلا ومعنى الشئ الثاني جزءا والثاني يوجب ان يكون معناهما
واحدا وبهما مترادفين في هذا المعنى جزئيا من جملة المعنى
دون الترادف جزءا وليس بهما لفظين مترادفين حتى يكون انما بمعنى ما والا بل في انما
معنى ما والا لان معناه التاكيد على التاكيد مع اثبات ما بعدها ونفي ما سواه وهذا النفي
والاثبات هو معنى ما والا فلا شك ان في انما معنى ما والا لهذا اقال في الاشارة الى
سبب افادته القصر تضمنه معنى ما والا ولم يقل لكونه بمعنى ما والا كما توهمه البعض
واستدل به على افادته القصر لانه فاسد كما عرفت وجهه آنفا قوله فليس
كل كلام الخ كما سيجئ من ان ما يجعله المخاطب منكرا يصلح فيه ما والا دون انما والا يخفى
انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان والا يصح في امثال ذلك انما ايضا
لكونه مما يقتضيه الترادف جدا قوله وتقرير هذا الكلام الخ اي تقرير قوله لقول
المفسرين الخ وبيان وجه الاستدلال به على افادة انما القصر وتضمنه معنى ما و
الا او تقرير قوله وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع وبيان وجه مطابقته
لها وهذا هو الظاهر وانما كان فاعل واحد والمراد بتلك المطابقة مطابقتها
في افادة القصر فقط فان القصر في قراءة النصب مستفاد من انما وفي قراءة
الرفع من تعريف الخبر بلام الجنس فلا مطابقة بينهما من طريق القصر وعدم المطابقة
في طريقة لا يوجب عدمها في افادته كما ان وجودها في افادته لا يوجب وجودها
في طريقة ولا تنافي بين العدم من وجه والوجود من وجه فعند تحقق
عدم المطابقة من جهة الطريق يتحقق وجودها من جهة الافادة والقراءة
المشهورة هي ما كان القرآن وفي قراءة حرم مبنيا للفاعل مع نصب
الميتة يكون ما في انما كافة مطلقا بانتفاء احتمال ان تكون موصولة لانه يوجب
بقاء ان بلا خبر والموصول بلا عايد لان ضمير حرم راجع الى الله والموصول

ليس عبارة عنه بل بقاء الكلام بلا معنى وفى قراءة حرم مبنيا للفاعل ايضا مع رفع
المبتة يكون ما فى انما موصولة قطعا بارتفاع احتمال ان تكون كافة لانه يقتضى ان
يكون رفع المبتة بحرم مبنيا للفاعل وان يكون المبتة محرما اسم فاعل لا محرما اسم مفعول
ولا يخفى فساده لانا نحرم اسم مفعول لا محرما اسم مفعول وارتفاع المبتة على الخبرية
دون الفاعلية وفى قراءة حرم مبنيا للمفعول مع رفع المبتة يحتمل ان يكون ما فى انما كافة
وارتفاع المبتة بالفاعلية وان يكون ما فيه موصولة وارتفاع المبتة بالخبرية و
عند ارتفاعها تكون ان عاملة ههنا ايضا ولهذا رجح كون ما موصولة على كونها
كافة اذ الاصل بقاؤها عاملة ما لم يمنع مانع عنه وهذه القراءة الثالثة ايضا تفيد
القصر بكلا احتماليها الا انها غير مشهورة ولهذا اذا اطلقت قراءة الرفع يراد
بها المشهورة ويعتبر مطابقة قراءة النصب معها كما اشار اليه بقوله فراد السكاكى
والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية يعنى ليس مرادهما بقراءة
الرفع عند اطلاقها هو القراءة الثالثة ولكون مرادهما بها هو الثانية دون الثالثة
لم يتعرضا لاختلاف البناء للفاعل والبناء للمفعول فى لفظ حرم بل اكتفيا باختلاف
النصب والرفع فى لفظ المبتة فقط قوله وبعضهم توهم ان مراد السكاكى
والمصنف يعنى كون مرادهما بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة وهم اذ المراد
بما كما دل عليه عدم تعرضهما للاختلاف فى حرم بل فى المبتة رفعا ونصبا القراءة
الثانية كما مر والسبب فى اختيار كون ما فى انما موصولة بقاء ان عاملة على ما
هو اصلها والمطابقة بالسبب فى ذلك من عدم الاطلاع عليه قوله لاثبات
ما يذكر بعد وهو معنى ما والا واجماعهم على المسئلة اللغوية حجة قوله ولهذا
اى ولان مراد المصنف هو الاستثناء وعلى صحة الانفصال مع التمثيل لا مجرد
التمثيل قوله وهو اى هذا المعنى ليس بمقصود لانه قصر الموصوف على الصفة
والمقصود قصر الصفة وهى المدافعة عن احادهم على الموصوف وهو المتكلم
وليس يلزم من هذا القصر عكسه حتى يكون المعنى ما ذكر بل المعنى ان المدافع
عن احادهم انا لا غيرى فثبت له المدافعة عن احاد غيرهم قوله وذكر المثالين
احدهما لقصر الافراد والثانى لقصر القلب والظاهر ان المثال المذكور انما يصلح

قوله فى العدول عن لفظ من الى لفظ ما
فد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف
اى ان قويا مرافعا انا كما اشار اليه
صاحب الكشاف فى ما آت فى سورة
الكافرين وغيرها حسن جلبى

لاحدهما قوله بحسب اعتقاد المخاطب اى يكون افرادا عند اعتقاد الشركة والغير و
قلبا عند اعتقاد انفراده وتعيينا عند اعتقاد التساوى قوله اى بمفهوم الكلام يعنى
مفهوم الكلام الذى فيه التقديم قوله وان لم يعرف ان التقديم الخ اى وان لم يعرف
ان التقديم فى اصطلاح البلغاء للقصر يعنى ليس يحتاج صاحب الذوق السليم فى فهم
فهم القصر من مفهوم الكلام الذى فيه التقديم الى معرفة كون التقديم فى اصطلاحهم للقصر
بل تعرفه عند التامل فى مفهومه من غير احتياج الى غيره اصلا سواء كان له معرفة ذلك اولا قوله
لان الوضع وضعها لمعان تفيد القصر فكان دلالتها عليه بالوضع لكن كونه افرادا او قلبا او تعيينا انما
يستفاد منها بمعونة المقام وهو المقصود فى هذا الفن دون ما استفيد بمجرد الوضع من مجرد
القصر مطلقا عن هذه الاحوال قوله النص على المثبت والمنفى اى التنصيص عليهما والتصريح بهما الا ان
المثبت فى العطف بلا هو المعطوف والمنفى هو المعطوف فى العطف بيل بالعكس قوله
تشبيها بالغايات يعنى لما حذف المضاف اليه من غير كما يحذف من الغايات كان من حيثما ومثل
مشابها بها من جهة الابهام وتلك المشابهة صار مبنيا على الضم مثلها قوله ان النفى بلا
العاطفة يشير الى ان النفى فى قول المصر والنفى يراد به هذا النفى لا مطلق النفى اذ لا دليل
على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وذلك لان المنفى بليس لا يشترط بان لا يكون
منفيا قبله بغير ما وانما لم يقل طريق العطف كما فى المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل
قوله وقد يقع مثل ذلك اى مثل ما زيد الا قائم لا قاعد اى بجامعة لا العاطفة مع ما والا او
بجامعة النفى مع النفى والاستثناء وقد تقع فى كلام المصنفين الذين لا يستشهد بكلامهم
لا فى كلام السكاكى البلغاء الذين يستشهد بكلامهم قوله وكذا الكلام فى ما يقوم الا زيد
اى وكما الكلام فى بيان كون الشرط المنفى بلا العاطفة مفقودا فى النفى والاستثناء فى قصر
الموصوف على الصفة الكلام فى بيانه فى قصر الصفة على الموصوف فكما اذا قلت ما زيد الا قائم
فقد نفيت عنه كل صفة وقع النزاع فيها حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مصطجع
ولا متكئ ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد مثلا فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفى قبلها بالنافية
فكان شرط هذا المنفى مفقودا هناك حيث كان كذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت
عن القيام عمرا وبكرا وغيرهما حتى كانك قلت ليس يقوم عمرو ولا بكر ولا بغيرهما فاذا
قلت لا عمرو مثلا فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفى قبلها بالنافية فلا شك ان شرط هذا

المنفي كان مفقودا هناك ايضا جدا واحاصل ان النفي بلا العاطفة لا يجامع
مع النفي والاستثناء لا في قصر الموصوف على الصفة ولا في قصر الصفة على الموصوف
لانتفاء شرطها المنفي بها مطلقا قوله بغير ما من ادوات النفي اي بغير ما من ادوات
النفي وكلمانه على ما صرح به في المفتاح والاحسن ان يصرح ايضا بقوله من ادوات
النفي او كلمانه قوله وفائدة الضمير راجع الى التصريح المفهوم من قوله على ما صرح
به اي فائدة التصريح بقوله من ادوات النفي او كلمانه قوله بنحوى الكلام اي بمفهومه
نحو زيدا ضربت فمعناه لا عمرا وفيجوز زيدا ضربت لا عمرا قوله او علم المتكلم
او السامع عطف على نحوى الكلام نحو زيدا ضربت فمعناه لا عمرا والعلم احدهما بان
في زيدا ضربت لم يكن عمرو مضروبا فيقال زيدا ضربت لا عمرا قوله او نحو ذلك
من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع و ابى وكف وغير هما مما لا يعد من كلمات
النفي وادواته فان امثال تلك الامور لا امتناع في مجامعة النفي بلا العاطفة
مع النفي بما بل تستعمل لا العاطفة بكل منها ولا محذور فيه اصلا قوله لا يقال
هذا الخ اي قوله بغير ما بمعنى بغير ما من ادوات النفي يقتضي جواز ان يكون
المنفي بلا العاطفة منفيا قبلها بغير ما من ادوات النفي بالاولى لان هذه العاطفة ليست
غير ما اي غير ما لا يتناول ما فيجوز ذلك بناء على اقتضائه جدا قوله لانا
نقول الخ يعني ان قوله بغير ما يتناول لا العاطفة الاخرى لان هذا الضمير
ليس بمطلق لا العاطفة حتى يختص الغير بالادوات والباقية ولا يتناول لا
العاطفة الاخرى فيلزم جواز ان يكون منفيا قبلها بما بل هو للا العاطفة
المخصصة التي نفي بها ذلك المنفي فلا يختص الغير بها بل يتناول لا العاطفة الاخرى ايضا
فلا يلزم جواز ذلك والمعنى بغير ما من الادوات سواء كانت لا العاطفة الاخرى
او غير ها قوله وهذا اي قوله بغير ما في تناوله لا العاطفة الاخرى كقولك في باب
الكريم ان لا يؤذى غيره في تناول الغير غير هذا الكريم الاخر فانه لا يختص الغير غير
باللئيم فكذلك لا يختص الغير هناك بما في الادوات قوله كما في النفي والاستثناء
فان النفي فيه مصرح به وان لم يكن المنفي مصرحا به لوجود كلمة النفي قوله وهذا كما يقال
امتنع زيد الخ اي ما يقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يا عيني لا عمرو فضل

ما يقال امتنع زيد عن المجئ لا عمرو فان النفي غير مصرح به والمنفي بلا العاطفة غير منفي
بغير ما من ادوات النفي فيكون كل منهما دالا على النفي الضمني وهو ليس في حكم النفي الصريح
فيجامع النفي بلا العاطفة مع كل منهما وبينهما اشتراك في ذلك جدا قوله لان ما من ادوات
النفي الخ فيه بحث فان لا يوجب عدم دلالة قولنا امتنع زيد عن المجئ على ايجاب امتناع
عمرو عن المجئ عدم دلالته على انتفاء امتناعه ضمنا فالكل مشترك في كون المنفي
بلا العاطفة منفيا قبلها بالنفي الضمني والمنفي ضمنا في امتناع زيد عن المجئ ليس مجئ
زيد بل امتناع عمرو عن المجئ والتشبيه انما هو من جهة ان النفي بلا العاطفة منفي
بالنفي الضمني لا بغير ما من ادوات النفي وان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح
لا من جهة هذا فقط كما قلت فكما ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني
في انا انا تميمي لا قيسي وهو يا عيني لا عمرو وكذلك انه كذا في امتناع زيد عن المجئ لا عمرو
فيكون فيه دلالة على انتفاء امتناع عمرو عن المجئ ضمنا كما كان في انا انا تميمي لا قيسي وهو
يا عيني لا عمرو ودلالة على انتفاء القيسية عن المتكلم وانتفاء الاتيان عن عمرو ضمنا
وليس النفي الضمني في حكم النفي الصريح في شئ منها فيصح ان يجامع النفي بلا العاطفة
مع كل واحد منها جدا قوله ان يكون الوصف مختصا الخ هذا في قصر الصفة على الموصوف
فيقال في قصر الموصوف على الصفة شرط مجامعة النفي بلا العاطفة بانما ان لا يكون
الموصوف مختصا بتلك الصفة فلا يجوز او لا يحسن ان يقال انما المنفق يسلك مسالك
السنة لا طريقة البدعة واحاصل ان عدم الاختصاص مطلقا اذا تحقق يجوز او يحسن
المجامعة ليحصل الفائدة والا فلا قوله وقال عبد القاهر الخ يعني يجوز المجامعة
عند في الوصف المختص وغير عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد الا انها لا تحسن
في المختص كما تحسن في غير ه اما الاول فلفقد شرط الحسن واما الثاني
فلوجود شرطه قوله وهذا اي ما قال عبد القاهر ان عدم الاختصاص شرط
الحسن لا شرط الجواز اقرب الى الصواب مما قال السكاكي انه شرط الجواز لا شرط
الحسن فيلزم ان يمتنع المجامعة عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد عند والدليل
على الامتناع قوله كما في الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز ضيف قال اعلم ان
موضع الحسن ان يجئ الخبر لا بجهلة المخاطب ولا ينكره وما ينزل هذه المنزلة وما لا ينزل

لم ينكر او في حكمه قوله لم يصح القصر لان القصر انما هو لرد الخطاء في الحكم واذا لم يكن
في الحكم خطاء فلا يصح جدا قوله وعلى هذا اي على ما ذكر في هذا الجواب يكون ما ذكر
هنا وفي الايضاح نقدا على دلائل الاعجاز من ان اصل انما ان يكون الحكم المستفاد
هو فيه مما يعلمه ولا ينكره المخاطب بمعنى انه يكون لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب
ح موافقا لما ذكر في المفتاح من ان طريق انما ان يسلك مع مخاطب مقام لا يصر
على خطائه او يجب عليه ان لا يصر قوله عاهدوا لا زيد هذا قصر الصفة على الموصوف
بمعنى عاهدني الا زيد لان هو عبارة عن الشيخ وهو المرئي قوله لكنهم لما كانوا الخ
حاصله كانهم انبتوا له عليه السلام الرسالة والبشرية من الملك والاعتقاد والاشتراك
بين الصفتين فيه فخص بوصف الرسالة وقصر عليه واستعمل النفي والاستثناء
اذ الرسل يعرفون كثير الناس للقوله تعالى الا رسول قد خلت من قبله الرسل فيكون
وصف البشرية عن الملك منتفيا عنه فيكون هذا قصر افراد قوله لكنهم نزلوا منزلة
المنكرين الخ الفرق بين هذا التنزيل والتنزيل السابق ان منشاء هذا حال المتكلم
ومنشاء ذلك حال المخاطب قوله فقلبوا هذا الحكم اي حكم ادعاء الرسالة الى
انكار البشرية مع ادعاء الرسالة وانبتوا البشرية على القصر ونفوا الرسالة بناء
على ثبوت البشرية وانتفاء الملكية قوله من باب مجاراة الخصم الخ فان من عادة
من ادعى عليه خصمه الخلاف في امر لا يخالفه فيه ان يعيد كلامه على وجهه كما اذا قال
لك من يناظرك انت من شانك كيت وكيت فتقول نعم ان من شاني كيت كيت
ومن هذا القبيل قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم بتسليم قول الكفار المعاندين
ان انتم الا بشر مثلنا وهو تسليم بعض مقدماتهم ليغتر ويذل اقدامهم ويجهل ويتحير
تبكيتهم والزامهم فلا يلزم من تسليم هذه المقدمة تسليم مقدمة ادعائهم انتفاء
الرسالة بل عند تسليمها يتحقق دعوى الرسالة لعدم التنافي بين البشرية و
الرسالة وهم يدعون التنافي بينهما والمخاطبون يردونهم الى عدم التنافي بينهما
بادعائه وقوله فلهذا اي فلان كونهم بشرا لا ينافي ان يمن الله عليهم بالرسالة
انبتوا البشرية لانفهم قوله والاولى على ما ذكر في الجواب عن البحث الوارد على اصل
انما من ان مرادهم ان انما يكون لخبر من شانه الخ ان يكون قولك انما هو انوك ليس

يعلم

يعلم ذلك وبقربه من امثلة الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق عليه
او على اخيه فكانه اخطاء فنزل انه ليس باخيه لكنه غير مقصر على ذلك قوله من شانه
ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره بمعنى وان كان المخاطب اي المسلمون جاهلا ومنكرا
لان كونهم اي المنافقين مصلحين مجهول للمسلمين ومنكر لهم قوله وذلك اي
ولاوى عاهم ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره قوله
ومعنى قصر الفاعل الخ جواب عما يقال ان الفاعل والمفعول ذاتان فلا يتصور
القصر بينهما لان القصر انما يقع بين الصفة والذات فلا معنى لقصر احدى الذاتين على
الاخرى جدا قوله فيرجع في التحقيق الخ يرجع القصر في الامثلة المذكورة في تحقيق
معناه وتقريره الى احد القسمين اما قصر الفاعل على المفعول وقصر المفعول على الفاعل
فلان معنى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا مضروبية زيد مقصورة على عمرو ومعنى ما ضرب عمرا
الا زيد ان الكون ضارب عمرو مقصور على زيد ولا يخفى انه من قصر الصفة على الموصوف الا
ان الصفة في الاول الفعل المسند الى الفاعل المفهوم منه الكون مضروبا بالزيد المتعلق
بعمرو والموصوف هو المفعول وفي الثاني الفعل المتعلق بعمرو المفهوم منه الكون
ضاربا له المسند الى الفاعل والموصوف هو الفاعل واما في قصر احد المفعولين على الاخر
فلان معنى ما اعطيت زيدا الا درهما ان الكون معطى زيد امقصورا على درهما ومعنى
ما اعطيت درهما الا زيدا ان الكون معطى درهما مقصورا على زيدا ولا يخفى انهما
من قصر الصفة على الموصوف الا ان الصفة في الاول غير حافي الثاني كما ان الموصوف
فيه غير حافيه واما في قصر ذي الحال على الحال فلان معنى ما جاءني زيد الا راكبا ان
زيدا عند المجيء مقصور على التركيب فهو من قصر الموصوف على الصفة واما في
قصر الحال على ذي الحال فلان معنى ما جاءني راكبا الا زيدا ان التركيب عند المجيء
مقصور على زيد فهو من قصر الصفة على الموصوف واما في قصر الفعل على الظرف
فلان معنا ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل ان قيام زيد مقصور على
الكون في الدار ونومه مقصور على الكون في الليل فهو من قصر الموصوف على الصفة
واما في قصر على المفعول له والتمييز فلان معنى ما ضربت زيدا وما طاب عمرو الا لف
ان ضربه وطيبه مقصور على الوقوع للتاديب والتبوت من جملة النفس فهو من قصر

الموصوف على الصفة واما في قصر الموصوف على الصفة فلان معنى ما جاءني رجل الا فاضل ان الرجل اجائي مقصور على الكون فاضلا فهو من قصر الموصوف على الصفة واما في قصر الصفة على الموصوف فلان معنى ما جاءني فاضل الا رجل ان الفاضل اجائي مقصور على الكون رجلا فهو ايضا من قصر الموصوف على الصفة واما في قصر المبدل منه على البدل فلان معنى ما جاءني احد الا اخوك ان الاخر اجائي مقصور على الكون اخاك فهو من قصر الموصوف على الصفة ومعنى ما ضربت زيدا الا راسه ان كون زيد مضروبا لي مقصور على راسه ومعنى ما سلب زيدا الا ثوبه ان كون زيد مسلوبا مقصور على ثوبه فهما من قصر الصفة على الموصوف وعلى هذا القياس في قصر البدل على المبدل منه في كل ذلك تدبر

قوله فانه لا يجوز ذلك اي تقديمها مع ازالتها عن حالها التي هي فيه من انقلاب قصر الفاعل على المفعول الى قصر المفعول على الفاعل وبالعكس اليه اشار بقوله من اختلاف المعنى وانعكاس المقصود وانما ينعكس المقصود لان المقصور عليه لا يعلم عند التقديم من المقصور فيظن انه المقصور لا المقصور عليه فيلزم الانقلاب جدا قوله وعلى هذا فقس اي على هذا الكلام الذي ذكر في تعليل استلزام تقديم المقصور عليه مع اداة الاستثناء على المقصور قصر الصفة قبل تمامها في المثال الثاني فقس الكلام الذي يذكر في استلزام اياه في المثال الاول وما سواه والصفة المقصورة في المثال الاول هي الضرب المسند الى زيد وفي الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول ومن تقديم المفعول في الثاني لتتم تلك الصفة ويحسن قصرها قوله اعني ذكر المتعلق في الاول وهو زيد في المثال الاول وعمرو في المثال الثاني قوله والفاعل والمفعول يعني في صورة تاخير المقصور مع اداة الاستثناء وصورة تقديمهما بحالهما ولو علة قوله لما سبق من اشتراط المنفي بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلا بغير ما من ادوات النفي فهذا الشرط مفقود ههنا لان المنفي بها منفي قبلا بغير قوله كما ان الاخبار كذلك اي يطلق على نفس الكلام الذي لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم اعني القاء مثل هذا الكلام قوله والاظهر ان المراد ههنا هو الثاني اي المراد بالانشاء في هذا المقام هو فعل المتكلم اي القاء الكلام الانشائي قوله لظهور ان ليت الخ اي لان

الباب الثاني
الانشاء
بطلب

الظاهر

الظاهر ان ليت وهل والكرم ولا اجازته في نحو لا تفعل ويا منادا موضوع لافادة معنى التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء بمعنى هذه الالفاظ موضوعة كما ينبغي المصدرية اي فعل المتكلم اعني فعله النفساني وهو حالة نفسانية منفسة متعلقة بنسبة ما لا في الخارج بل في النفس مخبرة تلك النسبة من احتمال الصدق والكذب لا للكلام الذي فيه تلك الامور قوله اخبار نقلت الى معنى الانشاء اي لفظها اخبار ومعناها انشاء فانما يبحث ههنا عن الانشاء لفظا ومعنى لا عن الانشاء بمعنى فقط

قوله ان كان طلبا استدعى مطلوبا الخ يعني مطلوبا متصورا اجمالا واما تفصيلا لامتناع توجه الطلب نحو المجهول المطلق غير حاصل في وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والحاصل ان الطلب انما يتعلق بالمطلوب المتصور الغير الحاصل دون المجهول المطلق ولا الحاصل قوله طلب حصول شيء على سبيل المحبة يعني سواء كان حصول ذلك الشيء ممكنا او ممتنعا اذ ليس امكان حصوله شرطا على ما اشار اليه بقوله ولا يشترط امكان المتمنى قوله بخلاف الترجي فانه يشترط امكان المترجى فلا يجري في المستحيل والممتنع فيكون اخص من التمني في الجريان حيث يجري في الممكن والمستحيل قوله ولكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب الخ اشارة الى الفرق بين الممكن المتمنى والممكن المترجى فان في الثاني ما ليس في الاول من التوقع والطماعية في الوقوع فالترجي انما يجري فيما لك توقع وطماعية في وقوعه والتمني فيما ليس كذلك ممكنا كان او ممتنعا اذ هو يجري في المستحيلات والممكنات المستبعد وقوعها لعدم الاسباب المؤدية ووجود الاسباب المانعة قوله والا الخ اي وان كان لك توقع وطماعية في وقوعه لصار ترجيا لا تمنيا فيلزم ان يستعمل فيه لعل او عسى دون ليت قوله لانه الخ اي لان لفظ هل حين يعلم ان لا شفيع له لا يمكن ان يحمل على حقيقته ومعناه وهو الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء المحكوم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوت المحكوم وانتفائه بل يحمل على التمني مجازا قوله هي ابراز المتمنى الخ اي ابراز المحكوم المتمنى المجزوم الانتفاء في صورة المحكوم الممكن الغير المجزوم الانتفاء ولا الثبوت لكمال عناية المتكلم وفضل بذلك المحكوم المتمنى فكانه ممكن عنده لكنه مجهول الثبوت والانتفاء وكانه يطلب العلم به

قوله ليست على اصلها وهو الشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط اي كونها لامتناع
الثاني لامتناع الاول بل على خلاف اصلها وهو التمني قوله وانما يضمر ان في جواب
الاشياء الستة يعني ليست من هذه الاشياء الستة حتى ينصب المضارع بعدها
باضمار ان والمناسب لما ههنا هو التمني لانه كما يفرض ما غير الواقع واقعا كذلك
يطلب بليت وقوع ما الاطماعية في وقوعه فتلك المناسبة والمشابهة بين لو وليت
يحمل لو على التمني لا على اصلها في مثل هذا المقام فكانها تستعمل لطلب وقوع غير واقع
لاطماعية في وقوعه كما تستعمل لفرض وقوعه والاول مجاز والثاني حقيقة والملابسة
بينهما غير خفية قوله مركبتين مع لا وما الزيدتين الآن لو مركبة مع لا وما وهل
مركبة مع لا فقط وايضا ان الامر كذلك مع هل ولو وما مركبة مع ما فقط قوله والمذكور
في الكتاب الخ جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان ما ذكر المص في كتاب التلخيص من
قوله قال السكاكي كان حروف التنديم والتخضيض الخ ليس عبارة السكاكي ولم يقل
هكذا ولم قال المص هذا وباتي وجه قال قوله وانما ذكر هذا بلفظ كان اي انما ذكر هذا
الكلام المذكور في الكتاب باللفظ كان لعدم قطع المص بكون هذه الحروف مأخوذة
فيها باعتبار التركيب بل يجوز ان يكون كل منها وحدها موضوعا للتنديم والتخضيض
من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما ياباه كثير من النحاة فلم تتحقق
عندهم ذلك بناء على هذا فانى يدل على الظن دون القطع قوله وبهذا الشبه للحالات
الخ اي بسبب بعد من الحصول شبهها يعني لما كان المرجو في مثل هذا المقام بعيدا
عن الحصول بطريق السهولة اشبه المتمنى الذي هو المحال او الممكن الذي لا اطماعية
في وقوعه لبعد من الحصول مطلقا فيتولد من بعد معنى التمني وفي ههنا مستعملة في
معنى التمني لكن المرجو قد شبه بالمتمنى فصار بحيث يتولد منه معنى المتمنى فاعطى
بعد حكم ليت ونصب في جواب المضارع على اضمار ان قوله لطلب التصديق اي اتيانا بالذهن
الخ يعني لم يعلم النسبة الايجابية او السلبية فيطلب علمه قوله طالبا لتعيين ضم تعلمه
تفصيلا كي علمته اجمالا قوله طالبا لتعيين ذلك كي يحصل لك العلم به على وجه التفصيل
كي حصل لك العلم به على وجه الاجمال قوله وذلك اي قبح هل في هذين المقامين
وعدم قبح الهمزة فيهما لان التقديم ههنا للتخصيص وهو يستدعي حصول

التصديق

التصديق بنفس الفعل لانه انما يكون بعد حصوله فيلزم ان يكون هل لطلب
حصول الحاصل وهذا قبيح جدا قوله وهذا ظاهر في اعمر واعرف لانا نريد
قام اي كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر في اعمر اعرف لانه
لا خفاء في كونه تقديم المنصوب للتخصيص واذا كان التخصيص يستدعي التصديق بنفس
الفعل فظاهر ان التقديم يستدعيه ايضا فلا خفاء ان هل يكون لطلب حصول الحاصل
جدا وهو قبيح قطعا وغير ظاهر في ازيد قام لانا لم نسلم كونه لتقديم المرفوع للتخصيص
خفاء وكذا في استدعائه التصديق بنفس الفعل خفاء بل هو غير مسلم وان كان
مسلما على مذهب الشيخ لكن يجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق دون التصور
ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه لا للتخصيص فلا يكون مستدعيا لحصول التصديق
بنفس الفعل فلا يكون هل لطلب حصول الحاصل ولا يلزم القبح في تقديم المرفوع جدا على
تقدير كونه للاهتمام مثلا بناء على انه يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل بل على
ان هل بعض قد ولا يرضى بالاسم بينه وبين الفعل للزوم الافتراق والحاصل
ان تعليل قبح هل عمر اعرفت بكون التقديم مستدعيا لحصول التصديق وكون هل
لطلب حصول الحاصل صحيح وتعليل قبح هل زيد قام به غير صحيح ولا يصح تعليله الا بان
هل بعض قد ولا يرضى بالفعل بينه وبين الفعل كما علله به الشيخ قوله وهي لطلب تعيين
احد الامرين الخ يعني ان ام المتصلة لطلب التصور وهل لطلب التصديق فكما بين التصور
والتصديق تدافع فكذلك بين ام المتصلة وهل تدافع فيكون الكلام مشتملا على
اجتماع النقيضين وهو ممتنع جدا قوله لما سيجيء من ان هل بعض قد في الاصل فلم تعرض
بوقوع الفعل الاسم بينها وبين الفعل قوله ولهذا ايضا قبح مثل هل زيدا ضربت اي
كما امتنع هل زيد قام ام عمرو لكون هل مختصة بطلب التصديق كذلك قبح مثل هل زيدا
ضربت لكونها مختصة قوله لكن ذلك خلاف الظاهر اي كون زيدا مفعول فعل
محذوف او كون التقديم لغير التخصيص خلاف الظاهر اذا الظاهر ان يشتغل المفسر
بالضمير وان يكون التقديم في الغالب للتخصيص وليس بغير شيء منهما في الظاهر لكونه
خلافه قوله فانه يقبح لان تقديم العامل على المعمول اذا اعتبر المفسر قبل
زيدا الا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق

فيجز ولا يقبح وايضا على هذا التقدير يشتغل المقر بالضمير فلا يكون خلاف
الظاهر قوله وفيه نظر اى قول المص ويلزمه ان لا يقبح هل زيد عرف نظر لان لزومه
ممنوع لجواز ان يقبح بعلة اخرى مثل ان يكون هل بمعنى قد فان انتفاء علة مخصوصة
لا يوجب انتفاء جميع العلل حتى يلزم انتفاء الحكم مطلقا بل يجوز ثبوته بعلة اخرى
جدا والحاصل ان المفهوم مما ذكره السكاكى عدم لزوم قبح مثل ذلك لا لزوم عدم قبحه
كما توهمه المصنف رحمه الله قوله فلا يصح لانكار الفعل الواقع فى الحال لان تخصيص
هل المضارع الذى دخلت هى عليه بالاستقبال يوجب انتفاء دلالته على المضارع على
الحال فاذا لم يكن فيه دلالة على الحال فكيف يصح هل لانكار الفعل الواقع فى الحال
قوله بخلاف الهمزة فانها لا تخصص المضارع الذى دخلت هى عليه بالاستقبال
فيكون فيه على الحال فتصح الهمزة لانكار الفعل الواقع فى الحال قوله ليعلم ان هذا
الامتناع الخ اى ليعلم ان امتناع كون هل لانكار الفعل الواقع فى الحال جار فى كل
انكار للفعل يوجد فيه قرينة مقالية او حالية تدل على ان المراد من هذا الانكار
نكار انكار الفعل الواقع فى الحال لا انكار الفعل الواقع فى الاستقبال
سواء اعمل ذلك المضارع الذى دخلت هل عليه فى جملة حالية كقولك اتضرب
زيدا وهو اخوك او لا كقوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وغير ذلك وجملة
الحالية قرينة مقالية على كون المراد انكار الفعل الواقع فى الحال لا الاستفهام
عن وقوعه اذ لا معنى للاستفهام عن وقوع الضرب المقارن للكون افاضل وتحقق
العلم بالقول على الله قرينة حالية على ان المراد انكار الفعل الواقع فى الحال دون
الاستفهام عن وقوعه فيعلم ان المراد هو الانكار لا الاستفهام والمعنى انه ليس هذا
الضرب لا ينبغى ان يقع وذاك القول على الله لا ينبغى ان يقع ولا يصح هل لذلك الانكار
جدا والى تصح لانكار الفعل الواقع فى المستقبل ولهذا لا يجرى الامتناع المذكور فيما يوجد
فيه قرينة على كون المراد انكار الفعل الواقع فى المستقبل بمعنى لا يقع قوله وهى اى
هل قسمان الخ هذا التقسيم ناشئ من ان هل لطلب التصديق اذا التصديق لا بد
له من محمول وذلك المحمول اما الوجود او غيره فان كان الاول فهى بسيطة وان كان الثانى
فهى مركبة لكون الاول من الثانى قوله شرح الاسم اى معناه الموضوع لغة او اصطلاح

وهو تخصص المضارع بالاستقبال

وهو اى هل قسمان

قوله با

قوله با يراد لفظا اشتهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها قوله يعنى ان مقتضى
الترتيب الطبيعى الخ حاصل ان المطلوب اما مفهوم الاسم واما وجود المفهوم واما
ماهيته واما صفته والاول يطلب بما الشارحة والثانى بهل البسيطة والثالث
بما المطلوب بها الماهية والرابع بهل المركبة فلا يخفى ان هل البسيطة تقع فى الترتيب
الطبيعى بين شرح الاسم وما المطلب الماهية كما ان ما المطلب الماهية تقع بين هل البسيطة
وهل المركبة وامكان المطلب الاول يتوقف على معرفة الاسم وامكان الثانى على معرفة الاول
وحصوله وعلى هذا التفسير كقول السائل ما العنقاء فتقول سمعت فاذا اتحال هل هى موجودة
فتقول نعم فاذا قال ما حقيقتها فتقول حيوان ذو قرنين زاد قوله اذ لا حقيقة للمعدوم
ولا ماهية لان الماهية ما به يكون الشئ هو هو والمعدوم لا هوية له قوله والفرق بين
المفهوم الخ اشارة الى الفرق بين الحد الاسمى والحد الحقيقى وفعا لما يتوهم عدم
الفائدة فى التحديد بالحد الاسمى هو الذى يحصل فى الذهن صور المفهومات الاعتبارية
الغير الموجودة فى الاعيان والحد الحقيقى هو الذى يحصل فى الذهن صور حقايق الموجودات
فى الاعيان والمفهومات تعم الموجودات والمعدومات لان كلا منها يوضع اللفظ بازائه
ويفهم منه والماهيات يختص بالموجودات لان الحدود الحقيقية انما وضعت بازائها
والمخاطب بالاسم يعم المرتاض بصناعة المنطق وغيره على تقدير العلم باللغة والوضع
والمخاطب بالحد يختص بالمرتاض بصناعة المنطق قوله جميع ذلك مذكور فى الشفاء
صرح الشيخ فيه بانه قد يجد التعريف الاسمى والحقيقى فان تعريف المثلث فى
مبادى الهندسة بشكل يحيط به ثلثة اضلاع مثلا تعريف اسمى قبل العلم بوجوده وبعد الدلالة
على وجوده واثبات ثبوته يصير بعينه تعريفا حقيقيا فان السائل يقول اولا
ما المثلث اى ما مفهومه فيقال فى تعريفه وتبيينه شكل الخ ويقول هل موجود وهو
دليل على وجوده وبعد العلم بوجوده يقول ما هو اى ما حقيقته وماهيته فيقال
ايضا شكل والتعريف فى كلا المقامين كان بنفس حقيقة المثلث الا انه فى الاول
تعريف رسمى لانه تعريف للمفهوم الغير المعلوم الوجود وفى الثانى تعريف حقيقى لانه
تعريف للماهية الحقيقية المعلومة الوجود قوله من فى الدار الخ يعنى ان السائل
تصور ان احدا فى الدار لكن لم يتعين عنده واحتمل ان يكون زيدا او غيره فطلب

بقوله من في الدار تصوره مشخصا فلما اجيب بزيد مثلا حصل له تصوره مشخصا وهو المطلوب
بمن تصور في العلم مشخصا والجواب بما يفيد تصوره كذلك من زيد ونحو قوله ما
عندك الخ يعني ان السائل تصور عندك اجناس الاشياء على الاجمال فتطلب
منك ما يفيد تصورها على التفصيل فاذا قلت انسان او كتاب مثلا فقد افدته تصوره كذلك
قوله ويدخل فيه الخ اي يدخل في قول السكاكي يسأل بما عن الجنس او في السؤال بما عن الجنس
السؤال عن الماهية الحقيقية وانما قال ويدخل فيه وفصل عن الاول لان الاول سؤال
عن جنس مبهم وهذا سؤال عن جنس معين وهذا المثال من الماهية الاعتبارية وما قبله
من الماهية الحقيقية قوله وفيه نظر الخ اي في قول السكاكي يسأل بمن عن الجنس
من ذوي العلم نظرا اولا لانا نسلم ان قولك من جبريل ونحوه للسؤال عن الجنس وان جوابه ملك بل هو
للسؤال عن العارض المشخص لذي العلم وجوابه ملك يأتي بالوحي كذا وكذا مما يفيد تشخصه
ويدل عليه جواب موسى عم بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى عن سؤال
فرعون بقوله فمن ربكما فهذا جواب بما يفيد التشخص والتعين وهو ظاهر في انه انما
يسأل بمن عن العارض المشخص لذي العلم لا عن الجنس من ذوي العلم قوله مثل الكون
كافرين الخ تمثيل لما يتميز احد الفريقين عن الاخر فالاول يتميز فريق الكافرين عن فريق
المؤمنين والثاني تميز فريق المؤمنين عن فريق الكافرين بعد اشتراكهما في الفريقية
قوله كما ذكرنا في الخبرية من انهم قالوا اذا فصل بين كم ومميزه بفعل متعد وجب زيادة
من ليلا يلتبس بالمفعول قوله هو التقريع والتوبيخ لانه لا يمكن ان يراد حقيقة
الاستفهام قوله ويسأل بكيف عن الحال فاذا قيل كيف زيد فجوابه صحيح او مشغول
او فارغ ونحو ذلك قوله وبأين عن المكان فاذا قيل اين زيد فجوابه في الدار او في المسجد
او في السوق ونحو ذلك قوله وبمتى عن الزمان فاذا قيل متى جئت فجوابه يوم الجمعة
او يوم الجمل او شهر كذا قوله مثل يسأل ايان يوم القيمة هو حكاية عن قول الكفار
اي متى يكون يوم القيمة استهزاء واستبعادا واستعظاما منهم قوله اي على اي
حال شبيتم يعني كيف شبيتم كانت اليهود يزعمون ان جامع امرأته من دبر في قبلها
كان الولد احول فنزل قوله نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم اني شبيتم ردا لهم
اي فأتوا حرثكم كيف شبيتم ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث

قوله و

بعد اشتراكهما في اصل المجئ الى فلعدم جريان ما وانتفاء كثرة المجئ لا كما فيه لا يقع البحث عنه
قوله فالتقرير لا يجب ان يكون الخ جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان الهمزة في اليس الله
بكاف عبده اذا كانت للتقرير بما دخله النفي لا بالنفي يلزم ان لا يكون بالحكم الذي
دخلت عليه الهمزة وقد وجب ان يكون به لاشتراط ايلاء المقرر به الهمزة وذلك
لان ما يلي الهمزة هناك هو النفي لا ما دخله النفي والتقرير انما كان بما دخله النفي لا بالنفي
وحاصل هذا الجواب تعميم التقرير الى كونه بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة وكونه بما يوقع المخاطب
من هذا الحكم اثباتا او نفيا فالمقرر به يعم ما وايلاءه الهمزة يتناول الايلاء حقيقة كما في الحكم
المذكور اذا كانت التقرير به والايلاء مجازا كما في هذا الحكم اذا كان بما يعرفه المخاطب منه اثباتا
او نفيا فلا يجب ان يكون التقرير به جزءا بل كما يكون به يكون بما يعرفه منه مطلقا قوله لانه
لا بد له من محل يتعلق به فاذا انكرت المحل اعني زيدا وعمرا لم يبق للضرب محل لان غيرهما
ليس محلا له باتفاق والانكار اللازم وهو المحل يستلزم انكار ملزومه وهو الضرب فيكون
انكار الضرب على وجه برهاني حيث تولد من انكار ما يتولد الضرب منه اي وهو على انه ضرب
احدهما انكار الضرب قوله فمعناه التحقيق والتثبيت يعني لا حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
والجائه اليه قوله والانكار اما للتوبيخ الخ يعني ان الانكار للتوبيخ فحسب انكار ما كان في
الماضي للتوبيخ وانكار ما يكون في المستقبل للتوبيخ ومعنى القسم الاول ما كان ينبغي ان لا يكون
ذلك الامر الذي كان وهو مضمون ما دخلت عليه الهمزة ومعنى الثاني لا ينبغي ان يكون ذلك
الامر الذي يكون والانكار للتكذيب ايضا فحسب انكار كون الفعل في الماضي للتكذيب والانكار
كونه في المستقبل للتكذيب ومعنى القسم الاول لم يكن هذا الفعل وهو مضمون ما دخلت عليه
الهمزة ومعنى الثاني لا يكون هذا الفعل والانكار فحسب اولا لانه اما للتوبيخ واما للتكذيب
وكل منهما فحسب ثانيا لانه اما انكار الماضي للتوبيخ او للتكذيب واما انكار المستقبل لاحدهما
فحسب الاقسام اربعة من ضرب الاثنين في الاثنين قوله على اختلاف الرأيين
فان رأي ابن الحاجب ومذهبه ان تكون من الاستفهام حقيقة خبرا ورأي ابن مالك ومذهبه
ان تكون مبتدأ قوله وهو ظاهر اي ان لا يكون لحقيقة الاستفهام معنى في قوله تعالى
من فرعون امر ظاهر لان عدم استفهام الله تعالى عن شيء على الحقيقة ظاهر لانه يوجب
الجهل بذلك الشيء تعالى الله عنه علوا كبيرا والمناسب للمقام التهويل قوله طلب فعل

غير كف

غير كف على جهة الاستعلاء احترز بقوله غير كف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء
عن الدعاء والالتماس قوله والاظهر الخ اختار ان الاظهر كون صيغة الامر موضوعة
لطلب الفعل استعلاء وانما حقيقة فيه اي في الطلب على سبيل الاستعلاء
واستدل على ما اختاره بالتبادر الى الفهم حال الاطلاق بلا قرينة فانه من علامات
الحقيقة فيكون استعمال صيغة الامر في طلب الفعل استعلاء حقيقة عند المص
اذ لو لم تكن موضوعة له لما تبادر الى الفهم والمص خالف الجمهور في هذا حيث لم يجعل كونها
حقيقة في الوجوب والمختار عندهم ذلك قوله وهو اعم من الانذار اي التهديد وهو
تخويف مع السخط اعم من التخويف مع الابلاغ وهو الانذار وهو اخص مطلقا قوله
مع دعوى هي عبارة عن الابلاغ والايصال والاعلام قوله بخلاف ما اذا كان وصفا
للسورة الخ يعني اذا كان الظرف صفة للسورة لا يقتضي كون الضمير لما نزلنا بثبوت
مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار
انتفاء وصف المثلية لا باعتبار ثبوته لانه لا ثبوت له اصلا لا حقيقة ولا اعتبارا بل
هو منتف مطلقا قوله فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء ما في منه يعني
على تقدير ان يكون قوله من مثله متعلقا بقوا وهو التقدير الاول ويكون الضمير
لما نزلنا فلا يلزم ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة قوله اذ المقصود
قلة المبالاة بهم وكثرة الاهانة بهم لان الانسان اذا صار ذا سقطات مرتبة وظهرت
مذلته قوله لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف الخ يعني اذا جردت الامر عن القرائن
الغور وهو التبيان المطلوب في اول وقت الامكان وقرائن التراخي وهو التباين
في ثاني وقت الامكان وجعلت كلا منهما نصفا من اقتضاء الطلب ونظرت الى اقتضاء
كلا منهما بالانصاف وجدت اقتضاء الغور هو الظاهر واقتضاء التراخي هو الخفي
كما ان اقتضاء كل من الاستفهام والنداء الغور هو الظاهر واقتضاءه التراخي
هو الخفي فاذا كان الغور هو الظاهر من الطلب في كل منهما عند الانصاف وقطع
النظر عن القرائن فلا يخفى ان حق الامر هو الغور وما يليق به هو التباين المأمور
بالفعل في اول وقت امكان الاتيان وتعجيله في الحال بلا تراخ ولا مهلة فالتزم قرينة
التراخي والمهلة وهذا مذهب البعض في الامر والاكثرون على ان الامر اذا تجرد

عن القرائن لم يدل على فور ولا على تراخ بل كل واحد منهما يستفاد من دليل خارجي
وهو القرينة الحالية او المقالية قوله لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن
يعني ما ذكره السكاكي من دليل الظهور والتبادر على كون حق الامر الفور مسلم عندنا
لدى وجود القرائن واما عند عدمها فليس بمسلم جدا فان معناه هو الطلب استعلاء
وكل واحد من الفور والتراخي مفوض الى القرائن فيكون له لا شيء منهما من غير قرينة
كيف ولو كان للفور بل من التكرار في قولنا افعل الساعة واجتماع الضدين في قولنا
افعل غدا فان قيل لو قلنا بالتراخي وعدم الفور ايضا يلزم التكرار في قولنا افعل
بعد حين او بعد هذا او اجتماع الضدين في قولنا افعل الساعة قلنا انا لا نقول
بالتراخي وعدم الفور قطعا بل نمنع كونه للفور قطعا ونجوز التراخي كما نجوز الفور
بالدليل فلا يلزم التكرار واجتماع الضدين في صورة اصلا قوله وهو طلب الكف
عن الفعل استعلاء اي طلب كف النفس عن الفعل على جهة الاستعلاء لا الطلب على عدم الفعل
كما هو المتبادر الى الوهم لان عدمه مستمر من الازل فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا
بتحصيله والى ذلك ذهب جماعة من المتكلمين واذا كان المطلوب بالنهي هو الكف عن الفعل
يشارك النهي الامر في ان المطلوب بهما هو الفعل الا ان المطلوب بالنهي فعل مخصوص
هو الكف عن فعل اخر وهو يمكن اخراجه عنه بان يقيد الامر بانه طلب فعل غير كف كما
فعله بعضهم وقيل ان النهي هو طلب عدم الفعل باعتبار استمراره اذ له ان يفعل
فيزول استمرار عدمه وله ان لا يفعل فيستمر والى هذا ذهب جماعة اخرى منهم فاذا
كان المطلوب بالنهي هو عدم الفعل لا يشارك النهي الامر ولا يحتاج في اخراجه عنه
الى التقييد المذكور لان ذكر الفعل يكفي فيه فالامر طلب الفعل استعلاء والنهي طلب
عدم الفعل استعلاء فيمتاز كل منهما عن الاخر قطعا قوله وهو كالامر في الاستعلاء
وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار والحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار قوله
طلب الكف او الترك انما جمع بينهما لان النهي قد يطلب به الترك كالكف وهو ان لا يشرع
في الشيء كقولك للمتحرك لا تسكن وقد يطلب به الترك وهو ان لا يفعله بعد ان
شرع فيه كقولك للمتحرك لا تتحرك قوله كقولك لعبده الخ اذ ليس المراد طلب كفه
عن الامتثال لان عدم الامتثال حاصل فالمقصود التخويف مع السخط قوله وكالدعاء الخ التماس

كقولك

كقولك اللهم لا تشمت بي اعدائي وقولك لمن يسابك لا تفعل كذا ربما الا قوله
وذلك اي جواز تقدير الشرط بعد هذه الامور الاربعة كما ذكرت امثلته هنا قوله كون
المطلوب الخ كحصول المال ومعرفة الطيب والاكرام والكف عن الشتم فان تلك
المطالب ليست مقصودة للمتكلم لذاتها بل لغيرها كالانفاق والزيادة واكرام المتكلم للمخاطب والكون
خير المخاطب لتوقف ذلك الغير على حصوله اي لتوقف كل من تلك الاغيار على شيء من
تلك المطالب وهذا التوقف هو بعينه معنى الشرط فالتوقف حصول جزاء عليه اعني ان توقف
حصولها على حصولها كتوقف حصول الاجزية على حصول الشروط وكانت المطالب المذكورة
في توقف الاغيار عليها بمنزلة الشروط المذكورة في توقف الاجزية عليها فتجعل تلك الاغيار
اجزية للشروط المقدرة بعد الامور المطلوب بها المطالب المذكورة موردة عليها بجزمه
بان المضمر معها وتجعل تكون اجوبة لتلك الامور فانك اذا ذكرت شيئا منها وذكرت بعده
ما يصلح ان يتوقف على المطلوب به يحصل للمخاطب غلبة الظن بكون المطلوب مقصودا
له لاقترانه فيكون في معنى الشرط فان ذلك الشيء مع ذكر ما توقف حصوله على المطلوب به
ظاهر امر غير شفاء فيكون ظهور معنى الشرط فيه وبناء تقدير الشرط بعد ايراد الجزاء عليه بحروفها
المضمرة مع الشرط وانما يجوز التقدير مطلقا من غير نكير اصلا قوله الى ذلك اي الى فعل
المخاطب تلك الاشياء ثمة يعني الى الجواب عنه بطريق المنع اذ هي اربعة كما عرفت قوله
لقرينة تدل عليه الخ القرينة ههنا الفاء في قوله تعالى فالله هو الولي وانكار اتخاذ الولي سوى
الله تعالى في قوله تعالى قبله ام اتخذوا من دونه اولياء قوله وح اي حين اذ كان قوله تعالى
ام اتخذوا الخ انكارا وتوبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دونه اولياء قوله كما يقال لا ينبغي
الخ وجه التشبيه الترتب من غير تقدير شرط قوله اذ ليس كل ما فيه معنى النفي الخ اي لا يوجب
وجوده بمعنى لا ينبغي ان يعبد غير الله الخ وهو النفي المستوبخ في قوله تعالى ام اتخذوا
من دون الله الخ ان يكون حكمه كحكمه فان ترتب فالله هو المستحق للعبادة فلا ينبغي ان
يعبد غير الله يجوز من غير تقدير شرط وترتب فالله هو الولي فلا ينبغي ان اتخذوا من دونه اولياء
لا يجوز من غير تقدير شرط والحاصل ان تحقق معناه فيه لا يوجب تحقق حكمه فيه لان النفي فيه
صحيح وفيه غير صحيح فلا يكون حكمهما واحدا فجاز ان يقيد عليه فاسد قطعا قوله على صحة قولنا
لا تضرب زيدا وانت طالق بالفاء الخ فان الفاء في امثاله للتعليل ولهذا يترتب عليه

فهو اخوك من غير تقدير شرط وكذا فيما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو
المستحق للعبادة واما اضرب زيدا فهو اخوك فلا يصح بقاء التعليل على بابه والحالية
وكذا لا يصح الترتيب بمجرد الفاء في قولك ائتني فالاكرمك اذ المراد بالترتيب
ان اتحاد مفهوميهما كما لا يوجب اتحاد حكمهما كذلك ان اتحاد مفهوميهما لا يوجب اتحاد
حكمهما وذلك لان جعل استفهام الانكار بمعنى النفي لا يوجب ان لا فرق بينهما اصلا بل
بينهما فرق بحسب الحكم لان سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح احدهما فيما لا يصح
الآخر من جهة الوقوع قوله فقولنا ايها الرجل اصله الخ يعني ان معناه قبل التجريد والتقل
المذكورين تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك وبعدهما تخصيص مدلوله وهو المتكلم
المعبر عنه بانا والمسند اليه فعل كذا بما اسند اليه اعني فعل كذا واذا كان المراد المعنى
الثاني دون الاول لا يجوز اظهار حرف النداء لعدم بقاء معناه وهو المعنى الاول واذا
كان المراد المعنى الاول فكما يجوز اظهاره كذلك يجوز عدم اظهاره قوله واما غير البليغ
فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات بمعنى اعتبار التفاؤل واعتبار اظهار الحرص ونحو ذلك
جواب عما يقال لم خصص البليغ بالذكر مع ان صدور مثل ذلك منه وغيره البليغ يعم البليغ
وغيره وحاصله انه ان صدر عن البليغ يحمل على نكتة احد هذه الاعتبارات لانه مطلع
عليها وان صدر عن غيره لا يحمل عليها بل على ظاهره لعدم اطلاعه عليها وذهوله عنها قوله
لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في امثال هذه الصور مجاز لانه مستعمل في غير
ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر
موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب بادر الى الامتثال قوله
بزيادة حرف من حروف الوصل اي العطف وذلك الحرف ليس من الحروف الاصلية
وانما زيد بين اللفظين ليحصل به وصل احدهما الى الآخر فان حصوله متوقف على زيادته
لكونه موضوعا له قوله لما كان الوصل الخ يعني لما توقف معرفة الفصل على معرفة الوصل
وان كان اصلا كما توقف معرفة الاعدام على معرفة الملكات وان كانت اصلا قدم تعريف
الوصل وان كان عارضا فقال الوصل الخ وانما كان الوصل بمنزلة الملكة والوصول لانه
يوجد به ارتباط شيء بآخر بخلاف الفصل فانه يعدم به ذلك الارتباط ولذلك
كان بمنزلة العدم فكما ان العدم يعرف بالملكة فكذلك الفصل يعرف بالوصل قوله

فاذا اتت

فاذا اتت جملة بعد جملة بمعنى سواء كانتا اسميتين او فعليتين او شرطيتين او
ظرفيتين وسواء كانتا خبريتين او انشائيتين قوله من التناسب الظاهر يتحقق النظم
والتأليف في مفهوم كل من الكتابة والشوفان الكتابة نظم كلام منثور وتأليفه و
الشعر نضم كلام موزون وتأليفه الا ان بينهما تخالفا من جهة ان ما اضيف اليه
النظم وصف في كل منهما بما يخالف ما وصف في الآخر به وبذلك حصل بينهما التناسب
من وجه والتخالف من وجه وصح عطف احدهما على الآخر لتحقق وجه صحة العطف هنا
قوله كالجمع بين الضب والنون وهذا ممتنع لان النون بحرى لا يعيش بدون الماء والضب
بحرى لا يشرب الماء ولا عطش روى باتيح وتنقر بالسوى يعني لا يمتنع الجمع بينهما كذلك
يمتنع الجمع بين يكتب ويمنع او ينهى ويعطى لعدم الجامعة بينهما من التناسب والتقارب
قوله لان هذا الحكم اي اشتراط ان يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة
في كون العطف مقبولا قوله بمعنى محصلا بمعنى التعقيب والتراخي والترتيب قوله بخلاف
الواو متعلق بقوله لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا يعني ليس للواو معنى محصل
غير التشريك والجمعية فلا بد لحسن العطف من جهة جامعة بين المعطوف والمعطوف عليه
حتى او الا فلا يكون مقبولا اصلا قوله اي ولانه لا بد في الواو من جهة جامعة لم يقل في الواو
ونحوه مع انه مراد المص لما ذكر من اختصاص لزوم الجهة الجامعة بالواو وكون قول المص
ونحوه مع انه مراد المص لما ذكر من اختصاص لزوم الجهة الجامعة بالواو وكون قول المص
ونحوه امعانا قوله عيب على ابي تمام في قوله الخ يمكن ان يقال ان مرارة النوى واذى وكرم ابي
دواد وهما متضادان في الجهة الجامعة بينهما حقيقة وهي التضاد فلا عيب عليه في هذا البيت حينئذ
قوله كما هو الظاهر لان المفتوحة وما بعدها في تأويل المفرد والمعنى عالم مرارة النوى وكرم ابي
الحسن قوله باعتبار وقوعه موقع معقول عالم لانه ليس في تأويل المفرد اذ المفتوحة لا تقع مع جملة
بهذا الاعتبار فهي بمعنى المكسورة وان كانت بحسب اللفظ مفتوحة قوله في الصور الاربع
العطف بين بمعنى عطف المفرد على المفرد وعطف الجملة على الجملة قوله وايضاح عطف على قوله لان تقوله
انما نحن الخ وتشريك له في تعليل قوله وانما قال على انا معكم فيكون كل منهما علة له قوله من غير اشتراط
امر اخر اي من غير اشتراط جهة جامعة فان تحقق معنى ذلك العاطف يكفي في صحة العطف وحسنه
قوله وذلك اي ثبوت العطف بذلك العاطف عند قصد المربط على معناه قوله وهذا اي ما افاده

الواو من مجرد الاشتراك انما يظهر فيما له حكم اعرابي نحو زيد يكتب ويشعر وغير ذلك من الجمل
الواقعة موقع المفرد المكتسبة اعرابه من كونه المحل اذ كل مفرد حكم اعرابي لفظا كذلك ما يقع
موقعه حكم اعرابي محلا واما في غير ماله حكم اعرابي فقد ظهور الاشتراك فيه خفاء او اشكال نحو
خرج زيد ودخل عمرو اذ ليس له حكم اعرابي فلا يظهر في هذا العطف بالواو فائدة جدا اذ
الواو لا يفيد غير الاشتراك من التعقيب او المهلة حتى يظهر الفائدة بحصول احدهما مثلا
فلا بد في التشريك والعطف بالواو من جهة جامعة حتى كان مشروطا بها ولم يكن معقولا بدونها
قوله هو السبب الخ اي ما في العطف بالواو على ما ليس له الحكم اعرابي من الخفاء والاشكال بناء
على عدم ظهور الاشتراك فيه هو السبب في كون باب الفصل والوصل صعبا حتى قال
بعضهم ان البلاغة منحصرة على معرفتهما قوله وليس كذلك على استهزاء الله بهم متصل وايم
لا انقطاع له سواء حملوا الى شياطينهم او لم يخلوا اليهم قوله فلا يتأتى ما ذكرناه من لزوم
ان يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم بل يلزم ايضا ذلك عند كون اذا
شرطية قوله كمال الانقطاع يعني كمال انقطاع كل واحد من الجملتين عن الاخرى من جهة المعنى
واللفظ قوله كمال الاتصال اي كمال احديهما بالاخرى قوله لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة
يعني لا يكفي تحقق احديهما في الوصل فلما انتفى المناسبة في كمال الانقطاع وشبهه والمغايرة
في كمال الاتصال وشبهه وان كانت المغايرة ثابتة في الاولين والمناسبة في الثانيين
تعين الفصل في الصور الاربع ولا يجوز الوصل في شيء منها لان الواو للجمع بين الشيئين
والجمع بينهما يقتضي مناسبة بينهما من وجه ومغايرة بينهما من وجه لئلا يلزم عطف
الشيء على نفسه ولئلا يكون كالجمع بين الضب والنون كما مر قوله لوجود الداعي
الخ اي لوجود الداعي الى الوصل وهو الايهام في الاول وعدم المانع وهو الكمال وشبهه
في الثاني اذ ايهامهم خلاف المقصود يدعوا الى الوصل والكمال وشبهه يمنع
عنه وقد وجد الداعي في الاول وعدم المانع في الثاني فالوصل متعين في كل منهما
جدا قوله فحكم الاخيرين اي الخامس والسادس الوصل لوجود الداعي في الخامس وهو
الايهام وعدم المانع في السادس وهو الكمال وقد ارتفع بتحقق التوسط وحكم الاربعة
اي الاول والثاني والثالث والرابع لانتفاء المناسبة في الاولين وارتفاع المغايرة في الثانيين
قوله وهذا مثال الكمال الانقطاع الخ جواب عن سؤال مقدر وهو ان هذا المثال لا يطابق

المفصل

المفصل حيث كان المثل كمال الانقطاع بين الجملتين اللتين ليس لاحد محل من الاعراب والمثال
كمال الانقطاع بين الجملتين اللتين لا محل من الاعراب فلا يصح تمثيله به قوله والاولى
وان لم يكن مثالا لكمال الانقطاع بينهما مع قطع النظر عن كونهما مما ليس له محل من الاعراب
بل كان مثالا له بالنظر الى ذلك فلا يصح التمثيل كما قلت لكونهما في محل النصب على انه مفعول
قال قوله فلا يصح العطف في مثل زيد طويل وعمرو نائم لانه لا اتحاد بينهما في المسند والاسناد
اليه قوله من الحروف اي من حروف التهجي وح لا محل له من الاعراب قوله او جملة مستقلة
اي مثل الم قوله كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقصا الخ يعني وان كان في نفسه كتابا كاملا
قوله فاتبعه الفاء سببية اي بسبب هذا الجواز جعل قوله لا ريب فيه تابعا للمقول له
ذلك الكتاب قوله فظهر الخ اي ظهر من قولنا مع ذلك الكتاب ومع زيدان وزان في قوله
وزان نفسه ليس بزايد كما توهم حيث قيل ان الوزان مصدر من باب المفاعلة و
هذا الباب للمشاركة بين الاثنين وقيل ان كان فوزانه بمعنى فموازنه فح لفظة وزان في
قوله وزان نفسه يكون زائدا لان المعنى ح يكون هكذا موازن نفسه في جاءني زيد نفسه
قوله فانه يخالفه معنى والاتفاق بين المعنيين في التأكيد اللفظي والاختلاف بينهما في التأكيد
المعنوي بمنزلة الاتفاق بين اللفظين والاختلاف بينهما قوله او يكون الجملة الثانية
بدلا منها اي من الاولى فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال كما لا تعطف
عليها اذا كانت مؤكدة لما بين المؤكد والتأكيد من كمال الاتصال قوله انها اي الاولى غير
وافية الخ لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد قوله بمغايرة اللفظين
ويكون المقصود هو الثاني اي بان لفظ بدل الكل غير لفظ المبدل منه وان المقصود بالنسبة في
الكلام بدل الكل دون المبدل منه بخلاف لفظ التأكيد فانه كما يكون غير لفظ المؤكد يكون عين
لفظه والمقصود بالنسبة في الكلام هو المؤكد دون التأكيد ولا خفاء في تميز كل منهما عن
الاخر بهذا الوجه قوله وهذا لا يتحقق في جمل اي هذا التميز بالوجه المذكور لا يتحقق في الجمل
لانها متغايرة ابدا فيكون بدل الكل فيها كالمؤكد واخلا في التأكيد اي لا يتصور فيها ما هو بدل
الكل متميزا عن التأكيد اصلا لعدم التميز بينهما ولهذا اشترك بدل الكل استغناء بذكر التأكيد
عنه از كل ما يصلح لبدل الكل من غير فرق قوله والكلام في ان الجملة الاولى الخ
يعني كما ان ارسوا نزاوها مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين مع قطع النظر

عن كونها مما ليس له محل من الاعراب كذلك ان ارجل لا تقيمن عندنا مثال لكمال الاتصال
بين الجملتين مع قطع النظر عن كونهما مما ليس له محل من الاعراب والا فالجملتان اعني ارجل
لا تقيمن عندنا في محل النصب على انه مفعول اقول كما ان ارسوا نزاولها في محل النصب
على انه مفعول قال كما مر قوله فصارت كغير الوافية اي فالاولى لكونها وافية مع ضرب
من القصور باعتبار الاجمال كما في المثال الاول اعني الابيه وباعتبار عدم مطابقة الدلالة
كما في المثال الثاني اعني البيت صارت كغير الوافية فالمثالان لان مثال الكون الاولى
كغير الوافية ولم يذكر مثال لكونها غير الوافية قوله اولكون الثانية بيانا عطف على
قوله فلكون الثانية مؤكدة اوعلى قوله اولكون الجملة الثانية بدلا اي القسم الثالث
من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منزلة عطف البيان من
متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها كما لا يعطف عطف البيان على متبوعه
فان العطف يقتضي المغايرة والمناسبة بينهما والمناسبة متحققة دون المغايرة فلا
يتحقق العطف سدا قوله من ثقب والادبر النقب يخرج حف البعير والدبر يخرج فلهر
البعير قوله حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للاول تعليل لقوله فان وزانه وزان عمر بيانا
وتوضيحا لابي حفص لكن المراد كون جملة قال بيانا وتوضيحا لجملة وسوس لا كون لفظ قال
بيانا وتوضيحا للفظ وسوس فيكون من باب بيان الجملة دون الفعل والمبين هو مجموع الجملة
والى هذا اشار بقوله وظاهر صحيح وانما لا يكون من باب بيان الفعل لان القول اعم من
الوسوسة مطلقا لتناوله ما يكون على طريق الوسوسة وما لا يكون على طريقها فلا يتعين
منه ما يتبين به الوسوسة عالم يتعين وكونه بيانا لها على ان يكون من باب بيان الجملة
انما هو لتعين كل منهما بالفاعل وهو الشيطان والمفعول وهو ادم فالنسبة بالبيانية
والمبينية انما هي بين الجملتين دون الفعلين مع قطع النظر عن الفاعل والمفعول لما عرفت
انفا قوله وشبه هذا اي كون عطف على الاولى هو بها لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود
قوله على مانع من العطف وهو الايهام المذكور قوله لذلك اي لكون العطف هو بها للعطف
على الغير قوله فقط فان الفصل يقطع الوهم اللازم من العطف قوله فيكون من مظنونات
سلمى مع انه انما سبق للحكم عليها بانها في الضلال والحيرة والاشعار بان ظنها

هذا

هذا الظن اما من ضلالها وحيرتها في شانى والا فلا وقوع لما تظنه اصلا قوله ويحتمل الاستيناف
الى يحتمل تحرك العطف ان يكون اريد بها الاستيناف وجوابا لسؤال اورثه قوله وتظن سلمى
انني ابغي بها بدلا قوله لما بينهما من الاتصال اذ كل منهما لا ينفك عن الاخر وان كان بينهما
كمال انقطاع يكون السؤال انشائيا والجواب خبرا فلا يرد ان الفصل في الاستيناف لكمال
الانقطاع لا لشبه كمال الاتصال قوله لذلك اي لوقوع الكلام الثاني جوابا للسؤال الذي يقتضيه
الاول وينزل منزلة السؤال الواقع قوله وغير ذلك مثل التنبيه على كمال فطانته السامع او ادراكه
ان الكلام السابق مقتض للسؤال او على بلادة وعدم تنبهه لذلك الابعد ايراد الجواب
قوله والاظهر انه لا حاجة الى ذلك الخ اي الى تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها
به في قطع الثانية عن الاولى وفصلها عنها مثل قطع الجواب عن السؤال وفصله عنه لان هيجر
كون الاولى منشأ السؤال من غير تقدير تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كاف في ذلك
القطع والفصل لكون الثانية كالمتصلة بالاولى قوله لان السؤال الخ يشير الى ان انقسام
الاستيناف الى ثلثة اقسام انما هو بواسطة انقسام السؤال الى ثلثة اقسام
سؤال عن الحكم والاستيناف وقع جوابا عنه وسؤال عن سبب مطلق والاستيناف
وقع جوابا عنه وسؤال عن سبب خاص والاستيناف وقع جوابا عنه قوله اي ما بالك
عليلا او ما سبب علتك بيان للسؤال الذي اورثته الجملة الاولى اعني قوله عليك بلانه
خبر مبتدا اي مقدر وهذه الجملة لما اورثت هذا السؤال اجاب عنه بقوله سهر دائم وحزن طويل
اي السبب السهر والحزن وهذا السؤال ليس عن سبب خاص وانما قدر بتقدير من اشارة
الى كونه بطريق الكناية والتصريح لان السؤال عن الحال بعد العلم بكونه علة مرضا يستلزم
السؤال عن السبب فقوله ما بالك عليلا كناية في السؤال عن السبب المطلق وقوله ما سبب
علتك تصريح فيه وهذا اي كون السؤال الذي اقتضته جملة عليك عن السبب المطلق ثابت
بدلالة قرينة العرف والعادة اذا المعهود عرفا وعادة ان يقال ما بالك او ما سبب
علتك لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسأل عن مرضه وسببه لا ان يقال ما سبب علته
كذا او كذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال ما سبب مرضه السهر والحزن لانهما
اسباب المرض والعلة فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وترك
التاكيد في الجواب مشعر بكون السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص اذ الجواب

عن السوال عن السبب الخاص يقتضي التاكيد فلا يكون السوال عن السبب الخاص ابتدا
بل عن السبب المطلق فقط كما يدل عليه قرينة العرف والعادة بلا شك واصلا قوله
بقرينة التاكيد كما اشرنا اليه انفا من ان الجواب عن السوال عن السبب المطلق
لا يؤكد وذلك لان المطلوب تصور خصوصية سبب في الجملة من غير ان يقع فيه
الشك والتردد فلا يحتاج الى التاكيد لعدم الشك والتردد قوله وهذا الضرب
اي الاستيناف الذي وقع جوابا عن السوال عن السبب الخاص يقتضي تاكيد بخلاف
الذي في الجملة الثانية لان المطلوب ههنا تصور خصوصية سبب خاص مع وقوع
التردد والشك فلا بد من التاكيد لوجود التردد والشك ووجودهما وعدمهما
هو المقتضي لوجود التاكيد وعدمه فاني وجدا في طلب تصور السبب الخاص اقتضى
الجواب عنه وجوده بخلاف طلب تصور السبب المطلق قوله نحو قالوا سلاما الخ ولما
كان غير السبب ايضا مطلقا وخاصا اورد له مثالين احدهما وهو الاول للغير المطلق
والاخر وهو الثاني للغير الخاص فيكون المطلوب بما ذا قال الغير المطلق وباصدقوا
ام كذبوا الغير الخاص قوله وههنا الخ يعني في قول المصنف وهذا ابلغ مع اتحاد السوال
المقدر في الاستيناف فاين بحث حاصله اشتراكهما في الاشتمال على السبب على تقدير
كون السوال عن السبب او في عدم الاشتمال عليه على تقدير كونه عن غيره
ووجه الخلاص عن ذلك البحث ان الابلغية انما هي للاشتمال على السبب
الموجب للحكم لا للاشتمال على السبب المجوز له والاشتمال على السبب الموجب
انما تحقق في الاستيناف المبني على الصفة دون الاتي باعادة الاسم وان تحقق
الاشتمال على السبب المجوز فيهما والاشتراك في تحقق هذا لم يستلزم الاشتراك
في تحقق ذلك حتى ينجح البحث المذكور والحاصل ان المراد كون السوال عن السبب
فالمشتمل على الموجب هو الاستيناف المبني على الصفة واذا كان ابلغ قوله اي قول
من يجعل المخصوص الخ كانه لما قيل نعم الرجل او نعم رجلا فابهم الفاعل بجعله
معهودا ذهنيا مظهرا او مضمرا سئل عن تفسيره فقيل هو زيد ثم حذف المبتدا
قوله واقيم قوله لهم الف الخ ويحتمل ان يكون جوابا عن سوال اقتضاه
الجواب المحذوف كانه لما قيل كذبتم قالوا لم كذبنا فقيل لهم الف وليل

لكم الاف فيكون في البيت استيناف ان احدهما محذوف وهو كذبتم والثاني مذكور
وهو لهم الف وليل لهم ايلاف والاول جواب عن قولهم اصدقنا في هذا الزعم ام
كذبنا وهذا السوال يقتضيه قوله زعمتم ان اخوتكم قريش والثاني جواب عن قولهم
لم كذبنا وهذا السوال يقتضيه قوله كذبتم وهو الاستيناف الاول قوله لو كان كذلك
الخ يعني لو كان قوله وايدك الله عطفا على قوله قلت لم يدخل الدعاء تحت القول وهو
غير المقصود لان المقصود كونه داخلا تحته لانه مقوله قوله فركب متن عياض وضبط
سواء اذ يلزم ان يكون هذا القسم قسما من القسم الخامس وليس كذلك لانه قسم برأسه
وايضا الاقسام الخمسة ذكرت باما المفتوحة فلو ذكر هذا القسم بأما المكسورة يبقى في سوق
الكلام وعلى تقدير عطفه على الاقسام بتقدير اما المكسورة الاخرى فيه يلزم الفصل
بين المعطوف والمعطوف عليه بالاجنبي وكذا بين اما وجوابها وايضا يلزم ان
يكون الفاء في قوله فاذا التقتا فسواء على ان هذا الفاء وما قبله بدلان على ان
اما في كلا الموضعين مفتوحة وان الثانية معطوفة على الاولى لان كلا واحد من
هذين القسمين قسم برأسه قوله والمصنف اورد للقسمين الاولين مثالين الخ
الخ لكن اورد للقسم الاول مثالين احدهما لكون الجامع من جهة التناسب والثاني
لكونه من جهة التضاد قوله يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة الخ اما
تطبيقه على القسم الاول فبان يقال لا تعبدون وتحسنون فانهما اثنتان معنى
فاللفظان خبران بمعنى لا تعبدوا واحسنوا واما تطبيقه على الثاني فبان يقال
لا تعبدون واحسنوا فانهما اثنتان معنى فاللفظ الاول خبر بمعنى لا
تعبدوا والثاني انشاء واما تطبيقه على الثالث فبان يقال لا تعبدوا وتحسنون
فانهما اثنتان معنى فاللفظ الاول انشاء والثاني خبر بمعنى احسنوا واما
تطبيقه على الرابع فبان يقال لا تعبدوا واحسنوا فانهما خبر يتان معنى فاللفظان
انشاء ان بمعنى لا تعبدون وتحسنون واما تطبيقه على الخامس فبان يقال
لا تعبدوا وتحسنون فانهما خبر يتان معنى فاللفظ الاول انشاء بمعنى لا تعبدون
والثاني خبر واما تطبيقه على السادس فبان يقال لا تعبدون واحسنوا فانهما
خبر يتان معنى فاللفظ الاول خبر والثاني انشاء بمعنى تحسنون وهذا

اى التطبيق المذكور تفصيلا يمكن ايضا فى جملتى لا تعبدون وقولوا بل فيهما مع جملة
نحسنون الآن التطبيق فى الصورتين الاوليين يكون على كل قسم من الاقسام
الستة وفى الصورة الاخرى يكون على كل قسمين وما صرح به الشارح والسيد
المصرح هو هذا دون ذلك لكنه يمكن ايضا وهذا افصناه وتطبيقه على قسم كون اللفظين
خبرين وقسم كون الاول خبرا والثانى انشاء على تقدير ان يكون الجملتان انشائيتين
معنى هو بان يقال لا تعبدون وتحسنون وقولوا وتطبيقه على قسم كون الاول انشاء والثانى
خبرا على هذا التقدير وقسم كون الاول خبرا والثانى انشاء على تقدير ان يكون الجملتان خبريتين
معنى هو ان يقال لا تعبدوا وتحسنون وقولوا وتطبيقه على قسم كون اللفظين انشائيين
وقسم كون الاول انشاء والثانى خبرا على تقدير كون الجملتين خبريتين هو بان يقال
لا تعبدوا او احسنوا وتقولون قوله هذا عند الحاد المسند اليهما الخ اى الاكتفاء بالجامع
بين المسندين فقط كما فى المثالين المذكورين حيث اكتفى بجامع التناسب فى الاول
وبجامع التضاد فى الثانى انما هو عند كون المسند اليه فى الجملتين متحد الامتغايرا واما عند
كونه فيهما متغايرا فلا بد من جامع بين المسند اليهما كما لا بد من جامع بين المسندين تناسبا كان
او تضادا قوله والا اى والا تحد زيد كاتب وعمرو شاعر بدون المناسبة بين زيد وعمرو لا يصح وان
اتحد المسندان قوله العقول العاقلة المدركة للكليات اى للمفهومات الكلية الجزئية الاعم
تجريدا عن العوارض المشخصة لانها فى الخارج لانه شيء من المفهومات الجزئية عند التجريد عن
العوارض معانى كلية فيدركها تلك القوة وانما الحصر ادراكا على الكليات حقيقية كانت
او منتزعة لانها مجردة وكذا الكليات مطلق والمجرد لا يدرك بالذات الا المجردات
ويدرك تلك العقول العاقلة الجزئيات المشخصة بواسطة الآلات الجسمانية قوله
القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات كالشجاعة والسخاوة والصداقة
والعداوة والنكاوة والحماقة وغير ذلك مما لا تدرك بالحواس فانى ادراك قوة الوهم
امثال هذه المعانى ليس بواسطة الحواس ولذا قال من غير ان تتأدى تلك المعانى
الجزئية اليها اى الى قوة الوهم من طرق الحواس لانها غير المحسوسات قوله وهما اى المحل المشترك
وفى تثنية الضمير اما باعتبار ان الخبر او بتأويل المحل المشترك بالقوتين قوله وبالمعانى حالا يمكن
لانا انما ندرك بالقوة الوهمية لا بالحواس الظاهرة قوله وهذا ظاهر بعينه قوله مثل الاتحاد

فى المجرد عنه الخ

فى الخبر عنه الخ ظاهر فى ان مراد السكاكى بالتصور ههنا الامر المتصور لان تقبل الاتحاد
فى المتصور بذلك ظاهر فى هذا قوله غير المض عبارة السكاكى يعنى بغير قول السكاكى
بين الجملتين الى بين الشيئين وقوله وهو ان يكون بين الجملتين الخ وفى التصور الخ
الى بان يكون بينهما اتحاد فى التصور او تماثل الخ وذلك لما فى ظاهر عبارته من ايهام كون
وجود الجامع بين المفردين فى عطف الجملتين مع انه معترف بعدم كفايته قوله وذلك اى الجامع
العقلى بين الشيئين او الامر الذى بسببه يقتضى العقل اجتماعهما فى المفكرة قوله
فيصيران متحدين اى فيرجع تماثلهما حينئذ يرفع العقل التعدد بينهما بتجريدهما عن التشخص
الخارجى الى اتحادهما بقاء الماهية الكلية الواحدة بعد هذا الرفع فان المرتفع بالتجريد
المذكور هو التعدد والتماثل دون الماهية والاتحاد قوله وذلك اى رفع العقل
التعدد بين المثلين بتجريدهما عن التشخص الخارجى بحيث يصيران متحدين او كون
التماثل فى التصور بين الشيئين جامعا عقليا باعتبار هذا الرفع قوله وههنا اى
فى كون التماثل جامعا بحث وحاصل هذا البحث رد لكونه جامعا بناء على انه لا يصح
بمجرده العطف بل يحتاج الى شيء اخر مما يصح به بعينه لو كان جامعا صح بمجرده العطف
والثانى باطل وكذا الاول قوله والجواب الخ تحصيل هذا الجواب ان المراد بالتماثل فيما اذا
كان جامعا اشتراك الشيئين فى وصف له نوع اختصاص بهما مع اتحادهما فى النوع وان لم
يتعرض له الشارح مثل اشتراك زيد وعمرو فى وصف الاخوة مثلا مع اتحادهما فى الانسانية
واذا كان المراد الاشتراك فى الوصف مع الاتحاد فى النوع لا الاشتراك مطلق لا يرد
انه اذا كان المراد بالتماثل الاشتراك مع ذلك الوصف يلزم ان لا يصح قول المص فان العقل
الخ ان العقل لا يحكم بالتحاد الشيئين المختلفين فى الحقيقة النوعية المشتركين فى اخص
الاوصاف ورفع التعدد بينهما لانه اذا جرد عنهما عن المشخصات الخارجية تبقى الماهية
الكلية وماهيتهما مختلفان فكيف يحكم بالاتحاد والرفع والاولى ان يقال المراد بالتماثل
الاشتراك فى اخص الاوصاف مع الاتحاد فى الحقيقة النوعية ثم لفظ التماثل ههنا
مشهور فى ارادة هذا المعنى وان كان يراد به معنى الاتحاد فى النوع فلا حاجة ان يقال
لكنه يبقى شيء وهو جواز ارادة المعنيين من لفظ التماثل قوله من جهة انه يسبق الى
الوهم الخ بيان لوجه ابراز الوهم اللونين المختلفين فى معرض المثلين وحكمه باجتماعهما

عنه المفكرة يعني يتصور الوهم انهما لونان واحد بحسب الاصل وان كانا لونين متضادين
بحسب العارض الزائد في احدهما والعبرة للاصل دون العارض لكون البياض والصفرة
مثلا فيهما مثلان في الاصل فلا بد من ابرازهما في معرض المثلين عند العارض الموجب لتعددهما
فيبرزهما الوهم في هذا المعرض ويحكم باجتماعهما في المفكرة وكانه يدعي ان الصفرة بياض
زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته **قوله** والعقل يعرف انها امور متباينة وانما اشتركت
في عارض هو اشراق الدنيا بها بجزها على ذلك العارض اي الاشراق حقيقة
في الشمس والقمر لان الدنيا تشرق بهما بجزها اشراقا حسيا ومجازا في الى السحق
لانها تشرق باضافته عليها انوار العدل والاحسان اشراقا معنويا **قوله** بينهما غاية
الخلاف لما دل المثالان على كون المراد هو التضاد بالحقيقي زاد هذا القيد في التعريف
والتقابل اربعة اقسام تقابل التضاد والتضايف وتقابل العدم والملكة
وتقابل الايجاب والسلب وقوله التقابل بين الامرين يتناول الاقسام
الاربعة وقوله وجود يتين يخرج الثالث والرابع وقوله يتعاقبان يخرج الثاني
قوله والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة يعني لا تقابل التضاد على ما ذكره المص
لكن ظاهر ان كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة انما هو اذا كان المراد بالكفر
كما بينه عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا واما اذا كان المراد به كما ذكر انكار
شيء مما علم مجيء النبي عليه السلام فيكون وجوديا فيكونان وجوديين متضادين اي
يكون بينهما تقابل التضاد لا تقابل العدم والملكة والمعتبر عند المص هذا المعنى
ولهذا مثل التضاد بهما **قوله** فانه قد يقدر من المتضادين الخ تعليل لتمثيل التضاد
بما يتصف بالمذكورات فان الاسود والابيض لا يتعاقبان على المحل وكذا المؤمن
والكافر فكيف يتضادان لان الاسود هو المحل مع السواد مثلا لكنه لما عرض التضاد بين
باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين صح تمثيل التضاد به **قوله** وهذا اذا كون
احدهما في غاية الارتفاع والاخر في غاية الانحطاط ما صح شبه التضاد لان التضاد
عبارة عن عرضيات الموصوفين لا عن الجوهريات **قوله** ولا من قبيل الاسود و
الابيض الخ جواب عن سؤال مقدر محصله ان نحو السماء والارض مشتمل على الوصفين
المتضادين كالاشتمال نحو الاسود والابيض فينبغي ان يجعلا متضادين باعتبار

هذا

هذا الاشتمال بين كما جعلا كذلك باعتباره وحاصل الجواب ان الوصفين المتضادين
في رجلان عن مفهومي السماء والارض لكونهما لازمان لهما بخلافهما في مفهومي الاسود
والابيض فانهما واختلافهما لكونهما جزئيين وبينهما فرق ظاهر عظيم والاصح جعل احدهما
من قبيل الاول وان اشتركا في الاشتمال المذكور **قوله** ولم يجعلا متضادين كالاسود
والابيض الخ جواب سؤال مقدر ايضا محصله ان الوصفين المتضادين جزءان من
مفهومهما مع انتفاء غاية الخلاف بينهما على ان الاول يسير وجودي بالكون مفهومه
عدميا فان مفهومه ما كان سابقا على الغير ولم يكن مسبوقا بالغير فالمركب من الوجودي
والعدمي عدمي فلا يصدق تعريف التضاد عليهما بخلاف نحو الاسود والاسود فانه يصدق
عليهما لكونهما وجوديين مع غاية الخلاف بينهما **قوله** يعني ان ذلك اي تنزيل التضاد
وشبهه منزلة التضاد في استلزام حضور احد المتضادين او الشبيهين بهما في الوهم حضور
الاخر مبني على حكم الوهم حضور الاخر مبني على حكم الوهم وان لم يكن مبنيا عليه فالعقل لا ينفض
اجتماعهما في المفكرة لانه يحضر كل منهما مع ذهوله عن الاخر جدا **قوله** فان جمعه على مجرى
الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب الخ اي فان جمع الخ مع الخيال بين الشيئين عند
المفكرة على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في الخيال الصور في خزانة الخيال
ومحصله ان الجامع الخيالي كما عرفت هو تقارن الصور في الخيال وجمعه بين الصور في الخيال
انما هو بحسب ثبوتها وتقارنها فيه وهذا انما هو بحسب انعقاد الاسباب فيه مثل تأدي
تلك الصور ووصولها اليه من الخارج وتكررها عند فكم من صور لا انفكاك في خيال بل على
تقارن واجتماع فيه لحصول الف ذلك الخيال معها واعتياده بها وانعقاد الاسباب
في انبعاثها في خزانته وتلك الصور في خيال اخر ليس بينها تقارن واجتماع اصلا لعدم الف
هذا الخيال معها وانتفاء اعتياده بها وعدم انعقاد الاسباب في انبعاثها في خزانته
فلا تكون مترتبة فيه مثل ما في غيره ولهذا تختلف الصور الثابتة في الخيالات
ترتبا وكم من صور لا غيبة لها عن خيال لرسوخ حضورها فيه بتكرر المشاهدة حيث
تتكرر التأدي والوصول اليه والثبوت فيه وتلك الصور بعينها في خيال لا تقع
ولا تحضر فضلا عن الرسوخ لعدم تكرر المشاهدة حيث لا تتكرر التأدي والوصول
اليه والثبوت فيه ولهذا تختلف الصور الثابتة في الخيالات وضوحا

وقوله فظهر بتفريع على التعريفات الثلثة السابقة التي ذكرها اى فظهر من تفسير
بجامع العقلي والوهمي والخيالي ان ليس المراد الخ **قوله** وقد خفي هذا اى ان لا يكون المراد
بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما يدرك بالخيال
بل المراد بالجامع العقلي امر بسيط يقتضي العقل الاجتماع في المفكرة وبالوهمي امر بسيط
يحال الوهم في الاجتماع عند المفكرة وبالخيالي امر بسيط يقتضي الخيال الاجتماع في المفكرة
قوله لانه ممنوع اى لانا لا نسلم كون نقيض كل منها للاخر مفيد جزئيا لم لا يجوز ان يكون
مفيد كليا وقد اضيف الى الكلي والمضاف الى الكلي كلي لا جزئي **قوله** فكيف يصح الخ اى كيف
يصح جعل التخاذل والتضايف وشبههما على الاطلاق عاما كليا والتضاد وهميا اى
جزئيا مع عدم التفاوت بينها في الكلية عند الاضافة الى الكليات وفي الجزئية عند
الاضافة الى الجزئيات بل كل منها عقلي اى كلي عند تلك الاضافة ووهمي اى جزئي عند
هذه الاضافة بلا تفاوت اصلا والحاصل ان الجواب المذكور يوجب التفاوت بينها
بان يكون بعضها كليا على الاطلاق اى عند الاضافة الى الكلي والاضافة الى الجزئي وبعضها
جزئيا كذلك اذ فاده وظاهر جدا والجواب الصحيح ما اشار اليه الشارح بقوله بل جميع ذلك
معان معقولة من ان كل واحد من التضاد وشبهه مطلقا او مضافا الى كل امر كلي يدرك
بالعقل لا بالوهم لكن لما كان اقتضاء العقل اجتماع المتضادين او الشبيهين بين مثل
الاسود والابيض او مثل السماء والارض مثلا باعتبار اخيال الوهم وواسطته وكان
الوهم آلة لهذا الاقتضاء نسب التضاد او شبهه اليه وقيل كل منها جامع وهمي لا عقلي
ولا يلزم من نسبتها اليه كونها مدركا به حتى يكون المراد بالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم
ويرد الاعتراض بان السواد والبياض مثلا من المدركات الحسية دون الوهمية فالمراد
ما ذكره الشارح لما ذكر المعترض فلا ورود للاعتراض **قوله** بقي ذلك اى فساد
كون وجود ما مع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتها كافيا في صحة العطف فيهما
قوله سره منه لما في ظاهره من الايهام بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين
الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما والحال انه ليس كذلك **قوله**
مع ان ظاهر عبارته ينافي ذلك اى ان مراده بالشبيهين الجملتان وبالتصور مفرد من
مفردات الجملة لان لفظ الشبيهين اعم من الجملة والمفرد فلا بد مما يصحح على الجملتين

دون المفردين وكذا لفظ التصور معرف متناول للجملة والمفرد الواقع فيها وفي غيرها
فلا بد ايضا مما يعين احمل على المفرد الواقع في الجملة دون غيرها وذلك لان العام
لا دلالة له على الخاص جدا وفي قبل كلامه وحمله على ما ذكره السكاكي لا يصح قطعا **قوله**
لا على الجزاء الخ الا ان يقدر الشرط المعطوف اى واذا لم يجئ اجلاهم
لا يستقدمون والمراد التنبيه على عدم تمكنهم من الاستيخار عند المجئ ومن الاستقدام
عند عدمه لكنه يلزم ان لا يكون مما يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد
بالشرط وقوله اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستقدمون لان
الاستقدام انما يتصور على تقدير عدم المجئ لا على تقدير المجئ والحاصل ان
هذا البيت مما يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد ولا يصح التمثيل به
قوله الا انه في الحال على سبيل التبعية الخ بيان للفرق بين الخبر والحال بعد
اشتراكهما في اثبات امر كوب لزيد مثلا يعني ان هذا الاثبات في الخبر مقصود
اصلا وفي الحال تبعا وانما المقصود اصلا اثبات المجئ له وانما زيد اثبات
الركوب له عليه لتقييد ثبوت المجئ وتعيينه لانه يجتمل ان يكون على حال الركوب
او غيره **قوله** فانه لا يقصد به ذلك اى كون المنعوت على هذا النعت حال كون
المنعوت مباشرا للفعل او غير مباشر فهو قيد للفعل وبيان لكيفيته وقوعه
بل انما يقصد به مجرد اتصاف المنعوت به من غير قصد الى كونه مباشرا للفعل
او غير مباشر ولهذا جاز ان يكون نعتا لحال اذ الحال تقتضي انتقالا وحصولا
عند مباشرة الفعل والنعت يقتضي دواما وحصولا مطلقا غير مقيد بشيء ما
قوله واذا كانت الحال الخ يعني اذا كانت الحال من صاحبها في المعنى بمنزلة
الخبر والنعت من المبتداء والمنعوت فكما ان الخبر والنعت يكونان بدون الواو
فكذلك الواو والحال تكون بدون الواو والان كونها بدون الواو على سبيل الوجوب و
كونها بدون الواو على سبيل الرجحان **قوله** واما ما اورده بعض النحويين الخ جواب
عن المنع الوارد على قوله فكما انهما يكونان بدون الواو **قوله** اذا كانت الحال جملة انما جاز
ان تكون الحال جملة لان مضمون الحال قيد لعامله فكما يصح ان يكون القيد مضمون المفرد
كذلك يصح ان يكون الجملة **قوله** بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة الى اخره

يعني الاقتصار على الضمير في ربط الحال المفردة بصاحبها وفي ربط الخبر بالمبتدا، وفي
ربط النعت بالمنعوت يدل على ان الاصل في ربط الجملة الحالية بصاحبها هو الضمير
قوله فلا يجوز قرجت زيد قايم والمراد بعدم الجواز الامتناع اي يمتنع ان يقع
زيد قايم بدون الواو حالا عن قرجت لخلوها عما يربطها به ولهذا اتخلو وجب
اتيان الواو في مثلها ليحصل الارتباط ويجوز وقوع الحال قوله ويجوز ذلك
اشارة الى اتيان الواو اي يجب اتيان الواو فيها والى جملة يمتنع اتيانها
فيها قوله وذلك اي كون الاسم بحيث يجوز ان ينتصب عنه حال او جواز
انتصاب الحال عنه قوله على الاصح فيه اشعار بجواز انتصاب الحال عنه اذا كان
نكرة محضة او مبتدا، او خبرا على الصحيح لان عدم جوازه على الاصح لا يوجب عدم
جوازه على الصحيح وما لا يجوز على الاصح يتحقق ان يجوز على الصحيح قوله وعالم ثبت هذا
الحكم الخ يعني ان صحة اطلاق اسم صاحب الحال على ما يجوز ان ينتصب عنه حال يطريق الحقيقة
تتوقف على ثبوت وقوع الحال عنه ولم يثبت الآن وقوع تلك الجملة حالا عنه
فكيف يجوز ان يطلق اسم صاحب الحال عليه حتى يصح ان يقول عن ضمير صاحب الحال
نعم يجوز ان يطلق عليه ويقول كذا مجازا لكمن لا وجه لارتكابه من غير احتياج
اليه لان الاصل وهو ان يقول عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال ليس متعذرا
حتى يرتكب المجاز ههنا وانما لو قفت صحة ذلك الاطلاق على هذا الثبوت لان الغالب
الصحة موقوف على العلم بهذا الثبوت فلو اطلق عليه حقيقة يلزم عدم التوقف
مع وجود التوقف في نفس الامر ولو اطلق مجازا يلزم العدول عن الاصل من غير
احتياج اليه وكلاهما بين الفساد قوله ولم يقل يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه الخ يعني لو قال كذا الخ عن قوله كل جملة خالية الخ الجملة الخالية عن الضمير
المصدرة بالمضارع المثبت بقوله يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لان هذا الوقوع
انما يكون بالواو فالجملة المصدرة بالمضارع المثبت الخالية عن الضمير لا تقع حالا
بالواو وبل بالضمير فقط والضمير فيها حتى تقع حالا عنه مع ان الكلام في
الجملة الخالية عن الضمير على ان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة الخالية
عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت وان جاز ان ينتصب عنه حال في الجملة اي بالواو

او الضمير

او الضمير او معهما لكن هذا الجواز لا يوجب جواز وقوع كل جملة خالية عن الضمير
حالا عنه حتى يجوز وقوع تلك الجملة حالا عنه كما جاز وقوع غيرها حالا عنه واما اذا
قال كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال يعني في الجملة بالواو او بالضمير
او بهما معا يدخل فيه تلك الجملة لتناولها لان كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز
ان ينتصب عنه حال في الجملة تقريرها وغيرها فعلى هذا يصح استثناؤها واحاصل
انه لو لم يقل هذه العبارة بل قال كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه لما صح هذا الاستثناء لكونه في اخراجا للخارج وتحصيلا للحاصل ولا يخفى
فساده قوله فانه لا يجوز ان يجعل وتتكلم عمرو حالا عن زيد يعني وان كان زيد مما يجوز
ان ينتصب عنه حال في الجملة كما عرفت لكن كونه منه لا يوجب ان يكون كل جملة
خالية عن ضمير مصدرة بالمضارع المثبت او غير مصدرة به حالا عنه حتى
يجوز ان يجعل وتتكلم عمرو حالا عنه بل ما يكون حالا عنه انما هي الجملة المصدرة بغير
المضارع المثبت فقط قوله من ان ربط مثلها الخ اي من ان ربط مثل جملة وتتكلم
عمرو يجب ان يكون بالضمير فقط ولا يجوز ان يكون بالواو وحدها او بالواو والضمير معا
قوله ولا يخفى ان المراد الخ جواب سؤال مقدر وهو ان يقال قوله كل جملة الخ شامل
للجملة الاثباتية وهي لا يصح ان تقع حالا بالواو او بدونها وحاصل الجواب ان المراد
بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة وهذه الجملة مختصة بالخبرية ولا شمول
لها للاثباتية لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون مضمون العامل بوقت حصول
مضمونها فلا بد من كونها مما يدل على حصول مضمونها والدال على الحصول هو الخبرية دون
الاثباتية ولهذا يقع الخبرية حالا في الجملة دون الاثباتية قوله امتنع دخولها
اي الواو لوجوب الاكتفاء بالضمير فقط في الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت
قوله وهي اي المضارعة تدل الخ بيان لوجه قياس المصدرة بالمضارع المثبت
على الحال المجردة في امتناع دخول الواو ووجوب الاكتفاء بالضمير وبيان ايضا
لوجه عدم قياس سائر انواع الجملة عليها في ذلك فانها وان شاركت الجملة المصدرة
بالمضارع المثبت في التعلق على المجرد والوقوع موقعه الا انها لا دلالة لها
على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كما لها دلالة عليه فلهذا الفرق

بينها لا يقاس سائرها عليها فلا يمتنع الواو فيها كما فيها وقوله مقارن ذلك
الحصول صفة الحصول لانه مضاف الى النكرة وهي صفة وقوله وهذا معنى المقارنة
اشارة الى قوله تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال يعني هذا
التخصيص هو المراد بمقارنة الحال لعاملها في الحصول قوله وفيه نظر اى في كون
المضارع دالا على المقارنة باعتبار كونه صالحا للحال والاستقبال نظر والمراد
من هذا النظر رد تعليل امتناع الواو في المضارع المثبت بما ذكر فلهذا قال فلا
دخل للمضارعة في المقارنة فان المراد كما قررنا مقارنة زمان حصول مضمون الحال
التي نحن بصددها لزمان حصول مضمون الفعل المقيد بها لا مقارنة زمان التكلم له
وتلك المقارنة يكون الحصولين في زمان واحد قوله على وزن اسم الفاعل اراد به
الوزن النحوي بان يوافقه في عدد الحروف والحركات والسكنات لا الوزن الصرفي
ولا العروضي قوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب الخ جواب عن الاعتراض
على امتناع الواو في المضارع المثبت بوقوع دخولها عليه ههنا قوله بل المضارع
بمعنى الماضي والاول قمت وصكمت الخ جواب عن سؤال مقدر وهو ان
يقال ان كون الواو ههنا للعطف غير مناسب لعدم تناسب الجملتين لان
احديهما ماضوية والاخرى مضارعية فلا يناسب ان يكون الواو للعطف فجوابه حاصل
الجواب ان بين الجملتين تناسبا في المضي فيناسب كون الواو للعطف وقطعا قوله فلا
يصح عطفه على الامر قبله لانه اخبار والامر انشاء وعطف الاخبار على الانشاء لا يصح
قوله قوله لدلالته المقارنة الخ اشارة الى جواز عدم دخول الواو في المضارع المنفي وقوله
دون الحصول الخ اشارة الى جواز دخولها قوله مطابقة انما ذكره ليصح الحصر لان المنفي
يدل على الحصول في الجملة ولو التزاما كما يدل قوله تعالى لا تؤمن على معنى ترك الايمان التزاما
لا مطابقة لانه انما يدل مطابقة على نفي الايمان وعدم حصوله قوله وكانه لم يطلع
على مثال ترك الواو الخ بعض افتصاره في المنفي بلما على مثاله بذكر الواو دل على عدم
اطلاعه على مثاله بتركها وقوله والا الخ جواب سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم يطلع على مثاله
بترك الواو فلم ادعى فيه جواز ترك الواو ولم يقتصر على ادعاء جواز ذكرها كما اقتصر على
مثال ذكرها فاجاب بان ادعاء جواز تركها انما هو من اقتضاء القياس اياه وعدم

الاطلاع على مثاله لا يوجب عدم اقتضاء القياس حتى يقتصر على ادعاء جواز ذكرها
كما اقتصر على مثاله فثبوت الاقتضاء يبعث على اثبوت الادعاء قوله فلدلالته على الحصول الخ
اي فشبه الماضي المثبت في دلالته على حصول صفة غير نائبة بالحال المفردة فباعتبار هذا
الشبه لا يجوز دخول الواو فيه قوله دون المقارنة فلا شبه الماضي المثبت لعدم
دلالته على المقارنة بالحال المفردة فباعتبار عدم الشبه يجوز دخول الواو فيه
قوله ههنا اي في عدم دلالة الماضي المثبت على المقارنة قوله ان الحال التي نحن
بصددها غير الحال التي الخ يعني ان المراد بتلك الحال ليس هذه الحال حتى لا يجوز
المقارنة في الماضي المثبت الواقع حالا بل المراد هي الحال التي هي بيان الهيئة فاذا كان
المراد هذه الحال فيجوز المقارنة في الحال والعامل اذا كانا ماضيين كما اذا كانا
مضارعين فكما لم يحتج هناك الى عذر فكذلك لم يحتج ههنا اليها لان كلا من الماضي
والمضارع مستغنى عنها عند الحالية على انها انما تقرب الماضي من حال التكلم لا الحال بيان
الهيئة بل تبعد عنها كما في المثال المذكور لان هذا الماضي لكونه قريبا من حال التكلم
ليس فيه مقارنة مضمونه لمضمون العامل وهي مجيء زيد في السنة الماضية لان حصوله
قبل زمان التكلم وحصوله مقارن لزمانه فلا يحصل المقارنة بخلاف ما اذا كان بدون قد فان
حصوله مقارن لحصوله والحاصل انه لا حاجة في الماضي الى قد اذا كان حالا اصلا لعدم الاحتياج
الى تقريبه من حال التكلم في وقوعه حالا بل فيه من الدلالة على المقارنة قوله فلان
لما للاستغراق اي لا امتداد النفي الخ اي فلان الماضي المنفي بلما للنفي المستغرق
الممتد الى زمان التكلم فيكون ذلك النفي متحققا في الحال ايضا فلا فاده ان هذا الماضي
المنفي يدل على المقارنة فلا يجوز دخول الواو فيه قوله وغيرها اي غير لما مثل لم ولما الخ
اي والماضي المنفي بمثل لم وما ليس للنفي المستغرق الممتد الى زمان التكلم بل للنفي المتقدم
على ذلك الزمان لكن مع كون اصل هذا النفي الاستمرار والامتداد الا ان يظهر
قرينة على الانقطاع من زمان التكلم فيكون في هذا الماضي المنفي دلالة على المقارنة
فلا يجوز دخول الواو فيه قوله بخلاف الماضي المثبت الخ جواب عن سؤال مقدر وهو ان الماضي
المثبت يدل على ثبوت متقدم مع ان الاصل استمراره كما ان الماضي المنفي بمثل لم وما يدل على النفي
المتقدم مع ان الاصل استمراره فيحصل به ايضا الدلالة على المقارنة فما وجه تخصيص الدلالة على المقارنة

بالماضي المنفي مع حصولها في الماضي المثبت اذ هي عند الاطلاق وعدم التقييد بما يدل على الانقطاع
حاصله فيه ايضا جدا ومحصل هذا الجواب ان كون الاصل في الثبوت المتقدم المفهوم من الماضي
المثبت هو استمراره على تقدير الاطلاق وعدم التقييد بما يدل على الانقطاع ممنوع اذ وضع الفعل
المثبت على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره يعني ان المثبت مثل المنفي في الدلالة
على الامر المتقدم على زمان التكلم المنقطع عنه عند التقييد بما يدل على الانقطاع لكنه ليس مثله في
الدلالة على المقارنة عند الاطلاق وعدم التقييد بما يدل على الانقطاع اذ ليس الاصل
فيه استمرار كما فيه والهذا لم يجز في صدق ضرب مثلا الى تحقق الضرب في جميع اجزاء الماضي بل
كفى فيه تحققه في جزء من اجزائه بخلاف المنفي فان الاصل فيه الاستمرار لان وضعه
لافادة الانتفاء المتقدم على زمان التكلم مع كون الاصل الاستمرار ولذلك يحتاج في صدق ما ضرب مثلا
الى تحقق انتفاء الضرب في جميع اجزاء الماضي ولم يكف تحققه في جزء من اجزائه وهذا هو المراد من قوله
فاذا قلت ضرب مثلا الخ قوله وذلك اي ما ذكر من كون وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي كافيا
في صدق قولك ضرب مثلا وعدم كون انتفائه في جزء من اجزائه كافيا في صدق قولك ما ضرب
مثلا بل لابد فيه من تحقق انتفائه في جميع اجزائه قوله ولا يخفى الخ جواب عن سؤال
مقدر وهو انهم اذا قصدوا الى ان يكون الاثبات والنفي في ظرف التقيض فلم كان الاثبات
في الجملة ولم يكن بالجملة كالنفي اولم يكن النفي في الجملة كالاثبات وحاصل الجواب انه لا يحتاج
في ان يكونا بينهما تناقض الى كون الاثبات بالجملة كالنفي لان الاثبات في الجملة انما ينافيه
النفي بالجملة ولا حاجة في نفي النفي بالجملة الى الاثبات بالجملة لتحقق المنافاة بينه
وبين الاثبات في الجملة على ان النفي لو جعل كالاثبات في الجملة لم يتحقق التناقض لجواز
تقارير الخبر بين من غير تنافي بينهما في الوقوع قوله اي تحقيق هذا الكلام اي كون الاصل
في النفي الاستمرار وفي الاثبات الانقطاع قوله لانه الخ الضمير راجع الى الاستمرار
وجود الحادث قوله بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود وفيه اشارة الى ان المراد بعدم
افتقار استمرار العدم الى السبب انما هو عدم افتقاره الى سبب وجودي لا عدم افتقاره الى
سبب عدمي ولا عدم افتقاره الى سبب اصلا فان له افتقارا الى سبب عدمي وهو انتفاء
سبب الوجود وعدم علته فلذا قال بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود فلا يلزم من انتفاء
افتقاره الى سبب وجودي مؤثر فيه انتفاء افتقاره الى سبب عدمي فلذلك لا يلزم من

ثبوت افتقاره الى سبب عدمي ثبوت افتقاره الى سبب وجودي فلهذا اكتفي فيه بمجرد
انتفاء علة الوجود بخلاف استمرار الوجود فانه لابد فيه من ثبوت سبب الوجود قوله ففي
الجملة الخ اي فيفهم اذا ترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانقطاع قوله هذا
اي ما ذكر الى هنا من امتناع الواو في المضارع المثبت وجواز الامرين في المضارع
المنفي وفي الماضي المثبت والمنفي اذا كانت الجملة فعلية بان يكون الجزء الاول من اجزائها
فعلا قوله اي للدلالة الاسمية الخ يعني دلالتها على المقارنة لا يجوز دخول الواو
بل عدم دخولها وعدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة يجوز دخول الواو لا عدم
دخولها قوله على عدم الثبوت الخ اي على ثبوت صفة غير ثابتة فيجوز دخول الواو ومع
ظهور الاستئناف يكون دخولها اولى ومن زيادة الدلالة يكون مانعا عن
تركها وحاصل ان الاول اشارة الى جواز هما والثاني الى اولوية هما والثالث الى المانع
عن تركها والمراد من الاستئناف ان لا تقع تلك الجملة حالا ومن الارتباط ان تقع حالا
على ان العطف غير مناسب في نحو قوله تعالى فلا تجعلوا لله انداد او انتم تعلمون لان
الجملة المتقدمة فعلية وهذه اي الجملة وانتم تعلمون اسمية مع تقابلهما بالاثبات بثبة
والاخبارية قوله اي وانتم من اهل العلم والمعرفة الخ اي سواء ترك الفعل في هذه
الجملة التي هي منزلة اللازم واريد وانتم من اهل العلم والمعرفة او قدر له المفعول واريد
وانتم تعلمون ما بين الله وبين الانداد التي تجعلونها له من التفاوت قوله وذلك لان كون
الواو واجبا في نحو جاءني زيد وهو يسرع او وهو مسرع لكون المبتدا في الجملة الحالية
ضمير ذي الحال قوله وهذا مما يمتنع الخ اي ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام
اليه في الاثبات والتقدير المفرد في عدم استئناف الاثبات مما يمتنع في
نحو جاءني زيد وهو يسرع او وهو مسرع فيجب الواو فيه ولا يجوز تركها واحاصل ان
المبتدا في الجملة الاسمية الحالية اما ان يكون ضمير ذي الحال اولا فعلى الاول يجب
فيها الواو ولامتناع دخولها في صلة وانضمامها اليه وتقديرها والمفرد في عدم
استئناف الاثبات لها وعلى الثاني يجوز تركها الواو وفيها لامكان ذلك قوله
وجيئ بضمير المنفصل المرفوع عطف تفسير لقوله اذا اعدت وكرر زيد والمراد بالضمير
المنفصل المرفوع هنا قوله هو في قوله وهو يسرع او وهو مسرع قوله

كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا يعني مهو يسرع او هو مسرع بمنزلة زيد يسرع او زيد مسرع
از فكما لا يجد سبيلا الى ادخال يسرع في زيد يسرع في صلة المجئ وضمه اليه في الاثبات فكذلك
لا يجد سبيلا الى ادخال يسرع في مهو يسرع في صلة المجئ وضمه اليه في الاثبات فلا بد
من ذكر الواو وجد الامتناع حاذكر من الادخال في صلة العامل والضم اليه في الاثبات
والتقدير تقدير المفرد في عدم استيناف الاثبات في امثال ذلك قوله لامن
اعادة ذكر الخ تعليل لقوله لا يجد سبيلا وهذه الاعادة اعم من ان تكون باعادة اسمه
صريحا وباعادة اسمه كناية باتيان ضمير المنفصل المرفوع قوله والا اي وان كانت
اعادة ذكر من غير ان تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع كما اذا كانت مع ان تقصد
الحال عنه تركت المبتداء اعني زيد في زيد يسرع او زيد مسرع او هو في هو يسرع
او هو مسرع بمكان الضمير وجعلته لغوا فيما بين الحال والعامل لان مجرد يسرع
او مسرع يكفي في المقصود والحاجة اليه وجرى اي قولك نحو جاني زيد وزيد يسرع
او زيد مسرع ونحو جاني زيد وهو يسرع او وهو مسرع مجرى قولك جاني
زيد وعمر ويسرع امامه على زعم عدم استيناف كلام وابتداء اثبات للسرعة
لدخول يسرع في صلة المجئ والضامه اليه في الاثبات وهذا المزعم فاسد جدا لما
لا بد من ان تكون استانفت كلاما وابتدأت للسرعة اثباتا ههنا فكذلك لا بد منه
ههنا فلا تدخل يسرع في صلة المجئ ولا تضمه اليه في الاثبات ولا تقدره تقدير
المفرد في عدم استيناف الاثبات للسرعة بدون الواو وههنا بل لا بد في ذلك
منها كما لا بد تدخل يسرع في صلته ولا تضمه اليه في الاثبات ولا تقدره تقدير
المفرد في عدم استيناف الاثبات للسرعة بدون الواو وههنا بل لا بد في ذلك
منها والحاصل ان الجملة الاسمية سواء كان المبتداء فيها اسما صريحا او ضميرا مرفوعا
منفصلا لا تقع حالا بدون الواو ولا ان لا تدخل في صلة العامل ولا تضم اليه في
الاثبات ولا تقدر تقدير المفرد في عدم استيناف الاثبات لها بدونها او على تقدير
ذلك بدونها يلزم كون المبتداء ضايعا ولغوا بينهما واللازم باطل وكذا الملزوم و
الى هذا الحاصل اشار بقوله وعلى هذا الخ وعلى ما ذكر من لزوم ترك المبتداء
ضايعا وجعله لغوا في البين وجرى قولك جاني زيد وزيد يسرع وامثاله مجرى قولك

جاني زيد وعمر ويسرع امامه على زعم عدم استيناف الاثبات للسرعة فالاصل والقياس
في الجملة الاسمية الحالية ان لا يجئ الا مع الواو والجملة الاسمية الحالية التي جاءت
بدونها فبقيلة او سبيل ذلك المجئ سبيل الشئ الخارج عن قياسه واصله
لنوع من التاويل والتشبيه والا فلا يجئ تلك الجملة بدونها على اصله وقياسه
لانه خلاف الاصل والقياس فيها وقوله وهذا اشارة الى ما ذكر الى ههنا والضمير
في قوله وهو منه راجع الى الكلام في كلامه والمراد ببيان الافتراق في المثال
المذكور بالقوية وجوب الواو وفيه بعد اشتراكه في اصل الوجوب مع نحو جاني
زيد وهو يسرع او مسرع فافهم حق الفهم قوله اكبر الطير اي اكبر جثة و
اكثرها يقظة في الغدو وطلوع الفجر يجئ لا ينتظر الى اسفار الصبح فيكون احق
بالمصاحبة والمثال خرجت مصاحبا للبازي قوله الوجه ان يكون الاسم الخ الوجه
المعتبر المقبول ان يكون الاسم في مثل على كتفه سيف فاعلا للظرف لاعتماد ذلك الظرف
على ذي الحال لا مبتداء اي لا لجملة اسمية قدر مرتفعا لكونه ظرفا مصححا للمبتداء وينبغي ان
يقدر فيما اذا كان الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف فاحسنه ان يكون الظرف
في تقدير اسم الفاعل ليرجعه الى اصل الحال وهو الافراد او تقدير فعل ماض مع قد
والحاصل انه اذا جعل حالا يكون حالا مفردة او جملة ماضوية والثاني اكثر فيها ترك
الواو واما الكونه مقدرا باسم الفاعل وجعله حالا مفردة فظاهر واما الكونه مقدرا
بالفعل الماضي وجعله جملة ماضوية فلقيامها بالواو قليلا ويترك الواو كثيرا ومراد
الشيخ من كلامه هذا نفي كونه جملة اسمية او فعلية مضارعية فيما اذا جعل حالا الامتناع
مجئ الاسمية بدون الواو الا على ضرب من التاويل ونوع من التشبيه وامتناع
مجئ المضارع المثبت بالواو وهذا بناء على كثرة ترك الواو وههنا قوله وفيه
بحث الخ اي فيما ذكره الشيخ في كلامه هذا من ان جواز تقدير المضارع المثبت او كون
الاسم مبتداء يوجب امتناع تقدر لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو وهو الماضي
والظاهر ان مثل على كتفه سيف يحتمل اربعة تقديرات تقدير الافراد وتقدير المضارع
المثبت وتقدير الماضي مع قد وتقدير كون الاسم مرفوعا بالابتداء فعلى التقديرين الاولين
يمتنع الواو وعلى التقديرين الاخيرين يجوز ترك الواو ومن اجل هذا الامتناع والجواز

كثر تركها في مثله لامن اجل انه في تقدير المفرد او الفعل الماضي مع قد لافي تقدير كون الاسم
مبتدءا او الفعل المضارع المثبت كما ذكر فاذا تركت الواو فيه وهو الاكثر فاما لوجوب
تركها فعلى الاول بتقدير بالمفرد او المضارع المثبت وعلى الثاني بتقدير بالفعل الماضي مع قد
او كون الاسم مرفوعا بالابتداء واذا ذكرت الواو فانما هو لجواز ذكرها فلا يقدر الا بالماضي
او كون الاسم مبتدءا واذا كان صاحب الحال نكرة متقدمة في تقدير الماضي او المرفوع بالابتداء
فالواو واجب ايضا اذ جواز الترك انما هو عند كونه معرفة واما عند ذلك فذكرها واجب
قطعا لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف فان تركت
الواو في مثله يوجب الالتباس جدا فلا بد من ذكرها لدفع الالتباس الا ان يكون ذكر
متأخرة فانه يجوز ح تركها ايضا قوله وقال الشيخ ايضا الخ اي وكما قال الشيخ
وان جعل نحو على كتفه سيف الخ كذلك قال ويحسن الترك الخ قوله فقوله برد اك بتجميل
حال الخ سواء كانتا حالين مترادفين بان يكون صاحبهما واحدا كالكاف في بثغرك
بهرمنا او حالين متداخلين بان يكون صاحب احدى الحالين المتأخرة الاسم الذي اشتمل عليه الحال
السابقة كالضمير في سالما فانه صاحب المتأخرة وهي برد اك بتجميل وتعظيم قوله
لا يتم الكلام الخ وههنا امران الاول ترك التعيين في بيان الايجاز والاطناب
لانك لا تجد كلاما متعينا بالايجازية والاطنابية حتى يكون غير اطنابا او ايجازا بل
كل كلام عينته ايجازا او اطنابا فهو لا يتعين بذلك اذ عند تعيينه ايجازا يصلح اطنابا
وبالعكس بل يصلح مساواة فلذا لا بد من ترك التعيين والثاني بناء بيان ان لهم
علما عرفيا لان الامر العرفي يتعين فينبغي عليه بيان ما عداه من الكلام في الايجازية
او الاطنابية قوله وهو متعارف الاوساط الذين الخ اي الامر العرفي
هو كلام يتعارفه اوساط الناس الذين ليسوا ببلغاء ولا غير بلغاء واعني
بهم الكون بلغاء وغير بلغاء وكلامهم ميزان يوزن الكلام عليه كله فان جاز زايدا
فهو اطناب وان جاء ناقصا فهو ايجاز والا فهو مساواة والمراد بكلامهم الجاري
في مجرى عرفهم في ادا المعاني المقصودة عند معاملاتهم ومحاوراتهم العرفية قوله
اي هذا الكلام الخ يعني كلام الاوساط الجاري في عرفهم وعاداتهم في ادا المعاني
المقصودة وان حل في باب المعاملة والمحاورة العرفية لوجود رعاية مقتضيات

العرف والعادة لكنه لا يحمد في باب الفصاحة والبلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال
والمقامات اذ هذا الكلام يحمود من الاوساط في باب المعاملة ومذموم من البلغاء في باب
البلاغة والحاصل ان كلام الاوساط بين عدم المدح وعدم كما ان افهامهم بين افهام البلاغة
وافهام العامة فلم يكونوا من اهل البلاغة حتى يمدح كلامهم ولم يكونوا من اهل العامة حتى
يذم واما ذكرنا من انه بين المدح والذم فانما هو باعتبار رتبتهم ورتبة اهل البلاغة فقط قوله وهو
غلط لا يخفى الخ اذ كون المراد بذكر متعارف الاوساط كما توهم غلط لا يخفى على من له قلب او القى
السمع وهو شهيد لان كون المقام خليقا بابسط من المتعارف لا يقتضي كون كلام
المتكلم ايجازا
ولم يكن المتعارف كلام المتكلم حتى يقتضي كون المقام خليقا بابسط منه كونه ايجازا بل كون
المقام خليقا بابسط من كلام المتكلم يقتضي كونه ايجازا فلذا احتيج فاذكر على الكلام الذي ذكر
المتكلم وهو صواب لا يخفى على من له قلب او القى السمع وهو شهيد قوله يعني الخ الكلام
يعني بقوله الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه الخ بيان ان الكلام الذي ذكره المتكلم كما يوصف بالايجاز
لكونه اقل من متعارف الاوساط كذلك يوصف به لكونه اقل من المقدار الذي يقتضيه المقام بحسب
الظاهر وقوله مثاله اي مثال الكلام الذي يوصف بالايجاز لكونه اقل مما يقتضيه المقام قوله فانه
الخ فيه اشارة الى ان كون الكلام ايجازا بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهر لا يوجب
كونه ايجازا بالنسبة الى المتعارف كما ان كونه اطنابا بالنسبة الى المتعارف
لا يوجب كونه اطنابا بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهر بل يجوز ايجازه بنسبة عند
اطنابه بنسبة اخرى كما يجوز اطنابه بنسبة عند ايجازه بنسبة اخرى قوله فللايجاز معنيان
بينهما عموم من وجه المعنى الاول كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والمعنى الثاني
كونه اقل من مقتضى الظاهر المقام وعادة اجتماعهما حاذا قيل رب شخت بحذف حرف
النداء وياء الاضافة فانه اقل من عبارة المتعارف ومقتضى ظاهر المقام جميعا
وعادة افتراق الاول قول الشاعر اذا قال الخمس نعم بحذف المبتدء فانه اقل
من عبارة المتعارف ولم يذكر اي هو نعم وعادة افتراق الثاني قوله تجاوب
الخ وهو اعظم مني وما افاق الزمخشري الى هذين المعنيين في الاطناب مما ذكر و
الى النسبة بينهما كذلك ترك ذكر بهما حالة على ما ذكره والمعنى الاول في الاطناب
كون الكلام اكثر من عبارة المتعارف والمعنى الثاني فيه كونه اكثر من مقتضى ظاهر المقام

ومادة اجتماعهما نحو هذا نعم فاغتنم فانه اكثر من المتعارف اعني هذا نعم ومن مقتضى المقام
ظاهرا اعني نعم بحذف المبتدا لضيق المقام ومادة افتراق الاول قولك تقارب اني ومن
المعظم مني فانه اكثر من المتعارف اعني رب شخت ومادة افتراق الثاني ما اذا قيل هذا نعم
فانه اكثر من مقتضى ظاهر المقام اعني نعم وهذا العموم من وجه يتحقق بين الايجاز بالمعنى
الثاني والاطناب بالمعنى الاول ومادة اجتماعهما قولك تقارب اني ومن المعظم مني فانه
اقل من مقتضى ظاهر المقام واكثر من عبارة المتعارف ومادة افتراق الايجاز بالمعنى الثاني
قولك يا رب بياء الاضافة فانه اقل من مقتضى المقام ظاهرا ومادة افتراق الاطناب
بالمعنى الاول ما اذا قيل هذا نعم فقوق فانه اكثر من عبارة المتعارف فليتامل
قوله وفيه نظر اي فيما قال السكاكي من ان الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين
لا تعبر الكلام فيهما الا بترك التحقيق نظر لكن هذا النظر انما يتجه اذا لم يكن مراد السكاكي
بالتحقيق ما حمله المص عليه من التبيين اذ كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعذر
تحقيق معناه وتبيينه لكن مراده به ليس هو التبيين بل التعيين والا لما كان ما ذكره
من ان الايجاز اداء المقصود بما قل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر
منها بيانا لمعناهما تعريف معناهما فاذا كان مراده بتعذر التحقيق تعذر التعيين
بان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذاك المقدار اطناب لا تعذر التبيين لا يتجه النظر جدا
اذ لا يمكن التشخيص والتعيين اصلا الا ما عينته ايجازا يكون اطنابا بالنسبة
الى الكلام اقل وبالعكس والحاصل ان منشاء هذا النظر عدم الاطلاع على المراد وحمل العبارة
على خلافه وهو حاصل الجواب المذكور يعني سلمنا عدم اقتضاء كون الايجاز والاطناب نسبيين
تعذر تبيين معناهما لكن لا نسلم عدم اقتضائه تعذر تعيين مقدارهما فانه شائع
فطعا فلا يتم الكلام فيهما بالتعيين بل انما يتم بترك التعيين قوله في البناء على
المتعارف الخ اي اذا كان الحد الجاري بين الاوساط في المحاورات والمعاملات من الكلام
معلوما للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا فلا يكون هذا البناء
ردا الى الجهالة بل الى المعرفة والقول بانه رد الى الجهالة انما يلزم من عدم المعرفة بانه
رد الى المعرفة والجهالة بانه رد الى المعرفة لا توجب انه رد الى الجهالة قوله واما البناء
على البعلبك الموصوف الخ جواب عن الاعتراض بان البناء على البعلبك الموصوف

رد الى الجهالة يعني ان البعلبك الموصوف معلوم للبلغاء والبناء عليه يختص بهم وكونه
مجهولا لغيرهم لا يقتضي ان يكون مجهولا لهم حتى يكون البناء عليه رد الى الجهالة وان كان
البناء عليه رد الى المعرفة لا يجدي هذا الاعتراض جدا والجهالة بكونه رد الى المعرفة لا توجب
كونه رد الى الجهالة حتى يرد قوله ولفظة غير واقف بذلك او بذلك المراد من غير
تقدير لفظ الشائع بعد قوله والعيش ولفظة في ظلال العقل بعد قوله عاش كذا
وايضا لا بد من اعتبار المضاف في قوله ممن اي من عيش من عاش كذا في ظلال العقل
فكما يحتاج قوله والعيش خبر في ظلال النوك في اداء اصل المراد الى لفظة الشائع كذلك
يحتاج قوله ممن عاش كذا في اداته الى لفظة في ظلال العقل اذ ليس المراد الاخبار بكون
مطلق العيش في ظلال النوك خبرا من مطلق العيش الذي هو المراد ما كون ان في
فيكون هذا الكلام ايجازا مخلا فلا يكون مقبولا اجمالا قوله فلا يظهر ليبذل
لبذل المال كثير فضل ويجوز ان يكون المعنى ان الانسان انما يشجع ويصبر في الحرب لبعد دفع
عن نفسه الموت ويجوز ايضا ذلك فلو لم يكن في الدنيا موت لم يكن لهذه الاشياء فضل
قوله رعاية لامر لفظي حيث لا بد للمستثنى والشرط من المستثنى منه والجواب قوله
بل تطويلا اي زائدا لا لفائدة بقرينة الاضراب عن قوله اطنابا بلا ذا الاطناب هو الزائد
لفائدة فالظاهر انه اراد بالتطويل غير المصطلح لان الزائد في الآية والبيت متعين
وفي المصطلح غير متعين فلا يكون المراد بالتطويل ههنا ما هو المصطلح جدا بل الزائد
لفائدة مطلقا قوله وبالجملة الخ اي والحاصل انا لا نسلم ان يكون الآية والبيت من
قبيل الايجاز على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج
الى الجزاء قوله فان معناه كثير ولفظه يسير اما الاول فلان المستفاد منه على ما ذكره
الشارح اربعة معان علم الانسان ان من قتل قتل وكون العلم داعيا الى ترك الاقدام
على القتل وارتفاع كثير من القتل بغير حق بالقتل بحق وهو القصاص وكون ارتفاع
القتل حينئذ للناس واما الثاني فلان لفظه لفظ كلام واحد ولا خفاء ان لفظ الكلام
الواحد يسير قوله واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظي والامر
اللفظي هو حرف الجر اذ لا بد له ان يتعلق بفعل يقع بسبب اعتباره لكونه مما يؤدى
به اصل المراد بل لمراعاة الامر اللفظي فلا يكون المثال المذكور من ايجاز الحذف لعدم

مطلب
فاء الفصيحة

مهنا انه يجوز تقدير الشرط بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني فظاهر ان المحذوف
مهنا شرط وبذلك الحذف كان الكلام موجزا قوله كالمسند اليه والمسند والمفعول الخ
هذا تنبيه على ان المراد ان اقتصر على ذكر مثال المعطوف بحرف العطف بل الجملة عليه وعلى
المسند اليه والمسند والمفعول والفضل لكن ترك التعرض بامثلته بناء على مر وذكرها
في الابواب السابقة قوله ومثل هذا الفاء يسمى فصيحة الخ الفاء الفصيحة هي
التي تكون معطوفة على مقدر يدل عليه سياق الكلام وتسمية مثل الفاء في قوله
تعالى فانفجرت فصيحة على التقدير الاول اي كون المحذوف جملة انما تظهر من
كلام المفتاح وعلى التقدير الثاني اي كون المحذوف جزء جملة انما تظهر من كلام
الكشاف فكما ان التسمية على الاول لا تظهر من كلام الكشاف فكذلك التسمية
على الثاني لا تظهر من كلام المفتاح قوله عطف على ما جملة فالتقدير اما جملة واحدة او اكثر من جملة
واحدة وانما قيدنا الجملة المعطوف عليها بالواحدة لان هذا العطف لا يصح على تقدير
الاطلاق لان تلك الجملة على هذا التقدير تتناول الواحدة والاكثر فيكون كل
منهما قسما فاذا عطف الاكثر عليها بناء على هذا يلزم ان يكون قسم الشيء
قسيما له وهو ظاهر والاخفاء في بطلانه قوله وفي قوله منها ان يدل العقل اوفى
شرح المفتاح ان لا يعلم الغرض من الكلام ويحتاج في فهمه الى تقدير لفظة
اخرى البتة ربقوله فكانه على حذف مضاف اي دليل ان يدل العقل فلا بد من
تقدير هذا المضاف المحذوف ههنا لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست
من الادلة وحق العبارة ان يقول منها العقل الدال عليه قوله اذ لا معنى للوم
الانسان على ذات الشخص فان اللوم لا يصح على الذات بل انما يصح على ما
يقوم بالذات ويصدر عنه من الاوصاف والافعال قوله لكونه شاملا لها فيلزم
تقدير ضمنا وقد عرفت ان تقديره لا يجوز ولا فرق في عدم الجواز بين كونه
ضمنا وكونه صريحا قوله نظرا الى العادة اذ الانسان انما يلام عادة على الارادة
الداخلة تحت كسبه لانه يقدر على دفعها عن نفسه واذا لم يدفعها مع القدرة
على دفعها يلام جدا قوله ولهذا اي ولان فتالا في هذه الاية مقدر بمكان
قتال قوله مهنا اي فيما اذا كان الشرع في الفعل دليلا قوله لا بد ان يتعلق

الحذف فيه بل الترك ايجاز القصر لوجود القصر فيه قوله حيوة عظيمة وذلك اذ كون
الحيوة في حكم القصاص حيوة عظيمة لانها لازمة من ارتفاع قتل جماعة هو قتل عظيم
فالحيوة اللازمة من ارتفاع القتل القتل العظيم عظيمة جدا فتكون حيوة عظيمة مطلقا
قوله لكان العلم بالقصاص من القاتل اي الذي يقصد القتل فاذا هم بالقتل فعلم
انه يقتص منه فارتدع عن القتل سلم صاحبه من القتل وسلم هو من العقوبة فحصل
نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة لهما بالارتداع قوله اذ الاقتصاص مطلقا سبب
حيوة بخلاف القتل مطلقا يفني كل قصاص حيوة وليس كل قتل انفى للقتل
فان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى للقتل وان كان القتل قصاصا انفى للقتل
لكن لا يلزم منه كون القتل مطلقا انفى للقتل ايضا فلا يطرد قولهم القتل انفى
للقتل جدا مثل ما يطرد قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة وبهذا فضل عليه ايضا
قطعا قوله وخلوها اي خلو قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة عن تكرار القصاص قوله
فان تقديره القتل انفى للقتل من تركه فانما كان فعل قتل القاتل وهو قتل الثاني انفى
لقتل المقتول وهو القتل الاول من تركه اي من ترك القتل الثاني وهو قتل القاتل اذ
على تقدير ترك القتل الثاني لا يقع القتل الثاني فيكون الترك نافيا للقتل في الجملة
اي القتل الثاني لكن ربما يترتب على الترك قتل كثير لعلم من يقصد القتل بترك
قتله فيباشر على قتل كثير من غير مبالاة به لامكان العلم بالترك دون الاهمال وعلى تقدير
القتل الثاني واتيانه وعدم اهماله ينتفي القتل الكثير فيكون فعل قتل القاتل انفى للقتل
من تركه جدا قوله اما جزء جملة عمن كان او فضلة المراد من الجزء ما يذكر في الكلام و
يتعلق به ولا يكون مستقلا قوله لا عن الفعل وحق لانه باعتبار انه
منقول عن الفعل وحق يكون حكمه حكم المفرد في الانصراف مع التنوين وعلامه
بدونه قوله لدلالته الخ اي لدلالة قوله تعالى فاردت ان اعيبها على ان الملك
كان لا ياخذ المعيبة بل انما ياخذ الصحيحة فهذه الدلالة من قبيل دلالة المعلول على العلة
اذ ارادة عيبها معلول لكون الملك ياخذ كل سفينة صحيحة غصبا وذلك
السفينة صحيحة فحرق حتى تكون معيبة ولا ياخذها الملك وخلصها بهذا
الطريق قوله كما في اذهب الانشاء اي كما مر امثلته في اخر الباب حيث ذكر

بشئ وعلى عالم يشهد به القوانين النحويان قوله فذلك الذى شرع فيه فيه تاج
اى فى جعل المقدر ذلك الفعل الذى شرع فيه تاج لان المقدر هو الفعل
النحوى لا الفعل الحسى المشروع فيه الذى جعلت التسمية مبداء له فان الجار
والمجرور انما يتعلق بالفعل النحوى دون الحسى وجعل التسمية مبداء الايوجب
التعلق به قوله ففى القراءة بسم الله اقرأ فعند الشروع فى القراءة يقدر بسم
الله اقرأ وهو ظاهر فى التاج المذكور قوله اعرست اى اتخذت العروس
وهذا دعاء اجابية للمعسر وقدور والنهى عن هذا الدعاء قوله اى تقرير ذلك
الشئ وهذا التقرير يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة قوله كفى بنعم زيد
كمن ان قيل نعم الرجل زيدا و نعم رجلا زيد كان الطنابا ابهام فيه الفاعل اولا وفسرثانيا
وهذا التقرير يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة قوله وفى هذا اشعار بان الاختصار
اح اشارة الى قول المص او لو اريد الاختصار اح ووجه هذا الاشعار كون الاختصار
فى مقابلة الاطناب مهناك حيث فسر بترك الاطناب اذ ترك الاطناب ما يقابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة واذا كان الاختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز والمساواة ويشتملهما
فلا شك انه قد يطلق على كل منهما فيكون كل منهما ما يقابل الاطناب قوله وهو محال اى
ذلك الصدق المذكور الذى هو حقيقة جمع المتنافيين محال لكن ابهام هذا الجمع ليس بمحال
ولهذا قال ابهام الجمع بين المتنافيين قوله ليكون اطنابا لا تطويلا تعليل لكون التكرير
مهنا للتكتة او التكرير من غير نكتة تطويل وزيادة بلا فائدة وذلك مردود قطعا
قوله واما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موت اى ما شبه الاعيون
الوحش بالجزع حال كونه فيه سواد وبياض الا بعد ما موت لانها عند الحياة سود
لا يظهر فيه البياض وبعد الموت يبدو فيها البياض ايضا فيظهر وجه التشبيه ويصح
التشبيه وقوله وفيه سواد وبياض حال من الجزع وقوله بعد ما موت متعلق
بقوله شبهها قوله فهو اعم من الايغال اح يعنى بينهما عموم من التصادق اما فى ختم
الكلام وفى الجملة والتاكيد وصدق التذييل فقط فى غير ختم الكلام وصدق الايغال
فقط فى غير الجملة والتاكيد قوله بان لم يستقل بافادة المراد اح فعلم منه ان المثل المعنى
القول الممثل مضروبه بمورده هو الذى يستقل بنفسه فى افادة المعنى من غير نظر

الى شئ اخر وكذا الضرب الذى اخرج مخرجه قوله فتعلق بما قبله لعدم استقلاله فى افادة
المراد وهو بجزاء المخصوص الذى يدل عليه ما قبله وهو ارسال سيل العرم عليهم وفى ذكر
الكفور ايذان بان هذا الجزاء مختص بمن بالغ فى الكفر فلا يتناول المؤمن العاصى قوله
فهو من الضرب الثانى اى المخرج مخرج المثل لانه مستقل بافادة المعنى وهذا الجزاء يتناول
المؤمن العاصى قوله حال عن الحاج بان الحال سواء كانت عن الحاج او عن ضمير المخاطب
ليست بمستغنى عنها مثل وقوله العموم توجيه لوقوع الحال عن الحاج كانه قيل اذا كان ذو الحال نكرة
وجب تقديم الحال عليه فاجاب بانه اذا كان نكرة محضة وههنا ليس كذلك
لعمومه بوقوعه فى سياق النفى والمعنى ان ليس هناك الحاج مرضى لانه لا يوجد فى العرب
من لا يحتاج الى اصلاح الحال بل لكل الحاج نوع من سوء الحال وفيهم اخصال فلا يكون على
الاطلاق مرضى الفعال ومقبول المقال قوله وهذا الكلام دل بمفهومه على نفى الكامل من
الرجال اى لا كامل ولا مهذب فى الرجال او لكل من الرجال شئ من ذميم الاحوال
وقبيح الخصال فاذا لم يكن من الرجال كامل ومهذب ولم تلم احد اعلى شعث وتفرق
ولم تجمعه على ذميم وقبيح لا تقدر على استبقاء اح وصديق اصلا قوله وفعالة لذلك
اى لكون المطر مدرارا الى خراب الديار وفسادها قوله ولهذا اى ولان كونهم
اذلة على المؤمنين تواضع منهم للمؤمنين عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف
والعطفة كانه قيل عاطفون وراحمون عليهم على وجه التذلل والتواضع قوله فقد
كذبه كلام المص فى الايضاح حيث قال بفضلة يفيد نكتة فهذا دال على انه اراد
بالفضلة ههنا ما ليس بجملة مستقلة والا ركن كلام لا ما يتم اصل المراد بدونه
على انه لا اختصاص لما يتم اصل المراد بدونه بالتتميم بل فى جميع صور الايطناب
ما يتم اصل المراد بدونه والا لم يكن اطنابا والى هذا اشار بقوله ولانه لا تخصيص
لذلك بالتتميم ثبت ايضا ان المراد بالفضلة ههنا مثل المفعول او الحال او غير
ذلك مما ليس بجملة مستقلة والا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدونه على ما زعم
قوله فهو لتساويه اصل المراد فلا يكون فضلة فلا يكون مما نحن فيه قوله
عطف على قوله لله البنات يعنى لا جملة حالية اذ المقصود هو التوبيخ على الجعلين
كليهما وهو انما يحصل بالعطف لا بالحال اى شانهم ان يجعلوا لله ما لا يشتهون

من البنات ويجعلون الانفسهم ما يشتهون من البنين فتعالى الله عما يجعلون
ما يشتهون وما لا يشتهون غلبوا كبيرا او المراد عطف لقوله لهم على قوله لله وما
يشتهون على البنات والكلام مطلقا مستقر وقع مفعولا فانيا وليس بمتعلق
بيجعلون قوله اى مقدر ومكرر يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر او كرره
قوله اعتراض فى اثناء الكلام اى جملة معترضة بين اسم ان وخبرها قوله ليست
بعاطفة ولا حالية لانها اذا جعلت حالية او عاطفة على ما قبلها لم يكن لها معنى
قوله الواقع هو بينه الضمير المرفوع البارز اعنى هو راجع الى الاعتراض وانما ابرز
هذا الضمير لانه فاعل الواقع وهو صفة جرت على غير من هى له وهو الالف واللام
فيه والضمير المجرور فى بينه راجع اليها وهى عبارة عن الكلامين اللذين وقع الاعتراض
بينهما قوله وهو مكان الحث اى الحاث الذى امركم الله به هو مكان الحث قوله
لانتضاء الشهوة فلانها تهوين الامر من حيث يتاتى منه هذا الغرض اذ لا يحصل
من غير قوله وذلك اى كون تلك الجملة لا تليها جملة متصلة بها قوله وهذا الاصطلاح
اى اصطلاح الذين يجوزون وقوع الاعتراض فى اثر جملة لا تليها جملة متصلة
بها اى جملة متصلة بها معنى لا لفظا فلا يقدح فيه ان تليها جملة متصلة
بها لفظا لانها غير متصلة بها معنى قوله وهو غلط اى ما قيل فى تعليل
كون الاعتراض مباينا للتتميم من انه لا يشترط فى التتميم ان يكون جملة
كما فى الاعتراض هو غلط لانه لا يلزم من عدم اشتراط الجملة فى التتميم ان لا يكون
جملة مع انه يشترط فيه ان لا يكون بجملة مستقلة فيجوز ان يكون بجملة غير مستقلة
كما ذكره الشارح فى تمثيل الفضلة المذكورة فيه وكما لا يلزم من عدم اشتراط
النطق فى الحيوان ان لا يكون ناطقا بل قد يكون ناطقا كذلك لا يلزم من عدم اشتراط
الجملة فى التتميم ان لا يكون جملة بل قد يكون جملة لكن غير مستقلة لا مستقلة والحق
فى هذا التعليل ما ذكره الشارح لانه لا محل للاعتراض من الاعراب فيباين التتميم
الفضلة لابد لها من الاعراب قوله على ما يعم الايجاز والمساواة اى على ترك الاطناب
الذى يعمهما ولهذا فسر الاقتصار بترك الاطناب اولا وعلل التقصير بكونه مخلا
عليه وكان اطلاقه عليه وجها للتقصير به قوله من شبهتهم انما قال من شبهتهم لان بعض

لا يشبهون الملائكة كما كانوا يحكمون فانهم ينكرون ما وجودهم قوله وليست بخطأ لعل المراد المبالغة
فى نفى اصل النظر لا نفى المبالغة فى النظر قوله فالاولى ايجاز بالنسبة الى البيت مع انها مساوية
له فى بعض المعنى المراد وهو الانباء بالكون غالبا غير مغلوب فى العقول لكن وقوعها اقل
من وقوعه لكون عبارتها اقل من عبارته قوله للاحتياج اليه فى نفس الامر البلاغة وتعلق
البديع بالتوابع اما الاول فلان حصول بلاغة الكلام يتوقف على حصول فصاحته
وهو يتوقف على الاحتراز عن التعقيد المعنوى وهو يتوقف على علم البيان فلانك
فى الاحتياج الى علم البيان فى نفس البلاغة جدا واما الثانى فلان علم البديع يعرف
توابع البلاغة فلا خفاء فى تعلقه بالتوابع ولا يحتاج اليه نفس الشئ المقدم على ما يتعلق
بتوابعه لان ذات الشئ مقدم على توابعه قوله اى ملكة الخ المراد الملكة الحاصلة
من ادراك قواعد هذا الفن وممارستها ولم يقل ادراك كلى يقتدر به او ملكات
جزئية بل قال ملكة وادراكات جزئية اشارة الى ان الملكة والادراك من الالفاظ المشتركة
لكن المعتبر فيها الكلية والاطلاق وفيه الجزئية والتقييد قوله بان يكون بعض الطرق الخ
متعلق بقوله مختلفة قوله والواضح خفى بالنسبة الى الاوضح الخ جواب سوال مقدر
وهو ان يقال ان اختلاف الطرق لا بد فى تقييد من ذكر الخفاء ايضا لانه انما يتحقق
بوضوح الدلالة وخفائها لا بوضوحها فقط فكما لا بد من ذكر الوضوح فكذلك لا بد
من ذكر الخفاء فاجيب بان الواضح خفى بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء
بان يقال فى وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح وان كان واضحا بالنسبة
الى نفسه لكنه خفى بالنسبة الى ما هو اوضح منه فيغنى خفاؤه عن ذكر الخفاء ولما لم يكن
يقصد بزيادة الايضاح والبيان لكن لا حاجة اليه لكفاية العبارة المذكورة بادنى مراتب
بلا افضاء اصلا او احتمال خلاف قطعا قوله اى كل معنى الخ تفسير للاستغراق العرفى
ومعنى التعريف على هذا الاستغراق ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد
كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه
من بعض وقوله فلو عرف الخ تفريع على هذا التفسير باعتبار هذا المعنى اى فى التعريف
بهذا المعنى اشارة الى ان العارف يجرد ذلك الايراد من غير ان يكون له الملكة المذكورة
لا يكون عالما بعلم البيان بل العارف بذلك الايراد اذا كان له ملكة يكون عالما به

والا فلا والمعرفة اعم من ان تكون مع الملكة كمعرفة من له هي او بدونها كمعرفة من ليست
له هي لكن معرفة حصلت من تعريف من له هي والمقصود من المعرفة في التعريف معرفة
ذلك لا معرفة هذا قوله وذلك اي تغير دلالة اللفظ بدلالة الوضعية حيث قال
يعني دلالة الوضعية قوله فالاولى اي الدلالة الاولى وهي الدلالة اللفظية التي يكون
للوضع مدخل فيها هي المقصودة بالنظر وابحث في علم البيان لا الدلالة الثانية
وهي الدلالة اللفظية التي لا يكون للوضع مدخل فيها فلا بد من تغير دلالة
اللفظ بدلالة الوضعية لكونها مقصودة بالنظر ههنا قوله وهي الدلالة اي دلالة
اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها يعني دلالة الوضعية قوله وتقيد الاولى من
الدلالات الثلث الخ اعلم انه تسمى الدلالات الثلث تارة بالمطابقة والتضمن
والالتزام تسمية للمسبب باسم السبب لكون مطابقة الاسم للمسمى سببا لدلالته
عليه بالوضع وكون تضمن الكل للجزء سببا لدلالة اسمه عليه وكون استلزام المسمى
للخارج عنه سببا لدلالة اسمه عليه وتارة بالمطابقة والتضمنية والالتزامية
نسبة للمسبب الى السبب قوله وح ينتقض الخ اي وحينئذ صدق على التضمن والالتزام
انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له وصدق على الدلالة على الجزء او اللازم
مطابقة انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له او لازمه ينتقض تعريف كل
من الدلالات الثلث بالاخريين حيث دخل في تعريف المطابقة التضمن والالتزام
باعتبار الصدق الاول ودخل في تعريف كل من التضمن والالتزام المطابقة باعتبار
الصدق الثاني فلا شك هذا انتقاض تعريف كل من الدلالات بالاخريين قوله
من حيث في المواضع الثلثة متعلق بالدلالة قوله اي كون المعنى الخارجي الخ يعني المراد
باللزوم الذهني ههنا ما يعم عدم الانفكاك وغيره فلذا عمم التفسير بان يقول اما
على الفور او بعد التامل في القرائن والامارات واما قال بعد التامل في القرائن لان
دلالته على ذلك الخارج بحسب القرائن والا لكانت نسبته الى الموضوع له كنسبة
سائر الخارجيات اليه فيكون دلالته عليه دون غيره مع التساوي في النسبة
ترجيحا من غير مرجح واما لم يكن المراد باللزوم عدم الانفكاك لانه يستلزم ان لا
يكون كثير من المعاني المجازية والمكنية مدلولات التزامية لعدم تحقق هذا اللزوم

فيها

فيها مع ان مدلولات التزامية بتحقق غيره فيها فكما ان ما تحقق فيه هذا اللزوم من تلك
المعاني مدلولات التزامية فكذلك ما تحقق فيه غيره منع مدلولات التزامية فثبت ان المراد
باللزوم في الجملة دون اللزوم بالجملة بمعنى عدم الانفكاك اعني اللزوم البين المغير
عند المنطقيين واللزوم في الجملة اعم منه وايضا يستلزم ان لا يتاتى الاختلاف
بالوضوح في دلالة الالتزام كما لا يتاتى في دلالة المطابقة لان الدلالة الالتزامية لا تختلف
اذا كان اللزوم بينا لا بحيث هذا اللزوم فتتحد الدلالة كالمطابقة جدا وكل من اللازمين
باطل وكذا اراده عدم الانفكاك وتحقق ان المراد باللزوم ليس هو اللزوم البين فقط
قوله لان شرط اللزوم الخارجي الخ وعدم اشتراطه لا يوجب عدم جواز شبوته بل يجوز شبوته
كما يجوز عدم شبوته قوله ومن نازع في اشتراط اللزوم الخ يعني ان ابن الحاجب نازع
في هذا الاشتراط وردوه لكن لم يرد في هذا النزاع والرد باللزوم البين بمعنى الانفكاك
بل اراد اللزوم البين بهذا المعنى وحاصله ان الشرط في دلالة الالتزام اللزوم الذي يعم
اللزوم البين دون اللزوم البين لانه يلزم على اشتراطه ان يخرج كثير من المعاني المجازية
والمكنية من ان تكون مدلولات التزامية وان لا يتاتى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام
فانتفى المحذور وابن الحاجب في اشتراط اللزوم العام في الالتزام والى هذا اشار بقوله والمعتبر
اشار بقوله اي لا يشترط في اللزوم ان يكون مما يغيبه العقل بل يكفي ان يكون مما يغيبه انتقاد
المخاطب اما بسبب غيبة فان الانتقاد كما يثبت اللزوم بالعرف العام يثبته بالعرف
الخاص كالشرع واصطلاح ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى العرف الخاص
والمراد بالعرف العام عادات الناس كانتقال الذهن من قولهم فلانة تقوم الضحى
الى كونها محذومة بسبب اعتياد نساء العرب باداء الاعمال وقت الضحى لا من لفظ يقوم الضحى
عنها والمراد بغير العرف على ما ذكر الشرع واصطلاح ارباب الحرف كانتقال الذهن من قولهم
فلان يؤذي احدا الى كونه متقيا مصليا صالحا لما عهد في الشرع من تفسير المتقي والمتقاة من
قولنا هذه الكلمة لا محل لها من الاعراب الى انها من المبنيات لاصطلاح النحاة قوله
ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى الخ يعني اذا عبر عن الاسد مثلا بعبارات مختلفة
كالاسد والغضنفر والليث والحارث يلزم ايراد المعنى على تقدير العلم بوضع
جميع الالفاظ بطرق متحدة في الوضوح وهو خلاف المقصود اذ هو ايراد المعنى الواحد بطرق

مختلفة فى الوضع للايراد بطرق مختلفة فيه فتثبت على هذا التقدير ان الايراد المقصود
لا يتاتى بالدلالات الوضعية لان بعضها لم يكن اوضح من بعض وقد كان لا بد فيه منه فيستلزم
انتفاؤه انتفاءه كما يستلزم ثبوته ثبوته قوله وان لم يكن عالما بوضع الفاظ الخ يعنى
على تقدير عدم العلم بالوضع لا يتحقق اصل الدلالة لا وضوحا ولا خفاء فضلا عن
تحقق الاختلاف فى الوضوح وما تاتى الايراد المذكور والحاصل انه لا تحقق لشئ من الوضوح
والاختلاف فيه على هذا التقدير بعدم تحقق الدلالة اصلا فلا يتاتى الايراد المذكور
بالوضعية جدا واما على التقدير المذكور انفا فلا تحقق للاختلاف فى الوضوح فقط
لما حكى الالفاظ فى وضوح الدلالة فايضا لا يتاتى الايراد المذكور بالوضعية قطعا
قوله مثلا اذا قلنا الخ تمثيل للتقدير بن المذكورين على اللف والنشر المرتب وقوله
كلام يودى هذا المعنى اى كلام اخر مرادف لقولنا قتل يشبه الورد مودى لمعنا ٥
مثل قولنا صفحته تماثل النور وقوله اوضح او اخفى اى اوضح من قولنا قتل يشبه
المورد او اخفى منه وقوله ان علم الوضع اى ان كان عالما بوضع المرادفات لتلك
المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات مثل فهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت
فاذا انتفى التفاوت فى الفهم ينتفى الاختلاف فى الوضوح فلا يكون ايراد المعنى بها
ايراد بطريق مختلفة فى الوضوح بل بطرق متحدة فيه فلا يتاتى الايراد المذكور بالدلالات
الوضعية وقوله والا اى وان لم يعلم الوضع بان يعلم وضع شئ من المرادفات او بان يعلم
وضع بعض دون بعض لم يتحقق فهم معنى الكلام اصلا اما على الاول فظاهر واما على الثانى
فلانه لم يفهم ما هو معنى ذلك الكلام لان الكل ينتفى بانتفاء جزئه فلم يفهم ذلك
المعنى بشئ من مراتب الوضوح والخفاء ايضا فاذا لم يتحقق الفهم كيف
يتحقق الايراد المذكور فلا يتاتى بالدلالة المطابقية اصلا قوله فيكون اللازم اى
من هذا النقيض دلالة بعض الالفاظ دون بعض وقد عرفت ان الكل ينتفى بانتفاء
جزئه فكما ينتفى فهم معنى الكلام عند انتفاء دلالة جميع الالفاظ فكذلك ينتفى بانتفاء
دلالة بعضها قوله والقائل ان يقول الخ حاصل هذا المنع ان الاختلاف
فى الوضوح يجوز ان يتحقق على التقدير الاول بناء على فهم المعنى من بعض الالفاظ
سريعا باعتبار حضوره فى الذهن بالتفات قليل ومن بعضها بطيئا باعتبار

حضوره

حضوره فيه بالتفات كثير فاذا تحقق الاختلاف فى الوضوح فلا شك ان الايراد
المذكور يتاتى بالدلالات الوضعية على تقدير العلم بالوضع قوله وهذا اى
ما ذكرنا من جواز حضور المعنى فى الذهن ببعض الالفاظ بادنى التفات وببعضها
بالتفات كثير قوله وهذا اى اختلاف مراتب اللزوم فى الوضوح قوله فيمكن تادية
ذلك اللازم الخ اى فيجوز ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح فان
ذلك اللازم هو المعنى الواحد والالفاظ الموضوعة بازاء اللوازم المختلفة الدلالة
عليه وضوحا وخفاء هى الطرق المختلفة فى الوضوح ولا شك ان تادية ذلك
اللازم بازاء الالفاظ ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح فامكان
تلك التادية على ظهور اختلاف مراتب اللزوم فى الالتزام جواز الايراد
المذكور على ظهور هذا الاختلاف والوضوح ههنا انما هو فى دلالة اللفظ الموضوع
للازم القريب والخفاء انما هو فى دلالة اللفظ الموضوع للازم البعيد وايراد
اللزوم الواحد بالفاظ اللوازم من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم كما هو
المعتبر عند السكاكى لا عند المص قوله فيمكن تادية اللازم الخ اى فيجوز الايراد
المذكور ههنا ايضا فان تلك التادية بعينها هو الايراد المذكور كما سبق تقريره
فاذا جاز ان يكون للازم الواحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح من لزومه للبعض الاخر
وامكن ايراده بالفاظها كما جاز ان يكون للملزوم الواحد لوازم بعضها اوضح من بعض
وامكن ايراده بالفاظها فلا خفاء ان مراتب اللزوم فى الالتزام جائز اختلافها وظاهر تفاوتها
وفى الوضوع على كلا التقديرين فيجوز الايراد المذكور بالدلالات العقلية جدا اما على التقدير
الاول وهو جواز اللزوم للملزوم الواحد فلوضوح لزوم بعضها له لقربه اليه وخفاء لزوم
بعضها له لبعده عنه واما على التقدير الثانى وهو جواز الملزومات للازم الواحد فلوضوح لزومه
لبعضها وخفاء لزومه لبعضها والوضوح والخفاء فى اللزوم على الاول انما هو بالنسبة الى قرب
اللازم وبعد وعلى الثانى انما هو بالنسبة الى قرب الملزوم وبعد والايراد المذكور
على الاول يكون ذكر اللازم وارادة الملزوم وهو مذهب السكاكى كما ذكر انفا وعلى الثانى
يكون ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو مذهب المصنف كما اشير سالفا قوله مثلا دلالة
الحيوان على الجسم وضح الخ فان دلالة الحيوان على الجسم دلالة الجزء على القرب بالواسطة

لكون الجسم والتراب جزءا من الحيوان والجدار بالذات ودلالة الانسان على الجسم ودلالة
البيت على التراب بالواسطة لكون الجسم والتراب جزءا من الانسان والبيت بالواسطة اي
بواسطة انه جزء من جزءه فالدلالة بالذات اوضح من الدلالة بالواسطة فيكون دلالة
الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة
البيت عليه فثبت ان اختلاف مراتب اللزوم في المتضمن ظاهر ايضا فيما ذكر من الايراد
المذكور بالدلالات العقلية جلا لجواز اختلاف مراتب اللزوم في الموضوع له مطلقا قوله فان
قلت بل الامر بالعكس الخ وارد على كون دلالة الانسان على الجسم اخفى من دلالة الحيوان
عليه مثلا والمراد هو الرد لكون اختلاف مراتب اللزوم في المتضمن ظاهرا بما ذكر من المثال
والمحفل وهذا الرد يرجع الى تأتي الايراد المذكور بالعقلية بناء على هذا الاختلاف
وليس المراد بالعكس ان يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه
كما هو المتبادر من ظاهر الكلام بل المراد ان يكون دلالة عليه ايضا اوضح وهو عكس كون دلالته عليه اخفى
فان فهم الجسم من الانسان سابق على فهم الحيوان منه فيكون بين الانسان والحيوان تساوي
في وضوح الدلالة على الجسم فلا يكون دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالة الانسان عليه بل بينهما سيان
فثبت ان الامر بالعكس فلا يظهر اختلاف مراتب اللزوم في المتضمن فلا يتأتى الايراد المذكور
بالعقلية ولا يصح بناؤه على جوازه لعدم ظهوره جدا وانما قلنا دلالة الانسان على الجسم
اوضح لان المفهوم منه اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الحيوان الناطق قوله قلت نعم الخ
يعني الامر كما قلت اذا كان المراد انتقال الذهن الى الكل وملاحظته بعد فهم الجزء لكن
المراد فيما نحن بصدده انتقال الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل فلا شك ان
المفهوم من الانسان اولا مثلا الحيوان الناطق ثم الحيوان ثم الجسم فيكون دلالة
الانسان على الجسم اخفى من دلالة الحيوان عليه دلالة الكل على جزئيه ودلالة الانسان عليه
دلالة الكل على جزء جزئيه والدلالة على الجزء اوضح من الدلالة على جزء الجزء لانها
دلالة على الاقرب قوله وكثيرا ما يفهم الكل الخ جواب عن قوله فان فهم الجزء سابق
على فهم الكل بعد التسليم نظرا الى ما هو المراد ههنا والمراد بالنوع الكل كالانسان
وبالجنس الجزء كالحيوان مثلا يعني لا يحصل التفات الذهن عند فهم الكل الى جانب
الجزء فضلا عن كون فهمه سابقا على فهم الكل قوله فعند المصنف الخ يعني ان المجاز

لان دلالة الحيوان عليه

والكناية

والكناية يشتركان في كون الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم وبفترقان لجواز ارادة
الموضوع له في الكناية دون المجاز فيكون كل منهما عند المصنف ذكر الملزوم وارادة اللازم
وعند السكاكي بالعكس ولهذا قال المصنف ولم يطلق وانما قال من حيث انه لازم اذ
اللازم من حيث انه ملزوم دال على الملزوم فان الملزوم لم يجعل لازما وانما هو بدل من حيث
انه لازم لانه يجوز ان يكون اللازم من حيث هو لازم غير الملزوم فالعام لا يدل على
الخاص بخلاف ما اذا جعل ملزوما فانه من حيث هو ملزوم يكون مقتضيا للخاص بدلالة العام
قوله وقدم اي المجاز الخ يعني قدم المجاز على الكناية في التقسيم والبحث ولم يجعل على
العكس لان معنى المجاز وهو اللازم والملزوم وهو اللازم بمنزلة الجزء من معنى الكناية وهو اللازم والملزوم
معا حيث يجوز ارادة الملزوم فيها فتنزل جواز ارادة الملزوم فيها منزلة ارادته فيكون
معناها كجزء معناها جدا فتقدم عليه وضعا لتقدم الجزء على الكل طبعا وموافقة الوضع الطبع
مما يورث الكلام حسنا وقيل انما قال كجزء معناها لان معناها ارادة اللازم مع عدم ارادة
الملزوم وهذا المعنى يمتنع ان يكون جزءا من معنى الكناية والا يلزم ان يكون في الكناية
جواز ارادة الملزوم وعدم جواز ارادة الملزوم وهذا باطل جدا قوله فتعارض التعريض
له اي للتشبيه ايضا قبل التعريض الخ اي فاذا كان من المجاز ما يبتنى على التشبيه تعارض
التعريض للتشبيه كما تعارض التعريض للمجاز والكناية لكن التعريض له انما يكون قبل
التعريض للمجاز لانه على تقدير كون التعريض له بعد التعريض لقسم الاستعارة من المجاز
يلزم تقديم الموقوف وهو الاستعارة على الموقوف عليه وهو التشبيه وعلى تقدير
كونه قبله يلزم الفصل بين اقسام المجاز ولا يصح شيء منهما فتعين كونه قبل التعريض
للمجاز مطلقا بقي هاهنا شيء اصلا قوله فانحصر المقصود من علم البيان في التشبيه
والمجاز والكناية انحصار الكل في الاجزاء كانحصار زيد في اعضائه لا انحصار الكلي
في جزئياته كانحصار الانسان في افراده والفرق بين الانحصارين انما هو بصحة حمل
الكلي على الجزئي وعدم صحة حمل الكل على الاجزاء ومن البيان لا للتبعيض قوله اي مطلق
التشبيه يعني التشبيه اللغوي المتناول للاصطلاحي وغيره كما اشار اليه بقوله
اعم من ان يكون على وجه الاستعارة الخ والمراد بالاستعارة ههنا ما يقابل الاستعارات
الثلث المحترز عنها في قوله والمراد بالتشبيه المصطلح ههنا اي في علم البيان عالم يكن الخ

والتشبيه الذى يكون على وجه يبتنى عليه الاستعارة هو التشبيه المصطلح عليه قوله
وما يقال ان المعرفة الخ جواب عن السوال الوارد على قوله فلم يات بالضمير الخ وهو ان المعرفة
اذا اعيدت كانت عين الاولى فكما اذا اتى بالضمير يعود الى التشبيه المذكور فكذلك ما
اتى به من اسم الظاهر المعرف باللام يكون اشارة اليه فلا يصح تفسير التشبيه بمطلق
التشبيه لانه غير التشبيه المذكور الذى هو الخاص من حيث انه خاص لا يكون
عاما وحاصل الجواب ان العينية عند الاعادة مقيدة وقوله الدلالة على مشاركة
امر الخ قرينة التغيير فلا ورود لهذا السوال قوله الدلالة على مشاركة امر
الى اخره هذه الدلالة اعم من ان تكون بالصراحة او بالالتزام ولهذا اندخل فيها
الدلالة الحاصلة بمثل قولنا قاتل زيد وعمرو وجاءنى زيد وعمرو فانها دلالة بالالتزام
اذ ثبوت القتل لزيد وعمرو مثلا يلزمه مشاركتهما فيه واليه اشار بقوله وهذا
شامل لمثل قاتل الخ اى وهذا التفسير شامل له لانه تفسير للتشبيه اللغوى
المتناول له فلا بد من شموله لثبوت تناوله حتى ينعكس كما اظهر ولكن لا بد فى تفسير
التشبيه الاصطلاحى كما سياتى من قولنا بالكاف ونحوه من ادواته بقطع النظر تقديرا
ليخرج مثله كما لا بد فيه من قولنا لاعلى وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية والتجريد ليخرج كل منها حتى يطرد كما انعكس فان الدلالة فيه مختصة بان
تكون بالصراحة ولا بد فى فيه دخول المشبه فى جنس المشبه به ويكون كل منهما مذكورا
قوله بحيث لا تكون الى اخره متعلق بقوله اى الدلالة ولا بد من كون هذه
الدلالة بتلك الحيثية لانها لو لم تكن بها لدخل فى تفسير التشبيه الاصطلاحى هذه
الثلثة لكن التالى باطل والمقدم مثله فيكون قيد الحيثية معتبرا فى تعريفه ليخرج
كل منها وهو المطلوب قوله فان فى هذه الثلثة الخ تعليل لقوله بحيث لا تكون فاذا
لم يسم شىء منها تشبيها فى الاصطلاح مع ما فيها من الدلالة على مشاركة امر لامر
فى معنى وان كانت هذه الدلالة بالصراحة وسميت تشبيها فى اللغة فلا بد من
اعتبار الحيثية المذكورة لئلا يدخل فى تعريف التشبيه الاصطلاحى هذه الثلثة
حتى يكون مطردا وانعكاسا كما كان منعكسا جامعا قوله اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقى
اى المراد بها عند المصرح معناها المتحقق الحاصل للمشبه به لا معناها المتوهم المتخيل

للمشبه

للمشبه فاذا كان المراد بها عند المعنى الحقيقى دون الوهمى فلا دلالة لاثبات
الاظفار للمنية على مشاركة المنية للاسد فى المعنى الحقيقى لعدم حصوله لها والمعنى
المذكور فى التفسير مختص عند بالمعنى الحقيقى وعند السكاكى اعم من ان يكون هو المعنى
الحقيقى فى كلا الامرين او هو المعنى الحقيقى فى احدهما والمعنى الوهمى فى الاخر فكما يراد
بالاظفار عند المعنى الحقيقى فكذلك يراد بها المعنى الوهمى فيكون لاثبات الاظفار
للمنية دلالة على مشاركتها للاسد فى معنى الاظفار لان المعنى الوهمى فيكون المعنى
فى المشبه به حقيقيا وفى المشبه وهميا فلا يغير الاستعارة مهما بالتحقيقية والكناية
على راى السكاكى لتناول التخييلية ايضا فان التخييلية كاثبات الاظفار للمنية
واضافتها اليها فى المثال المذكور مثلا لها دلالة ايضا على مشاركة امر لامر فى معنى
على رايه جدا قوله لا على وجه الاستعارة الخ متعلق بقوله الدلالة و
اعلم ان للتشبيه اللغوى المعرف بما ذكر انفرادا اخفى بعضها جعل بحسب
الاصطلاح تشبيها اصطلاحيا ايضا نحو زيد كالاسد وزيد اسد وفى بعضها استعارة
تحقيقية نحو رايت اسدا فى الحمام وفى بعضها استعارة بالكناية نحو انشبت المنية
اظفارها وفى بعضها تجريدا نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد وفى بعضها لم يجعل تشبيها بل اجرى
على ما هو عليه نحو قاتل زيد وعمرو وجاءنى زيد وعمرو وقد بينت كل منها عن الاخر على ما ذكر
انفا بطريق الصراحة فى بعض والاشارة فى اخر قوله فدخل فيه الخ تفريع على قوله
والمراد بها ما لم يمكن الخ والضمير عايد الى الموصول وهو اشارة الى تفسير التشبيه الاصطلاحى
على ما صرح به الشارح اى دخل فى تفسيره ما يحذف فيه اداة التشبيه فقط
نحو زيد اسد فانه تشبيه عند الجمهور المحققين من علماء البيان وعند بعضهم يسمى مجازا
وما يحذف فيه الاداة او المشبه لقيام قرينة حينئذ نحو اسد فانه ايضا تشبيه عند الجمهور
واستعارة عند البعض كما دخل فيه ما يذكر فيه الاداة مع المشبه او بدونه لقيام
قرينة نحو زيد كالاسد او كالاسد ثم شبهه نحو زيد اسد تشبيها عند الجمهور واما فى عند
ارادة المعنى الحقيقى واما عند ارادة المعنى المجازى وهو الرجل الشجاع فهو استعارة
ايضا عندهم لكونه خاليا عن ذكر المشبه فان الاستعارة عندهم انما تطلق حيث
يستعمل المشبه به فى المشبه ويجعل الكلام خلوا عن ذكر المشبه اصلا لان يراد بالمشبه به

لولا ذكر القرينة قوله واطلاق الاركان على الاربعة المذكور الخ اعلم ان في اطلاق
الاركان على الامور الاربعة من طرفي التشبيه ووجهه وادائه باي اعتبار
كان من الاعتبارين المذكورين تشبيها لهذه الاربعة بالاركان الاربعة للبيت
واستعارته مكنية وهي تشبيه للتشبيه المصطلح في النفس بالبيت وتخييلية
وهي اضافة الاركان اليه او ذكر الاركان بعد حذف الاربعة المذكورة استعارة
تحقيقية واضافتها الى الضمير قرينتها فقول المص في اركانه اما استعارة مكنية او تخييلية
او تحقيقية قوله لكن استمر في العرف الخ بيان لوجه ارتكاب التسامح
في اكثر ما ذكر من الممثلة الطرفين الحسيين فيكون التعبير بما استمر في عرف العام وهو
كاف في ادا المرام في كل موضع ومقام من غير قدح في الكلام قوله فالمراد بالعلم ههنا
الملكة الخ هذا التفسير باعتبار ان يراد بلفظ العلم معنى المصدر فيكون المصدر
فيكون التعبير بطريق الحقيقة ويجوز التفسير باعتبار ان يراد به معنى اسم المفعول فالمراد
به ههنا الاصول والقواعد المعلومة فارغا بها وطريق الى الادراكات الجزئية
كما ان الملكة كذلك فيكون التعبير بطريق المجاز قوله ولا يخفى انا جرينا الخ فان
الجهول شرط الادراك والعلم سبب الادراك والشرط اشتركان في كونهما طريقين
الى الادراك فلا يخفى ان الجهول وملكة العلم تشتركان في كونهما باعتبارين الى الادراك
قوله لان كون الجهول الخ تعليل لقوله فاذكون وجه الشبه بين العلم والجهول الادراك ضمنا
ولقوله ما ذكر في بيانه صريحا اي لان كون الجهول مقتضيا للحس الذي هو نوع
من الادراك لا يوجب اشتراك العلم ما هو اعم والجهول في الادراك كما هو اي الاشتراك
شرطا في وجه الشبه فانه لم يوجب اشتراك الحس والجهول في الادراك ضمنا يوجب اشتراكهما
فيه فيكون وجه الشبه بينهما الادراك ولا يصح هذا جدا للقطع بانتفاء شرطية الوجه
الشبه ههنا وهو الاشتراك ولم يثبت قطعا حيث لا اشتراك بين العلم والجهول
في الادراك اصلا قوله وايضا لا يخفى الخ اي وكما لا يخفى ان كون الجهول مقتضيا
للحس لا يوجب اشتراك العلم والجهول في الادراك على ما هو شرط في وجه الشبه حتى
يكون وجه الشبه بينهما الادراك كذلك لا يخفى ان ليس المقصود من تشبيه العلم بالجهول
تشبيه كون العلم احد ادراكا بان يكون الجهول معنا ادراك حتى يكون وجه الشبه بينهما

الادراك

الادراك بل ليس في كون المقصود من وكك التشبيه هذا التشبيه فائدة كما ليس في تشبيه
العلم بالحس في كونهما ادراكا فائدة بل الفائدة انما تظهر في تشبيه العلم بالجهول في
كونهما جهتي الادراك فيكون وجه الشبه بينهما كونهما جهتي الادراك كما ذكره في المفتاح و
الايضاح وهو فاضل وما قيل واضح مطلقا قوله والوجه الخ جواب عما يقال ان تشبيه المحسوس بالمعقول
غير جائز لما فيه من تبديل الاصل بالفرع والوجه فيه ما هو وحاصل الجواب ان الوجه فيه المبالغة
في المعقول بتنزيله منزلة المحسوس وهو جائز بطريق المبالغة غير جائز بدونها كما قيل
وقوله والا اي وان لم يقدر المعقول محسوسا ولم يجعل كالاصل للمدرك المحسوس
على طريق المبالغة فلا يجوز تشبيهه به جدا على ما قيل لما فيه من جعل الاصل فرعا و
الفرع اصلا قوله بجهتي تشبيها بان يكون الحس الخ اعلم ان يدرك نفسه ما يدرك الحس
الظاهر فيدخل فيه الحيات او يدرك ما ادته ما يدرك الحس الظاهر فيدخل فيه الحيات وان يكون العقلي عالما يدرك
نفسه والا ما ادته باحدى الحواس الظاهرة فيدخل فيه الوهميات والوجدانيات كالعقليات
قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد مما يدرك بالحس يعني تلك الامور بالحس
والا تدرك الهيئة الاجتماعية الحاصلة من اجتماعها به ولو فرضنا اما الاول فلتحقق كل
منها في الخارج واما الثاني فلعدم تحققها فيه فانها محض فرض وصرف اعتبار وكل ما هو
كذا لا يدرك بالحس قطعا قوله اذا تصوب اي مال الى السفل الخ في التقييد بهذا
القيد اشارة الى ان المراد تشبيه بمحرم الشقيق عند تصوبه وتصعد لا التشبيه مطلقا
قوله اي حالا يكون هو ولا ما ادته مدركا الخ تفسير لما عدا الادراك لانه اشارة الى تفسير
الحسي والحق الوهميات والوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة بالعقليات فالعقلي
حالا يكون هو ولا ما ادته مدركا بالحس الظاهر فيكون العقلي مقابلا للحسي بما تقدم وهو المدرك
هو او ما ادته باحدى الحواس الظاهرة اي ما يكون هو او ما ادته مدركا بالحس الظاهر
فيقابل كل منهما الآخر جدا قوله وبهذا القيد الخ اي بان الوهمي لو ادرك لكان مدركا
بالحس الظاهر لا بالعقل يتميز عن العقلي لانه انما يدرك بالعقل لا بالحس وقد تميز
الحسي عما عداه بان يكون نفسه وما ادته مدركا بالحس الظاهر والعقلي بان لا يكون نفسه
وما ادته مدركا الا بالعقل والخيالي بان لا يكون نفسه مدركا بالحس الظاهر والوهمي بان لا يكون
نفسه ولا ما ادته مدركا بالحس الظاهر ولكنه لو ادرك لكان مدركا به والوجداني بان لا يكون

مدركا الا بالوجدان قوله حالتي متخيلة ومفكرة وهذه القوة اذا استعملها النفس
بعد الوهم تسمى متخيلة واذا استعملتها بعد العقل تسمى مفكرة والهيئات التي تركبها
تلك القوة ان اخذ عنها من الصور المدركة بالحس الظاهر تسمى بالنسبة الى تلك الهيئات خالية
وان اخذ عنها من المعاني الجزئية المدركة بالوهم تسمى وهمية والى هذا اشار بقوله ومن شانها الخ
قوله كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع الخ وقد اشارة الى ان مراد قوله كاتياب اغوال
استعارة مكنية وتخييلية والاولى تشبيه الاغوال بالسباع في النفس والثانية اضافة الاشياب
اليها والثانية قرينة للاولى قوله اي دخل ايضا في العقلي الخ يعني قوله وما يدرك بالوجدان
عطف على قوله الوهمي اي فكما دخل في العقلي بناء على التفسير المذكور الوهمي فكذلك
دخل فيه الوجدانيات والمراد جعل كل واحد من الوهمي والوجداني داخلا في العقلي والخيالي داخلا في
الحسي ولم يجعل على العكس لان الوهمي والوجداني يشاركان العقلي في عدم الادراك بالحس الظاهر
والخيالي باعتبار عادته يشارك الحسي في وجود الادراك بالحس الظاهر والاوجه جعل العكس
لعدم المشاركة بوجه اصلا قوله من حيث هو كذلك اما قال من حيث هو كذلك لانه الشيء
قد يدرك بالحس من وجه دون وجه كالمسك فان ادراكه من حيث الرائحة لذة ومن حيث الطعم ليس
بلذة قوله والمراد بهما هنا الخ يعني ان كلا واحد من اللذة والالم حسي وعقلي والمراد بهما اللذة
والالم الحسيان كما هو المتبادر من اطلاقهما فان اللذة والالم العقليين من العقليات
الصرفة كالعلم والجهل ولا شك ان للعقول العاقلة كمالا ومدارك المجردات البتة
وهي تلتذ بها وتتقصاها وهو عدم ادراكها وهي تتالم به واللذة والالم المذكوران ليسا
من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة ولا يتاولان اللذة والالم المذكوران ههنا
الى القسم العقلي بل ينحصر المراد بهما على القسم الحسي كما هو مقتضى الاطلاق فانه المفهوم منهما
اطلاقا قوله وذلك الى تغيير ما يشترك فيه بالمعنى الذي كان اشتراكهما فيه بالعموم لا بالمعنى
الذي كان اشتراكهما فيه مطلقا اي اعم من ان يكون بالقصد وبالضرورة لان تغيير هذا
المعنى يوجب ان يكون من وجه التشبيه ما ليس منه وتغيير ذلك المعنى مستفاد من شيء كان
لانه صيغة المبني للمفعول والاشتراك المفهوم منه انما يكون قصديا فيخرج منه الاشتراك
الضروري مثل اشتراك الاسد في الحيوانية الجسمانية والوجود والحدوث والامكان
ونحو ذلك من الذاتيات وغيرها اذ ليس كل معنى يصلح ان يكون وجه التشبيه بل ما يصلح لذلك

الا المعنى

الا المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ودخل مثل اشتراكهما في
والاسد في الشجاعة قطعا قوله وكان النجوم الخ في هذا التشبيه قصور الى تفضيل السنن
في الوضوح على النجوم وتشتزيل البدع في الاظلام فوق الدياجي حيث جعل السنن والبدع
في الوضوح والاظلام اصلا للنجوم والدياجي وهذا من تشبيه المحسوس بالمعقول ووجه
ووجه التشبيه في طرفي المشبه به بتخييلي قوله بطريق العكس اي بطريق كون النور نقيض
الظلمة والسنة ضد البدعة والعلم مقابل الجهل لان تشبيه شيء بمقابل شيء يتنقل منه الى
تشبيه مقابل ذلك الشيء بهذا الشيء فيتنقل من تشبيه البدعة والجهل بالظلمة الى تشبيه السنة والعلم
بالنور قوله ولا يخفى ان قوله لا يتهاجم الخ ابتداء من باب الغلب الخ الظاهر ان التعليل الضمير
والظرف ويستلزم هذا اغلب الاسناد والغرض منه بيان كثرة السنن والاشتمال عليه كما ان البلغ
وقد سبق ان الغلب مشتمل على اعتبار مناسب من باب البلاغة قوله في هذا المعنى اي في كون القليل
معلى والكثير مفدا قوله اذ لا يخفى ان المراد الخ يعني ان المراد بالنحو في هذا التشبيه رعاية
قواعد النحو واستعمال احكامه لا نفس الهيئة التي هي الملكة او الاصول والقواعد اذ ليس شيء منها في الكلام
فاضافة القواعد اليه اما اضافة السبب الى المسبب او اضافة الاجزاء الى الكل وقوله وهذا اشارة
الى رعاية قواعد فاذا كان المراد به ههنا رعاية قواعد لا نفسه لا يخفى ان المشبه في الحقيقة
رعاية قواعد لا نفسه وان كان في الصورة نفسه وهذه الرعاية لا تحتمل القلة والكثرة بل
انما تحتمل الاعمال والاهمال وكذلك النحو وان تحقق اعمال ما في الكلام صار صالحا للفهم المراد
والافلا وظاهر ان وجه التشبيه هو الصلاح باعمال الملح والنحو والفساد باهمالها فكما
يصير الطعام صالحا بالملح فكذلك يصير الكلام صالحا بالنحو والصلاح بالاعمال والفساد بالاهمال
متحقق في كل واحد من الملح والنحو لان استعمال ما واهمال ما مفرد واما الاحتمال للقلة والكثرة
فمتحقق في الملح دون النحو ووجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام
هو ذلك الصلاح دون هذا الاحتمال لان اشتراكهما متحقق في ذلك دون هذا قوله م
كالكيفيات الجسمية الخ اراد بالكيفيات الاوصاف المختصة بالاجسام الاصطلاح عليها
اعني ما هو من مقولة الكيف وهي اي الكيفية عند ارباب المعقول هيئة قارة في الشيء
لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها وهذا المعنى المصطلح ليس بمقصود ههنا قوله والشكل
هيئة احاطة نهاية واحد او اكثر بالجسم الخ واضافة الاحاطة الى النهاية من اضافة

المصدر الى فاعله فان كانت تلك الاخاطة اخاطة زاوية واحدة يكون الجسم دائرة
والشكل شكل الدائرة وان كانت اخاطة زاويتين يكون الجسم نصف دائرة والشكل
شكل نصف الدائرة وان كانت اخاطة ثلث زاويات يكون الجسم مثلثا والشكل
شكل المثلث وان كانت اخاطة اربع زاويات يكون الجسم مربعا والشكل المربع
وان كانت اخاطة خمس زاويات يكون الجسم مخمسا والشكل شكل المخمس وهكذا قياسا وهما شكلان
اما الاول فلانه يخرج من هذا التعريف بعض افراد المعرف كالاشكال المستطيلة لاختصاصه
بالاشكال المجسمة حيث قال بالجسم والمقدار او بالجسم او السطح لدخل فيه ايضا واما الثاني فلان
الدائرة ونصف الدائرة من اشكال السطح فلا يصح تمثيل الجسم بهما فلو قال بالمقدار او
بالجسم او السطح لصح التمثيل بهما لكن لم يتم الاتيان بقول كالكرة ونصف الكرة والدائرة ونصف
الدائرة فيكون الدائرة ونصف مثالا لاشكال السطح والكرة ونصف الكرة وغيرهما
مثالا لاشكال الجسم ويكون التعريف صحيح الطرد والعكس وبهم التقريب بتوافق المثال
والممثل **قوله** وهو كم متصل قار الذات اى عرض يقبل التجزى لذاته ويكون لاجزائه حد
تتلاقى عنده وقوله كم جنس يشمل المتصل كالجسم والسطح والخط والمنفصل كالعدد والزمان
وقوله متصل قار الذات فصل يخرج الاول منه الاول من المنفصل والثاني الثاني
ثم المقدار ان قبل القسمة طولا وعرضا وعمقا فهو جسم تعليمي فالجسم مقدار يقبل تلك
القسمة وان قبلها طولا وعرضا فهو سطح فالسطح مقدار يقبل هذه القسمة وان قبلها
طولا فهو خط فالخط مقدار يقبل هذه القسمة والحاصل ان الكم المتصل القار
الذات ينقسم الى هذه الاقسام الثلثة **قوله** قار لان المقدار من الكميات دون
الكيفيات والحركة من الاعراض النسبية والكمية تقتضى القسمة لذاتها والعرض يقتضى بالنسبة
لذاته والكيفية لا تقتضى شيئا منها لذاتها فظهر ان فى هذا الجعل تاسحا جدا او كانه
اراد بالمقادير اوصافا من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات اوصافا
من السرعة والبطوء والتوسط بينهما وهذه الاوصاف داخلة فى الكيفيات ويصح
جعل المذكور باعتبار ارادتها من غيرتسامح لما مر ان المراد بالكيفيات الاوصاف المختصة
بالاجسام **قوله** كالحز والشكل هو هيئة حاصلة من تناسب الاجزاء والشكل هيئة
حاصلة من عدم تناسب الاجزاء وكل واحد منهما اما مركب واما بسيط والاول ما يكون

باعتبار مجموع الشكل واللون ويقال له حسن الصورة وقبح الصورة والثاني ما يكون
باعتبار مجرد الشكل او اللون فقط ويقال له حسن الشكل او اللون وقبح الشكل او اللون
قوله وهذه الاربع اى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة اوائل المحسوسات المدركة باكثر
وبا بطها واما اوائلها ومركباتها فهى ما يتولد من هذه الاوائل والاب بطء عند تفاعل
الاجسام العنصرية وانفعال بعضها عن بعض وكل من الفعل والانفعال ثابت فى كل واحد
منها الان الحرارة والبرودة كانتا فعليتين نظرا لهور ثبوت الفعل فيهما وفقد الانفعال
والرطوبة واليبوسة كانتا انفعاليتين نظرا لهور ثبوت الانفعال فيهما وفقد الفعل
والى هذا اشار بقوله والاوليان مزاج والحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات
وجمع المتفقات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتفقات كلا وجمع المختلفات
والرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية
تقتضى صعوبة التشكل والتفرق والاتصال والظاهر فى الاوليين هو الفعل وفى
الاخريين هو الانفصال **قوله** ويكون للشئ بها قوام غير سيال فيتشكل عن وضعه ولا
يعتد كثير البرهلة كالشمعة والطين فان كل واحد منهما غير سيال وينتقل عن
وضعه بسهولة بان يكون مدورا او مربعا وغير ذلك من الاشكال ولا يعتد كثير
قوله كالبلة والجفاف الخ البلة والمرطوبة والاطافة متصلة بكل من الحرارة والرطوبة واللين
والخفة والجفاف والهشاشة والكثافة متصلة بكل من البرودة واليبوسة والصلابة والثقلة
قوله فانها ليست هيئة منقررة الخ بل هى معنى اضافى يضاف الى المزيل وهو الحجة والشمس
والى المزال وهو الحجاب ويتعلق بهما ولا تقرر ولا ثبوت لها فى ذات شئ منهما والمقصود
تشبيه الحجة بالشمس فى مطلق ازالة الحجاب فان الشمس انما تزيل الحجاب عن وجه المحسوسات و
الحجة انما تزيله عن وجه المعقولات والمراد بالحجاب فى الاول الظلمة فانها حجاب حائل بين البصر
والمبصرات وفى الثانى الشبهة فانها حجاب حائل بين البصيرة والمعقولات على ان الشمس تزيل حجاب
الظلمة كذلك الحجة التى هى مقدمات عقلية تقام لاثبات مطلوب فى الذهن تزيل حجاب الشبهة بيان
الذهن وذلك المطلوب **قوله** وقد يقال الحقيقى على ما يقابل الاعتبارى الخ اعترض على المصنف
فى اطلاق الحقيقى على ما يقابل الاضافى فقط يعنى انه كما يطلق على ما يقابل الاضافى الذى لا يكون
معنى مقررا فى الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب فى شبيه

الحجة بالشمس كذلك يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له الا باعتبار العقل
كالصور الوهمية الشبيهة بالحجب او الثياب الممتهنة وفي المفتاح اشارة الى ان الطلاقة
على ما يقابل الاعتباري مراد هنا ايضا حيث قال صاحب المفتاح الوصف العقلي منحصر بين
الحقيقي وهو الذي له تقرر في ذات الموصوف كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري
ونسبي وهي ما لا تقرر في ذات الموصوف كاتصاف الشيء بشيء تصوري وهمي محض
او كاتصافه بكونه مطلوب الوجود او العدم فان الشيء التصوري الوهمي المحض
ليس له تقرر وتحقق في ذات الموصوف به بل اعتبر العقل وجعله وصفا له وكون
الشيء مطلوب الوجود او العدم عند النفس ليس له تقرر وثبوت في ذات ذلك الشيء
الموصوف به بل هو وصف اعتبر العقل بالنسبة والاضافة الى تطلب النفس له وفي
تمثيل الشارح للاعتباري والنسبي بقوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود
الخ لف ونشر غير مرتب حيث كان ترتيب النشر على خلاف ترتيب اللف اذ قدم مثال
النسبي على مثال الاعتباري **قوله** بل في الهيئة الخ فاذا قصد اشتراك الطرفين
في الهيئة المنتزعة من تلك الامور المختلفة او في الحقيقة الملتئمة منها يكون وجه الشبه
مجموع تلك الامور لا كل واحد منها فلو نقص شيء منها لا يصح التشبيه والاشتراك
في وجه الشبه عند ما يكون هو الهيئة المنتزعة اعتباري لانه عند اعتباري فيكون
الاشتراك فيه ايضا اعتباريا وعند ما يكون هو الحقيقة الملتئمة حقيقي لانه عند
حقيقي فيكون الاشتراك فيه ايضا حقيقيا والى هذا اشار بقوله واذا كان امورا
متعددة الخ يصح التشبيه بناء على كل منها وحده كما يصح بناء على مجموعها فلو نقص شيء منها
لا يحتمل التشبيه واذا كان هيئة منتزعة او حقيقة ملتئمة منها فانما يصح بناء على تلك
الهيئة او الحقيقة لا على شيء منها فلو نقص يحتمل وذلك لان المقصود في الاول هو
الاشتراك في كل منها وفي الثاني هو الاشتراك في الهيئة او الحقيقة وهذا هو الفرق بينهما
قوله سواء كان بينها ترتيب او بعضه الاول يعم الامور الواحد الحقيقي الحسي والواحد الاعتباري
الحسي والمتعدد الحسي والثاني يخص بالمتعدد المختلف فيتناول الحسي من وجه التشبيه بين
الاربعة ووجوب كون طرفيه حسيين يسقط اثنى عشر قسما كما اشار اليه بقوله اذ لا
يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا والباقي اقسام كونهما عقليين وكون

المشبه به عقليا وكون المشبه عقليا فاضرب الثلثة في الاربعة حتى يحصل اثنى عشر
قسما وبقي ستة عشر قسما وهي الاربعة والاثنى عشر الحاصل في العقلي من وجه التشبيه
كما اشار اليه بقوله اي يجوز ان يكون طرفاه حسيين او عقليين او احدهما حسيا والآخر
عقليا فان العقلي ثلثة اقسام واحد حقيقي وواحد اعتباري ومتعدد فاضرب هذه
الثلثة تلك الاربعة المشار اليها حتى يحصل الاثنى عشر قسما فاذا ضممتها الى الاربعة المذكورة حتى لا
يكون طرفاها الحسيين فلا شك ان الباقي ستة عشر قسما ومجموع الساقط والباقي ثمانية وعشرون قسما
حاصلا من ضرب الاربعة التي هي كون الطرفين حسيين او عقليين او طرف المشبه حسي وطرف المشبه به
عقلي او بالعكس في السبعة التي اربعة منها اقسام الحسي من وجه التشبيه وهي الواحد الحقيقي
والواحد الاعتباري والمتعدد والمختلف وثلثة منها اقسام العقلي من وجه التشبيه وهي الثلثة
الاول فقط على ما صرح بقوله فيما بعد فالحاصل الخ وقول المص فان قيل الخ يرد
على تقسيم وجه التشبيه الى الحسي يعني بين كونه منتزعا كائنا فيه وكونه حسيا منافاة وكل منهما
ينافي الآخر فلا يصح تقسيمه الى الحسي وحاصل الجواب ان المراد بجزئية وجه التشبيه
ليس جزئية نفس ما يرد عليه بل جزئية ما تنتزع فلا يرد ان الكلية فيها والكلية
لا تستلزم الكلية فيما يرد ولا يكون تسمية وجه التشبيه حسيا الا باعتبار جزئيه
فيصح تقسيمه الى الحسي بهذا الاعتبار **قوله** بالهمس هو الصوت الخفي وهو
الاعدم اخفى ما يكون من صوت القدم والمراد بالخفاء ما يقابل الجهر فيكون مثله
مسموعا **قوله** تاء لان الخفاء ليس من المسموعات والطيب ليس من المشمومات والذوق
ليست من المذوقات لانها الادراك والنيل كما مر بل الصوت من المسموعات ورائحة
الطيب من المشمومات والشيء الذي يحصل من الادراك والنيل من المذوقات لكن استعمل
في العرف هذا التاء فتاء المص هنا **قوله** وما في وحل بعض الاشكلة
اي يمكن ان يقال ان المراد بالواحد العقلي ما يعم الواحد العقلي المقيد والغير المقيد
فحينئذ يكون مثل الجرأة والهداية من الواحد العقلي من غير تاء فكذلك يكون
مثل العراء عن الفائدة واستطابة النفس منه من غير تاء وانما التاء
على تقدير اختصاصه بالواحد العقلي الغير المقيد على انه لا يمكن جعل مثل ذلك من
المركب العقلي ولا من المتعدد العقلي **قوله** طرفاه اما مفردان الخ يعني ان المركب

الحسي من وجه التشبيه وان لم ينقسم باعتبار نسبة الطرفين وعقليتها لان طرفيه
لا يكونان الا حسيين لما عرفت من ان نسبة وجه التشبيه تستلزم عقلية طرفيه او
احدهما وتوجب حسيتها لامتناع ان يدرك بالحس من العقلي شئ لكنه ينقسم
باعتبار افرادية طرفيه وتركيبهما او احدهما فيكون بهذا الاعتبار اربعة اقسام طرفاه
مفردان او مركبان او المشبه مفرد والمشبه به مركب او بالعكس قوله وههنا اي فيما اذا
كان الطرفان مركبين قوله ولهذا اي ولان معنى التركيب ههنا ما ذكرنا من
ان تضم الى عدة امور مختلفة الخ يعني ليس معنى التركيب ههنا ما ذكر عندنا من ان
المراد بالمركب ما يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة كالانسانية مثلا والحاصل ان
المراد بالمركب في المركب الحسي من وجه التشبيه هو الصورة المنتزعة من امور
متعددة والدليل عليه تصريح صاحب المفتاح به لا الحقيقة الملتئمة منها والدليل صريحا
وجه الشبه في مثل زيد كعمرو في الانسانية واحد الا مركبا على انه يوجب ان يكون المفرد
من وجه التشبيه مركبا وهو فاسد وكذا الكلام في المركب من طرفيه وبالجملة
ان المراد بالمركب ههنا وجه التشبيه كان او طرفيه الصورة المنتزعة من اشياء مختلفة
كما ذكره الشارح فيكون التركيب اعتباريا لا الحقيقة الملتئمة منها كما ذكره
غيره فلا يكون التركيب حقيقيا لكن كلامه ههنا ناقض كلامه فيما سبق في بيان
تقسيمه الى الواحد المنزل بمنزلته من المركب من متعدد حيث علم التركيب ههنا الى
الاعتباري والحقيقي فكما يكون المركب سواء كان وجه التشبيه او طرفيه هو الصورة
المنتزعة من الاشياء المتعددة فكذلك يكون هو الحقيقة الملتئمة منها فما معنى
قوله وليس المراد بالمركب الخ هناك الا معنى قوله فيما سبق مركبا حقيقيا بان يكون
حقيقة ملتئمة من امور مختلفة فكان اصلح هناك ما افد فيما سبق اذ يصرح صاحب
المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة ووجه
التشبيه ايضا هيئة منتزعة وجعلهم المشبه والمشبه به في مثل زيد كالاسد
مفردين ووجه التشبيه في مثل زيد كعمرو في الانسانية مفردا دليل على ان المراد
بالمركب في وجه التشبيه وطرفيه اذا كانا مركبين مطلقا هو الصورة المنتزعة دون
الحقيقة الملتئمة فلا بد من نفي ان يكون هو الحقيقة المركبة من الاجزاء المختلفة حتى

يصلح

بحركات مختلفة في اثناء الفجاءة بخلاف ما اذا كانت الكواكب في اماكنها فانها مع استدارتها
والحركة فيها فيقل المباينة بين الهيئتين فلا بد من ان يعتبر في الكواكب الثوابت
حتى يكثر المباينة بينهما ويكمل الوجه وبتم التشبيه ويحصل الغرض على الكمال والتمام
قوله لانه لم يقصد الخ الضمير عايد الى الشاعر اى لانه لم يرد من هذا التشبيه
التقع بالليل ثم تشبيه السيوف بالكواكب بل انما اراد تشبيه الهيئة الحاصلة
من التقع الاسود والسيوف الابيض متفرقات فيه بالهيئة الحاصلة من الليل
المظلم والكواكب المتفرقة في جوانب الليل قوله اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة
الخ بدل من عبارة اسرار البلاغة يعني ان هذه العبارة اوضح من عبارة المص
ههنا فان البداعة نسبت فيها الى التشبيه والمجيئة في الهيئات المذكورة الى
التشبيه ايضا حيث قال الشيخ مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء
في الهيئات التي تقع عليها الحركات وان المقارنة تنسب الى الهيئة التي هي وجه
التشبيه حيث قال احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف واما في عبارة المص
فقد نسبت البداعة والمجيئة الى وجه التشبيه دونه حيث قال ومن بديع المركب
الحسن ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة والمقارنة الى غير الحركة حيث قال
احدهما ان يقترن بالحركة غيرها والنسبة الاولى هي المراد اذ المراد بالبداعة والمجيئة
بداعة التشبيه ومجيئته وبالمقارنة مقارنة الهيئة اى هيئة الحركة وان كانت
تشتمل ايضا بداعة الوجه ومجيئته ومقارنة الغير فكان المص اختار في العبارة التعبير
باللزوم والشيخ باللازم وقد عرفت ان المراد الاصلي والمقصود الذاتي ههنا
التعبير باللازم حيث كان الغرض التشبيه ودقته وبداعته ومجيئته وان كان لازما
من الوجه ولهذا كانت العبارة اسرار البلاغة اوضح من عبارة المص على
ما ترى قوله في كف الاشتمال من المراة باعتبار انها مفعول بها معنى للفعل المفهوم
المستفاد من كاف التشبيه قوله مع تموج الاشراق من وضع المظهر موضع المضمر
لان مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال من الاشراق اى كائنا زمان تموجه
قوله فان الشعر اذا حمر الخ تعليل لتشبيه الشعر بالمراة في حصول الهيئة
المذكورة لها ولا يختص بشيء منها حتى لا يصح التشبيه بل يعم كلا منها على ما بينه

الشارح قوله والا اى وان لم يكن للجسم اختلاط حركات كثيرة الى جهات مختلفة
يمينا وشمالا وعلوا وسفلا كما تحقق التركيب في وجه التشبيه لكونه حركة متحدة
غير مقارنة بغيرها اصلا بل كانت منفردة ولا بد من اختلاط الحركات المختلفة
الى الجهات المختلفة للجسم حتى يتحقق التركيب فيه ويصح التشبيه بالوجه الثاني الذي هو
هيئة الحركة المجردة عن غيرها من الاوصاف كما صح بالوجه الاول الذي هو هيئة الحركة المقارنة
بغيرها منها قوله وقد يقع التركيب في هيئة السكون اى المركب الحسي من وجه التشبيه كما
يكون هيئة عليها الحركة كذلك يكون هيئة يقع عليها السكون ولا اختصاص له بشيء
منها قوله فانه يكون لكل عضو منه بيان لحصول الهيئة من موقع كل عضو من الكلب
او لتمثيل التركيب الواقع في هيئة السكون او لتشبيه الكلب بالبدوي في تلك الهيئة وقوله
كذلك صورة جلوس البدوي اى يكون لكل عضو منه في اقعائه عند الاصطلاء بالنار
موقع على الارض وجلوسه له موقع خاص ولمجموع المواقع صورة خاصة مؤلفة منها
وقد شبه الكلب بالبدوي في الصورة الحاصلة من تلك المواقع قوله فانه امر عقلي الخ
بيان لتمثيل المركب العقلي بالجزءان المذكورة والضمير عايد له اى فان ذلك الجزءان لا امر حسي
بل امر عقلي منتزع من تلك الامور فاذا كان امرا عقليا منتزعا منها فلا فقدان التمثيل به
صحيح وتشبيه اليهود بالحمار باعتباره صريح لحصوله في جانبهم لحملهم التورية وكون التورية
وعاء العلم وانهم جاهلون بما حيث لم يعملوا بما ويستلزم هذا البيان بيان هذا التشبيه
اذ كانهم حمر حملوا الاسفار على ظهورهم ولم يعملوا بما فيها من الشرع فهم ابدا
في تعب الحمل والاستصحاب مع عدم انتفاعهم بها كالحمار الذي حمل اسفارا وهو
يمشي بها ولا يدري منها الا التعب والكد وهم حمر ابدا بل هم اضل حيث لا يستحون
من التنصب سرمدا قوله وهذا بخلاف التشبيه الخ كانه قيل ان التشبيه في قوله
كما ابرقت الخ يصح على تقدير انتزاع وجه الشبه من النظر الاول كما يصح على تقدير انتزاعه
من مجموع النظرين كما في قولنا زيد كالاسد والبحر والسيف فان ذلك التشبيه صحيح مطلقا
فيصح هذا التشبيه ايضا مطلقا فاجاب بان بينهما فرقا لان ذلك التشبيه في مثل قولنا
زيد كالبحر والسيف في البحر من التشبيهات المفردة المجتمعة التي يكون القصد في كل منها
الى شيء وحد فيجعل وجها على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في افادة

معناه لعدم اعتبار اجتماعه معه في افادته بل كل منهما معتبر على الانفراد عن الآخر فلا يضر
حذف احدهما بالآخر في الافادة لعدم توقفه على الاجتماع والاجتماع العارض لا ينافي
الانفراد الاصلي حتى يتوقف على الاجتماع ويضر الحذف به وهذا التشبيه في قوله كما
ابرقت من التشبيهات المركبة التي يكون النظر فيها الى عدة امور فينتزع منها صورة
وتجعل وجها فيكون وجه التشبيه مركبا فلو حذف شيء من تلك الامور يتغير حال الباقي
في افادة معناه لتوقفه على الاجتماع ولا يبقى التشبيه بل يسقط بعض اجزاء وجهه
والحاصل ان مراد الشارح التشبيه باعتبار اتصال الابتداء المطمع بالانتهاء بالمويس
لا باعتبار كل منهما منفردا فيكون وجه التشبيه على اراده كلا الامرين مجتمعا لا كل منهما
منفردا او الاول وحده فقط فانتزاع الوجه ههنا من الشطر الاول فقط واجزاء الوجه
انتزاعه من الشطرين فان مقصوده هذا دون ذلك فلا بد من الحمل على غرضه ومقصوده
حتى لا يلزم الخطاء ويؤدي ما وجب على ما هو عليه ثم انه لا يخفى ما في انتزاع الوجه من الشطرين
من المبالغة لان الاياس بعد المطمع اشد والسرور مع الحزن بعد الحزن قوله والمراد
ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه يعني ان لفظ الشبه في قول النص قد ينتزع الشبه
اذا كان متحرك الباء كما يجيء بمعنى المماثل والتشابه كذلك يجيء بمعنى المثل والشبه
بسكون الباء لكن ليس شيء من هذه المعاني مرادا ههنا بل المراد به ههنا ما به يقع التشابه
والشبه بين الشيئين وهو وجه التشبيه والمعنى قد ينتزع وجه التشبيه وما به التشابه
سبب والتشابه مسبب وذكر التشابه واراده ما به التشابه من قبيل ذكر المسبب
واراده السبب والحاصل ان وجه التشبيه كما ينتزع من نفس التناسب كذلك ينتزع
من نفس التضاد لان الاشتراك كما يقع في التناسب كذلك يقع في التضاد والجمع
بين الوجهين جائز في التشبيهات المجتمعة لا في التشبيه المركب او المتعدد لما يلزم
من اجتماع المتنافيين وهو غير جائز قوله قال الامام المرزوقي الخ استشهاد
على تفسير التلميح باتيان ما فيه ملاحة وظرافة يعني ان التلميح بالميم المقدم على اللام
عبارة عن الاتيان بما فيه ملاحة وظرافة والتلميح باللام المقدم على الميم عبارة عن
الاشارة الى قصة او مثل او شعر وبينهما فرق تام جدا ولا يصح حمل احدهما على
الآخر والتسوية بينهما اصلا وما وقع من العلامة السيرازي من حمل التلميح على معنى

التلميح والتسوية بينهما كما هو وقع بدل عليه ايضا قول الامام والضحاك اسم الى
اشر ومعنى سهل وآب وقوله فقد قصدها الهزء والتلميح الى الاتيان بشيء مليح اي
بما فيه ملاحة وظرافة قوله والا فتهكم اي وان لم يكن القصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء
وسخرية بل كان الى مجرد الاستهزاء والسخرية بحيث لا يقصد معه الملاحة والظرافة فهو
تهكم دون تلميح قوله وقد سبق الى بعض الاوهام الخ اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال فلان
ظاهر قول المصنف لاشتراك الضدين فيه الخ يقتضي ان وجه تشبيه الجبان بالاسد والبخيل
بحاتم التضاد وفيه اعتبار انما اعتبار قيامه بالوصفين المتضادين اي الجبن والجراءة
والبخل والسخاوة واعتبار قيامه بالوصفين المتضادين اي الجبان والاسد والبخيل وحاتم
لان القائم بوصف الشيء قائم بذلك الشيء فان اريد ههنا بالاعتبار الاول سواء صرح به
بان يقال هو كالاسد في التضاد او لم يصرح فيه اولا بان يقال ما شابه بالاسد او بحاتم فلا يقع
التشبيه بين الطرفين فضلا عن التلميح والتهكم في التشبيه بينهما بل انما يقع بين وصفيهما
وان اريد بالاعتبار الثاني مطلقا فالتشبيه واقع بينهما لكنه لا يحتاج الى ما ذكر من التنزيل
والتاويل لان التضاد بهذا الاعتبار صفة قائمة بالطرفين كالجراءة والسخاوة
فلا حاجة في التشبيه بها اليه فضلا عن التلميح والتهكم فيه فضلا عن ذلك التنزيل
بواسطتها فان كلا منهما من الصفات القائمة بالطرفين فلا تلميح ولا تهكم في التشبيه
بشيء منها فضلا عن التنزيل والتاويل بواسطتها ولا حاجة الى ذلك التنزيل والتاويل
ههنا اصلا مطلقا واما الجواب فهو ان المراد هو الثاني والتضاد والتلميح والتهكم
في قولنا ما شابه بالاسد او بحاتم مثلا غير مسلم لانه لم يكن بمعنى انه كالاسد في الجراءة او كحاتم في السخاوة
كما توهم من ظاهر اللفظ حتى يكون مسلما بل كان بمعنى انه كالاسد في الجراءة او كحاتم في السخاوة
فلا يكون مسلما فوجه التشبيه ههنا انما هو الجراءة او السخاوة لا التضاد اصلا لكن باعتبار
التلميح والتهكم وهو اثبات الجراءة للجبان والسخاوة للبخيل مع ان الجبان متصف بالجبن
والبخيل متصف بالبخل وكون الجبان جريئا والبخيل سخيا مما يتعجب ويستهزء به ولا شك
ان هذا الاثبات تلميح وتهكم اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة وسخرية واستهزاء
جدا او مهزل قطعا وقوله معلوم الخ اشارة الى هذا فاذا تحقق ههنا التلميح والتهكم

فهو اسطقسها ينزل تضاد الجبن والبخل للجبرة والسخاوة بمنزلة تناسبها الى قبيل
التنزيل والتأويل يقصد الى تشبيه الجبان بالاسد والبخيل بحجام تملقي والتكلم لا جدا
وحقيقة والى هذا اشار بقوله وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة **قوله** وقد تستعمل عند
الظن الخ فيه رد لمن توهم انها للتشبيه مطلقا اي سواء كان القصد الى التشبيه او لا
وسواء كان الخبر جامدا او مشتقا لانه باطل بل هي للتشبيه عند القصد اليه
سواء كان الخبر جامدا او مشتقا وللظن عند استعمالها في الظن بثبوت الخبر سواء
كان الخبر ايضا جامدا او مشتقا ولمن توهم انها للتشبيه عند كون الخبر جامدا وللظن
عند كون الخبر مشتقا مطلقا لانه فاسد بل هي للتشبيه عند القصد اليه مطلقا
لا عند كونه جامدا فقط وللظن عند استعمالها في الظن بثبوت الخبر من غير
قصد الى التشبيه مطلقا لا عند كون الخبر مشتقا والحاصل انها اذا قصد بها التشبيه
فهي للتشبيه مطلقا واذا قصد بها الدلالة على الظن بثبوت الخبر فهي للظن
مطلقا وهو الحق وكل واحد من التوهمين باطل جدا لانه يستلزم ان تكون للتشبيه
عند القصد الى هذه الدلالة وللظن مطلقا وهو فاسد جدا **قوله** بخلاف كان وتماثل
وتشابه وماشابهما مما يدخل على المتعدد دون الواحد فان الاصل فيها ان يليها المشبه
والمشبه به **قوله** فيتحمل بتقدير اي يتكلف لتقدير بحسب القرائن الدالة عليه والاصح ان يقال
كنبات ماء لان المثل صفة بمعنى الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا تشبه بذوات النبات و
لان ذكر صفة الماء بعد غير مناسب على هذا التقدير **قوله** بل المراد تشبيه حال الخ يعني اذا عرفت
انه ليس المراد من التشبيه في قوله تعالى واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كما اشرنا اليه تشبيه
المركب وهو حال الدنيا في نضارتها وبهجتها وما يتبعها من الهلاك بالمفرد وهو الماء او
مفرد اخر بتحمل بتقدير بل كان المراد منه تشبيه المركب وهو حال الدنيا فيما ذكر بالمركب
وهو حال النبات الحاصل من الماء في حضرته ونضرته وبهجته وطراوته بالهر بابه فقد
عرفت انه يلي الكاف ههنا غير المشبه به وهو الماء دون المشبه به وهو حال النبات الحاصل
من الماء والحاصل انه يكون المراد هذا التشبيه دون ذلك التشبيه يدل على ان غير المشبه به
قد يلي الكاف ههنا وثبت بهذه الاية ويلي غير نحو الكاف كما يمثل بها فتكونا
مثالا له ودليلا عليه **قوله** ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء الخ جواب عما يقال

فليكن

مبنا عن حاله فانه قرينة ظاهرة فتدل على المضاف المقدر جدا ولا يتجه ما ذكره
على هذا قطعا ولا يبعد ان يكون مراده هذا اصلا قوله وذلك اى بيان امكانه او
كون الغرض بيان امكانه قوله وكان هذا الخ اى كان التفوق على الناس الى ان صار
اصلا بذاته وجنسه والتناهي في الفضائل الى ان صار ليس منهم في ظاهر حال
كالامر الممتنع العثر المسلم بثبوته واد عاؤه يعني ان الممدوح منهم بحسب النوع وليس
منهم بحسب الفضل وهذا امر ممكن ثابت يصح ادعاؤه كالمسك فانه من دم الغزال
بحسب النوع وليس منه بحسب الفضل فالممدوح بحسب الفضل والشرف في الناس وهو
بهذا الحسب اصل بذاته وجنس بنفسه كما ان المسك بحسب الفضل والشرف في
الدنيا وهو بهذا الحسب اصل بذاته وجنس بنفسه وثبوت هذا المعنى في المسك كان
حجة ودليلا على ثبوته في الممدوح فيصح ادعاؤه فيه بناء على هذه الحجة او يتبين امكانه بناء
على هذا الدليل فطعن فانه عالم ثبت جوازه ووجوده في الجملة لا يثبت في الممدوح ولا يلزم
ادعاؤه فيه فانه امر غريب يفتقر من يدعيه الى اثبات جوازه ووجوده في الجملة
اولا حتى يجئ الى اثباته في الممدوح ثانيا ولذلك قال فان المسك بعض دم الغزال
قوله اى بيان مقدار حال المشبه الخ لان نفس الحال كالسواد مثلا معلوم للسامع
الا ان مقدار الحال كشدة السواد وضعفه مثلا غير معلوم له فتقرير بيان مقداره
حتى يصير معلوما له ايضا قوله فانك تجد فيه الخ تعليل لحصول تقرير حال المشبه
في ذهن السامع وتقويته شانه فيه في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم
على الماء والضمير في فيه عائد الى هذا التشبيه اى لانك اذا افدت لك عدم الفائدة
بدون هذا التشبيه لا تجد تقرير حاله وتقوية شانه في ذهنك لنقصان الفك
بالعقليات شاذا عن الحسيات واما اذا اعتبرته به فتجد تقرير حاله وتقوية شانه
في ذهنك لتمام الفك بالحسيات لتقدمها على العقليات وفرط الف الذهن بها
وهذا التشبيه تصوير المعقول وهو عدم الفائدة من السعي بصورة المحسوس
وهو عدم الفائدة من الرقم على الماء وتصوير المعقول بصورة المحسوس يقوي شانه
ويقرر حاله في ذهن السامع تقوية تامة وتقرير كاملا خصوصا اذا حضر ذلك
المحسوس حتى يشاهد كما اذا كنت مع صاحبك وتقرر انه لا يحصل من سعيه

على طائل ثم اخذت ترقم على الماء فلت هل افادك رقمي على الماء شيئا من نقش ما انك
في سعيك هذا كمن رقمي هذا الرقم مثل في رقمي على الماء فكما لا طائل في رقمي على الماء فكذلك لا
طائل في سعيك هذا فانك في تمثيلك هذا اجعلت السامع من مشاهدة الكون سعيه خاليا
عن الفائدة فيكون حال سعيه وشانه مقررا ومنقوشا في ذهنه على وجه الكمال والتمام
والحاصل ان ما يوجد بالتمثيل والتشبيه من التقرير والتقوية لا يوجد بدونه جدا قوله
لكن التحقيق الخ لكن الحق في التحقيق ان اقتضاء الاشهرية ثابت في الاربعة كلها
لانه لو لم يكن المشبه به بوجه اشبه واشهر واعرف فلا يخلو اما ان يكون مساويا للمشبه
في الشهرة به او ناقصا عنه وايا ما كان يلزم بيان المجهول بالمجهول وهو رد الى الجهالة
والا يتم التقريب واما اقتضاء الاتمية فهو ثابت في غير الثالث فان كلا من امكان
المشبه وحاله وتقرير حاله مما وقع النزاع فيه فلا بد من ان يكون ما يشبه به ويقرب به
اتم منه ولا يجوز ان يكون مساويا له او ناقصا عنه لان النزاع في احد المساويين
نزاع في الاخر والنزاع في الاتم نزاع في الانقص بطريق الاولى فلا يتبين امكانه
ولا بيان حاله ولا تقرير حاله لكون المشبه به مما يتنازع فيه ايضا فكما كان المشبه في
الامكان او الحال او التقرير غير مسلم عند السامع فكذلك يكون المشبه به غير مسلم عنده
في شيء منها فيكون التشبيه خاليا عن الفائدة مطلقا سواء اريد به بيان امكان
المشبه او حاله او تقرير حاله فلا طائل تحته اصلا واما عدم ثبوت اقتضاء الاتمية في
الثالث وهو بيان مقدار حال المشبه فلان الواجب فيه ان يكون وجه الشبه في المشبه به
مقداره في المشبه لا ازيد ولا انقص فيحصل المراد وهو بيان مقدار حال المشبه والا
فيكون ردا الى الجهالة ولا يحصل الغرض بل يفوت المقصود فظهر ان نسبة اقتضاء
الاشهرية الى الاربعة صحيحة لتحقق هذا الاقتضاء في كل واحد منها كما عرفت وان نسبة
اقتضاء الاتمية اليها غير صحيحة لعدم تحقق هذا الاقتضاء في بعض منها كما ذكر
وتحققه في بعض لا يوجب تحققه في بعض اخر لانها امور متباينة ولعل استناده
اياها مع عدم ثبوته في البعض على وجه التغليب بناء على استذكارها في الاقتضاء الاشهرية
وفي الكون غرضا من التشبيه في صحح كل واحد من النسبتين وانما نسب
كلا من الاقتضائين الى الاربعة لاختصاصه بها فان ما عداها من التشريعين والتسوية

والاستطراف لا يتحقق فيه شئ منهما بل يصح التشبيه سواء وجد الامكنية و
الاشتهرية بوجه الشبه في المشبه به اولا بخلاف الاربعة المذكورة فانها يصح
عند الوجود و يدرك وقوع الافتراق بين تلك الاربعة و هذه الثلثة على سند كر
قوله لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة الخ فان المشبه به وهو بحر من المسك موجه
الذهب ممتنع عادة فاذا نقل فحكم فيه بخبر موقد عن صحة الوقوع الى امتناعه عادة بابرازه
في صورة البحر المذكور الممتنع عادة و تصويره بصورته في التشبيه يكون المشبه ايضا ممتنعا عادة لا عقلا
و لا يخفى ان الممتنع عادة حقيقة او حكما مستطرف غريب عند من رآه او علم و المشبه هنا ممكن غير
مستطرف قبل التشبيه لبقائه على صورته و وجوده عادة و ممتنع مستطرف بعد لانتقاله الى
غير صورته و امتناع وجوده عادة و انما كان البحر المذكور ممكنا عقلا لامكان ذوبان المسك
مع كثرته جدا في عدد بحرا قوله في تشبيه فحكم فيه بخبر موقد بحر من المسك موجه الذهب
فان مثل هذا المشبه به يكون نادر الحضور في الذهن مطلقا سواء حضر المشبه فيه او لا قوله
قال الجوهري الخ يعني في تزجيه لغتان ان يكون من باب علم و هي ما قال الجوهري في الصحاح
زهي الرجل فهو مزهو اذا تكبر و هو متعد على هذه اللغة و ان يكون من باب نصر و هي
ما حكى ابن دريد زها يزهو زهوا و هو لازم على هذه اللغة قوله يعني الازهار و الشقايق
الاحمر يشير الى ان اضافة الحمر الى البواقيت من اضافة الصفة الى الموصوف و ان المراد
بالبواقيت الازهار و الشقايق الحمر المشبهة بالبواقيت قوله لا يتصور حضورها في الذهن بقدرة
بحر من المسك موجه الذهب الخ لان تلك الصورة من الممكنات الحرية يغلب حضورها
في الذهن لكثرة المشاهدة و الف العادة و اما بالنسبة الى حضور البنفسج فان حضورها
في الذهن يتيسر جدا و اما حضور البحر المذكور في الذهن فانما يكون نادرا لانه من الممتنعات
الوهمية و لا يتعلق به الف و العادة يعني بهما يشاركان في ندرة الحضور
في الذهن و يفترقان في كون ندرة حضورها مقيدا بحضور البنفسج و ندرة
حضوره مطلقا فلهذا يستطرف الف المشبه بين صورة نجم فيه بحر
موقد و صورة بحر من المسك موجه الذهب فكذلك يستطرف الف المشبه
مغايرة بين صورة لازوردية فوق قاعات منفضة بها و صورة اوايل النار
في اطراف كبريت و كل من صورة اتصال الغيم بصورة البحر و صورة اتصال لازوردية

بصورة

بصورة اتصال النار باطراف الكبريت مما يستطرف لكونها مما يستغرب
و يستعجب قطعا فانه اذا احضر اتصال النار باطراف الكبريت احضارا مع التفطن
للمشبه مع الشبه التام الذي بينهما استطرف المشبه لما بين معانقة بين صورتين
متباعدتين في غاية البعد فكثر الكلام في البحر مع الفلك المذكورين فان قيل
الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بين الطرفين مع تفاوت ما كان الكلام المشتمل
على التشبيه سوقا للمشبه كان المعتبر به هناك استطرافه كما هو المتبادر من الكلام
المشتمل على التشبيه قوله و في قوله حين يمتدح الخ يعني في اضافة بالبشر و
الطلاقة عند استماع المديح حين يمتدح دلالة على اضافة بمعرفة حق المادح و تعظيم
شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه و الارتياح اليه اذ لولا هذا لما كان ذلك مزيدا
الدلالة من قبيل دلالة الاثر على المؤثر قوله من غير قصد الى كون احدهما الخ هذا القيد ناخوذ
من قول المص اذا اريد الخ فان النافص الخ لكن بحسب المعنى لان معناه اذا اريد الجمع
بين شيئين من الامور قصدا الى كونه احدهما نافصا في ذلك الامر حقيقة او ادعاء و
الاخر زايدا كذلك و يتحقق هذا القصد في التشبيه دون التشابه يتحقق التغاير بينهما
قوله و يجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا اى كما يجوز عند هذه الارادة
التشابه كذلك يجوز عندها التشبيه لكن التشابه احسن لان في التشبيه ما ليس في
التشابه من ترجيح احد المتساويين و في التشابه ما ليس في التشبيه من الاحتراز عن هذا
الترجيح فان في التشبيه قصدا الى كون احد الامرين زايدا في الوجه و الاخر ناقصا فيه بخلاف
التشابه فان هذا القصد فيكون احسن من التشبيه قوله لانها و ان تشابها الخ دليل على
جواز التشبيه بالتشابه عند الارادة المذكورة و جواب عن سؤال مقدر و هو ان
امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه و لا يجوز التشبيه اصلا
و الحال انه يجوز و لم هذا فاجاب بانها الخ و حاصل الجواب ان التشابه في الوجه يجب
عند المتكلم لا يمتنع جواز جعل احدهما مشبها و الاخر مشبها به بشئ من الاغراض و
الاسباب بل عند ذلك التساوي ثبت هذا الجواز و لا ممانعة بينهما فان الجعل
المذكور لم يكن لقصد زيادة احدهما في الوجه و نقصان الاخر بل لشئ اخر مثل زيادة
الاهتمام قوله من غير قصد الى المبالغة الخ متعلق بالتشبيه في قول المصنف

كتشبيه غرة الفرس الخ يعني جواز التشبيه في مثل هذه المادة مقيد بقيدين احدهما
ما اشار اليه المصنف بقوله متى ارتبط ظهور مهر في مظلم اكثر منه والثاني عدم القصد
الى المبالغة المذكورة قوله اذ لو قصد ذلك الخ اي لو قصد ما ذكر من المبالغة لوجب
تشبيه الشرج بالصبح ولو عكس كان اكثر مبالغة الا انه اقتصر على ما هو الاكثر والاصل
فاذا وجب التشبيه هنا لا يجوز التشابه جدا بخلاف ما اذا لم يقصد فانه لا يجب التشبيه
بل يجوز كما يجوز التشابه الا ان التشابه احسن لما ذكرنا قوله على اعتبار هذين القيدين
اي على اعتبار قيدان لا يحصل من سبعة شئ في المشبه وتقييد به وقيد كون
رقمة على الماء في المشبه به وتقييد به ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون
بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك قوله
احوج شئ الى التامل في حصوله فان الحاكم في الفرق والتمييز بينهما عند وقوع
الالتباس والاشتباه ليس الا سلامة الطبع وصفاء القريحة فالمشبه به في قولنا
هو كالرقم على الماء مثلا انما هو الرقم بشرط ان يكون رقمة على الماء وفي تشبيه الشقيق
هو المركب من الامور المتعددة بل هو الهيئة الحاصلة منها ومن صفي قريحة وسلم
طبيعة من درن الوهم والخيال يتميز بينهما ولا يلتبس الامر ولا يشتبه عليه قوله
باحضرارها اي بشدة حضرتها وتكاثفها قوله يضرب الى السواد كما ان ضوء القمر
في الليل يضرب الى السواد قوله والمشبه به معقد وهو المقمر لا يخلو عن اشكال لانه
لان قوله مقمر تقدير ليل ذو قمر كما صرح به ففيه تعدد وثانيا تركيب لما فيه
من اجتماع الليل والقمر وهما متعددان فكانه جعل المشبه الهيئة الحاصلة من
اجتماع النبات الشديد الحضرة وتكاثفه مع ضوء النعيس وهي مركب والمشبه به ضوء
القمر وهو مفرد لكن المناسب ان يقال ضوء قمر او قمر الا انه قيل مقمر علة بالوزن
تامل قوله اذ ليس لاجتماعهما الخ اي ليس للجمع فائدة في التشبيه بل هناك تشبيهان
روعي فيهما الاختصار والترتيب حيث قيل كان قلوب الطير رطبا ويابسا الخ على
طريق الاتيان بالمشبهين على العطف ثم بالمشبه بهما كذلك ولم يقل كان قلوب
الطير الرطبة هي العناب والبالة الخ قوله فتشبيه التورية
انما سمي التشبيه الذي يكون طرفه الاول متعدد التشبيه التورية لما فيه

من تسوية الامور المتعددة في تشبيهها بامر واحد كتسوية صدع الجيب وانحنائه بالليالي
قوله فتشبيه جمع انما سمي التشبيه الذي يكون طرفه الثاني متعددا التشبيه
الجمع لما فيه من جمع الامور المتعددة في تشبيه امر واحد بها كجمع لؤلؤ منضد وبرد
واقاح في تشبيه الثغر بها قوله كانما بسم عن لؤلؤ الخ اي عن ثغر كلؤلؤ او برد
او اقاح فحذف ثغر والكاف واقيم لؤلؤ مقامه مبالغة في التشبيه فكان تشبيها
بليغا قوله من تشبيه الثغر الخ الصواب ان لا يذكر هذا التشبيه في بيان امثلة
التشبيه المسمى تمثيلا لان التمثيل على ما سيجيء يقتضي التركيب في الطرفين ايضا
والطرفان في هذا التشبيه مفردان ولو اكتفى بما عداه لانطبق البيان على المباين
قوله عند الجمهور دون السكاكي لان وجه التشبيه المسمى تمثيلا وهو الوصف المنتزع
من المتعدد اعم من ان يكون حقيقيا او غير حقيقي عندهم ووجه تشبيه الثغر بما منتزع من
متعدد وهو وصف حقيقي فيكون تمثيلا عندهم وقد عرفت ما فيه واما عند السكاكي فليس
تمثيلا لان الوجه مختص بان يكون وصفا غير حقيقي ووجه هذا التشبيه وصف حقيقي
منتزع من متعدد فلا يكون تمثيلا عندي قوله هم متناسبون الخ اشارة الى ان وجه الشبه
بينهما هو التناسب الذي يمتنع معه التفاوت الا انه في المشبه في الشرف وفي المشبه به
في الصورة ولا يخفى ان هذا الوجه لا يدرك الا من له ذهن يرتفع به عن طبقة العوام
قوله لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات لكنها تستلزم ميل الطبع وبذلك
ذكرت في مكانها وهنا وايضا يستلزم الفصاحة وايذاكان جامعا بين الطرفين
والفصاحة من كلام الفصيح بمنزلة الحلاوة من العسل فميل الطبع اليه يسببها كالميل
اليه بسببها وهذا الميل لازم لكل منهما قوله اسهل واقدم الخ لان المدرك الاول اجمالا
والثاني تفصيل والاجمال اسهل واقدم من التفصيل قوله اذ انما كان علة التفصيل
الخ بيان لكون قول المصنف لمعارضة كل من القرب الخ علة لقوله او لكون وجه
الشبه قليل التفصيل الخ بناء على انه سبب لظهوره في بادي الرأي والمراد بتلك
المعارضة غلبة وقت المناسبة على التفصيل في مثل التشبيه الاول لكونه قليلا وتكرر
المشبه به على ذلك التفصيل في مثل التشبيه الثاني ايضا لكونه قليلا فباعتبار هذه
الغلبة يجعل امثالها من قبيل التشبيه القريب المبتذل وان كان ههنا داع

الى البعد والغرابة لكنه تضعيف والحكم للغالب والتفصيل الى الغرابة داع لكن القرب
والتكرار معارض غالب **قوله** فان وجه التشبيه فيه من التفصيل ما سبق
حيث كان وجه التشبيه في قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل هو الهيئة الحاصل
من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه حتى يرى
الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع الى الانقباض
فلا يخفى ما فيه من كثرة التفصيل **قوله** ولذا اي ولان وجه التشبيه فيه من التفصيل ما
سبق كما ذكر ههنا الآن **قوله** كما مر في تشبيه البنفسج بنار الكبريت فان حضور
صورة اتصال النار باطراف الكبريت في الذهن يندر عند حضور صورة البنفسج جدا وان
لم يندر من غير نظر اليه وانما يندر عنده لبعد المناسبة بين الصورتين **قوله** او لقلة تكرره
اي المشبه به على الحس عطف على قوله لكونه وهما ح لا على قوله او لندور حضور
المشبه به والقرينة على هذا العطف الاتيان باللام الجارة يعني ندور المشبه به
مطلقا اما لكونه شيئا من الامور المذكورة او لقلة تكرره على الحس **قوله** في
اكثر من وصف واحد لشئ واحد او اكثر المراد بقوله في اكثر من وصف واحد التركيب
في وجه التشبيه وبقوله لشئ واحد الافراد في الطرفين وبقوله او اكثر التركيب
فيهما وهو عطف على قوله لشئ واحد **قوله** فلذا اي فلان قوله ان تنظر في اكثر
من وصف واحد ح يعني ان تعتبر في الاوصاف وجودها ح **قوله** الى رديئة كان سنانه
ح الرديئة اسم امراة تعمل الرماح فتنسب اليها يقال رمح رديني والسنان
حد والسنان بالقصر الشرف والعلو والمعنى حملت رمحي منسوبا الى رديئة
كان حد في الصفاء والضياء واللون واللمعان والشكل والحركة شرف لها وعلو
غير متصل بدخان فالمراد ان هذا التشبيه من تشبيه الشئ في الصورة والهيئة
واللون والحركة لا في الصفاء فقط لانه من التشبيه الذي يكون وجهه واحدا
لا مركبا وهو غير المقصود اذ المقصود هو التشبيه الذي يكون وجهه مركبا **قوله**
فاعتبر في اللهب ح اللهب شعلة نار يعلوها دخان اما اعتبار الشكل واللون و
اللمعان فلانه قال سنانه مضيف السنا الى اللهب واما ترك الاتصال
بالدخان فلانه قال لم يتصل بدخان نافيا للاتصال بالدخان **قوله** وموقعه

من النفس

من النفس الطف اذ الشئ الغريب اوقع في النفس ولذا يكون استماع الغرائب
ومشاهدة العجائب الذ **قوله** واما يكون البعيد ح جواب سؤال مقدر وهو ان عدم الظهور
ضرب من التقييد والتقييد مفهوم وحاصله ان عدم الظهور ههنا لم يكن باختلال ترتيب
اللفظ ولا باختلال الانتقال حتى يكون من التقييد المذموم بل بلطف المعنى ودقته
حتى يحتاج في فهمه الى تدقيق التامل وامعان النظر فلا يكون منه حدا وعدم
الظهور نوعان احدهما ما كان سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى
المذكور الى المعنى المقصود والثاني ما كان سببه دقة المعنى المقصود ولطافته مع حسن ترتيب
الالفاظ وصحة الانتقال والمذموم المردود هو الاول والممدوح المقبول هو الثاني والوجود
المراد ههنا هو الثاني دون الاول **قوله** الا بوجه ليس فيه خباء يعني لو كان في وجه
خباء ما طلعت ح لمقابلة وجه الممدوح خباءه منه ولما فيه من وجاهة لكن عدم الخباء ادعاء
الى الطلوع واللقاء **قوله** فالتشبيه مكني غير مصرح وهو تشبيه الشمس بانسان
في النفس ويقال له التشبيه المضمر في النفس واثبات اللقاء بعض الابصار له كناية
عنه وقرينة عليه والمشبه به ههنا هو الشمس والمشبه به هو الانسان **قوله** وقد جرى
ذهب الاصيل ح اصله وقد جرى الاصيل الذي هو كالذهب في الصفرة على الماء
الذي هو كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء ثم غير الى هذه الصورة فجعل
المشبه به وهو الذهب واللجين مضافا الى المشبه وهو الاصيل والماء بعني لصيف
طيب الزمان والمكان ويقول يهب البرد في ذلك الزمان والمكان على الغصون
فتهز عاني وقت وقف صفرة الاصيل الشبيهة على الماء كاللجين وهذا الوقت
ووقت السحر اطيب الاوقات واللجين بضم اللام على لغة الصفر وحمل الذهب
على الدينار والاصيل على الوقت بعد العصر الى المغرب واللجين على الفضة والمراد
من تشبيه الاصيل بالذهب في الصفرة تشبيه شعاع الشمس في الاصيل بالذهب في الصفرة
فيكون المراد بذهب الاصيل صفرة شعاع الشمس فيه على ما ذكر ولهذا احتاج في حمله
وانقياده **قوله** مهجانه من مهجنة الابجان فرس له شرف من جانب الاب والام والابجان
فرس له شرف من جانب الام فقط **قوله** وقد مهما ح اقاف الاول فلانه اذا
كان المراد باللجين هو الورق يكون المعنى وقد جرى ذهب الاصيل على الورق

ان قطع على الماء فح لا يجوز اعتبار التشبيه فى الجزئين الماء على ما لا يخفى واما قوله والثانى فكلا هذا التقدير مما لا يتبادر الى الفهم ولا اصل له وان اماله العصفون مورقة اظهر من اماله ساقطة الاوراق والحاصل ان المعانى المقصودة من هذه الالفاظ ما ذكره الشارح لا ما توهمه هذا العصفان **قوله** فى بيان الامكان كما اذا استلم كونا المسك اطيب من الكوم وان الممدوح خرج بجنسه من جنس الاديبين فى قوله فان تفق الايام الخ **قوله** اى فما يكون قاصرا عن افادة الغرض الخ كتشبيه ثوب اسود غاية السواد بثوب اخر ناقص السواد اذا كان الغرض بيان المقدار **قوله** فالجملة خبر مبتدا اى محذوف اى هذه العبارات اللاحقة فالجملة العبارات السابقة **قوله** تصير ثمانية اى اذا ما ثمانية فاصلة من ضرب الاثنين اى كون الاداة مذكورة او محذوفة فى الاربعة اى ذكر المشبه مع ذكر وجه الشبه او حذفه وحذف المشبه مع ذكر وجه الشبه او حذفه والقسم الاول ذكر المشبه والوجه والاداة بجميعها والثانى ذكرهما مع حذفها والثالث ذكرهما مع حذف الوجه والرابع ذكرهما مع حذف الوجه والاداة والخامس حذفه مع ذكر الوجه والاداة والسادس ذكرها مع حذفهما والسابع حذفهما مع ذكر الوجه والثامن حذفهما جميعا **قوله** وانما قيد بذلك اى انما قيد اختلاف المراتب الداخل عليه سوق الكلام بان يكون باعتبار ذكر اركان التشبيه كلها او بعضها **قوله** وقد توهم بعضهم ان قوله باعتبار متعلق بقوة المبالغة وليس متعلقا بها بل هو متعلق بالاختلاف الوارد عليه سوق الكلام كما ذكرنا وقد عرفت فائدة التقييد به وهى الاشعار بان كون اختلاف المراتب بغير من اختلاف المشبه او اداة التشبيه **قوله** فالاولى على الخ محصله ان اعلى المراتب اولا مرتبة القسم الرابع اعنى ذكر المشبه مع حذف الوجه والاداة نحو زيد اسد لاشتماله على قوة الحكم بالمشبه به على المشبه وقوة عموم الوجه من حيث الظاهر ومرتبة الظاهر ومرتبة الخامس اعنى حذف المشبه مع حذفها نحو اسد فى الاخبار عن زيد لان المقدر كالمذكور فيشتمل ايضا على القوتين وثانيا مرتبة الثالث اعنى ذكر المشبه والاداة مع حذف الوجه نحو زيد كالاسد لاشتماله على قوة عموم الوجه من حيث الظاهر ومرتبة السادس اعنى ذكر الاداة مع حذف الوجه والمشبه نحو كالاسد لاشتماله على قوة عمومه ومرتبة الثانى اعنى ذكر المشبه والوجه مع حذف الاداة نحو زيد اسد

فى الشجاعة لاشتماله على قوة الحكم بالمشبه به على المشبه ومرتبة السابع اعنى ذكر الوجه مع حذف الاداة او المشبه نحو اسد فى الشجاعة عند الاخبار لاشتماله على قوة الحكم واسفلها مرتبة الاول اعنى ذكر المشبه والوجه والاداة كما نحو زيد كالاسد فى الشجاعة ومرتبة الخامس اعنى ذكر الوجه والاداة مع حذف المشبه نحو كالاسد فى الشجاعة فى الاخبار عن زيد لعدم الاشتمال على شئ من القوتين اصلا والحاصل ان الاقوى من مراتب فنون الاقسام للتشبيه هو الرابع والثامن لاشتمالها على القوتين والقوى منزع الثالث والسادس لاشتمالها على قوة العموم والثانى والسابع لاشتمالها على قوة الحكم والضعيف منزع الاول والخامس لعدم اشتمالها على شئ اصلا والى هذا الحاصل اشار بقوله وذلك الخ اى بيان ما ذكر من اعلوية بعض المراتب واوسطية بعضها واسفلية بعضها وحاصل هذا البيان ان المشتمل على القوتين هو الاقوى والمشتمل على احديهما هو القوى والخالى عنهما جميعا هو الضعيف وقد عرفت كلا منها على التفصيل والله اعلم وانما قال فى تقييد عموم الوجه ظاهرا لانه على الاول لم يذكر وصف فيمكن ان يقدر كل وصف يصلح لان يكون وجه الشبه واما على الثانى فلانه المعلوم ان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به واشهرها لا غير كالشجاعة فانها اعرف شئ للاسد فافهم **قوله** اى هذا بحث الحقيقة والمجاز يعنى البحث الذى نورد هيهنا هو بحث ما هو الحقيقة وما هو المجاز من الالفاظ والكلمات وهما راجعان بالذات الى اللفظ والواسطة الى المعنى من قبيل تسمية المدلول باسم الدال على طريق المجاز **قوله** ذا الاستعمال الخ اى المجاز مشتمل على الاستعمال فى غير ما وضع له والحقيقة على الاستعمال فيما وضع له فكما ان الاستعمال فى غير ما وضع له لكونه بدون الوضع فرع الاستعمال فيما وضع له لكونه بالوضع فكذلك المجاز المشتمل على الاستعمال فى غير ما وضع له فرع الحقيقة المشتملة على الاستعمال فيما وضع له فكان المجاز من الحقيقة بمنزلة العدم من الملكة فيكون بينهما شبه تقابل العدم والملكة بناء على وجود الوضع فى احدهما وعدمه فى الاخر لا تقابل العدم والملكة لكون الاستعمال معتبرا فى تعريفهما **قوله** جرت العادة اى عادة علماء علم البيان فى ترتيب ابحاث البيان **قوله** عن الحقيقة والمجاز العقليين الخ اعلم ان المجاز اربعة مجاز عقلى ومجاز لغوى ومجاز شرعى ومجاز عرفى والحقيقة كذلك اربعة

حقيقة عقلية وحقيقة لغوية وحقيقة شرعية وحقيقة عرفية والعقلي من كل منها
يكون في الاسناد وما سواه في المفرد قوله والاكثر ترك هذا التقييد اي تقييد
الحقيقة والمجاز باللغويين يعني اخذ المصنف بالاكثر حيث قال الحقيقة والمجاز
من غير تقييد لهما باللغويين وان كان الاكثر ترك هذا التقييد ما فيه من السلام
عن ايهام انحصار البحث على الحقيقة والمجاز اللغويين مع ان المقصود هو البحث
عن الحقيقة والمجاز مطلقا لغويين كانا او شرعيين او عرفيين والسلامة عن هذا
الايهام او من التمييز عن العقليين فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما هو في الاسناد و
المطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا قوله من حق الشيء ثبت يعني
كان ذلك الشيء ثابتا في مكانه او غير مكانه فاذا كان الحقيقة في الاصل فعيلا بمعنى
فاعل من حق الشيء ثبت يكون من اللازم واذا كان فعيلا بمعنى مفعول اش حقيقة اثبته
يكون من المتعدي قوله نقل الخ اي لفظ الحقيقة نقل من هذا الاصل الى الكلمة الثابتة
نظرا الى المعنى الاول والمثبتة في مكانها الاصلي نظرا الى المعنى الثاني والمراد من هذا
النقل ما هو الاصطلاحي يعني نقل البيان في اصطلاح علماء علم البيان والمراد من مكانها
الاصلي معناها الاصلي الذي وضعت له في اصل الوضع والحقيقة قبل هذا النقل عام
لكل شيء ثابت او ثبت في مكانه الاصلي وبعده خاص بالكلمة الثابتة والمثبتة في
مكانها الاصلي والاول معناه اللغوي والثاني معناه الاصطلاحي فكان في الاول حقيقة
بالنسبة الى اللغة ومجازا بالنسبة الى الاصطلاح وفي الثاني حقيقة بالنسبة الى الاصطلاح
ومجازا بالنسبة الى اللغة قوله والتاء فيها للنقل الخ اي التاء في كلمة الحقيقة للدلالة
على انها منقولة من الوصفية الى الاسمية وان اسميتها فرع وصفيتها كما ان في للدلالة على ان
المؤنث فرع المذكر قوله وهي في الاصطلاح الخ عطف على قوله الحقيقة في الاصل الخ والضمير
عائد الى الحقيقة اي والحقيقة في اصطلاح علماء علم البيان الكلمة المستعملة الخ قوله اذ وضعت
له الخ بيان للمراد وتفريع عليه ليبان كون في اصطلاح متعلق بوضعت وكون تعلقه
بالمستعملة وهما اذ لا يتبين فيه من الاحتراز او الايضاح على انه يلزم التناقض
التعريض حلول الدخول المجاز فيه او التكرار فان الوضع المذكور يكون على تقدير هذا
التعلق مطلقا فان اريد الوضع في الجملة يدخل المجاز فان الصلوة مثلا اذا استعملها

اهل الشرع في الدعاء يصدق عليها انها كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة بحسب
اصطلاحهم لاعتقادهم وضعها في اللغة للدعاء وكذا الزيادة والدوران وان لم يعتقدوا
وضعها له في اصطلاحهم واذا اريد الوضع في اصطلاح به التخاطب يلزم التكرار
حيث يقال ح وضعت له في اصطلاح به التخاطب على ان يكون الاول متعلقا في اصطلاح آخ
بالمستعملة والثاني بوضعت وهذا التكرار جدا فلا بد من التعلق بوضعت حتى لا يلزم شيء من
دخول المجاز والتكرار فان الوضع يكون ح مقيدا فتصح التعريف جمعا ومنعا كما عرفت
التطويل والحشو وهو المطلوب فقط قوله فاحترز بالمستعملة الخ شروع في بيان
فوائد القيود وحتى يتعين ما هو المقصود من الكلمة المعرفة ويتميز من غيرها فخرج من التعريف
الكلمة المعتبرة قبل الاستعمال بقيد المستعملة والكلمة المستعملة غلطا او مجازا مطلقا بقيد
فيما وضعت له والكلمة المستعملة مجازا من وجه بقيد في اصطلاح به التخاطب وبقي الكلمة
المستعملة حقيقة لغوية او شرعية او عرفية قوله الا ان المفهوم الخ واذا كان
المفهوم من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق دون التاويل لان الوضع بالتحقيق
كامل والوضع بالتاويل ناقص والمطلق انما ينصرف الى الكامل لا الى الناقص فما
اريد من الوضع المطلق ههنا هو الوضع بالتحقيق دون التاويل والمتحقق في الاستعارة
هو الوضع بالتاويل دون التحقيق والتاويل في الوضع هو ان يكون وضعا ادعائيا
لا حقيقيا اذ لا يتوجه من ان يكون مبنيا على تاويل وذلك اي الوضع التاويلي انما
يوجد في الاستعارة بان يستعار المعنى الموضوع له لغير بطريق الادعاء مبالغة
ثم يطلق عليه اللفظ فيكون مستعملا فيما وضع له ادعاء لا تحقيقيا قوله اذا استعملها
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء الخ اي اذا استعمل الشارع في الدعاء لكونه
من اجزاء الصلوة فان الصلوة عند هذا الاستعمال تكون مجازا لكونه استعمالا
في غير الموضوع له في الشرع من قبيل استعمال الكل في الجزء فان الموضوع له هو
المجموع المركب من الاركان والدعاء من جملة اجزائه فيكون استعمال الصلوة فيه
استعمال اسم الكل في الجزء جدا قوله اي وضع اللفظ اخ فسر الوضع بوضع اللفظ لان
المراد الوضع المتعلق بالكلام لا الوضع الشامل للدوال الاربع قوله وهذا شامل
للحرف ايضا اي تعريف الوضع على تقدير ان يكون معنى الدلالة بنفس كون العلم

بالتعيين كاف في فهم المعنى عند الاطلاق اللفظ شامل لوضع الحرف كما هو شامل لوضع
الاسم والفعل وهذا الشمول مسبب من شمول الدلالة بنفسه بهذا المعنى للدلالة الحرف
ايضا قوله الا ان معانيها الخ اشار الى الفرق بين الحرف وبين الاسم والفعل بعد
اشتراكها في الوضع والدلالة بنفسه بالمعنى المذكور يعني وان وقع الاشتراك
في ذلك بينها الا ان بينهما افتراقا بان معنى الحرف ليس تاما في نفسه لاحتياجه
الى الغير في قيامه وحصوله ومعنى الاسم والفعل تام في نفسه لعدم احتياجه الى
الغير في القيام والحصول قوله نعم لا يكون هذا الخ جواب عما يقال ان ما ذكرتم
من شمول هذا التعريف ايضا لا يصح مطلقا لان منهم من يجعل قولهم الحرف دال على
معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه فيكون هذا
شاملا لوضع الحرف عند من لا يجعل قولهم هذا كذا لا عند من يجعله كذا اعني هذا
الشمول مقيد لا مطلق والحاصل ان المعنى المذكور في التعريف اعم من ان
يكون حاصلا في نفس اللفظ او في غيره فالتعريف على كون معنى الدلالة بنفسه
ما ذكر كما يشمل الاسم والفعل كذلك يشمل الحرف فلا يخرج الحرف ايضا لكونه
معينا للدلالة على المعنى بنفسه وان كان ذلك المعنى في لفظ غيره وهو لا يوجب
ان يكون دلالته عليه بغيره بل بنفسه قوله فانه لم يخرج الخ اي فان المشترك
لم يخرج من تعريف الوضع لان دلالته على كل من المعنيين ان وضع لمعنيين
او على كل من المعاني ان وضع لمعان انما هي بنفسه لا بقرينة انما هي للتعيين
ونفي مزاحمة الغير فتكون قرينة التعيين دون الدلالة اذ الدلالة على المعنى المراد
بنفسه وبالذات لا بالقرينة وبالواسطة قوله لا ينافي ذلك الخ كون المشترك معينا
للدلالة على كل من المعنيين او المعاني بنفسه بل هو مع عدم فهم احد المعنيين او المعاني
بالتعيين لعارض الاشتراك معين للدلالة على كل معنى بنفسه لعدم المنافاة بينهما فلا
يخرج وضع المشترك خارجا من تعريف الوضع جدا قوله فيكون موضوعا اي معينا للدلالة
على كل من الظهور والخصوص بنفسه وان كان لا بد من القرينة في التعيين وهذا لا يوجب لزوم القرينة
وتبوتها في الدلالة حتى لا تكون دلالته بنفسه قوله وهو سهو اي دون الكناية بدل
دون المشترك على ما وقع في كثير من النسخ سهو من الناسخ لان النسخة الاصلية والصحيح

دون المشترك لا دون الكناية كما هو الخ سبب للمقام او المراد بالغلط دون نفي الخروج من
التعريف في مقابلة اثباته للمجاز وهذا يستلزم الوضع والدلالة بنفسه وذلك انما يتحقق في
المشترك لا الكناية فانه لا وضع في الكناية ولا دلالة فيها الا بالقرينة فلا يصح هذا المعنى
الا في المشترك فالصحيح من النسخ ان يقال دون المشترك والفاسد منها ان يقال دون
الكناية وان وقع هذا في كثير منها وايضا ان اعتبر الوضع والدلالة بنفسه في الكناية
بالنظر الى معناها الذي وضعت له وبنى نفي خروجها من التعريف على ذلك فهذا غير تخلص
بها لان المجاز كذلك في جواز الاعتبار والبناء المذكورين فلا وجه لاثبات الحرف في المجاز
ونفيه عن الكناية بل لا بد من نفيه عنه ايضا لعدم الوجه لاثباته له والا يلزم التحكم
والترجيح بلا مرجح والى ما ذكرنا الى هنا في بيان كون دون الكناية بدل قوله ان المشترك الخ
سهوا من الناسخ اشار بقوله لانه ان اريد الخ والحاصل انه لا يصح بناء ذكر دون الكناية
على نفي ما ذكر والا على غيره ايضا لعدم احتماله فالكناية كالمجاز في الخروج من تعريف
الحقيقة لعدم الوضع والدلالة بنفسه فيهما بالنسبة الى استعمالها في المعنى المكنى
والمجازي وبالجملة ان ما عدا الحقيقة من الكلمات والالفاظ المستعملة غلطا او
مجازا او استعارة او كناية والغير المستعملة اصلا خرج من التعريف بالقيود المذكورة
فيه وفيه بقي ما هو الحقيقة من الكلمات والالفاظ المستعملة مع افراده كلها من الاسماء والافعال
والحروف متميزا عن اغياره سالما عن خروج شيء من افراده ودخول شيء من اغياره
مطردا في تعريفه ومنعكسا ما نعا حاصرا وجامعا فهذا تحقيق فتصح وتبين صحيح فاحمد
الله على ما اعطاك على ايدي سدنة اسمائه من نعمائه وآلائه قوله لا يقال الخ يعني
في توجيه ذكر دون الكناية وتأويل عدم خروجها من تعريف الوضع حتى يتحقق فيها
الوضع والدلالة بنفسه فتدخل في تعريف الوضع وقوله فعلى هذا الخ على تقدير ان
يكون معنى قوله بنفسه احد الامرين المذكورين والمعنيين المزبورين يخرج من تعريف
الوضع المجاز دون الكناية فتدخل في تعريف الحقيقة الكناية دون المجاز اما على تقدير
ان يكون المعنى هو الاول فلان الكناية ليست فيها قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
بخلاف المجاز لتحقق تلك القرينة فيه واما على تقدير ان يكون هو الثاني فلان قرينة الكناية
معنوية وقرينة المجاز لفظية واما كان يخرج من التعريف المجاز دون الكناية وتدخل فيه الكناية دون المجاز

هذا قوله لانا نقول الخ يعني يلزم على الاول اخذ الموضوع في تعريف الوضع وعلى الثاني حصر
قرينة المجاز في اللفظية وكل منهما فاسد اما الاخذ فلزوم الدور والتوقف
الشيء على نفسه فان التقدير على المعنى الاول الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى
من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فاخذ الموضوع له في هذا التعريف يستلزم اخذ
الوضع فهذا دور جدا وتوقف الوضع على نفسه قطعا وهو باطل مطلقا ولا يصح بناء
خروج المجاز من تعريف الوضع دون الكناية عليه اصلا واما فاسد الحصر فلان قرينة المجاز
قد تكون معنوية كالمعنى القائم بين المتكلم بالمجاز او الحالة من الاحوال الخارجة من المتكلم
والكلام مطلقا اي سواء كان هو الكلام الذي وقع فيه المجاز او غيره من السباق والسياق
وفي هذا الحصر يستلزم فساد ان يخرج المجاز دون الكناية ولا يصح بناؤه على المعنى
الثاني ايضا جدا وتحقق خروجها معا قطعا قوله لا يقال معنى الكلام الخ يعني معنى قول
المصنف فخرج المجاز دون الكناية على ما وقع في كثير من النسخ هذا فيكون المراد فخروج المجاز
عن تعريف الحقيقة دون الكناية لتكون الكناية ايضا حقيقة كما يدل عليه تصريح صاحب
المفتاح به حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين و
يفترقان في التصريح وعدمه فاذا كان المراد الخروج عن تعريف الحقيقة دون الوضع
فكما يستلزم خروج المجاز عن تعريف الحقيقة خروج عن تعريف الوضع فكذلك يستلزم
دخول الكناية في تعريفها ودخولها في تعريفه هذا هو المتوهم بحسب الظاهر لكن المراد ببيان
ان المصنف اراد الخروج من تعريف الحقيقة وان الكناية داخلة فيه لكونها ايضا حقيقة
كما ذكر صاحب المفتاح ثم بناء صحة ذكر دون الكناية ههنا كما وقع في كثير من النسخ فلا عبرة
بشيء من دخولها في تعريف الوضع وخروجها عنه ولا تعرض له اصلا لانحصار المراد على مجرد
البيان والبناء المذكورين والحاصل ان ذكر ههنا صحيح بناء على كون معنى الكلام ما ذكر
ولا سهو فيه جدا قوله لانا نقول الخ يعني كون الكلام ما ذكر بناء على كون الكناية
ايضا حقيقة صحيح على راي صاحب المفتاح كما صرح به لكنه فاسد على راي المصنف لانه
قال في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له الخ وشرط في الحقيقة الاستعمال
فيما وضع له والكناية ليست حقيقة على رايه لانها لم تستعمل فيما وضع له بل انما استعملت
في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له فلا يصح حمل الكلام على المعنى

المذكور

المذكور ولا يكون المراد الخروج من تعريف الحقيقة وبالعكس فلا يتم التقريب فالظاهر كونه
خروجا من تعريف الوضع والصحة على راي صاحب المفتاح لا تستلزم الصحة على راي المصنف
لما بينهما من الاختلاف والحاصل انه لا وجه للصحة ذكر اصلا سواء كان معنى الكلام ما ذكر
اولا وسواء كان معنى قوله بنفسه احد المعنيين المذكورين اولا والصحيح انما هو دون المشترك
لا غير فافهم هداك الله تعالى قوله وسيجيء الخ اي في التعريف وكون الكناية حقيقة على راي
المصنف او كون الكناية لم تستعمل فيما وضع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة
الملزوم او كونها استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وكل منها يستلزم
الاعتراض توجيه الاشارة اليه قوله ظاهر فاسد اي ظاهر هذا القول فاسد لان دلالة
اللفظ على معنى ليست لذاته بل لوضعه وتعيينه للدلالة عليه بنفسه وانما قال ظاهره
فاسد ولم يقل هو فاسد لانه يمكن تاويله وصرفه عن الظاهر كما تاوله السكاكي فحينئذ
يكون صحيحا قوله يعني قد ينزل لفظ يعني شهرته في معنى اي منزلته فلا يرد ان له
بمعقول قوله لذاته اي من غير احتياج الى الوضع بناء على تلك المناسبة قوله الى ان
هذا القول اي القول بدلالة اللفظ على معناه من غير احتياج الى الوضع لا يخلو
من مناسبة طبيعية تقتضي الدلالة عليه لذاته فاسد دائما محمول على ما يفهم
منه ظاهرا من عدم الاحتياج الى الوضع والتعيين في الدلالة قوله كدلالة على الالفاظ
اي كما كانت دلالة على الالفاظ لذاته من غير احتياج الى الوضع والتعيين قوله
يوجب الخ اي يوجب اتحاد اللغات بان كل اهل لغة يكون بحيث يفهم كل لغة
اخرى مما عدا لغته ولا تختلف باختلاف الامم بل يفهم كل احد معنى كل لفظ فيكون
دلالة عليه لذاته وعدم انفكاك عنه واللازم وهو وجوب اتحاد اللغات وعدم اختلافها
باطل فالملزوم مثله وغير متحد لان اللغة بيان العرب غير اللغة بيان
العجم والملزوم وهو كون دلالة اللفظ على المعنى لذاته مثله لان بطلان اللازم يستلزم
بطلان الملزوم قوله لان ما بالذات لا يزول بالغير اي لان الدلالة على المعنى الحقيقي
بالذات والدلالة على المعنى المجازي بالغير وما بالذات لا يزول بما بالغير فيمتنع جعل
اللفظ بواسطة القرينة دالا على المعنى المجازي دون الحقيقي لبقاء دلالته على
المعنى الحقيقي وعدم زوالها بدلالته على المعنى المجازي فاذا كان الا

عليه ايضا فلا يتميز الدلالة بالقرينة عن الدلالة بالذات واللازم وهو الامتناع
المذكور باطل لجواز ان يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون
الحقيقي فاذا كان والامر عليه ايضا فلا يتميز الدلالة بالقرينة عن الدلالة بالذات واللازم
وهو الامتناع المذكور باطل لجواز ان يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى
المجازي دون الحقيقي والملزوم وهو كون دلالة اللفظ على المعنى لذاته مثله لان بطلان
اللازم يدل على بطلان الملزوم **قوله** ولا يمنع نقله الخ لما ذكر من ان ما بالذات
لا يزول بما بالغير فان الجعفر مثلا معناه النامي النهر الصغير فان نقل الى معنى آخر
اعني العلمية لا يمتنع ان يفهم منه هذا المعنى عند الاطلاق لان دلالته على المعنى الاول
بالذات ودلالته على المعنى الثاني بالغير وهو النقل وبالذات لا يزول بما بالغير
فلا يتميز احدى الدلالتين عن الاخرى فيلزم على ما ذكر من دلالة اللفظ على المعنى بالذات
امتناع النقل ضد الملزوم عدم التميز بين الدلالتين قطعي واللازم وهو الامتناع
فاسد لامكان النقل وتحققه والملزوم وهو كون دلالة اللفظ على المعنى لذاته
مثله لان ف واللازم يوجب ف والملزوم **قوله** من ان للحرف في انفراده الخ ناظر
الى قوله الاستغناق وقوله فيما بعد وان لهيئات الحروف ايضا الخ عطف عليه
وناظر الى قوله والتعريف والضمير في بها عايد الى الخواص وفي منها الى الحروف
وفي بينها الى الشيء المركب المراد به اللفظ والمعنى المعتبرين له ذلك المركب اي
عايد الى شيء في قوله شيء مركب ومعنى في قوله لمعنى لا بأهل والمراد بحق الحكمة
رعاية التناسب وعدم اهماله وبالحكمة علم العالم بالخواص المذكورة وحاصل الناظر
الاول بيان ما عليه ائمة علم الاشتقاق في الوضع والتعيين من التناسب بين
الموضوع والمعين وبين الموضوع له والمعين له قضاء لحق الحكمة وحاصل الناظر
الثاني بيان ما عليه ائمة علم التصريف ايضا في هيئات التركيب من رعاية التناسب
في كل عند وضع حركاتها وتحريكها وما في معناه حركة واضطراب جعل وزنه ايضا
متحرك العين وما في معناه قوة جعل وزنه ايضا مضموم العين لان الضمة
من اقوى الحركات واليه اشار بقوله كالفعلان والفعلى بالتحريك الخ يعني ان
صيغة الفعلان والفعلى بتحريكهما جعلت لما فيه من معنى الحركة والاضطراب

كالجيوان

كالجيوان والغثيان والحولان والخفقان والعجلى والحبلى وفعل بضم العين
لافعال الطبايع لان الضم من اقوى الحركات وافعال الطبايع اقوى الافعال ومحاصل ان
المناسب لحركة المعنى حركة اللفظ وزنا كان او صورة ونا والمناسب لقوة المعنى
قوة حركة اللفظ مطلقا والمراد القايل بدلالة اللفظ لذاته هو التنبيه على لزوم
رعاية التناسب في وضع الالفاظ وتحريكها لا غير **قوله** والمجاز في الاصل
مفعل من جاز المكان يجوزه الخ اي وهو في اللغة مصدر ميمي من جاز المكان يجوزه
بمعنى تعدى المكان يتعداه اما بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول فعلى الاول نقل اصطلاح
علم البيان الى الكلمة اجاز بمعنى المتعدية معناها الاصلي وعلى الثاني نقل الى الكلمة
المجوز بها المتعدى بها معناها الاصلي واما ما كان فهو مصدر ميمي منقول اصطلاحا
لاسم مكان كما ذكر المصنف يعني انه اسم مكان بمعنى الطريق ثم نقل في الاصطلاح
الى الكلمة المراد بها غير ما وضعت له لكونها طريقا الى تصور معناها المراد **قوله** فانها
ليست مجازا ولا حقيقة كالجسم حال الحدوث فانه لا يسمى متحركا ولا ساكنا **قوله**
احترز به عن الحقيقة الخ لان الاستعمال المفهوم من المستعملة يتناول استعمالها
لكن لما كان استعمالها فيما وضعت له واستعمال المجاز في غير ما وضع له تقيد بالقيد
المذكور ليخرج الحقيقة من تعريف المجاز مطلقا سواء كانت الحقيقة مرتجلا وهو الموضوع
ثانيا مع الارتجال وترك الوضع الاول او منقولا وهو الوضع ثانيا مع ترك الوضع
الاول اما في الشرع او العرف او الاصطلاح او غير مرتجلا ومنقولا وهو الموضوع
ابتداء الا ثانيا **قوله** ليدخل المجاز الخ هذا المجاز الحقيقة بحسب ذلك الاصطلاح لكونه
مستعملا فيما وضع له فيه فيخرج من التعريف بحسبه ومجاز بحسب اصطلاح به التخاطب
لكونه مستعملا في غير ما وضع له فيه فيدخل في بحسبه **قوله** ويخرج من الحقيقة
الخ هذا الحقيقة مستعملة فيما وضعت له بالنظر الى اصطلاح به التخاطب فتخرج من التعريف
ومستعملة في غير ما وضعت له بالنظر الى اصطلاح آخر فيدخل في التعريف **قوله** فلا بد للمجاز
من العلاقة اي من اتصال المعنى المجازي بالمعنى الحقيقي وضبط البعض هذا الاتصال في
ستة الكون والاول والاستعداد والمقابلة والجزئية والحلول والسببية والشرطية
والوصفية ولقسم الاستعارة من المجاز الوصفية ولقسم المرسل منه ما عداها وقوله في التعريف

بالقيود المذكورة فاسوى المجاز من الكلمة بالغير المستعملة والحقيقة والغلط والكناية
وبقى المجاز بجميع افراده منطردا لتعريفه ومنعكسا فانعكاسه باعتباره وجامعا لافراده
سالما عن العيوب جامعا للشروط **قوله** والمجاز مرسل الخ تقسيم للمجاز المفرد المعرف
المنقسم الى اللغوى والشرعى والعرفى الخاص او العام الى قسمى المرسل والاستعارة
وانما سمى مرسلا لان الارسال فى اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء المشبه
من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد **قوله** فعلى هذا اشارة الى تقسيم المجاز
الى المرسل والاستعارة باعتبار العلاقة او الى كون المجاز على تقدير كون العلاقة مشابهة
بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى استعارة **قوله** فعلى هذا اشارة الى اطلاق
الاستعارة على فعل المتكلم واستعمال اسم المشبه به فى المشبه به **قوله** ويصح
منه الاشتقاق اى اخذ اللفظ المطلق على المتكلم المشبه وهو المستعير واخذ
اللفظ المطلق على المشبه به وهو المستعار منه واخذ اللفظ المطلق على المشبه فهو
المستعار له واخذ اللفظ المطلق على اللفظ المستعمل فى المشبه وهو المستعار **قوله**
لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة الخ اى اليد من النعمة بمنزلة المجاز من السرير
لكان المجاز يصدر منه السرير ويكون سببا لوجوده فى الخارج فكذلك اليد
تصدر منها النعمة وتكون سببا للوصول الى المنعم عليه والعلاقة المصححة لاستعمال
لفظها واطلاقها عليها هى السببية وانما قال بمنزلة العلة الفاعلية ولم يقل العلة
الفاعلية فان العلة الفاعلية حقيقة هى صاحب اليد لا اليد **قوله** اشار بالمثال
الى بعض انواع العلاقة والبعض المشار اليه فى المثال الاول هو السببية فانه يبين
اليد والنعمة والقدرة علاقة السببية الصورية فاطلاقها عليها انما يصح لظهور
العلاقة وفى المثال الثانى هو علاقة المجاورة وبها صح استعمال الراوية فى المزادة
واطلاقها عليها **قوله** فى هذه العبارة نوع من التسامح اى فى قوله ومنه تسمية
الشئ باسم جزئه نوع من الابهام فى التعبير بحق العبارة وحق العبارة ان يقال
ومنه ما فى تسمية الشئ باسم جزئه حتى يقال فى بيانه من اللفظ الموضوع للجزء
الشئ وعند اطلاقه على ذلك الشئ واما وجه التسامح فهو ان المجاز صفة الكلام
ويقع فى اللفظ والتسمية فعل المتكلم لا صفة الكلام فتفسر التسمية ليست من المجاز

واما

واما سبب التسامح فهو انه قد استمر فى العرف ان يقال ومنه تسمية الشئ باسم جزئه
وعكسه فتسمية الشئ باسم سببه وعكسه وغير ذلك فاجرى المصنف عبارته على ما هذا
وتسامح فيها والمعنى ان فى هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء
الشئ عند اطلاقه على ذلك الشئ **قوله** مزيدا اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل الخ
يعنى ان المعين مزيد اختصاص بالشخص المرغب الذى قصد بالرئيسة للانسان
بوصف كونه رئيسا لا يوجد بدونه كما انه بوصف كونه مترجمانا لا يوجد بدون اللسان
بخلاف مثل اليد والاصبع فانهما وان كانا جزءا من الرئيسة والترجمان لكن
ليس لهما مزيد اختصاص بهما يوجدان بدونهما ولهذا يصح اطلاق العين على الرئيسة
واطلاق اللسان على الترجمان ولا يجوز اطلاق اليد والاصبع على شئ منهما **قوله**
اى ومنه عكس المذكور الخ بيان لكون عكسه معطوفا على تسمية الشئ باسم جزئه ولكون
الضمير عائدا الى التسمية باعتبار الكون مذكورا حيث قال اولا عكس المذكور وثانيا يعنى
تسمية الشئ باسم كله تفسير المراد بالعكس يعنى ان المذكور هو تسمية الشئ باسم
جزئه وعكس تسمية الشئ باسم كله يكون المذكور ذكر الجزء واراده الكل وعكسه ذكر الكل واراده الجزء
كما فى قوله تعالى **يجعلون اصابعهم** فى اذانهم اى انامل والغرض منه المبالغة كانه جعل
جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة **قوله** بل هو من قبيل تسمية المسبب
باسم السبب اذ الدم سبب والدية مسبب والعجب انه قال فى تفسير الدية المسببة
عن الدم وذهل عن كونه من هذا القبيل **قوله** فان قيل قد ذكر فى مقدمة هذا الفن الخ
حيث قال الشارح ههنا فعند المصنف الانتقال فى المجاز والكناية كليهما من اللازم الى الملزوم
فلا يخفى ان مبنى المجاز يكون على الانتقال من الملزوم الى اللازم فلا بد ان يكون كل من انواع
العلاقة مفيدا للملزوم مع ان اكثرها ليس مفيدا له ومبنى هذا السؤال اعتبار الملزوم المذكور
ههنا بالمعنى الخاص وهو امتناع الانفكاك فى الذهن او الخارج فان هذا المعنى ليس متحققا
فى اكثر تلك الانواع اصلا فنتيجة هذا السؤال منعا ومبنى الجواب اعتباره بالمعنى
العام وهو تلازم وتصاحب واتصال بين شيئين ينتقل بسببه من احدهما الى الآخر فى الجملة
وفى بعض الاحيان وهذا المعنى متحقق فى تلك الانواع كلها فتحققه فى كل امر من هذه العلاقة
وارتباط مطلقا فلا نتيجة لهذا السؤال باعتبار المعنى العام جدا **قوله** فاستعارة

مطلب
الاستعارة

كقولهم في مواضع الذم فلان غلظ الشفر فانه بمنزلة ان يقال كان شفته في الغلظ شفرا
البعير فيكون امثال هذا الاطلاق على قصد التشبيه فهو استعارة لا مجاز مرسل قوله
من اطلاق المقيد على المطلق فان الشفر مقيد بالغلظة المخصوصة الحاصلة في محل مخصوص
وشفة الانسان مطلق عن هذا القيد المخصوص فيكون على هذا المعنى من اطلاق المقيد
على المطلق جدا قوله كاطلاق المرسن على الانف كما في قول العجاج وفاحما ومرسنا مسرجا
فانه مستعمل في مطلق الانف وليس المرسن موضوعا لمطلق الانف بل للانف المرسون كانف
الفرس والابل والبقر والبغل والحمار وغيرها واشتقاق المرسن من المرسن وهو حبل طويل
ويقال رسن الفرس اي شده بالحبل من انفه قوله فاللفظ الواحد الخ تفريع على قوله فاذا
اطلق الشفر الخ وتصريح بما افاده به من ان اللفظ الواحد كلفظ الشفر مثلا بالنسبة
الى المعنى الواحد كشفة الانسان قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا لكن لا باعتبار
واحد بل باعتبارين فانه بالنسبة اليها استعارة باعتبار القصد الى التشبيه ومجاز مرسل
باعتبار عدم القصد الى التشبيه ويكون الاطلاق بالاعتبار الاول من اطلاق اسم المشبه
به على المشبه وبالثاني من اطلاق المقيد على المطلق وكلا الاطلاقين معمول بهما كما بالاعتبارين
قوله اي قذف به كثيرا الى الوعي اشارة الى ان صيغة التفعيل هنا للتكثير
الفعل كما في طوف قوله اي الدين الحق وهو ملة الاسلام الخ يعني ذكر قراط الذي
هو في اللغة الجادة واريد به ملة الاسلام وبجامع ان سلوك الدين الحق يوصل الى الفوز
برضى المولى كما ان سلوك الجادة يوصل الى المطلوب بلا دهشة وتحير وملة الاسلام
معنى متحقق عقلا فيكون تشبيه المعقول بالمحسوس قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل
اللفظ فيه يعني ليس المراد به ما وضع له اللفظ فيكون معناه غير ما وضع له فلا يلزم تشبيه
الشيء بنفسه ويخرج الحقيقة لان اللفظ مستعمل فيما وضع له وليس متضمنا لتشبيه
شيء به وايضا يخرج التشبيه لان لفظ المشبه به مستعمل فيما وضع له متضمنا لتشبيه
شيء به وايضا يخرج المجاز المرسل لانه لفظ مستعمل في غير ما وضع له غير متضمن
لتشبيه ذلك الغير به ويبقى الاستعارة لان اللفظ مستعمل في غير ما وضع له متضمنا
لتشبيه ذلك الغير به وهذا معنى قول المصنف ما تضمن تشبيه بمعناه بما وضع له وما جنس
يتناول الاستعارة وغيرها مما ذكر وما عداه فصل يخرج غيرها ويبقى الاستعارة

وحدها

وحدها مع جميع افرادها قوله فعلى هذا الخ فعلى تقدير ان يكون المراد بمعناه ما عنى باللفظ
واستعمل اللفظ فيه لا ما وضع له اللفظ ويكون المراد باللفظ ما هو المستعمل
في غير ما وضع له لا في ما وضع له وبالمعنى غير ما وضع له لا عين ما وضع له والا يلزم
تشبيه الشيء بنفسه وهو محال فتعين ان المراد باللفظ ههنا ذلك وبالمعنى هذا قوله
وذلك اي كون نحو زيد اسد ورايت زيدا ورايت به اسدا هي يكون اللفظ مستعملا
فيما وضع له مع التشبيه خارجا منه وبيان لزوم تشبيه الشيء بنفسه على تقدير ان
يكون معناه عين المعنى الموضوع له ان الاسد في مثل قولنا زيد اسد مستعمل فيما وضع له
وهو حيوان مفترس والاستعارة هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي فلو كان
الاسد ههنا استعارة لكان معتبرا بمعناه الاصلي والواقع انه مستعمل
في معناه الموضوع له فيلزم بالضرورة تشبيه الشيء بنفسه فحينئذ يكون المراد غير ما وضع له
ولا يكون استعارة بل يخرج من تقريرها جدا قوله وفيه بحث اي فيما ذكر من خروج الامثلة
المذكورة وامثالها من تقرير الاستعارة بناء على كون الاسد فيها مستعملا
فيما وضع له بحيث يلغو هذا الخروج ممنوع لكون استعمال الاسد ههنا فيما وضع له ممنوعا
فانه مستعمل في غير ما وضع له ولا يخرج امثال هذه الامثلة من تقرير الاستعارة جدا وإليه
اشار بقوله لانا لا نسلم الخ قوله ولا دليل لهم على ان هذا الخ والدليل لهم على التحذف
والتقدير كون القصد الى اثبات الشبه بطريق المبالغة فيجوز تقدير الاداة نظرا الى
الحال وجعل المشبه ههنا فردا من المشبه به لقصد المبالغة في التشبيه حتى يكون
بليغا فوق التصريح لا يوجب كونه استعارة وكون نحو زيد اسد استعارة متعارفة
باطل وقياسه على نحو رايت اسدا يجري مع الفارق لان كون المشبه فردا من المشبه به
مسلم في هذا دون ذلك والمعنى في هذا اثبات الفعل واقعا على الاسد صريحا والمراد به
المتزاما وفي ذلك اثبات التشبيه والقياس مع الفارق فاسد قوله على ان هذا
اي نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا قوله على ذلك اي على ان نحو زيد اسد على حذف
اداة التشبيه وان التقدير زيد كاسد قوله لان المصير الى ذلك اي الى التشبيه
بحذف اداته قصدا الى المبالغة في التشبيه قوله فحمل على زيد صحيح فقولنا زيد اسد
مثلا اصله زيد رجل شجاع كالاسد وحذفت المشبه وهو الرجل الشجاع واستعملت

المشبه به وهو الاسد في معناه فيكون استعارة **قوله** على ما ذكرنا من ان نحو زيد اسد
استعارة بقرينة حملة على زيد **قوله** وقد استوفينا ذلك اي كون تعلق الجار والمجرور
كثيرا ما بالمشبه به في مثل هذا المقام ولا على ان يكون نحو زيد اسد استعارة لكن يقال
سلمنا هذا التعلق ودلالته على كون الاصل زيد رجل شجاع كالاسد لكن لانسلم دلالته
على كون المشبه به مستعملا في الذات مهنا وانه استعارة من الذات لانه دال على انه
مستعمل في رجل شجاع والاستعارة من المفهوم ولا معنى للمشبه المفهوم بالاسد
فكيف الاستعارة وقوله بمجتدى وصايل دال صريحا على ان اسدا مستعمل في مفهوم
مجتدى وصايل فلا يتصور تشبيه فضلا عن الاستعارة بل اطلاق الاسد
على مفهوم مجتدى وصايل من اطلاق الملزوم على اللازم لان الجراءة والصولة لازم المعنى الحقيقي
وذلك اللازم موجود في المدوح وبه صح استعماله فيه وحمله عليه والاعزبة جمع عزب
وهو المجرد من الزوجة ثم شبه به النحوس المرحوم الباكي على الميت اللابس كثيرا
لباسا اسود في كونه اسود الظاهر وملبسا بالسواد فاستعير الغراب لذا الباكي
مطلقا ثم شبه الشاعر الطيور في الحزن والبكاء على المحبوب الميت بالباكين من الانسان
اللابس الاسود فاستعار لفظ الاعزبة منهم للطيور فقال والطير اعزبة عليه
يعني ان جميع افراد الطير مثل الاعزبة عليه في الحزن والبكاء **قوله** مجاز لغوي يعني
ان المستعار انما هو اللفظ فقط لا الهيكل المخصوص اولا واللفظ الموضوع له ثانيا
كما في التعلق **قوله** ليكون اطلاقه الخ اي لو كان اسد ههنا موضوعا للرجل الشجاع
او لمعنى اعم من الاسد والرجل لكان اطلاقه عليهما حقيقة لا مجازا كما كان اطلاق المخصوص
على الاسد والرجل حقيقة لا مجازا لان هذا الوضع حقيقي فلا يكون اسم جنس
قوله وهذا معلوم الخ اي كون الاسد في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعا للسبع المخصوص
لا للرجل الشجاع ولا لمعنى اعم من السبع والرجل منقول عن ائمة اللغة والنقل عنهم يفيد
العلم به قطعا فيكون معلوما بالنقل عنهم قطعا فكذلك كون الاستعارة موضوعة
للمشبه به لا للمشبه والا لاعم منهما يكون معلوما بالنقل عنهم قطعا لان ثبوت الجزئي
بالنقل عنهم قطعا يوجب ثبوت الكلي به كذلك لاندراج الكلي في ضمن الجزئي **قوله**
وفي هذا الكلام دلالة الخ اي وفي قول المص ودليل انها مجاز لغوي الخ دلالة

على ان

على ان لفظ العام الخ لانه استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بعدم وضع الاسم
اعم من المشبه به والمشبه وفيه دلالة واضحة على ان اطلاق الاستعارة على المشبه به
او المشبه من اطلاق العام على الخاص وان اطلاق العام على الخاص باعتبار عمومه لا باعتبار
خصوصه حقيقة لا مجازا اصلا فان اطلاق الرجل على زيد باعتبار تناوله العام والجاهل او
الا اطلاق الانسان عليه باعتبار تجرده عن تخصص التشخص او اطلاق الحيوان عليه
باعتبار تجرده عن تخصص الناطقية ايضا مثلا يكون حقيقة ضد الا مجازا اصلا اذا لم يستعمل لفظ
الرجل او الانسان او الحيوان الا في معناه الموضوع له فيكون حقيقة قطعا ولم يستعمل
في غيره حتى لا يكون حقيقة بل يكون مجازا **قوله** مجاز عقلي يعني في المفرد والكلمة لا في الجملة
والاسناد **قوله** يعني ان التصرف في امر عقلي لا لغوي يعني ان التصرف في لفظ المشبه
باطلاقه على المشبه واستعمال له فيه وفي المشبه بجعله من افراد المشبه به واوعاز قوله
في جنبه عقلي لا لغوي والى اشار بقوله لانا لما لم نطلق الخ وهو تعليل لكون
الاستعارة مجازا عقليا لان كون استعمال ما فيه بعد الادعاء استعمالا فيما وضعت
له وان كان ادعاء دال على انها حقيقة لغوية على وجه الادعاء وكونها مجازا انما هو
عقلي لا لغوي **قوله** لانا لو لم نكن كذلك اي لو لم نكن لم تطلق على المشبه الا بعد
ادعاء دخوله في جنس المشبه به بل كانت تطلق عليه بلا ادعاء دخوله في جنسه كما كانت
استعارة لان مجرد نقل الاسم بلا ادعاء دخول المنقول اليه في جنس المنقول عنه
لو كان استعارة لكانت الالفاظ المنقولة الى الاسمية والعلمية استعارة
كيزيد ويشكر وغيرذلك ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة واللازم باطل الملزوم
مثله ولا بد في الاستعارة من ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى يكون اطلاق
اسمه عليه عاريا عن معناه والحاصل ان مجرد الاطلاق والنقل لا يكون استعارة و
الا لكانت الاعلام المنقولة استعارة والا لزم المرجوح بلا مرجح **قوله** وما صح الخ عطف
على قوله ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة وقوله اذ لا يقال تعليل لقوله لما صح وحاصل
ان كون الاستعارة على المشبه بلا ادعاء الدخول يلزمه ثلثة امور كون الاعلام المنقولة
استعارة وعدم كون الاستعارة ابلغ من الحقيقة وعدم صحة ان يقال لمن قال رايت اسدا
واراد زيدا انه جعله اسدا او الملازم باطل او الملزوم مثله فثبت ان هذا الاطلاق انما يكون

لا يجرد النقل فيكون معنى المشبه به ايضا منقولا اليه لكن نقل اسمه يكون تبعا لنقل معناه
والمنقول الى المشبه ليس مجرد اسم المشبه به بل اسمه مع معناه وان كان نقل معناه اليه واثباته
له بطريق الادعاء فاطلاق الاسد على زيد مثلا اطلاق له على ما وضع له فيكون حقيقة لغوية
ادعاء لا مجازا لغويا بل عقليا لتصرف العقل بجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد واثبات
معناه له واطلاق اسمه عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله واذا كان نقل الاسم قوله
لما كان لهذا التعجب معنى صح اللام لام الابتداء دخلت على ما للتاكيد وما للنفي اذا كان لهذا
التعجب معنى صحيح اذ تقليل الفاضل من الوجه ان نارا رفعت مسافات عظيمة وسمعت وتعجب منه
ليس له صحة لكن اللازم وهو ان يكون لهذا التعجب معنى باطل والملزوم وهو عدم ادعاء معنى الشمس
الحقيقي لذلك الغلام وانتفاء جعله شمسا على الحقيقة مثله وبطلانها يدل على صحة
نقيضيها وثبوتها اعني صحة التعجب وادعاء معنى الشمس الحقيقي لذلك الغلام وجعله
شمسا على الحقيقة اذ تقليل الشمس من الشمس مما يتعجب لكونه حالا عين رآت ولا اذن
سمعت قوله اذ ولهذا يعجز ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بطريق ادعاء وقوله
في جنس المشبه به قوله لما كان لهذا من التعجب معنى بل كان للتعجب معنى وصحة فيكون هذا البيت على
تقدير انتفاء جعله قمرا حقيقيا ما يحصل بكثرة اللبس فتصح التعجب منه لا ما يحصل بغلابة القمر
الحقيقي حتى لا يصح التعجب منه اذ لا تعجب من بلى ثوب الكتان بسبب غلابة القمر الحقيقي لانه
واقع كثيرا في العادة ولا يكون محلا للتعجب والحاصل ان هذا البيت ليس من كثرة اللبس
حتى يتعجب منه ويعاب عليه بل من غلابة القمر الحقيقي فلا يتعجب عنه ولا يعاب عليه لانه امر يقع
كثيرا عادة وصحة النهي عن التعجب منه دليل على جعله قمرا حقيقيا جدا والاستعارة
مجاز عقلي لا لغوي قطعا قوله لا يقال المقرر الخ وارد على الاستدلال بصحة النهي عن
التعجب في هذا البيت على كون الاستعارة مجازا عقليا يعني انما يصح هذا الاستدلال
اذا لو كان القمر في البيت استعارة لكنه ليس باستعارة لان المشبه مذكور ايضا
وهو ينافي الاستعارة قوله على هذا الوجه يعني الوجه الذي لا ينبئ عن التشبيه فان
ذكر المشبه على هذا الوجه لا ينافي الاستعارة بل يحقق الاستعارة مع تحقق الانكار عليه
وانما ينافيها ذكره على وجه ينبئ عن التشبيه وليس ذكره في البيت على هذا الوجه بل
على ذلك الوجه فيكون القمر فيه استعارة كما كان اسد في قولنا سيفد يوفى بدا

استعارة لصدق تعريف الاستعارة على امثال ذلك قوله مستعمل في الرجل الشجاع
هذا يوجب ان يكون الرجل الشجاع هو المستعمل فيه الاسد ممن هذا لا يوجب ان يكون ما وضع
له الاسد وكونه ما وضع له الاسد على سبيل الادعاء امر اعتباري يتحقق لا يعتمد عليه في الاستدلال
والموضوع له اذا اطلق انما يصدق على افراد المخصوص من الاسد لا على الرجل فاستعمال الاسد في الرجل
الشجاع انما هو استعمال في غير ما وضع له فيكون مجازا لغويا قوله وتحقيق ذلك اي الرد
المذكور بالوجه المذكور قوله بطريق التاويل وهو ان يجعل الاسد شيئا فيه شجاعة سواء
كان اسدا حقيقيا كما هو المتعارف او اسدا غير حقيقي كما هو غير المتعارف قوله وبهذا الخ
اي وبهذا التحقيق او بما ذكرنا فيه من ان استعمال لفظ الاسد في غير المتعارف استعمال
في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له يتعين المعنى الغير المتعارف
للارادة فيندفع ما يقال ان الاصرار الخ وكيف لا يندفع فان هذا الاصرار لم يوجب
ان يكون غير المتعارف وهو الرجل الشجاع مثلا ما وضع له حقيقة وان يكون استعمال
لفظ الاسد فيه استعمالا في المتعارف والموضوع له حقيقة حتى ينافي نصب القرينة بناء على ان
يكون المراد هو ما وضع له وهو ينافي القرينة فيلزم التنافي والتناقض على تقدير نصب
القرينة فاذا لم يوجب ذلك فالرجل الشجاع غير ما وضع له واستعمال لفظ الاسد
فيه استعمال في غير ما وضع له فلا بد من نصب القرينة المانعة عن ارادة المعنى المتعارف
والمعنى الموضوع له الحقيقي ليتعين المعنى الغير المتعارف والمعنى الموضوع له الادعائي والا
فلا يتعين والحاصل ان المنافي لنصب القرينة هو ان يراد المعنى الموضوع له حقيقة وهو
المتعارف لا المعنى الموضوع له تاويلا وهو غير المتعارف فانه غير ما وضع له حقيقة
والتاويل لا يوجب الحقيقة حتى يتحقق التنافي في صورة التاويل ايضا ولا تنافي
في هذه الصورة جدا قوله فلبناء الخ اي فلبناء الاستعارة على تناسي التشبيه
قضاء لحق المبالغة في الاستعارة فلا يلزم منه اي من تناسي التشبيه عدم تناسيه في الواقع
حتى يكون النهي عنه في البيت المذكور من المكون المراد حقيقة الشمس والقمر
ويكون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له والاستعارة تعتمد الادعاء وهو
يعتمد تناسي التشبيه فيكون الاستعارة تعتمد التناسي فلهذا ابتنى عليه التعجب
والنهي عنه انما هي بناء انما عليه لا لكونها مستعملة فيما وضعت له قوله والاستعارة

تفارق الكذب الخ كانه قيل ان الاستعارة تكلم بخلاف الواقع حيث يطلق الاسد على زيد
مثلا وهو ليس باسد والتكلم بخلاف الواقع كذب لا يقبل في كلام اصلا فقال دفعا له ان
الاستعارة وان تشارك الكذب بحسب الظاهر لكونها تكلما بخلاف الواقع لكنها تفارقه
بوجهين الاول البناء على التاويل والثاني نصب القرينة على ارادة خلاف والكذب مجرد
عنهما فكان مخالفا للواقع بدونهما ولهذا كان مردودا والاستعارة مقبولة **قوله** ولا يمكن
ذلك الخ اي خال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف **قوله**
لانه يقتضي الخ اي ما بين الاقتضائين من المنافاة فيلزمها المنافاة بين المقتضيين وهما العلم
والجنسية والمنافاة يتحقق اولا في المقتضيين اسم مفعول وهما التشخص والعموم وثانيا
في الاقتضائين لتعلقهما بالمتنافيين وثالثا في المقتضيين اسم فاعل لكونهما حالين في المحل
قوله فح اي فحينئذ تضمن العلم نوع وصفية وحاصل ان الاستعارة لا تكون الا اسم جنس
واما تكون علما ان تضمن نوع وصفية فاذا كان العلم متضمنا لنوع الوصفية يجوز ان يجعل
فح تكون الاستعارة علما لكنها اسم جنس تاويلا وبالجملة لا تكون الاستعارة الا اسم جنس
تحقيقا او تاويلا ولا يجوز ان تكون علما اصلا لا تحقيقا ولا تاويلا لمنافاة الجنسية **قوله**
فبهذا التاويل يتناول حاتم الفرد الخ لتناول الجواد اياها والفرد المتعارف هو الذي له
غاية الجود وهو الشخص المعهود والفرد الغير المتعارف هو الذي له جود مطلقا سواء كان
من قبيلة ذلك المعهود او من قبيلة غيره وبهذا التاويل كان فاتم كانه اسم جنس لاعلم
شخص فيتناول كل من وجد فيه صفة الجود مطلقا **قوله** يكون كل واحد منهما قرينة احتراز
عن ان يكون كلا الامرين او مجموع الامور قرينة كما سيذكره ومعنى نحو كل واحد منهما قرينة علم
ارتباط احدهما بالاخر في ان يكون قرينة حتى لو اسقط واحد منهما يكون الباقي قرينة كما
كان بخلافه فاذا كان كلاهما قرينة فانه يرتبط كل منهما بالاخر في كونه قرينة فاذا اسقط واحد منهما
لا يكون الباقي قرينة بل ينتفي القرينية اذ القرينة الكل فانتفاء الجزء يلزمه انتفاء
الكل ولا يبقى القرينة **قوله** تحاربون وتلحون كان اثبت الشارح النون فيهما
مع وجوب حذفها فيهما بالنظر الى ذاتهما لا بالنظر الى وقوعهما جواب الشرط اي كما
اريد هما وذكرهما ههنا باعتبار النظر الاول لا باعتبار النظر الثاني فلا باس باثبات
النون فيهما وانما يكون الباس فيه ان لو كان باعتبار النظر الثاني **قوله** وبهذا اي

يكون

يكون المراد او معاني متلبسة مرتبط بعضها ببعض بان يكون الجميع قرينة لا الكل واحد كما
قوله وصاحبة الخ بالجر على الضمير ربت او بالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله لهم
خبره قوله تكلفي **قوله** اي يصعب على الكفاية في الحرب تغير لحاصل المعنى والضمير في يصعبها عايد
الى الصاحبة والاشارة الى ان المراد بالاقران الكفاة في الحرب لان الاقران جمع قرن بالكسر
وهو الكفية في الحرب **قوله** تما استعار السحاب الخ وهذه الاستعارة انما حسنت
لما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب الهاطل اي المتتابع قطره وبالبحر الفياض
اي الكثير ماؤه والقرينة في هذا المثال من عدة امور ومعان هي ثبوت الصاحبة وكونها
من نسل سيفة وتلب خمس سحائب ايا ما على رأس اقرانه ومع القرينة المتضمنة من تلك الامور
والمعاني لا يبقى شبهة في استعارة السحائب للانامل والمقصود منها الجمع بين المدح بالشجاعة
والمدح بالسخاوة حتى يكون المدح على وجه الكمال بمعنى انه موصوف بالشجاعة والسخاوة **قوله**
فهناك اشارة الى البيت وقوله من جميع ذلك اي جميع ما ذكر من الامور والمعاني المتعددة
بمعنى مجموع ما ذكر وهو اي المجموع المركب هو القرينة على هذه الاستعارة والا فاحد امريوط
بعضها ببعض في كونه قرينة حتى لو اسقط واحد منها بقي الباقي قرينة واحاصل انها معاني
او معان متلبسة لقوله او اكثر صحبة جدا **قوله** وهذا اي قولنا والا صباء والهداية تما يمكن اجتماعها
في شئ **قوله** وانما قال نحو احيائه الخ يعني انما قال المصنف في تمثيل كون الطرفين في شئ مما يمكن
نحو احيائه ولم يقل ميتا واحيائه مع ان ميتا مستعار للضال كما ان احيائه مستعار
لهدايته لان الطرفين في استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما في شئ اذ الميت
لا يوصف بالضلال كما لا يوصف الضال بالموت والمراد تمثيل ما يمكن اجتماعهما في شئ فلو
قال نحو ميتا ايضا ما طابق المثال الممثل به على ان كون الطرفين في استعارة احيائه
لهدايته مما يمكن اجتماعهما في شئ لا يوجب كونهما في استعارة الميت للضال كذلك
حتى يقول نحو ميتا فاحيائه فاقتصر على قوله نحو احيائه لمطابقة المثال الممثل وهو
الاستعارة التي يمكن فيها اجتماع الطرفين في شئ واستعارة الميت للضال كما
عرفت ليست من هذا القبيل **قوله** استعمل بمعنى حقق معناها الحقيقي او نقيضه والفرق بين
الضدين والنقيضين ان الضدين وجوديان واحد طرفي النقيضين عدمي والآخر
وجودي ثم الضد ان كان من الذوات والمعاني فيها والا من الصفات والاعتراض والاول

لا يقبل الشدة والضعف والثاني يقبلها قوله وكذلك اي مثل نحو فبشرهم بعذاب اليم
يعني كما ذكر التبشير وارید الانذار علی سبیل التهکم والاستهزاء کذلک ذکر اسد فی قولک
رأیت اسدا وانت تریدبه انسانا علی سبیل التملیح والظرافة والفرق بینهما یکون القصد
الی مجرد الملاءمة والظرافة فی التملیح والی الاستهزاء والسخریة ایضا او فقط والتهکم
ای فی العدو والطیران یعنی فی مفهومیهما وهو المرور وقطع المسافة بسرعة وهذا
القطع وهو اجامع کما ذکر داخل فی ذلک المفهوم والدخول اشارة الی ما بین العدو
والطیران من الاتحاد بحسب المفهوم وقوله الا انه الخ اشارة الی ما بینهما من الاختلاف
بحسب الداخل حیث یکون اقوی فی الطیران واضعف فی العدو قوله فالاول یعنی فی تمثیل
دخول الجامع فی مفهوم الطرفین قوله فی قوله لتطابق متعلق بقوله باستعارة التقطیع الخ قوله
والفرق بین هذا الخ ای الفرق بین اطلاق التقطیع علی التفریق واطلاق المرسن علی الانف یعنی هذان الاطلاقان
لیسا کذلک فی کونهما اطلاقا لشیء فیه خصوص ووصف علی شیء لیس فیه ذلک الوصف الخاص فان فی التقطیع
ما لیس فی التفریق من وصف الموضوعیة لازالة الاتصال بین الاجسام المتفرقة وفی المرسن وفی
ما لیس فی الانف من وصف الموضوعیة للانف المرسون وقوله مع ان فی کل من المرسن الخ
اشارة الی هذا الاشتراک وقوله فان فی ان الوصف الخاص الکائن فی التقطیع معتبر فی اطلاقه
علی التفریق والوصف الخاص الکائن فی المرسن غیر معتبر فی اطلاقه علی الانف وقوله هو ان
خصوص الوصف الکائن الخ اشارة الی هذا الافتراق وقوله والحاصل ای حاصل الفرق المذکور
ان التشبیه معتبر فی اطلاق التقطیع دون اطلاق المرسن ولذا کان الاول استعارة
والثانی مجازا مرسلا قوله فان قلت قد تقرر فی غیر هذا الفن الخ سؤال وارد علی قول الجامع
فی مفهوم الطرفین وجواب عنه وتقریر السؤال ان کون الجامع فی مفهوم الطرفین لکونه اشد
فی مفهوم المستعار منه واضعف فی مفهوم المستعار له یقتضی اختلاف جزء الماهیة بالشدة
والضعف وجزء الماهیة لا یختلف بالشدة والضعف وجزء الماهیة لا یختلف بالشدة والضعف کما تقرر
فی فن الکلام والمقتضی اسم مفعول باطل والمقتضی اسم فاعل مثله وتقریر الجواب ان بطلان
الاختلاف المذکور انما هو فی جزء الماهیة الحقیقیة لا فی جزء الماهیة الاعتباریة کالمفهوم المرکب
من امرین او امور مثلا فان هذا الاختلاف جائز فیه وبطلانه فی غیر لا یوجب بطلانه فیه ففهوم
الطرفین من الماهیات الاعتباریة لا الحقیقیة حتی یمتنع اجتماع الداخل فیه وفهم جزء الماهیة

الاعتباریة علی جزء الماهیة الحقیقیة فامتناع الاختلاف وبطلانه فاسد وجه الشبه الجامع
انما جعل الاختلاف فی مفهوم الطرفین وهو الماهیة الاعتباریة للطرفین لا الماهیة الحقیقیة
لما فلا یرد ما ذکرت قوله وخروجه کاستعارة القمر للانسان الخ والصراط المستقیم
للدین الحق الهادی وغیر ذلک ولیس شیء من الشجاعة والتهلل والحسن والهدایة بداخل
فی مفهوم الطرفین بل کل منها عبارة عارض له وشایع عنه فاذا قلت رأیت شمسا تزید ان
تبهر العقل وجهه وبیاضه کالشمس فالجامع بینهما التلألؤ واللمعان وهو غیر داخل فی مفهوم هذا
لان الشمس جرم منور مدور والتلألؤ لازم له والانسان حیوان ناطق والتلألؤ عارض
له وکذا الکلام فی غیره قوله لظهوره علی کل احد من العام والخاص وحصول الاطلاع
لکل فرد مطلقا فی بادی الرأی من غیر تدقیق نظر قوله ثم الاستعارة الخ المستعار
هو الاحتباء والمستعار منه هو هیئة اجتماع ظهر الرجل وساقیه بثوب او غیره والمستعار
له هو هیئة اجتماع قریوس السرج بعنان الفرس والجامع هو مطلق الهیئة الغریبة قوله
لغرابة الشبه اي لغرابة شبه هیئة وقوع العنان فی موقعه من قربوس السرج ممتدا
الی جانبی قم الفرس بهیئة وقوع الثوب فی موقعه من رکبة المحتبی ممتدا الی جانبی ظهره
فان هذا الشبه غریب وخفی فی نفسه قطعا لا تقف علیه العامة اصلا والی بطلوع
علیه الخاصة لا غیرهم بدا لا لاسم من ذهن یقفون به علی الخفایا کما علی الظواهر مطلقا
قوله والشبه فیها ظاهر عامی الخ حاصل ان المستعار منه هو سیلان السیول والمستعار له هو سیر الابل والجامع بینهما هو غایة السرعة واللین
والسلاسة وهو ظاهر عامی قد تصرف فیه بما افاده اللطف والغرابة من اسناد
سالت الی الاباطح دون المطی واعناقها لامتلاء افاده امتلاء الاباطح من الابل وهذا الطافة
وغرابة جدا قوله کما فی قوله مع واشتعل الرأس شیبا اي کما اسند الفعل الی الرأس
مجازا فکما ان الاشتعال من الشعر لا من الرأس واسند اشتعل الی الرأس لیکون
فی الکلام بلاغة وفی الشبه لطافة وغرابة فکذلک ان سیلان من الماء لا من الابل والاباطح واسند
سالت الی الاباطح لیکون فی الکلام بلاغة وفی الشبه لطافة وغرابة فان انتشار الشیب
فی الرأس شبه بشواظ النار فی البیاض والانارة واستعیر اشتعال النار لانتشار الشیب
والاصل ان یسند اشتعل الی الشیب لانتشاره لکن اسند الی الرأس

مبالغة والغرابة فكذلك الاصل مهرنا ان يسند سالت الى المطى او اعناقها لكن اسند
الى الاباطح للمبالغة والغرابة **قوله** فى السوادى اى الاعناق يقال اقبلت هوادى الخيل
اذا برزت اعناقها **قوله** لما سبق فى التشبيه من ان وجه الشبه اذا كان الطرفان عقليين او
احدهما عقليا والاخر حسيا لا يكون الا عقليا لامتناع ادراك الجامع من العقلى **قوله**
قصيرة الخ ثم ثلثة منزعا باعتبار الطرفين وثلثة باعتبار الجامع **قوله** والى هذا اى والى ما ذكرنا
فى توجيه تقسيم الاستعارة باعتبار المستعار منه والمستعار له واجماع من قولنا لان
المستعار منه والمستعار له اما حسيان الخ **قوله** وبيان ذلك اى ترتب ظهور الظلمة على
كشف الضوء عن مكان الليل وشبه ظهورها بعد ظهور اللحم بعد كشط الجلد **قوله** والخ
اى وحينئذ كان ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار وعقيبه كما كان ظهور المسلوخ بعد سلخ
الجلد عنه وعقيبه وكان الجامع ترتب ظهور الظلمة والمسلوخ على كشف الضوء عن مكان الليل
وكشط الجلد والمستعار منه كشط الجلد والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل كما
حققه المص وبينته صح تعقيب **قوله** تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار بقوله فاذا هم
مظلمون وكان استعمال الفاء التى موجبها التعقيب ههنا على وجهه حيث كان الواقع
عقيب انكشاف الضوء عن مكان الليل خروج هو الاظلام وكذلك كان المذكور عقيبه
فى الكلام هو الاظلام وكان الذكر على وفق الوقوع **قوله** واما على ما ذكر فى المفتاح الخ
حيث قال فان المستعار منه ظهور المسلوخ من جلده والمستعار له ظهور النهار من
ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع للاول **قوله** انما هو الابصار دون الاظلام
فينبغى ان يقال فاذا هم مبصرون لانى اذا هم مظلمون فانه لا يصح **قوله** باختلاف الامور
والعادات فانه ربما يعتد فى العادة زمانه قصيرا غير متراخ وان كان فى الواقع طويلا
متراخيا كالفرح والابصار وزمان النهار وان كان فى الواقع طويلا متراخيا لكنه
لكونه زمان فرح وابصار يعتد فى العادة قصيرا غير متراخ وربما يعتد فى العادة
زمانه طويلا متراخيا وان كان فى الواقع قصيرا غير متراخ كالترح وعدم الابصار و
زمان الليل وان كان فى الواقع قصيرا غير متراخ لكنه لكونه زمان ترح وعدم ابصار
يعتد فى العادة طويلا متراخيا والى هذا اشار بقوله وزمان النهار الخ **قوله**
لكن لعظم شان دخول الظلام الخ الجار والمجرور متعلق بقوله عد الزمان وانما

عظم شان الدخول الظلام بعد افادة النهار وكان ينبغى ان يحصل فى انصاف زمان النهار
لان زمان زمان ترح والم وعدم ابصار ولكونه مشتملا على امر يعظم على النفس ويفضى الى
اضطراب وانقباض فربما كان عظيم الشان وعد زمانه انصاف زمان الفرح والسرور والابصار
وان كان فى الواقع اقصر منه واقل لكن لاستثقال النفس واستعظام الطبع عد فى العادة اطول
منه واكثر وقوله ذلك الزمان اشارة الى زمان النهار وكذلك الزمان فى قوله عد الزمان عبارة
عن زمان النهار **قوله** وعلى هذا اى وعلى ما ذكرنا من ان زمان النهار لعظم شان دخول الظلام
وكونه مما يحصل فى انصاف ذلك الزمان يعد فى العادة قريبا ويجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب
اخراج النهار من الليل بلا مهلة **قوله** ففاجاد دخول الليل اى حصل بغتة لان المفاجاة
انما تتصور فيما لا يكون مترقبا بل يكون فجاءة ويحصل بغتة بلا ترقب وانتظار **قوله**
لم يستقم اولم يحز لما ذكرنا من ان المفاجاة انما تتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل
بغتة بلا ترقب وههنا يكون الظلام مترقبا ولا يحصل بغتة ولعل عدم الاستقامة
باعتبار دخول الليل المستلزم الظلام عند نزع ضوء النهار وعدم الجواز باعتبار تراخى
الانارة الحاصلة بين الغلس بين نزع ضوء النهار وحصول الظلام **قوله** وسيجىء
لهذا اى لما ذكرنا من ان المقصود من اسم المكان وسائر المشتقات هو المعنى القائم بالذات
لا نفس الذات واعتبار التشبيه المقصود الاهم اولى والمراد بالمعنى القائم بالذات
معنى المصدر اى حاصل فى ضمن معانى المشتقات وبالذات سمى اسم المشتق واعتبار التشبيه
فى المقصود الاهم الذى هو هذا المعنى القائم بالذات انما يمكن باعتباره فى المصدر فيجعل
التشبيه فى المصدر ويجرى الاستعارة فيه اصلا ثم فى تلك المشتقات تبعا وسيجىء
تحقيق ذلك تفصيلا فى الاستعارة التبعية ان شاء الله تعالى واعلم ان المرقد ان
كان مصدرا يكون استعارته اصلية وان كان اسم مكان يكون استعارته تبعية وايا ما
فالاستعارة تصريحية **قوله** والجمع عقلى اذ الموت والرقاد امران معقولان وكذا عدم
ظهور الفعل من الميت والنائم امر معقول فيصير الكل عقليا جدا والموت شبه بالرقاد
فى عدم ظهور الفعل ممن يتصف به ثم لفظ الرقاد يستعار للموت ويستعمل فيه
استعارة لا تنبغى الا ترى ولا تذهب **قوله** وانما كانت تبعية جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال لم لم تكن الاستعارة اصلية اذا كان اللفظ المستعار فعلا

او مشتقا منه او حرفا كما كانت اصلية اذ الكلام اسم جنس قوله اى الامور المتقررة الثابتة لا يصح هذا التفسير لانه خلاف مرادهم حيث ارادوا بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية والملحوظية سواء كانت من الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف او من الامور الغير المتقررة الثابتة كقولك زمان طويل وحركة سريعة فيكون تفسير اللام بالاختصر ويرد عليه ان كلا من الزمان والحركة يصلح للموصوفية مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة والحقايق الصالحة للموصوفية تشمل الامور المتقررة الثابتة والغير المتقررة الثابتة ولا تنحصر على المتقررة الثابتة حتى يصح تفسير المذكور قوله كذا ذكروه اى كما ذكرنا هذا الدليل القايم على ان يكون استعارة الفعل وما يشتق منه وحرف تبعية ذكره القوم الذين استدلوا به على ذلك قوله وفيه بحث الخ يعني في ذلك الدليل الذي ذكروه بحث من وجهين احدهما تخصيص الصلاح للموصوفية بالحقايق مع انه متحقق ايضا في اسماء الزمان والمكان والآلة فلا يقوم الدليل المذكور على كون استعارة تلك الاسماء تبعية وفي نهاية تخصيص المشتق بالصفات مع ان كل واحد من تلك الاسماء مشتق ايضا وهذا التخصيص يوجب ان يكون استعارة تلك الاسماء اصلية وهو فاسد لانها تبعية لان التشبيه والاستعارة في المصدر لا في نفس الزمان والمكان والآلة فان اسما منها مشتقة والوجه الثاني بمنزلة الدفع لما يرد على الاول من ان يقال ان تلك الاسماء من المشتقات فالدليل المذكور يقوم على كون استعارتها تبعية فلا يلزم ان يكون استعارتها اصلية وقوله وليس كذلك اى وليس يقدر التشبيه فيه نفسه حتى يكون استعارته اصلية بل يقدر التشبيه في مصدره فيكون الاستعارة تبعية لا اصلية قوله بل التحقيق يعني في تقرير الدليل على كون استعارة الفعل وما يشتق منه تبعية والاستدلال به عليه قوله والاولى اى كما ذكرنا ولو كان المقصود الابهام هو نفس الذات دون المعنى القايم بالذات لوجب ان يذكر الالفاظ التي تدل على الذوات دون الالفاظ التي تدل على الصفات القايمة بها وعدم ذكر الالفاظ الدالة على الذوات يدل على ان المقصود الابهام ليس هو نفس الذات بل هو المعنى القايم بالذات ولذا يذكر الالفاظ الدالة على المعاني القايمة بالذوات

فيكون

فيكون المصدر الدال على المعنى القايم بالذات هو المقصود الابهم اجيب بان يعتبر فيه التشبيه اولا ثم في الافعال وجميع المشتقات المقصود بها المعاني القايمة بالذوات فاستعارة فيها تبعية جدا قوله فالتشبيه في الاولين اى الفعل وما يشتق منه اى الصالح للتشبيه والاستعارة اولا وبالذات هو معاني المصادر والمتعلقات لا استقلالا بل في ضمن الملحوظية وصلاحيتها للموصوفية وقايمتها وبالواسطة هو الافعال والمشتقات والحروف لعدم استقلال معاني الافعال والحروف وانتفاء صلاحيتها للموصوفية وجريان التشبيه والاستعارة في المشتقات بحسب معاني مصادرها لا بحسب الذوات فيكون كل من التشبيه والاستعارة في معاني المصادر والمتعلقات اصالة وفي الافعال والمشتقات والحروف تبعا قوله فمن ليست معاني الحروف اى فابتداء الغاية والظرفية والغرض ليست معاني من وفي وكي وعلى هذا القياس في سائر الحروف قوله والا اى وان كانت هذه معاني الحروف يعني لو كان ابتداء الغاية والظرفية والغرض معاني من وفي وكي مثلا كانت هذه الحروف حروفا بل اسماء لان اسمية الكلمة وحرفيتها انما هي باعتبار معناها فان كان معناها معنى الاسم فهي اسم ان كان معناها معنى الحرف فهي حرف فالتمايز بين المعاني انما يكون باعتبار الاستقلال وعدمه فعلم من استقلال امثال الابتداء الغاية والظرفية والغرض انها ليست معاني تلك الحروف لان معاني الحروف غير مستقلة بل هي متعلقات معانيها لان التعبير عن معانيها يتعلق بها و يحتاج اليها وقوله بنوع استلزام مثلا استلزام المقيد للمطلق لان كل واحد من ابتداء الغاية و الظرفية والغرض مطلق مثلا وكل واحد من ابتداء السير وظرفية المسجد وغرض اعطاء الحق مقيد مثلا والمطلق مندرج تحت المقيد فيستلزم تلك المعاني هذه المتعلقات للانواع تحتها او ترجع اليها عند افادة الحروف اياها ويعبر بها عنها عند تفسيرها قوله فقول المص الخ تفريع على قوله قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف يعني المراد بالمتعلقات ما ذكر صاحب المفتاح لا ما ذكره المص في تمثيل متعلق معنى الحرف يعني شبه النعمة مجرورا بالظرف كالدار في الدار في الملابسة لان النعمة تلابس المنعم كما ان الظرف يلابس المظروف ثم ادخل المشبه في جنس المشبه به ثم استعار المشبه به الذي هو موضوع للمشبه به وهو في للظرفية والمجرور ليس هو متعلق معنى الحرف فههنا

ع فان الى معنى وهو الظرفية ولذلك متعلق قايم وذلك الى به وهو الدار والبيت وغيرهما مما هو ظرف حقيقي فشبه النعمة الخ اشتملت على زيد بنحو الدار المشتملة عليه واشتملت في الخ مرجعها ان استعمال نحو الدار فالاستعارة في الحرف ليست الا استعمال فيما لا يكون متعلقا معناه على ما لم يكن متعلقا معناه موضوع

بل هو التشبيه بمتعلقه فان المتعلق هو مطلق الظرف دون المجرور وههنا مثلا وتمثيل
المتعلق بالمجرور فاسد جدا قوله للدلالة بالنطق اللام والباء متعلقان بالتشبيه
المقدر بعد قوله فيقدر ويجوز تعلقها بقوله يقدر على الحالية اى فيقدر التشبيه
حال كونه تشبيها للدلالة بالنطق قوله وقد عرفت الخ يعنى قد عرفت فيما سبق ان
لفظ المشفر استعارة فى شفة الانسان باعتبار المشابهة فى الغلظ ومجاز مرسل
باعتبار الاطلاق المقيد على المطلق فى نطق ايضا استعارة فى الدلالة باعتبار المشابهة
فى ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ومجاز مرسل باعتبار لزوم الدلالة للنطق والامتناع
فى ان يكون اللفظ الواحد بالنظر الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا
لكن باعتبار العلاقتين مثل علاقة المشابهة وعلاقة غير المشابهة لا باعتبار
العلاقة الواحدة مثل احدى العلاقتين فانه محال جدا قوله وهذا الطريق
ماخوذ من كلام صاحب الكشف الخ اى الطريق الذى ذكره المص وهو جعل العداوة والحزن
مشبها والعلة الغائية كالمحبة والتبنى مشبها به والترتب على الالتقاط والحصول
بعد وجه التشبيه والاستعارة فى المجرور اصلا وفى اللام تبعا ماخوذ من كلام صاحب
الكشف فى قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ومبنى على ان متعلق
معنى اللام هو المجرور على ما سبق من قول المص كالمجرور فى زيد فى نعمة فى تمثيل متعلق معنى
الحرف وهذا الطريق وان كان مستقيما على مذهب السكاكى حيث لا يجرى التشبيه
فى الاستعارة التصريحية على مذهبه لكنه غير مستقيم على مذهب المص فى هذه الاستعارة
لوجوب تركه على مذهبه اصلية كانت هذه الاستعارة او تبعية واما اصل التشبيه
فى الاستعارة التبعية انما يكون فيما يشتمل عليه مفهوم اللفظ المستعار لا فى نفس
مفهومه وعلى ما ذكره يكون فى نفس مفهومه فان العلة الغائية كالمحبة والتبنى
مثلا هى نفس مفهوم اللام لا فيما يشتمل عليه من العلة الغائية المطلقة المندرجة
تحت تلك العلة الغائية المقيدة التى هى نفس مفهوم اللام ومعناه ههنا فلا
يصح تمثيل التبعية فى الحرف بالمثال المذكور على هذا الطريق جدا وهو فاسد قطعا
ههنا اى فى اللام فى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا قوله فجرت الاستعارة
اولا فى العلية والغرض الخ يعنى استعير العلة والغرضية المطلقة للعداوة والحزن

اولا واللام ثانيا فاستعارة العلية اصلية واستعار اللام تبعية فلما
ان الاسد استعارة فكذا اللام الا ان استعارتها اصلية واستعارتها
تبعية وبهذا افترقا بعد ما اشتركا فى حكم الاستعارة قوله وصار متعلق معنى
اللام الخ يعنى ان متعلق الحرف فى نحو زيد فى نعمة وليكون لهم عدوا وحزنا هو
الظرفية والعلية المطلقة الموجودة فى ضمن الظرفية والعلية المقيدة التى هى
معنى حرف فى واللام كظرفية الدار وعلية المحبة والتبنى مثلا دون المجرور والمتعلق
النعمة والكون عدوا وحزنا وما ذكره المص من ان متعلق معناه هو المجرور
سهو واجد الان المراد على ما صرح به فى المتن متعلق معنى الحرف دون متعلق الحرف
كالمجرور وتمثيل متعلق معنى الحرف بمتعلق الحرف بعد هذا التصريح سهو فظاهر
وليس هذا اول مخاورته كررت فى الاسلام قوله فان النطق الحقيقى الخ تعليل لكون
مدار قرينية الاستعارة التبعية فى الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت
الحال او تمثيله نحو نطقت الحال بكذا اى انتفاء اسناد النطق الحقيقى
الى الحال قرينة على كون نطقت ههنا استعارة تبعية فانه انما يسند الى
الناطق وانما يسند الى الحال الدلالة اى النطق المجازى قوله فان القتل
الخ تعليل ايضا لمدار قرينية القرينة على المفعول او تمثيلا بالمثال المذكور
يعنى عدم تعلق القتل والاحياء الحقيقيين بالبخل والجود قرينة على كون
قتل واحيى ههنا استعارة تبعية فانه انما يتعلق بهما الازالة والاظهار
اى القتل والاحياء المجازيين يعنى شبه الازالة والاظهار بالقتل والاحياء
فقال قتل البخل بمكان ازالته واحيى الجود بمكان اظهاره ووجه الشبه
عدم الظهور فى الاول والظهور فى الثانى قوله كلا رزآد الخ من يصنع
الدروع من الزرد يعنى السرد وهو ادخال الحلق بعضها فى بعض قوله
طعنات الخ المراد بالطعن الضرب برؤس الاسنة والرماح قوله كالحرى
فان نسبة الدم الى اللبان بكون منسوبا الى الاحمر قوله استعارة
لطعنهم ووجه الشبه بين القرى والطعن ايصال الشئ قوله على ان
نشر استعارة تبعية تهكمية يعنى شبه الانذار بالبشير ثم ادخل الشبه

في جنس المشبه به ثم استعير للانذار بلفظ التبشير ثم اشتق من التبشير
الفعل فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل تبعية واعلم
ان الاستعارة في امثال تلك الامثلة المذكورة كما يجوز جريانها في الفعل
كذلك يجوز جريانها في الفاعل والمفعول والمجرور الا انها في الفعل تبعية
وفي الفاعل والمفعول والمجرور مكنية فكما ان الحال والبخل والسماح والنصرة
وعذاب قرينة على ان نطقت وقتل واحيى ونقرى وبشر استعارة تبعية
لدلت وازال واظهر ونطعن وانذر فكذلك ان نطقت وقتل و
احيى ونقرى وبشر قرينة على ان الحال والبخل والسماح والهند مبيات
وعذاب استعارة مكنية من الناطق والمقتول والحي والمطعوات الشرابية
والمفرح **قوله** وانما قال مدار قرينتها على كذا الخ يعني لم يقل قرينتها بحذف المدار
بل قال مدار قرينتها بذكر المدار اشارة الى ان قرينتها لا تنحصر على المقالية بما ذكر
بل قد تكون هي الحالة ايضا كقولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا وكان
زيد حاضرا والقرينة دلالة الحال لانه لا يمكن الفعل الحقيقي وهو القتل بحضور
زيد ووجوده حيا عندك والحاصل ان قرينتها تتناول اللفظية والعقلية كقرينة ما عدا الا
من الاشياء **قوله** لانها اما ان لم تقترن بشئ بلاءم المستعار له او المستعار منه
هذا التردد ليس بسديد لان انتفاء المقارنة بشئ بلاءم احدهما لا يوجب انتفاء
المقارنة بشئ بلاءم الآخر بل يجوز عند انتفاء المقارنة بشئ بلاءم كل واحد
منهما ثبوت المقارنة بشئ بلاءم الآخر فيكون هذا القسم احد القسمين الاخيرين
ويكون الاستعارة قسمين مع انها ثلثة اقسام والصحيح ان يقال اما ان لم تقترن
بشئ بلاءم المستعار له والمستعار منه حتى يكون المقصود وهو انتفاء المقارنة
بشئ بلاءم كليهما مفهوما ولا يضر ثبوت المقارنة بشئ بلاءم احدهما لان انتفاءها
ليس من لوازمه الا ان يقال ان او ههنا بمعنى الواو لكن ياباه تمثيل المطلقة بقوله
عندي اسد لثبوت المقارنة بشئ بلاءم المستعار له وهو الحصول عند المتكلم واقول
هذا الاعتراض وهم وانتفاء المقارنة بشئ بلاءم كليهما اعم من ان يكون انتفاء المقارنة
بشئ بلاءمهما معا او انتفاء المقارنة بشئ بلاءم احدهما فقط وصادق على كل منهما

آما الاول

آما الاول فظاهر واما الثاني فلانه اذا تحقق المقارنة بشئ بلاءم احدهما فقط يتحقق ثبوت
المقارنة بشئ بلاءم الآخر فقط وكل واحد من هذين التحققين يستلزم انتفاء المقارنة
بشئ بلاءم كليهما لان الملائمة لاحدهما فقط يستلزم انتفاء الملائمة لكليهما وهذا يستلزم
انتفاء بشئ بلاءم كليهما لان تحقق المقارنة بشئ بلاءم كليهما كما يتصور عند تحقق
ذلك الشئ كذلك انتفاء تلك المقارنة يتصور عند انتفاء ذلك الشئ وانتفاء
ملائمة ذلك الشئ لكليهما اما بان لا يلاءم شيئا منهما اصلا او بان لا يلاءم احدهما
فقط واما ما كان يتحقق ذلك الانتفاء والتمثيل المذكور تمثيل للمطلقة باعتبار نوعيها
الثاني ولا ابالي ان يكون او ههنا بمعنى الواو على انه قيل في هذا الاعتراض ايضا لا يضر
ثبوت المقارنة بشئ بلاءم احدهما فقط لان انتفاء ما ليس من لوازمه و
هذا عين ما ذكرنا من عموم الانتفاء المقصود وبالجملة الترديد المذكور سديد جدا
وصحيح قطعا والاولى ان لو ورد الاعتراض غير الوهم اصلا **قوله** الاول مطلقة اي
القسم الاول يسمى مطلقة لكونه مطلقا عن قيد المقارنة **قوله** والمراد بالصفة
المعنوية الخ ليس المراد ببيان جواز مقارنة المطلقة بالنعت النحوي لعدم جوازها
اذ المعنوية تعم النعت النحوي فعدم جواز المقارنة بالمعنوية يستلزم عدم جواز
المقارنة بالنعت النحوي لاندراج الخاص تحت العام والحاصل ان الصفة كما
اطلقت في هذا القسم يراد بها المعنوية التي هي معنى قايم بالغير لا النعت النحوي الا انها
اي المعنوية تعم **قوله** والثاني مجردة اي القسم الثاني يسمى مجردة لتجريد عن المقارنة
بالا بلاءم المستعار منه **قوله** استعار الرداء الخ ان للفظ الرداء يطلق في الاصل
على الثوب المخصوص فاستعاره ان عمر للعطاء فقال غمر الرداء والاصل غمر العطاء
وكثير الاحتياج اليهما **قوله** يناسب العطاء يعني يكثر استعمال له فيه حتى صار
كانه حقيقة له **قوله** والقرينة الخ اي قرينة استعارة الرداء للعطاء ما يلاق
بعد قوله غمر الرداء من قوله اذا تبسم ضاحكا يعني عند سوالي السائلين
عنه برضايه وصفايه عن سوالهم لكونه يجب العطاء عليهم ويتراى البذل عليهم
وينتظر الى ورودهم اليه بل يفعل ما يدعوهم الى السوال وبحثهم على الطلب **قوله**
والثالث مرشحة اي القسم الثالث يسمى مرشحة لترشيحه اي تقويته بالمقارنة بما يلاءم المستعار منه

والمقارنة مطلقا سواء كانت قبل الاستعارة او بعدها قوله استعار الصعود
لعلو القدر الخ اى شبهه علو القدر والارتقاء فى درجات الكمال بالصعود وعلو
المكان والارتقاء الى السماء ثم استعار الصعود لعلو القدر وبنى عليه اى على علو
القدر ما بنى على علو المكان من ظن المجهول ان له حاجة فى السماء وخص هذا الظن بالمجهول
لانه الذى يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة فى السماء واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه
عما سواه فلا حاجة له فى شئ اصلا فكيف يظن ذلك الظن قوله بسائر الكمالات اى
جميع الكمالات يعنى لم يبق كمال لم يتصف به بل كل كمال يوجد فى العالم فهو متصف به وكان
مجمع جميع الكمالات ومظهر كل السعادات قوله وهذا المعنى الخ اى المعنى الذى ذكرناه وهو
ما فى لفظ المجهول من زيادة مبالغة فى المدح لما فيه من الاشارة الى اختصاص ذلك
الظن بالمجهول لموفقة العاقل ان لا حاجة له فى السماء لكونه متصفا بجميع الكمالات
وقوله فى وصف علوه يعنى بقوله صنى يظن المجهول وقوله للكامل المجهل يعنى لا للناقص المجهل
وغيرهما والاهتمام فى وصف علوه اثبات هذا الظن مطلقا قوله اى مثل البناء الخ يعنى كما
ان الظن المبنى على علو المكان كان بناؤه على علو القدر لتناسى التشبيه فكذلك
ان التعجب المبنى على تظليل الشمس والنهى عنه المبنى على القمر كان بناؤه على المحبوب
لتناسى التشبيه والمراد بتناسيه انكاره وسلب المغايرة بين المشبه والمشبه به
والظن ملائم لعلو المكان دون علو القدر والتعجب ملائم للشمس والنهى عنه ملائم للقمر
دون المحبوب فكان المقصود من بناء الظن على علو القدر والتعجب والنهى عنه على المحبوب
هو تناسى التشبيه والانكار فلو لم يقصد لما كان التعجب عن تظليل الشمس والنهى عن
التعجب عن بلى علالة شخص حية اذ لا تعجب عن تظليل انسان ضن الوداد انسانا
آخر ولا ينهى عن التعجب عن بلى غلالة الشخص بكثرة نبله والى هذا اشار بقوله على ما سبق
وقوله اذ لو لم يقصد تناسى التشبيه والانكار تعليل للحكم فى قوله المصر وخص ما مر من التعجب والنهى عنه
والحاصل ان وجه بناء قوله حتى يظن الخ على قوله ويقصد مع انتفاء الملائمة بينهما كون
المراد علو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال انما هو المقصد الى تناسى التشبيه
علو القدر بعلو المكان والاصرار على انكاره وجعل الممدوح صاعدا فى السماء فلولا هذا
المقصد لما انجه ذلك البناء لان الكلام يبنى على الصعود فى السماء دون الارتقاء

فى مدارج

فى مدارج الكمال وكذا الكلام فى التعجب والنهى عنه قوله ثم اشار الى زيادة تقرير
لهذا الكلام الخ يعنى لقوله وابناه على تناسى التشبيه فكانه جواب عما يقال انا هذا
البناء لا يجوز اذ لا يقال عدم جواز ان يبنى على المستعار له ما يبنى على المستعار منه
فى الاستعارة المرشحة لان جوازه فى صورة اقرار التشبيه والمغايرة بين المشبه
والمشبه به دليل على اولوية جوازه مع انكارهما لان الكلام الخ يكون خاليا عن المغايرة
فالبناء على الشئ بلا مغايرة اولى بالجواز منه مع المغايرة قوله وذلك اى اعتبار
المغايرة فى المشبه به والاصلية فى المشبه مع ان الواقع خلاف ذلك قوله فقد بنى
الكلام الخ اى بنى الشاعر قوله مكنا فى السماء الخ على المشبه به وهو الشمس مع الاعتراف
بالمشبه وهو قوله هى وهذا البناء هو واضح فى ذلك البيت جدا لا سبيل الى خفائه
اصلا قوله اولى بالجواز يعنى من البناء على الوقوع مع الاعتراف بالاصل والحاصل ان
البناء على المشبه به فى صورة الاستعارة اولى من البناء عليه فى صورة التشبيه لان
ذلك البناء بناء مع انكار المشبه وهذا البناء بناء مع اقراره والبناء مع الانكار
اولى من البناء مع الاقرار لان الاول بناء مع عدم الغير والثانى بناء مع وجود الغير
والاول اولى من الثانى قوله ونقل حديث المشبه به اى نقل الكلام الذى يختص
بالمشبه به اليه حتى لا يعتبر ذكر المشبه قوله وهذا المعنى الخ اى معنى تشبيه ذوائب
المحبوب بالليل فى السواد وتشبيه وجهه بالربيع فى اللطافة بحيث لا يخفى ما فيه من الغرابة
والملاحة لما بين الربيع وليلة من المناسبة وما بين الوجه والذوائب من الملابسة
والحاصل ان هذا المعنى غريب ومليح لا خفاء فيه جدا قوله واما المجاز المركب
الخ شروع فى بحث المجاز المركب بعد الفراغ عن بحث المجاز المفرد بقسميه اعنى
المرسل والاستعارة ولما كان المجاز المفرد لفظا موضوعا فى الاصل ولم يكن
المجاز المركب لفظا موضوعا فى الاصل لان الموضوع هو اجزاؤه دون تركيبه قال
المصنف فى تعريف المجاز المفرد هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له وفى تعريف
المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى يعنى بمعناه الاصلى
باعتبار الوضع التركيبى دون الافرادى فكون هذا المعنى معناه
المطابق على ما اشار اليه الشارح انما هو بذلك الاعتبار لا بهذا الاعتبار

والمراد من الوضع المنفي عنه هو الوضع الافرادي دون التركيبي قوله احترز بهذا
الخ يعني احترز بقوله تشبيه التمثيل عن نوع الاستعارة في المجاز المفرد اذ هو ما
يكون وجه التشبيه فيه غير منتزع من متعدد بل اما مفرد او متعدد والحاصل ان
المستعمل للمبالغة في التشبيه الذي وجهه مفردا ومتعددا استعارة والمستعمل
للمبالغة في التشبيه الذي وجهه منتزع من متعدد مجاز مركب قوله للمبالغة اي في التشبيه
يعني ان المقصود من الاستعارة والمجاز المركب شيء واحد وهو المبالغة في التشبيه
والجار والمجرور متعلق بقوله المستعمل قوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى يحتمل ان يكون من
قبيل الحذف وان لا يكون منه فالتقدير على الاول هكذا تقدم رجلا مرة وتؤخرها اخرى
والمراد بالرجل الاخرى على الثاني هو الرجل الاولى المقدمة بالذات وانما سماها اخرى
باعتبار ان صفتها في المرة الثانية غير الصفة التي في المرة الاولى قوله وفي تخصيص
المجاز المركب الخ هذا دخل على المصنف في ترك تعميم المجاز المركب الى المرسل والاستعارة
كالمفرد الى تخصيصه بالاستعارة وحاصله نقض له بعموم المركب ايضا بناء على ان له وضعا
نوعيا فيستعمل ايضا في غير ما وضع له فان كان لعلاقة المشابهة فاستعارة والا
فمرسل فالصواب التعميم دون التخصيص جدا مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة
للاخبار بالاثبات وامثال ذلك اذا لم تستعمل في الاخبار بل في غيره مثل اظهار التحزن و
التحسر ونحو ذلك لا تخلو عن الاستعارة او المرسل فحصر المجاز المركب على الاستعارة
وتعريفه بما ذكر نظرا الى عدم وضعه بحسب الشخص عدول عن الصواب جدا والحاصل ان المركبات
موضوعة بحسب النوع لمعانيها التركيبية فطلق فيجري فيها المجاز المرسل ايضا جدا قوله كذلك
اي على سبيل الاستعارة يعني لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي الحرفي
استعمل على سبيل التشبيه او في معناه الاصلي لا يسمى مثلا قوله ولهذا اي ولكون تغيير
المثل مستلزما لان لا يكون اللفظ المستعمل غير المشبه به لفظ المشبه به وان لا يكون استعارة
ولا يكون مثلا والمراد تغيير المثل المذكر الى المؤنث لكون المضرب مؤنثا او بالعكس
او تغيير المثل المفرد او التثنية او الجمع الى العكس او بالعكس قوله بل انما ينظر الى
موارد ها فيضرب المثل فيما ضرب له على ما ورد عليه فيستعمل التانيث في التذكير وبالعكس
والافراد في التثنية والجمع وبالعكس وغير ذلك وان اتفق المورد والمضرب في الحال فيه

وان اختلف فكذا قوله كما يقال لمن رجل الخ اي كما اذا طلب رجل شبيها فيقال له الخ
قوله وكما كان عند المصرح وانما قال عند المص لان تحصيل ذلك يرجع الى المشبه اقول اصحها
ما يفهم من كلام السلف والثاني ما ذهب اليه السكاكي والثالث ما اورده المص قوله واما وجه
المشبه به الخ جواب عما يقال اذا لم يصرح بهذا التشبيه المضمر في نفس المتكلم بشيء من اركانه سوى المشبه
فكيف يكون تشبيها من غير ذكر المشبه به مع وجوب ذكره يعني وجوب ذكره انما هو في التشبيه
المصطلح وقد عرفت في تعريفه انه غير التشبيه المسمى بالاستعارة بالكناية حيث قال هناك ان
المراد به ههنا ما لم يكن على وجه الاستعارة بالكناية قوله ويدل عليه اي على ذلك والتشبيه المضمر في
النفس الخ جواب عما يقال اذا اضمر التشبيه في النفس ولم يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه
فكيف يلزم كونه تشبيها قوله فمجرد تسمية خالية عن المناسبة بخلاف تسمية الكناية فانها
تسمية مشتملة على المناسبة وهي انتفاء التصريح بالتشبيه بشيء سوى المشبه قوله معاذة
اي تعويذا لدفع الافة والمضرة من العين واللسان اذ كل منهما حق كما ورد في الحديث
من افتتانها ومضرتها قوله ففي هذا اي ما ذكرناه من ان تشبيه المشبه بالسبع استعارة بالكناية
واثبات الاظفار لها استعارة تخييلية مثلا قوله فعلان من افعال المتكلم مثلا اذ قد يوهم التشبيه
والاثبات ولا شك ان هما امران مقطوعان لا يتحقق احدهما بدون الاخر قوله اذ التخييلية يجب
ان تكون قرينة للمكنية بقليل تعقل مثلا زعان وانما يجب ان يكون التخييلية قرينة للمكنية
لان الاستعارة المكنية لا بد لها من اثبات شيء من اللوازم المساوية للمشبه به وهذا
الاثبات لا يتصور الا بطريق التخييل قوله فمثل قولنا اظفار المنية الخ جواب عن سؤال مقدر
حاصله انه اوجدت ههنا التخييلية بدون المكنية ولا تلازم بينهما وحاصل الجواب ان مثل هذا
ترشيح للتشبيه لا تخييلية لان الاستعارة بالكناية عند المص ان يكون المشبه به متروكا
وههنا مذكور وهو السبع وكون اثبات الاظفار للمنية ههنا ترشيحا للتشبيه مثل
كون اثبات الطول لليد المستعملة في النعمة ترشيحا للمجاز في قوله ولكن يداه اطول
من معجأته ولم يحمل بان اول من يموت من نسائه ولم عقيبه انما هي زينب رضي الله عنها
وان كان كل منهما ترشيحا لان الاظفار يكون في السبع لا في المنية والطول يكون لليد لا في النعمة قوله
هذا اي ما ذكر في المتن والشرح اجمالا وتفصيل لبيان الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية والتلازم بينهما مع الجواب عن السوال الوارد عليه وغير ذلك

قوله على ذكر لازمه وهو الاظفار المضافة الى المنية المكنى بها عن لفظ السبع المستعار
للمنية قوله على امكانه اى على وجود ذلك الشئ المستعار للمكروه عن ذكره قوله من الصحو
خلاف السكر الصحو الافاقة من السكر يقال صحا السكران من سكره فهو مهنا
استعارة للسلوا التلى من عشق سلمى لان العشق كالسكر فى ازالة العقل والايقاع
فى الحيرة قوله افراس الصبى ورواحله الافراس جمع الفرس والرواحل جمع راحلة والراحلة
ما يركب من الابل ذكرا كان او انثى قوله اراد ذم جبران بيان انه ترك الخ يعنى بين تركه
بقوله صحا الخ واعاضه بقوله وعرى الخ قوله فالصبى على هذا التقدير الخ يعنى ان الصبى فيه
لغتان كسر الصاد مع القصر وفتحها مع المد وهو على الاولى من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة وعلى الثانية من
الصباء بمعنى الفتى والشباب اى الكون صبيا يقال صبى صباء اى لعب مع الصبيان
فاذا تقرر هذا فتقول ان كل واحد من المعنيين معتمل لاحتمال ان يراد بالافراس والرواحل
معانيها الحقيقية والمجازية فالصبى على احتمال ان يراد بها معانيها الحقيقية والتقدير
ان يكون استعارتها استعارة تخييلية بكون من الصبوة ويراد به المعنى الاول وعلى
احتمال ان يراد بها معانيها المجازية اعنى ما ذكر المصر من الدواعى او الاسباب والتقدير
ان يكون استعارتها استعارة تحقيقية لتحقق معنا ها عقلا كالدواعى المذكورة او
كالاسباب المذكورة بكون من الصباء ويراد به المعنى الثانى وبالجملة قرينة الاستعارة
بالكناية على المعنى الاول استعارة تخييلية وعلى الثانى استعارة تحقيقية وقرينتها لا
تختص بالتخييلية بل قد يكون تحقيقية ايضا قوله لتحقق معنا ها عقلا الخ يعنى الاستعارة
التحقيقية قسمان عقلية ان تحقق معنا ها عقلا وعرفية ان تحقق معنا ها عرفا قوله
والثالث ما يحتمل التخييلية والتحقيقية فان انياب الافراس والرواحل للصبى لم يكن
فيه امر متحقق فى الصبى يطلق عليه الافراس والرواحل بخلاف ما اذا اريد بها الدواعى
او الاسباب المذكورة فانه كان ههنا امر متحقق عقلا او عرفا فيكون الاستعارة فى المثال الثالث
على الاحتمال الاول تخييلية وعلى الثانى تحقيقية قوله وقعت الخ صفة لجملة لمباحث ومخالفة
حال من ضمير وقعت وما ذكره المصر عبارة عن تعريف المصر للحقيقة والمجاز وتقسيمه
للاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية والكلام عليها عطف على مباحث والضمير

عليه

عايد اليها والمراد به رد المصر واعتراضه على السكاكى فى هذه المباحث قوله فلا يصح الاحتراز
عنها اى عن الاستعارة على القول بانها مجاز عقلى لانه اذا كان اللفظ المستعار مستعملا فى
معناه اللغوى يكون حقيقة لغوية فلا وجه للاحتراز عن الاستعارة على هذا القول حينئذ لكونها
حقيقة لغوية فتطلع قوله اى انما وقع الاحتراز الخ بيان لكون قوله فانه الخ تعليلا للقول والاحتراز
بالقيد الاخير الخ والذى قال لانا قوله اى نوع حقيقتها الخ المراد بالنوع اللغوى او الشرعى او
العرفى فيتناول مطلق النوع اللغة والشرع والعرف والمراد بحقيقتها معناها الحقيقى الموضوع
له فى ذلك النوع وقوله مع قرينة الخ احتراز عن الكناية لانها مستعملة فى غير ما هى موضوعة
له مع جواز ارادة معناها الحقيقى قوله وعلى هذا القياس اى وعلى هذا النوع اللغوى قياس النوع
الشرعى والنوع العرفى فى البيان يعنى يعنى ولو كان نوع حقيقتها شرعيا تكون الكلمة
قد استعملت فى غير معناها الشرعى فتكون مجازا شرعيا ولو كان نوع حقيقتها عرفيا
تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها العرفى فتكون مجازا عرفيا قوله مع كون هذا الوضع
دالا على المقصود اذ اصطلاح به التخاطب لا بد من نوع حقيقتها من جهة الوضع والدلالة على
كون المقصود هو اللغة او الشرع او العرف وفى ما من ذلك اظهر من فى خاص هذا
قوله اخذ بالحاصل من كلام السكاكى يعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب حاصل قول السكاكى
فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها قوله فلو لم يقيد الوضع الخ يعنى على تقدير ترك هذا التقييد يكون
غير ما هى موضوعة له اعم من غير ما هى موضوعة له بالتحقيق وغير ما هى موضوعة له بالتاويل
والمستعمل فى اى غير كان يكون مجازا فلا بد من دخوله فى التعريف وخرج الاستعارة اللغوية
المستعملة فيما هى موضوعة له بالتاويل وان كانت مستعملة فى غير ما هى موضوعة له بالتحقيق
لكنها ليست مستعملة فى غير ما هى موضوعة له بالتاويل لكونها مستعملة فيما هى موضوعة له
بالتاويل له بالتحقيق لكنها ليست مستعملة فى غير ما هى موضوعة له بالتاويل فيلزم دخولها
فى التعريف بالنظر الى كونها مستعملة فى ما هى موضوعة له بالتحقيق وعدم دخولها بالنظر
الى عدم كونها مستعملة فى غير ما هى موضوعة له بالتاويل وهذا فاسد لانه لا بد من دخولها
فى هذا التعريف مطلقا كما لا بد من عدم دخولها فى تعريف الحقيقة مطلقا حتى يطرد وينعكس
كلا التعريفين مطلقا قوله ههنا اى فى بيان قابلية الاتيان بقيد التحقيق قوله فيجب ان يكون
لازما الخ اى فى اذا كان الظاهر ان الاحتراز انما هو عن الخروج لا عن عدم الخ بحسب العبارة

المفصل عن ظاهره بان تكون كلمة زائدة والمحذوف ج هو كلمة عن اى احترازعن ان تخرج
الاستعارة او يكون المعنى احترازا لبيان الخ والاستعارية والحاصل ان فى هذه العبارة حذفا
وهو اما حذف عن او اللام وكلمة لا على الاول زائدة وعلى الثانى غير زائدة قوله فى ج اى
فحينئذ لا يتناول الوضع ما هو بالتاويل عند الاطلاق كما يدل عليه تفسير السكاكى للوضع
لا حاجة الى التفصيل فى تعريف الحقيقة بعدم التاويل لاخراج الاستعارة لخروجها بدونه وفى
تعريف المجاز بالتحقيق لادخالها لدخولها بدونه وكلا القيدين مستدرك التوفيق بين بدونها
قوله بان السكاكى لم يقصد ج يعنى انه لم يقصد ان مطلق الوضع بمعنى تعيين اللفظ بازاء
المعنى بنفسه يتناول الوضع بالتاويل ايضا حتى يلزم ان يكون القيد الاول قيدا احترازيا والثانى
قيدا احتراز وبوجه هذا الرد فانه لو قصد ذلك لزم ذاك وتوجه هذا الكنه لم يقصد ذلك
فلا يلزم ذاك ولا يتوجه هذا قوله بل مراده ج فعلى هذا العوض يكون لفظ الوضع
مشتركا بين الوضع بالتحقيق كما فى الحقيقة وبين الوضع بالتاويل كما فى الاستعارة
فلا بد من قرينة يتعين بها المراد من غيره فالمراد فى تعريف الحقيقة هو الوضع بالتحقيق
كما ان المراد فى تعريف المجاز هو فيكون القيدان المذكوران قرينة تعيين المراد لا قيدى
الاحتراز والادخال على ما توهم المص قوله وبهذا اى بما ذكرنا فى هذا الجواب من انه لم يقصد
ان مطلق الوضع بالمعنى المذكور الخ بل مراده انه قد عرض للفظ الوضع الخ يعنى هذا جواب ايضا
عن هذا السؤال الآخر لانه لا وجه للتسليم المذكور فانه اذا لم يقصد التناول فى الوضع
فكيف يكون له وجه فانه لا بد من قصد شئ حتى يتجه تسليمه قوله فلا يخرج الاستعارة
ايضا ج هذا انما يصح على تقدير القصد الى تناول الوضع وقد عرفت ان لا تناول له فضلا
عن القصد اليه واما كان له عروض الاشتراك وهذا لا يقتضى التناول العموم بل انما يقتضى
الاحتمال وعدم التعيين وهو غير التناول العموم والحاصل ان التقييد المذكور فى عبارة السكاكى
انما هو من القصد الى عروض الاشتراك للفظ الوضع لا من القصد الى التناول فى
الوضع فلا وجه لورود الرد جدا قوله او ما يؤدى معناه كقولك استعمل لا فى الغير بالنسبة
الى نوع حقيقة على ما سبق ذكره قوله فى الجملة اى فى بعض الاصطلاح كاللغة لان لفظ
الصلوة موضوع للدعاء فى اصطلاح اللغة وان لم يكن موضوعا له فى اصطلاح الشرع فلا بد
من القيد المذكور فى تعريف الحقيقة ايضا حتى يخرج امثاله قوله كذلك اى بخلاف كل منهما

باختلاف

باختلاف الاعتبارات والاضافات قوله بحسب وضعين مختلفين مثل لفظ الصلوة فى الدعاء
حقيقة بالنسبة الى وضع اللغة ومجاز بالنسبة الى وضع الشرع قوله فالمراد ج اى فاذا كان قيد
الجهة مرادا فى تعريف الحقيقة لكون ما يختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات بلزم ان المراد
بالتعريف المذكور للحقيقة ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة الخ فج لا حاجة الى القيد المذكور قوله لا
يخفى ان تعليق الحكم الخ اى خصوصا ان تعليق حكم كون الكلمة حقيقة بوصف الاستعمال
فيما وضعت له مفيد لمعنى قيد الجهة وان يكون المراد ما ذكره وقوله وح اى حينئذ كان المراد المعنى
المذكور على ما يفيد تعليق الحكم بالوصف قوله فى هذا الفن اى فى فن علم البيان لان البحث فيه
منحصر على التشبيه والمجاز والكناية لكن لما كانت الحقيقة كالاصل للمجاز درجت العادة بالبحث
عنها اولا والا فالمقصود هو البحث عن المجاز دون الحقيقة او به يتبين خلاف الطرق فى كلام ية اصل
المراد لا بالحقيقة قوله وفى كلها نظر اى فى كلا هذين الجوابين نظر لانه لا يتصور الاكتفاء بقيد
شئ عن قيد شئ آخر اصلا خصوصا فى التعريفات بل لا بد من ذكر قيد لكل مقيد يفيد ما لم يمنع
مانع والمعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع
الذى وقع فيه التخاطب فاذا لم يكن المعهود هذا الوضع فلا عهد له فضلا عن اغنائه عن ذكر القيد
المذكور قوله واعترض ايضا على تعريف المجاز ح والجواب ان الاستعمال فى صورة الغلط ليس على
وجه يصح لعدم العلاقة بين العرس والكتاب وهذا الوجه شرط فى المجاز فلا يتناول تعريفه
الغلط لخروجه بهذا القيد اللغوى قوله اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للقرائن قيد المجاز
بثلثة قيود احتراز بالاول عن المجاز العقلى وبالثانى عن المجاز اللغوى الراجع الى حكم الكلمة
واعرابها نحو قوله مع وجاء ربك اى امر ربك وبالثالث عن المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة
الغير المتضمن للقرائن نحو قطعت عسعسة اى انقطة فان العرس موضوع للانف المقيد فاطلاقه
على الانف المطلق مجاز من قبيل اطلاق المقيد على المطلق فخال عن القرائن والعرس مع الانف
كبعض له احد المترادفين مع الآخر كخليت واسد ونسمية فضل ذلك مجازا بناء على تقدير معناه
الاصلى ولغويا بناء على اختصاصه بمعناه الاصلى بحكم الوضع وراجعا الى المعنى المتعلقة بالمعنى
وخاليا عن القرائن لقيامه مقام احد المترادفين والمراد بالقرائن ههنا المبالغة فى التشبيه
او فى غيره وفيه اشارة الى اقسام مطلق المجاز والمراد بالمجاز المذكور المجاز المعروف فيما سبق
قوله والا اى وان لم يتضمن المبالغة فى التشبيه بل تضمن مبالغة غيرها فهو غير استعارة

المتضمن

او مجاز مرسل كاليد في النعمة وغير ذلك مما مر في بحث المجاز المرسل قوله كما تقول الخ الى
بمثالين احدهما لكون المذكور هو المشبه به والثاني لكون المذكور هو المشبه فيكون المتروك
في الاول هو المشبه وفي الثاني هو المشبه به قوله واما ما يقل قسمها الخ يعني ان السكاكي
قسم الاستعارة المصرح بها الى تحقيقية وتخييلية ومحتملة فلو قال المص وقسمها الخ الى
المحتملة ولزم الاختصار على التحقيقية والتخييلية وهو فاسد ولذا قال وجعل منها تحقيقية
وتخييلية ولم يقل وقسمها البعض قوله كما ذكر في بيت زهير فان الاستعارة الاخيرة اصل والاولان
مبنيان على التحقيقية والتخييلية كما سبق ذكره قوله حيث قال الخ تعليل لعد التمثيل من
التحقيقية وقوله ومن الامثلة الخ من امثلة التحقيقية وانما كانت استعارة وصف احدى
ما بين الصورتين المذكورتين للاخرى تمثيلا لان وجه الشبه بينهما امر منتزع من متعدد
فيكون مركبا لا واحدا قوله ورد ذلك اي عد التمثيل من التحقيقية وحاصل وجه رده لزوم
اجتماع المتنافيين وهما التركيب والافراد لان كون استعارة الوصف المذكور تمثيلا يقتضي
التركيب وكونها من التحقيقية يقتضي الافراد لان التحقيقية من المجاز المفرد والتركيب
والافراد متنافيان واجتماع المتنافيين باطل وكذا ما يستلزمهما فلا يصح العد المذكور جدا
قوله ضرورة وجود اللازم الخ يعني اذا كان التمثيل من التحقيقية يتحقق وجودهما معا فيلزم
تحقق وجود التركيب والافراد معا اذ هما لازماها وتحقق اللازم عند تحقق الملزوم ضروري
قوله لا يوجب انا نكون كل استعارة مجازا مفردا يعني انا نريد بالرد المذكور ان لو ثبت هذا
الايجاب لكنه ليس بثابت كما ان ايجاب قسمة الابيض الى حيوان وغير حيوان ليس بثابت اذ لم
للتحقيقية التي هي مجاز مفرد والتي هي مجاز مركب لا من التحقيقية التي هي مجاز مفرد فلا ورود
له جدا قوله على ان نقطة المفتاح الخ جواب اخر عن الرد يعني ان المجاز المنقسم الى الاقسام
احدها مجاز عقلي وثانيها مجاز لغوي راجع الى حكم الكلمة وثالثها مجاز لغوي راجع الى معنى
الكلمة متضمن للفائدة ورابعها مجاز لغوي راجع الى معنى الكلمة غير متضمن للفائدة
انما هو مطلق المجاز المتناول للمجاز المفرد وغيره من الاقسام لا ذلك المجاز المفرد فاذا لم
يكن المجاز المنقسم الى الاقسام ذلك المجاز المفرد فلا تناول له للمجاز المركب اصلا ولا يلزم
عد المركب منه جدا والاوجه للرد قطعا بل هما من نوع واحد وهو القسم الراجع الى معنى الكلمة

المتضمن

المتضمن للفائدة وعلى الايوجب كون احدهما من الاقسام يكون له وجه قوله الاول ان المراد بالكلمة
الخ حاصله ان المجاز المركب الذي هو التمثيل داخل بضافي تعريف المجاز لان المراد بالكلمة الما خوذة
في التعريف هو اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله وفيه نظر لان الكلمة مجاز في اللفظ عند
اهل العربية فيلزم التجوز في التعريف من غير قرينة وهو غير جائز قوله الثاني انا لا نسلم ان التمثيل
الخ وفيه نظر ايضا لان عدم استلزام التمثيل التركيب لا يوجب استلزام الافراد قوله الثالث
ان اضافة الكلمة الخ هذا في غاية السقوط لان الاستعارة في مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى انما هي في نفس الكلام لا في شيء من مفرداته اذ كل منها مستعمل في معناه الاصلي
قوله وعلى هذا الخصوص الخ اي بالطريق الاولى اخذ الوهم في تصوير ما يكون من قوام اغتيال
السبع للنفوس به واخذ اعراضه له كالاظفار قوله ولهذا مثل بنحو اظفار المنية الخ يعني ان
التخييلية عند السكاكي قد توجد بدون الاستعارة بالكناية كما توجد معها مثل السكاكي التخييلية
بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع بشبث بفلان كما مثلنا بقول الهذلي واذا المنية انشبت
اظفارها الخ فالاستعارة بذلك في المثال الاول في الاظفار فقط لان المنية حينئذ صرح
بتشبيهها وهو مانع عن الاستعارة مطلقا وفي الثاني في المنية ايضا فثبت ان التخييلية عندنا
قد توجد بدون الاستعارة بالكناية ولا تلازم عندنا بينهما بل كما يجوز اجتماعهما كذلك يجوز
افتراقهما كما مر بخلاف ما عند المص فانه لا يجوز انفكاكهما عندنا كما بينهما من التلازم و
نحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع عندنا من التشبيه المرشح فان اثبات الاظفار المنية
ترشيح لتشبيه المنية بالسبع لا استعارة تخييلية كما لا استعارة فيها في المنية فكذلك لا
استعارة في الاظفار بل في المنية تشبيه وفي الاظفار ترشيح لا غير قوله وقال المص انه بعيد
الخ يعني اعترض على السكاكي وقال في الايضاح انا وجود التخييلية بدون الاستعارة المكنية
بعيد عن القبول لا يوجد له مثال في الكلام حتى يحتمل به ويستشهد عليه على انها امران متغايران
وهما فعلان للمتكلم مثلا زمان في الكلام لا يقع احدهما بدون الاخر وما ذكره له من المثال فانما
هو مثال للتشبيه المرشح وجعله مثالا له بعيد جدا ولا يقبل قطعا قوله اي اخذ على غير الطريق
الخ تفسير لمعنى التعسف وتوجيه له يعني شروع في طريق غير طريق تفسير الاستعارة التخييلية
لان ما ذكر من اخذ الوهم في تصوير المنية بصورة السبع واخذ اعراضه لوازمه لها ونحو ذلك
مثلا اعتبارات كثيرة لا بد لها عليها اللفظ المستعار ولا يحتاج اليها في تفسيرها فان من سمع

قول القائل مثلا اظفار المنية لتشبث بفلان انما يفهم انه مات من غير حاجة الى تصوير
المنية بالصور المذكورة والطريق الخالي من التعسف هو اثبات ما يختص بالشبه بالمنية
من غير اعتبار للتصوير المذكور قوله لو كان الامر كما زعم الخ اي لو كان تغير الاستعارة
التخييلية ما ذكر لوجب تسميتها توهمية لا تخييلية وتسميتها تخييلية لا توهمية تعسف وكذا
تفسيرها بما ذكر تعسف اي خروج عن الطريق ودخول في غيره قوله وهذا الخ اي ووجوب
تسميتها توهمية على تقدير كون الامر كما زعم في غاية السقوط عن الاعتبار لان كونه كما
زعم لا يوجب هذه التسمية بل يكفي في التسمية ادنى مناسبة بين التوهم والتخييل فكما
يصح تسميتها توهمية كذلك تسميتها تخييلية ولا يلزم بسبب حكم هو بهم تخييلا تسميتها تخييلية
خالية عن التعسف جدا وبيان التعسف في تفسير السكاكي التخييلية بهذا الوجه يعيد قطعا
قوله ذكر صاحب المفتاح استشهادا على قوله على انهم يسمون حكم الوهم تخييلا قوله وبخلاف
تفسيره للتخييلية الخ عطف على قوله وفيه تعسف قوله اذ ليس المعنى الخ اي ليس معنى قولهم
اليد للشمال على ان الشمال شبهت شيئا من الشمال باليد ثم اطلق اليد على ذلك الشيء حتى تتوهم
ان لفظ اليد قد نقل من شيء الى شيء بل معناه على انه اراد باثبات اليد للشمال فقط
من غير تشبيه شيء بشيء ولا نقل اليد من شيء الى شيء فالاستعارة مجرد اثبات اليد
له وهي على تفسيره في نفس اليد واطلاقها وعلى تفسير غيره في اثباتها وتفسيرها واطلاقها
حقيقة لا استعارة وكون الاستعارة في نفس الشيء يخالف كونها في مجرد اثباته ولذا
قال وبخلاف تفسير للتخييلية تفسير غيره لها قوله نعم يتجه الخ اشارة الى وجه دفع اعتراض
المصنف قوله وهذا الفرق الخ اي الفرق بين التخييلية والترشيح باعتبار التعبير المذكور لا يوجب
الفرق بينهما باعتبار الصورة الوهمية في التخييلية وعدم اعتبارها في الترشيح مع تحقق اثبات
بعض ما يخص المشبه به للمشبه في كل منهما واعتبارها في التخييلية دون الترشيح مع عدم تحقق
الموجب له ترجيح بلا مرجح والحاصل ان اللازم مما ذكره السكاكي في تفسير التخييلية ان يكون الترشيح
تخييلية واللازم باطل والملزوم مثله وهذا ظاهر جدا قوله والجواب الخ حاصله ان الباعث
على اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وجعل الامر المثبت للمشبه مجازا عنه هو مقارنة ذلك
الامر هناك للمشبه به والباعث على عدم اعتباره في الترشيح وعدم جعله مجازا عنه هو مقارنته
للمشبه به هيهنا فلا يقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح تخييلية والاحكم

في اعتباره في احدهما دون الاخر وقوله الى ذلك اي الى جعل الامر المثبت للمشبه مجازا عن
امر متوهم وقوله هو المعنى اي المعنى المجازي وقوله رايت اسدا يفترس اقرانه مثال
للاستعارة المرشحة لان الافتراس ملايم للاسد الحقيقي ولازم له وقوله رايت شجاعا
يفترس استعارة تخييلية لان الافتراس غير ملايم للرجل الشجاع ولا لازم له وقوله الى ذلك
اشارة الى توهم صورة والضمير في اثباته راجع الى الافتراس قوله فقد ذكر الشبه وهو المنية الخ
يعني قد ذكر المنية في مثل انشبت المنية اظفارها واريد باحد السبع الادعائي بقرينة اضافة الاظفار
التي هي من خواص السبع اي وذلك بعينه هي الاستعارة المكنى عنها قوله فالاستعارة بالكناية
لا تنفك عن التخييلية الخ يعني عند السكاكي بخلاف التخييلية فانها تنفك وعن الاستعارة بالكناية
عند من ذكر آنفا والامر بالعكس عند المصنف فان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون تخييلية
كما اذا اريد بالافتراس والمراحل في بيت زهير المراد اي واسبب انباع النفي على حاسبق
تحقيقه قوله ورد ما ذكر من تغير الاستعارة المكنى عنها الخ يعني تغير للاستعارة
المكنى عنها ينافض تغير لمطلق الاستعارة المنقسمة الى المصرح بها والمكنى عنها لان
مقتضى تغير المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور مستعملا فيما وضع له تحقيقا فيكون المكنى
عنها بالنظر الى مقتضى تغير حقيقة لا مجازا ومقتضى تغير مطلق الاستعارة ان يكون
الطرف المذكور مستعملا في غير ما وضع له تحقيقا فيكون المكنى عنها بالنظر الى مقتضى تغير مجازا
لا مجازا حقيقة فكما ان كون الاستعارة المكنى عنها حقيقة مردود لانها مجاز فكذلك ما
يقتضيه مردود وهو تغيرها وقوله ليست كذلك اي الاستعارة ليست كون اللفظ مستعملا
فيما وضع له تحقيقا بل كونه مستعملا في غير ما وضع له لانها من المجاز دون الحقيقة وقوله هيهنا
اشارة الى الرد المذكور والمراد بالسؤال هيهنا دفع لهذا الرد وقوله لو اريد بالمنية الخ
اشارة الى منع الرد وقوله فما معنى اضافة الاظفار الخ اشارة الى صورة السؤال يعني ان
الاضافة مانعة عن ان يراد بالمنية معناها الحقيقي اذ لا ملايمة بينه وبين الاظفار فلا يرد
الرد المذكور اذ المراد بها غير معناها الحقيقي بقرينة هذه الاضافة قوله وكان هذا الاعتراض
اي الرد المذكور من اقوى اعتراضات المصنف على السكاكي حيث اكتفى بهذا الجواب فكانه لا جواب
عنه ليكون تغير الاستعارة المكنى عنها مردودا قوله كيف يصح الخ فاذا لم يصح من الواضع وضع
الاسمين لحقيقة واحدة من غير ترادف بينهما يجب ان يكون اسم المنية واسم السبع مترادفين

اى اسمين معناهما واحد قوله فيتاتى لنا بهذا الطريق اه تفريع على الجعل والتخييل المذكورين
وهذا الطريق اشارة الى هذا الجعل والتخييل اى يحصل لنا بطريق هذا الجعل والتخييل فى
الدعوى مع التصريح المذكور فعلى هذا يكون المنية سبعا ادعائيا فيكون المراد بلفظ المنية
السبع ادعاء دون الموت حقيقة فيخرج هذا اللفظ عن الحقيقة ويدخل فى المجاز لكونه
مستعملا فى غير ما وضع له فيكون من الاستعارة جدا فلا يرد الاعتراض المذكور قطعا قوله
وفيه نظر اه الضمير راجع الى الجواب المذكور وما ذكر عبارة عن الجعل والتخييل والدعوى المذكورة
يعنى لو ثبت هذا الاقتضاء ثبت هذا الدخول واللازم باطل لبطلان الملزوم قلنا لم
قطعا بوضع لفظ المنية للموت بالتحقيق وارادته به فيكون المستعمل له فيه حقيقة والاقتضاء
ما ذكر ان يكون المستعمل له فيه استعارة باطل فكذا كون المستعمل له فيه استعارة ووجه فى
تعريف الاستعارة باطل قوله ولا نسلم ان استعمال لفظ المنية فى الموت اه يعنى لا يقال
ان استعمال لفظ المنية فى الموت فى قولنا دنت منية فلان كما يكون استعمالا فيما وضع
له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق كذلك المستعمل له فيه فى مثل اظفار المنية يكون
استعمالا فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق لانا نقول نسلم ذلك
ولا نسلم هذا الان المستعمل له فيه فى مثل اظفار المنية استعمال فيما وضع له من حيث انه موضوع
له بالتاويل لان الموت جعل من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتاويل فاذا
لم يكن المستعمل له فيه هنا استعمالا فيما وضع له من حيث انه موضوع له بالتحقيق فلا يرد
الاعتراض المذكور وقوله مثله منصوب على انه صفة للمصدر المحذوف اى استعمالا مثله
يعنى لا نسلم ان المستعمل له فى الموت فى مثل اظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث
الحيثية المذكورة حال كونه مستعملا مثل المستعمل له فيه فى قولنا دنت منية فلان فانه المستعمل
فيما وضع له بالتحقيق من حيث الحيثية والمستعمل له فيه ههنا ليس مستعملا فيما وضع له من حيث الحيثية
بل من حيث انه موضوع له بالتاويل وقوله وان كان صحيحا له عن كونه حقيقة بعد بناء على التاويل
المذكور حيث كان الموت بمعناه الموضوع له بالتاويل لا بالتحقيق وقوله غير ظاهر بعد اى بعد كون الجواب
المذكور صحيحا له عن كونه حقيقة او بعد فروضه عن كونه حقيقة بذلك الجواب وعدم ظهوره كونه مجازا
ومراده بالطرف الاخر الان المراد بالطرف الاخر ههنا هو المشبه به الحقيقى وهو السبع حقيقى واللفظ
المنية لم يرد به هذا الطرف بل اريد طرف السبع الادعائى وهو بعينه الموت فيكون المراد

بالمذكور

بالمذكور هو نفسه دون المتروك الا ان يراد بالطرف الاخر اذا كان المذكور هو المشبه
ما يقوم المشبه به الحقيقى والمشبه به الادعائى بقرينة جعل الموت سبعا ادعائيا لم يظهر تحقيق
كون لفظ المنية مجازا واريد به الطرف الاخر لكن لا يخفى فيه من لزوم تقسيم المجاز الى الادعائى
ايضا ولم يقل به احد قوله ففى قولنا نطقت الحال اه حاصله ان ما جعله القوم استعارة تبعية
من الفعل وما يشتق منه والحرف كنطقت وناطقة ولام التعليل فى نطقت الحال وناطقة
بكذا وقوله ع ليكون لاهم عدوا اوفرنا مثلا جعله السكاكى قرينة وما جعلوه قرينة التبعية
من الفاعل والمفعول والمجرور فى نطقت الحال وقوله نقرر هم لهذه المقامات وقوله ع ليكون لاهم
عدوا الهم عدوا اوفرنا مثلا جعله استعارة بالكناية والاستعارة والقرينة عندهم قرينة و
استعارة عندى وبالعكس قوله واما اختار ذلك اه يعنى انما اختار السكاكى رد التبعية
الى الاستعارة المكنى عنها بالجعل المذكور ايثار الضبط اقسام الاستعارة وتعليل اقسامها
لكون قسم التبعية عندى ردها اليها مطويا فيكون الاقسام قليلة ومضبوطة جدا قوله ان قدر
التبعية اه يعنى بعد ما جعلت قرينة الاستعارة بالكناية اى ان اعتبرت بعد هذا الجعل حقيقة
كما هو مذهب غير السكاكى فى ما هو قرينة الاستعارة بالكناية فانه يراد به معناه الحقيقى
وانما الاستعارة فى اثباته فقط لا فى نفسه لان نفسه حقيقة لكونه مستعملا فيما وضع
له بالتحقيق لم تكن التبعية المجعولة قرينة المكنية استعارة تخييلية لان هذه التبعية على
هذا الاعتبار حقيقة لا مجاز والتخييلية مجاز عند السكاكى لا حقيقة واذا لم تكن تخييلية لكونها
حقيقة يلزم ان توجد الاستعارة بالكناية ههنا بدون التخييلية ووجودها بدونها باطل
باتفاق السكاكى وغيره لبطلان وجود الملزوم بدون اللازم والحاصل ان رد التبعية الى
المكنى عنها على هذا الاعتبار يستلزم عدم استلزام المكنية التخييلية واللازم باطل والملزوم
مثله وقوله الا ان المشبه فيه اه اشارة الى ان التخييلية تفارق التحقيقية بكون المشبه
فيها مما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل وهما اذ التحقيقية يكون المشبه فيها مما تحقق لمعناه
حسا او عقلا وان كان كل منهما تتوافق الاخرى فى كونها من اقسام الاستعارة والمصرح بها قوله
واما الخلاف اه كانه قيل اذا كان عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطلا بالاتفاق فلا
يكون فى استلزامها خلاف فاجاب بقوله واما الخلاف اه والحاصل ان المكنية مستلزمة
للتخييلية ولا خلاف فى ذلك بين السكاكى وغيره واما التخييلية فغير مستلزمة للمكنية عندى

ومستلزمة عند غيره وبهذا عموم وخصوص مطلق عنده ومن وجه عنده وقوله وبهذا اشارة
الى عدم استلزام التخييلية للمكنى عنها عنده كما في المثال المذكور اي ظهر فساد ما قيل في الجواب
عن رد المصر ان المراد السكاكي لعدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية ليس استلزام المكنى
عنها للتخييلية كما فهمه المصر حتى يرد رده بلزوم عدم استلزام ما عند رد التبعية الا بها على
تقدير كونها تصيحية بل مراده به استلزام التخييلية المكنى عنها فيجوز عدم استلزام المكنى عنها
للتخييلية فلا يرد هذا الرد عليه عند رد التبعية الى المكنى عنها على التقدير المذكور فساد وجه
فساد ما ظهر بما اشير اليه انه جواب بغير مراده اذ مراده عدم استلزام التخييلية للمكنى عنها
كما فهمه المصر على ما ذكرنا لا العكس كما توهمه هذا القائل والا فيكون قوله لانفكاك المكنى
عنها عن التخييلية محمولا على غير مراده لان مراده به استلزام المكنى عنها للتخييلية ليس غير مكمل
والجواب بغير مراده فاسد قطعا ولا يندفع به اعتراض المصر جدا قوله نعم يمكن ان
ينازع الخ اي يمكن ان يجاب عن رد المصر بهذا النزاع وقوله منع بخلاف ذلك اي بعدم
استلزام المكنى عنها للتخييلية وقوله ايضا اي كما ان كلام الكشف منع بخلاف ذلك وقوله
الا ان هذا النزاع المذكور صالح لدفع الرد وابطاله قول المص بلستلزام المكنى عنها للتخييلية
لكنه ليس بصالح لدفع الاعتراض اللازم على السكاكي بانه قال بالاستعارة التبعية بعد
رد ها الى المكنى عنها لانه يجاب على تصريحه بكون نطقت امرا وهميا هناك دالا بقدر امر وهمي
شبيه بالنطق وهذا قول بالاستعارة التبعية فيتناقض رد ها بهذا لانه عدم القول به وبانه
لا وجه لقوله لانفكاك المكنى عنها عن التخييلية سواء اريد استلزام المكنى عنها للتخييلية
او العكس لان انفكاك التخييلية عن المكنى عنها كما تحقق في مثل اظفار المنية الشبيهة بالسبع
كذلك انفكاك المكنى عنها عن التخييلية تحقق في مثل انبت الربيع البقل ولا جهة لاستلزام
شيء منهما الاخر لتحقق كل واحد منهما بدون الاخرى فيلزم ان يكون بينهما عموم وخصوص
من وجه لتحقق كل منهما مع الاخرى في مثل انبت المنية اظفارها والحاصل ان فساد الجواب
لا يكون توجيها لكلام السكاكي وان كان ابطالا لكلام المصر وانما كان توجيها له لان لو لم
يلزم القول بالاستعارة التبعية في نطقت في مثل هذا قوله جعلها السكاكي من قبيل
وضع المظهر موضع المضمر اذ الاصل جعلها على ان يكون الضمير المستتر في جعل راجعا الى السكاكي
كالضمير المستتر في لم يقدر قوله وقد يجاب بان كل مجاز في هذا الجواب باعتبار السبق الثاني

من التقرير

من التقرير ومنع ما ذكر من يمنع تخصيص التبعية بمجاز او لا تسلم ما ذكر من لزوم كونها استعارة
على هذا التقدير بل يجوز ان يكون مجازا مرسلا من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم كما نطقت فانه
يستعمل مجازا في وقت من هذا القبيل لان الدلالة لازمة للنطق وهذا الاستعمال انما هو باعتبار
علاقة اللزوم لا باعتبار علاقة المشابهة فلا يكون استعارة جدا قوله وفيه نظر اي في الجواب
المذكور نظر لان هذا الجواب الخ لا يجري في جميع امثلة المجاز الذي يكون علاقته المشابهة
وجريانه في بعضها كالنطق والدلالة مثلا لا يوجب جريانه في جميع حتى يصح هذا الجواب فلا
يندفع به الاعتراض بلزوم القول بالاستعارة التبعية اخر الامر وعلى تقدير تسليم جريانه في
جميع يعود الاعتراض بوجود المكنى عنها بدون التخييلية فان هذا المجاز باعتبار رده الى المكنى
عنها استعارة مكنية تحققت في الامثلة كلها ولا تحقق للتخييلية في شيء منها لانها انما
تتحقق اذا كان المشبه به باعتبار علاقة المشابهة واما اذا كان المشبه به باعتبار غير العلاقة
فلا تحقق لها جدا فيلزم وجود المكنية بدونها قطعا وهذا باطل بالاتفاق قوله لانا نمنع الخ
اي لان استعمال رائحة التشبيه من جهة اللفظ يبطل غرض ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به لان التشبيه يدل على عدم دخوله فيه ولهذا حكمنا بان قولنا زيد اسد في الشجاعة
مجاز لا استعارة واي صل ان المقصود من الاستعارة رفع المغايرة بينهما واثبات
المغايرة وهذا انما يكون بعدم استعمال رائحة التشبيه من جهة اللفظ فان استعمالها يبطل
هذا المقصود جدا قوله اي ولان الشرط حسنه الخ يعني ولان حسن كل من الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية على سبيل الاستعارة عدم استعمال رائحة التشبيه من جهة اللفظ بوجه ما كون
وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به جليا بالذات او بواسطة شهرته في العرف العام
او اخص بحيث لا تصير الاستعارة المبنية عليه الغاز او تعمية فانه كان فقيا تصير الاستعارة
الغازا او تعمية على تقدير رعاية شرائط الحسن وجهاته وتحقق عدم استعمال رائحة التشبيه
وانما خصصنا كل منهما بهذه التوصية لان المذكور في الاستعارة التصريحية لفظ المشبه به
والمراد به المشبه فاذا كان وجه التشبيه جليا بالذات او بواسطة الشهرة في العرف
او الاصطلاح يكون قصد التشبيه والارادة المشبه ظاهرا والا فلا واما الاستعارة المكنية
فالمذكور فيها لفظ المشبه والمراد معناه مع اثبات شيء لم من خواص المشبه به فقول بانك
الاثبات على تشبيهه به محال يشرحقا ووجه التشبيه فيها ولا تصير الغازا وتعمية وقوله

اليوقية العامة وهي التي حكم فيها بدوام
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه مادام ذات
الموضوع كاتبا ومثاله سلبيا لا شيء من الكاتب
بساكن الاصابع مادام كاتبا والموقتة التي
هي اليوقية العامة مع قيد اللادوام بحسب
الذات وهي ان كانت موجبة كما مر في قولنا
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لادائما
فتريفها من سالبة كما تقدم من قولنا لا شيء
بساكن الاصابع مادام كاتبا لادائما
فتريفها من سالبة عامة ومعدولة

مطلقة عامة

١٢٩

ان روعی الخ قيد الالغاز على ما اشرنا اليه الاستعارة الالغازان روعي الخ وقوله اذا
عمى مراده اذا اخفى مراده يقال عميت معنى البيت اذا اخفيته قوله فوجه الشبه وهو التجزي
الطرفين اي المشبه وهو الانسان الابخر والمشبه به وهو الاسد فتى لعدم ظهور كون الاسد
ابخر وان كان في نفسه ابخر فتكون هذه الاستعارة تحقيقية الغازا ونعمية فلا يظهر ان القصد
ههنا الى التشبيه والمجاز بل الى الحقيقة مع ان القصد الى التشبيه والمجاز دون الحقيقة لثبوت
ادراك المقصود بتبادر الفهم الى غيره ولدفع هذا المحذور وقع الايضاح بجلاء وجه الشبه
جدا قوله من قوله عليه السلام الخ اي المثال المذكور ماخوذ من قول النبي عليه السلام الناس كابل
مائة لا تجد فيها راحلة لكن هذا للتشبيه وقول المصنف رايت ابلا مائة الخ تمثيل وقوله يعني
يعني ان المرضي المنتخب الخ اي اختيارا في الناس قليلا كما ان النجيبة في الابل الكثير نادرة
فوجه الشبه بين الطرفين هنا وهو عزة الوجود وتذريه وقته ايضا ضمني فيكون هذا
التمثيل الغازا ونعمية فلا ينافي الذهن الى قصر التشبيه والمجاز بل الى الارادة الحقيقة
فلا يتم التقريب ويلزم فوات الغرض ولا يتحقق الافادة والاستفادة قوله وبهذا
ظهر الخ اي مما اشرنا من ان هذين المثالين المذكورين في التحقيقية والتمثيل الغازا شبيه
فيه الغاز لخفاء وجه الشبه فيهما الاستعارة تحقيقية وتمثيل ظهر ان التشبيه اعم مطلقا من
الاستعارة تتحققها معا في التحقيقية والتمثيل وتحقق التشبيه بدون الاستعارة في الالغاز
كما في المثالين المذكورين فلهذا حسن التشبيه فيهما دون الاستعارة فان قيل رايت اناسا
كابل مائة لا تجد فيها راحلة ورايت انسانا كاسد ابخر نحسن تبادر الفهم الى المقصود وان
قيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة على ان يكون تمثيلا ورايت اسدا على ان يكون تحقيقية
فقبيح لعدم انفهام ان يكون المراد الناس وان انسانا ابخر والالغاز لا بد من تركه عالم يمس
الحاجة اليه جدا قوله فانا قيل الخ حاصله منع اشتراط جلاء وجه الشبه في الاستعارة بناء
على كونه مناسبا لبعد وغرابته ومخرجا الى قربه وابتذاله مع ان بعد وغرابته من جملة جهات
الحسن فيلزم انتفاء حسن التشبيه جدا والملزوم باطل واللازم وهو اشتراط الجلاء مثله
قوله قلنا الجلاء والخفاء الخ حاصله ان المراد بالجلاء المشترط في الاستعارة ما يمنع من
صيرورتها الغازا لا ما يخرجها الى الابتذال وبالخفاء ما يمنع من فروعها الى الابتذال لا ما يؤدي الى
صيرورتها الغازا فلا يرد ما قيل لعدم المنافاة بين الجلاء المراد وبعد وجه الشبه وغرابته

المقصودة

المقصودة بل هما يتحققان فيه معا من غير تنافي بينهما وكما ان الخفاء المفرط فيه ممنوع كذلك
الجلاء المفرط ممنوع لان الاول يؤدي الى الالغاز والثاني الى الابتذال قوله لانا بعقلة لكن عنها
يعني لا توجد بدون الكنى عنها عند المص لما بينهما من التلازم لانا قد نريد بها قوله بل هي حقيقة
اي الاستعارة التخييلية مستعملة في الموضوع له قوله على سبيل الاشتراك فيكون لفظ المجاز لفظا
مشتركا بين هذا المعنى الآخر والمعنى الذي في المجاز اي لفظا وضع حقيقة لهذا المعنى تارة ولذلك
المعنى اخرى فيكون حقيقة فيهما قوله او التشابه يعني بين هذا المعنى الآخر وذلك المعنى في المجاز
فيكون لفظ المجاز في هذا المعنى الآخر لا مشتركا بينهما قوله سؤال الخ القرينة الصارفة
محل السؤال لا السؤال لعدم صلاحيتها للسؤال وان كان الله يقع قادرا على اطلاق الجدران
قوله من هذا القبيل اي من قبيل المجاز المطلق على الكلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ بل من قبيل المجاز
المرسل باطلاق اسم المحل على الحال والفرق بينهما ان المضاف في هذا القبيل محذوف في ذلك
القبيل ليس شيء محذوف قوله وما ذكر المص من ان الموصوف بهذا النوع من المجاز ايضا هو الكلمة
دون الاعراب حيث قال وقد يطلق المجاز على الكلمة تغير حكم اعرابها الخ اقرب من ظاهر عبارته
المفتاح لانه ظاهر في المجاز بالحذف والمجاز بالزيادة يتحقق بنقل الكلمة من اعرابها الاصلي
في كل منهما وان ظاهر عبارته فيتحقق في المجاز بالحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك
لانه نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا تحقق له لعدم تحقق انتقال الاعراب
عن محله فان جرّ مثله في كمثله مثلا لم ينتقل اليه من غيره وتغيير المص هو الاقرب مطلقا قوله فاذا
نفي مثل مثله يلزم نفي مثله الخ الاول نفي اللازم وهو يكون الله مثلا لمن فرض مثلا له اذ هذا الفرض
يلزمه فرض كونه مثلا والثاني نفي الملزوم للمفروض مثليته بالبرهان فكما ان نفي ان يكون لله مثل زيد الخ
نفي اللازم ونفي ان يكون لزيد الخ نفي الملزوم والنفي الاول يستلزم الثاني فيكون النفي
الثاني بطريق الكناية لا بطريق الصراحة فكذلك نفي مثل مثله نفي اللازم ونفي مثله نفي
الملزوم والنفي الاول يستلزم الثاني فيكون النفي الثاني بطريق الكناية لا بطريق الصراحة
بخلاف ما اذا كانت الكاف في كمثله زائدة فانه يكون النفي الثاني اعني نفي مثله بطريق الصراحة
لا بطريق الكناية والنفي بطريق الكناية ابلغ منه بطريق الصراحة لانه نفي بالبرهان وقوله
فلم يصح نفي مثل مثله لانه يلزم نفي كونه مثل مثله مع تقدير ان يكون له مثل ونفيه معه لا يصح
عالم يلزم نفي مثله فاذا نفي مثل مثله يلزم نفي مثله بالضرورة جدا ولا يصح تحقق ذلك النفي

بدون هذا النفي قطعا وتحققه يستلزم تحققه مطلقا من غير انفكاك بينهما اصلا والله اعلم قوله
لفظ اريد به لازم معناه الخ تعريف للكناية وهي عند المصنف على ما يشير به هذا التعريف ذكر
الملزوم وارادة اللازم حقيقة او ادعاء كطول القامة فانه لازم لطول النجاد ادعاء و
اما في الحقيقة فبالعكس وعند السكاكي هي ذكر اللازم وارادة الملزوم حيث قال الكناية
هي ترك التصريح بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك كما تقول فلان
طويل النجاد لينتقل منه الى ما هو ملزومه وهو طويل القامة قوله للزوم القرينة المانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي فلا يصح في قولك رايت اسدا يرمي ان تريد الاسد من غير تاويل والحاصل
ان الفرق بين الكناية والمجاز جواز ارادة المعنى الحقيقي فيها وعدم جواز ارادته فيه قوله ليوافق
ما ذكر في تعريف الكناية تعليل لكون معناه هذا مع تقدير لفظ الجواز بين الجهة والارادة فانه
يكون موافقا للتعريف لانه قد ذكر المصنف ههنا قوله ومثل هذا الخ اي قولنا فلان طويل النجاد
وغير في الكلام كناية مع خلو عن ارادة المعنى الحقيقي اكثر من ان يحصى فلو لم يكن معنى قوله
من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى لتعذر عدم خلو الكناية عن ارادة الحقيقي
في الكلام مع انها تخلو عنها في المواضع الكثيرة واللازم باطل والملزوم مثله فلا بد من تقدير
لفظ الجواز بين الجهة وارادة المعنى قد قوله وههنا بحث الخ يعني في جواز ارادة المعنى الحقيقي
في الكناية بحث وهو على ما ذكر عدم منافاة الكناية من حيث هي جواز ارادة المعنى الحقيقي
فيها كما ينافيه المجاز وذلك لعدم تحقق القرينة في الكناية كما تحقق القرينة في المجاز والحاصل
ان ارادته لا تمتنع بالذات نظرا الى الكناية لكن قد تمتنع بالواسطة نظرا الى خصوص المادة
وهذا غير عام في المجاز لانه امتناع بواسطة القرينة لا بواسطة خصوص المادة والكناية
قد وان شاركت المجاز في اصل امتناع ارادته لكنها فارقته في وصفه حيث كان فيها بواسطة
خصوص المادة وفيه بواسطة القرينة قوله اذ انفهم عن الخ الضمير في تفهم في كلا الموضعين
عايد الى المثل والبخل على سبيل البدل ومن في عن الاول عبارة عن المثل المعزوف له بل وفي
الثاني عن المثل في مثلك والضمير البارز في يمانله راجع الى الله بل والضمير في اوصافه راجع
الى الممدوح طب والضمير في عنه راجع الى الله بل والى المخاطب على سبيل البدل والمراد ههنا انه ليس له مثل
ولا بخيل من غير تعرض بنفي المثل عما يمانله ونفي البخل عن مثلك فيكون بمنزلة قولهم بلغت
اترابه بمعنى بلغته من غير تعرض ببلوغ اترابه وامثاله لان في هذا التعرض اثبات المماثلة في ذاته

والى هذا

والى هذا يقصد بقوله ولا يخفى ما فيه الخ اي في قوله مع كبير كمثله شيء وقولهم مثلك لا يبخل و
الحاصل انه كما توهموا ان معنى قولهم انت لا تبخل وقولهم مثلك لا يبخل واحد وهو نفي البخل عن
ذات المخاطب لا نفي البخل عن ذاته في الاول وعن ذات مثله في الثاني الا ان الاول صحيح و
الثاني كناية والكناية ابلغ من الصريح كذلك ان معنى قولنا ليس كالله شيء وقولنا ليس
كمثله شيء واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته لا نفي المماثلة عن ذاته في الاول وعن ذات مثله في
الثاني الا ان الاول صحيح والثاني كناية والكناية ابلغ من الصريح فالحد آمن جهة المعنى و
اضافا من جهة اللفظ وقوله وعلى اخص اوصافه اي وعمن يكون على وزد فاخص من اوصافه
قوله من حيث انه لازم اي من غير ادعاء انه ملزوم قوله ولا دلالة للعام على الخاص تحققه بدونه
كالشجاع فانه يكون من النار والشمس نوعا منهما ومتحقق به عند عدم تحقق
الاخر والحاصل ان الفرق المذكور يصح بالنظر الى اللازم المساوي دون الاعم قوله ولا يتحقق
الفرق يعني بهذا الاعتبار وان تحقق باعتبار اخر والمقصود الفرق بكل اعتبار لا بعضه
قوله وما يقال ان مراده الخ يعني في دفع الرد المذكور وتحقيق الفرق اي كون اللزوم من الطرفين
مما يخصص الكناية او شرطا لها دون المجاز شيء لا دليل عليه ولا يتحقق به الفرق ولا يندفع
الرد جزما قوله وقد يجاب بان مراده الخ يعني ان مراده باللازم ليس معناه الاخص الاصطلاحي وهو
ما يمتنع انفكاكه عن الملزوم حتى يرد الرد بعدم الفرق بين الكناية والمجاز بل معناه الاعم
اللغوي وهو ما يكون وجوده على سبيل التبعية وهو لا ينافي المعنى الاصطلاحي فلا يرد الرد
لحصول الفرق بينهما اذ الكناية ان يذكر من الملازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو
متبوع ومردوف والمجاز بالعكس فيكون مراده باللازم المعنى اللغوي جوز ان يكون اللازم
اخص كما يكون اعم او مساويا كما لا يخفى للانسان من مثلا فانه لازم اخص حيث
يتحقق الانسان بدونه قوله وفيه نظر الخ اي في هذا الجواب نظر حاصله ان المراد باللازم
ما ذكر من المعنى الاعم كما علمت لا المعنى الاخص لكن المجاز قد يكون من الطرفين كما نبه
والغبث فيتمكن الانتقال من كل منهما الى الاخر فلا يتحقق الفرق بين الكناية والمجاز في
هذه الصورة لتحققهما معا ههنا وتحقق الفرق بينهما فيما اذا كان الانتقال من طرف الملزم
فقط لا يوجب الفرق بينهما فيما اذا كان الانتقال من الطرفين فح لا يحصل الفرق كليا بل في بعض
والمراد هو الفرق الاول دون الثاني والحاصل ان الحاصل غير المراد والمراد غير الحاصل فافهم

وقوله ليس المراد بالملزوم ههنا امتناع الانفكاك يعني ليس المراد به معناه الخاص الاصطلاحي
وهو امتناع الانفكاك بل معناه العام اللغوي وهو التلاصق والاتصال بتنقل بسببه من
احدهما الى اللازم في الجملة وفي بعض الاحيان وهذا متحقق في كل امرين بينهما علاقة او ارتباط
عقلا او ادعاء او اعتقادا او عادة قوله تأنيثها الخ يعني الاولى وان كانت صفة للمذكر
وهو القسم لكن تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية اي الاولى من الكناية او باعتبار
كونها عبارة عن الكناية كون القسم عبارة عن الكناية لكونه من اقسامها فيكون
مذكرا باعتبار اللفظ مؤنثا باعتبار المعنى فروعي في صفته جهة المعنى اي القسم الاولى من
اقسام الكناية قوله غير صفة ولا نسبة وغيرهما هو الموصوف فيكون الانتقال من الصفة الى
الموصوف من قبيل ذكر الصفة وارادة الموصوف اي المذكور هو الصفة والمطلوب هو نفس
الموصوف والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية اي المعنى القائم بالغير لا الصفة النحوية اي
التابع المعهود ويدل على هذا قوله فتذكر تلك الصفة الخ كما ذكرت بجامع
الاتصاف وهي الصفة ليتوصل بها الى المطلوب وهي الموصوف وقوله ابيض صفة لموصوف
محذوف اي كل سيف ابيض قوله لتصير جملتها اي مجموعها لان كل واحد منها غير مختص فان كل
واحد من الحيوان والانسان غير مختص بين الانسان وغيره
والمجموع مختص لكن اختصاص المجموع لا يوجب اختصاص كل واحد منها قوله اي وشرطها بين
الكناية بين الخ يعني شرط الكناية التي هي معنى واحد والكناية التي هي مجموع معان اختصاصها
بالمكنى عنه كاختصاص مجموعها مع الاضافة بالمطلوب ومجموع الحيوان والاستواء القامة وعرض
الاظفار بالانسان قوله وجعل السكاكي الاولى منها الخ حيث قال الكناية في هذا القسم
تقرب تارة وتبعد اخرى فالقرينة ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين
الخ والبعيد هي ان تتكلف اختصاصها بان تضم الى لازم اخر واخر اي لازما اخر واخر
الخ واراد بالقريبة الاولى منها اي ما هي معنى واحد وبالبعيد الثانية منها اي ما هي مجموع
معان وقوله وتلفيق بينها اي جمع بينها وقوله بخلاف ذلك اي بمعنى صعوبة الى ضد
والانتقال بتركيبها واضرابها الى ضم لازم الى اخر وقوله بالمعنى الذي سيجيء يعني كون الانتقال
بواسطة وبخو ذلك كالشجاعة وطول القامة قوله عن طول القامة هو الصفة المطلوبة
المكنى عنها قوله والاولى اي طويل نجاده الخ اشارة الى الفرق بين المثالين بعد اتفاقهما في

كونهما

كونهما كناية عن طول القامة وان كان طويل نجاده كناية بساذجة لا يشوبها شيء من
التصريح لان طويل لم يسند الى شيء من الشخص او ضميره او قامته ههنا وانما اسند الى نجاده
بخلاف طويل النجاد فانه ليس كناية بساذجة لما فيه من شوب التصريح حيث اسند طويل الى
ضمير لا الى النجاد قوله والدليل على تضمنه الضمير الخ حاصله ان تأنيث الصفة وتثنيتها وجمعها
في الامثلة المذكورة تدل على اسنادها الى الضمير العايد الى الموصوف وهذا الضمير ليس بارز
ههنا فيكون في ضمنها او به الارتباط بينها وبينه فتضمن تأنيث الموصوف لا بد من تأنيث
الصفة لتأنيث العايد لان تلك الصفة ليست من احوال الموصوف نفسه وعلى هذا القياس
فثبت ان طويل النجاد متضمن للضمير المسند اليه ومشوب بالتصريح فلا يكون كناية بساذجة
جدا واحاصل ان تأنيث الصفة فيما انث الموصوف وتثنيتها فيما ثنى وجمعها فيما جمع
مع انها ليست من احوال نفسه ليس الا لتضمن التصور الضمير العايد الى الموصوف فلزوم
تضمنه لا يحتاج الى التأنيث والتثنية والجمع بل يكفي التذكير والافراد فيها لكون الضمير
بارزا كما في خلاف تلك الامثلة ولذلك قال بخلاف فهند طويل نجاد ها الخ والضمير
في قوله هو امتناع خلو الصفة عايد الى امر لفظي اي ذلك الامر اللفظي هو امتناع خلو الصفة
قوله وهو ملزوم الخ اي عرض القفا وعظم الرأس بالافراط ملزوم للبلاهة بحسب
الاعتقاد لا بحسب الحقيقة فيكون ذكر الملزوم واراده اللازم وخفاء الانتقال منه الى البلاهة
انما هو بسبب ان يتوقف على تأمل واعمال روية لا بسبب كثرة الوسايط اذ لا وسايط
ههنا قوله عن المضيف صفة مشبهة يقال رجل مضياف اي كثير الضيافة اي حسن القيام
بها قوله هي كمال الرجولية هي صدق اللسان ودفع الايذاء عن الجيران والمواساة
مع الاقران وقيل المواصاة والمواساة هي الاخ قوله اي تثبوتا له تقييد للاختصاص
كما اشار اليه بقوله وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام اي حاصلة بالنسبة في قول المفتاح
المطلوب بالنسبة هو اثبات امر لامر ونفيه عنه هو المراد بالاختصاص المذكور في قوله اختصاص
الخبر قوله سمح صفة مشبهة كصعب وسهل قوله حيث لم يصرح بثبوت المجد
والكرم له وبخو ذلك مما يفيد التصريح بثبوتها قوله فان قلت ههنا الخ حاصله اعتراض
على حصر الكناية في الاقسام الثلثة قوله قلت الخ جواب عن الاعتراض يعني ان الحصر في
الاقسام الثلثة انما هو بالنظر الى كناية واحدة واما وجود كنايتين او اكثر لقسم من

منها او اكثر في كلام واحد فليس بممنوع بهذا الحصر ولا يستقيم فيه وجود ذلك جدا قوله والموصوف
في غير هذين القسمين يعني الثاني والثالث الخ بحصله ان ههنا ثلثة امور موصوف وصفة
ونسبة وقد عرفت ان المراد بالنسبة اثبات صفة للموصوف ونفيها عنه والكناية اما عن
الموصوف او عن الصفة او عن نسبة والموصوف في القسم الاول غير مذكور جدا وفي الثاني
اذا صرح بالنسبة نحو كثير الرماد وعريض القفا وطويل النجاد حيث نسب الصفة الى ضمير الموصوف
يكون مذكورا لا محالة لفظا او تقديرا الان التصريح بالنسبة اي اثبات الصفة للموصوف كما
في غير الامثلة او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف اصلا محال واذا لم يصرح بالنسبة كما في
صورة اجتماع الثاني والثالث نحو كثير الرماد في ساحة زيد يكون غير مذكور والمثال الذي
ذكره المصنف لكونه غير مذكور انما هو للقسم الثالث كما اشار اليه الشارح بقوله فانه كناية
عن نفي صفة الاسلام عن الموذي والمثال المذكور فيه ما سبق ذكره في الامثلة الاتية والكونه
المثال المذكور لعدم ذكره في الثالث او روي في المطول مثالا لعدم ذكره في الثاني والثالث
معا تبيه المثال المذكور واياه اراد بالمثال الغير المذكور حيث قال وكما تقول في عرض من يشرب
بالخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات الكفر
له مع انه قد كني عن الكفر ايضا وقوله فهذا كناية عن اثبات الكفر له اشارة الى القسم
الثالث وقوله مع انه قد كني عن الكفر ايضا اشارة الى القسم الثاني فهذا امثال لكونه
غير مذكور فيها كما ترى والحاصل ان عدم ذكر في الثاني ليس بمطلق بل مقيد بعدم
التصريح بالنسبة كما عرفت والظاهر من عبارة المص هو الاطلاق لكنه مع التصريح بها
ممنوع جدا كما ذكر آنفا فلا بد من التقييد فقط قوله قال السكاكي الكناية تساوي الخ
يعني مطلق الكناية وان تضمن معنى الخفاء يتفاوت اي بتصف بعضها بالتعسر الى بعض
بالوضوح وكانه اختار لفظ التفاوت اشعارا بهذا التفاوت وان تضمنه معنى الانقسام
حيث جعله متعديا بالى كانه قال وينقسم الى هذه الاقسام متفاوتة في الخفاء والمساواة
الاقدام فيه وقوله بل هو اعم يعني من الكناية لجواز ان يكون الاقسام موجودة في الكناية
وغيرها او تجامع كلا واحد من المجاز والحقيقة ايضا ولو قال تنقسم لتوهم ان التعريض
وامثاله مختص بالكناية مع انه عام للحقيقة والمجاز ايضا ولدفع هذا التوهم قال تتفاوت
كذا ذكره العلامة في شرح المفتاح وفيه نظر لان عدم كونه من اقسام الكناية فقط

لا تنافي

لا تنافي كونه من اقسامها وهذا في غاية الظهور والاقرب في تعليل اختيار لفظ التفاوت
على لفظ الانقسام ان يقال انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لما ذكر انفا والباعث لقوله
لان غير الاقسام قد تشتد الخ قوله مع تفاوت اللزوم الخ وذلك بان يجتمع في الانتقال
الى نوع تامل وامعال روية فلا تغير لكل احد بل لمن له دقة نظر كما في الكناية بعرض النقاء
عن البلاهة وكما في الكناية بعرض الوساده عن عرض النقا اذ لا واسطة في شيء من هاتين
الكنايتين مع قلة الوضوح واما اذا كني بعرض الوساده عن البلاهة فانها تكون كناية
بعيدة بواسطة بالنسبة الى الابلة وقريبة بالنسبة الى عريض القفا واما بحسب الكناية
عن الكناية اذا كانت الثلثة مشتركة بالتصريح كعرض القفا فانه باشتراك الكناية
عن البلاهة تنتقل منزلة البلاهة قوله كما في قوله اوما رايت المجد الخ كناية عن ان ال
طلحة اماجد فلولا انهم اجود لما التقى المجد رحله عندهم ولما اقام عندهم والاستفهام للتقرير
والتحقيق ورايت بمعنى علمت والمعنى انك قد علمت ان المجد قام في ال طلحة ولم يحول
عنهم الى غيرهم قوله فقط اي من غير ارادة ما وضع له قوله وتحقيق ذلك اي كون قولك
اذ يثنى عطوف مجازا على تقدير ارادة ان ناعي غير المخاطب وكناية على تقدير ارادته منهما مع تلازم
قرينية دالة على المراد في التقديرين قوله ابلغ من الحقيقة والتصريح يعني في اثبات المعنى
وافادته وان وقع الاشتراك في اصل الاثبات والافادة قوله كدعوى شيء ببينة ولا
شك ان دعوى شيء ببينة ابلغ في اثباته من دعواه بلا بينة البتة قوله فان وجود
اللزوم الخ يعني وجود الملزوم شاهد وبينة على وجود اللازم قوله كما يفهم من التشبيه
تمثيل للمنفي دون النفي اي كما يفهم ان الوصف في صرف المنية من التشبيه قوله وهذا
اي ما ذكرنا من ان معنى كون المجاز والكناية ابلغ افادتهما زيادة التاكيد لاثبات
المعنى لا حصول زيادة في المعنى غير موجودة في الحقيقة والتصريح قوله وحسن تخير
الكلام الخ وهذا من المناسبات اللطيفة البديعية المعتبرة بين المعاني او الالفاظ
العارضة على العبارات في النثر او النظم الخارجة عن البلاغة التابعة لها المسورة للكلام
حسنا من جهة المعنى او اللفظ المقبول لها بديع الكلام ولما كان هذا العلم باضافة حسن
علم البديع والبديع فعيل بمعنى المفعول وهو مناسب معنوي او لفظي ابدعه المتكلم في
الكلام ليورث حسنا عارضيا تابعا للحسن الاصلي الذي اورثته البلاغة ثم ان الموكب

الفن الثاني علم البديع

مفهوما اعم يشمل الوجوه الداخلة في البلاغة كالمطابقة ووضوح الدلالة والوجوه
الخارجة عنها التابعة لها وهي المذكورة في قول المص وتتبع وجوه اخر تورث الكلام حسنا
المبحوث عنها في هذا العلم والوجوه الغير التابعة لها كالخلو عن التنافر ومفهوما الاخص لا
يشمل غير الوجوه التابعة واشار الى حمل الوجوه ههنا على المفهوم الاخص وجعل قوله
بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة متعلقا بقوله تحسين الكلام وتنبيها على ان فهم
الوجوه محسنة للكلام انما هو بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ولم يحملها على المفهوم
الاعم ولم يجعل قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة متعلقا بقوله وجوه تحسين
الكلام واحترازا عن الوجوه الداخلة في البلاغة لئلا يدخل في الوجوه المقصودة ههنا
ما ليس منها كالخلو عن التنافر فكم من فيه قافية لان الخلو عن التنافر كالمطابقة ووضوح
الدلالة من الوجوه الداخلة في البلاغة فانه داخل في الفصاحة الداخلة في البلاغة فيدخل
ايضا فيها لان الداخل في الداخل في شيء داخل ايضا في ذلك الشيء فكما يحصل الاحتراز
عن المطابقة ووضوح الدلالة بقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة على تقدير
حمل على المفهوم الاعم واجعل احترازا فكذلك يحصل الاحتراز عن الخلو عن التنافر
لان ذلك الاحتراز يستلزم هذا الاحتراز والاقرب حمل الوجوه على المفهوم الاعم
وجعل قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة متعلقا بها واحترازا عما عداها و
الحاصل ان كونها محسنة مقيد بحصول ما عداها من الوجوه الآخر وكون ما عداها محسنة
ليس بمقيد بحصولها والكلام الخالي عن غيرها وان اشتمل عليها ملتبس بها صوت
الحيوانات في عدم الالتفات والاعتداد فكان احداثها فيه بدون غيرها كالتعليق
الدرر على اعناق الكلاب في عدم الاعتبار وفي قوله بعد رعاية المطابقة و
وضوح الدلالة تنبيه على هذا واحتراز عن غير المقصود مطلقا والتعريف جامع مانع
جدا قوله اي راجع الى تحسين المعنى الخ المراد بالمراجع ما يحتاج في تصوره الى ملاحظة
المعنى وبالمراجع الى اللفظ ما يحتاج في تصوره الى ملاحظة اللفظ وقوله كذلك اي
بحسب العراقة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين المعنى ايضا قوله وهي الجمع
بين الشيئين الخ انما سميت الجمع بينهما مطابقة اذ فيه ايقاع توافق وتطابق بينهما
من طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على طبق الاخر اي وفقه فبين الايقاع والتوفيق

مطابقة

مطابقة وكذا بين الموت والضحك والبكاء وبين القلة والكثرة وسائر الامثلة
المذكورة وقوله في الجملة اشارة الى ان ليس المراد بالتضاد بين ههنا ما هو الاخص عن الامرين
الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالبياض والسواد بل ما هو اعم من ذلك
وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف بحيث يكون التضاد اعم من الحقيقي والاعتباري والحاصل
ان التنافي بين الامرين اما في الجملة وهو يعم التنافي بوجه دون وجه والتنافي بكل وجه واما
بالجملة وهو يخص التنافي بكل وجه والكون الاول اعم اريد ههنا ليعم التقابل والتضاد مطلقا قوله
من نوع واحد من انواع الكلمة يعني سواء كان كلاهما اسمين او فعلين او حرفين قوله وهو
ان يجمع بين فعلي مصدر واحد الخ هذا الجمع اعم من ان يكون في الاخبار او في الاخبار والى
الاول اشار بقوله احدهما مثبت والآخر منفي والى الثاني اشار بقوله او احدهما امر
والآخر نهي قوله ما سماه بعضهم تدبيجا صحح بعضهم بالدال والحاء المهملتين وصححه
بعضهم بالدال المهملة والجيم والتورية على ما سيجيء ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد
ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية وقوله بقرينة الامثلة فان ذكر لوني الحمرة و
الخضرة مثلا قرينة على ان المراد بالالوان ما فوق الواحد دون الجمع فقط فيراد به
الاثنان كما يراد به الجمع اي ما فوق الاثنين قوله فمذ اعتبر البعض الاخضر اي قل
ونقص او ذهب وزال والاخضر اي الاحمر والاطيب والاوسع والانور والازاهر
والاعراض والمحبوب الاصفر الدنيار والغدو شق جانبي الرأس والمرنية الرقة و
المرحمة والازرق شديد العداوة والموت الاحمر القتل بالسيف والحاصل ان اعتبار
العيش كناية عن تكدره وتغيره بقلته ونقصه او بذهابه وزواله والاخضر كناية عن
حسنه وطيبه وسعته والاحمر والاصفر من الطباق وكذا الابيض والاسود والازرق
والاحمر وقوله وجمع الالوان الخ جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان ما ذكر من ذلك
البعض يقتضي ان يكون التورية في كل لون منها وههنا التورية في لون واحد فقط
وهو الاصفر مع انه ذكر الالوان فاجاب بقوله وجمع الخ وحاصله ان ما ذكر البعض
لا يقتضي ان يكون التورية في كل لون بل يكفي كونها في لون واحد كما فيها والاستشهاد
في الجمع بين الالوان المتضادة وهو المسمى بتدبيج التورية اذا تحقق في شيء منها
او اكثر تورية قوله فظهور النيب لا يقابل البكاء اي الحزن المعبر عنه بالبكاء اذ

المراد بمعنيين غير متقابلين هو ظهور الشيب والبكاء
الحقيقي والتقابل بين ما اريد بلفظ الضحك وما اريد بلفظ البكي ههنا لكن بين معنييهما
الحقيقيين تقابل جز افكان التقابل المعنيين الحقيقيين لهما او هم التقابل بين
المعنيين المجازيين لهما نظرا الى الظاهر ولذا كان التقابل بينهما اعتباريا لا
حقيقيا ايضا قوله على الترتيب اى على ترتيب المعنيين المتوافقين او المعاني
المتوافقة بتقديم مقابل المقدم ومحاضير مقابل الموخر فيكون ترتيب الايتان الاول
والثاني متحدا قوله فيكون هذا الخ تفريع على قوله فيكون الاستثناء مستلزما
لعدم الالتقاء اى يكون هذا المثال المذكور المقابل به الاربعة بالاربعة باعتبار
كون الاستثناء مستلزما لعدم الالتقاء من قبيل الشئ الاول الملحق بالطباق
وهو الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر كما قوله يسع الشراء على
الكفار رحماء بينهم منه فكما ان الرحمة تتعلق باللين المقابل للشدة بنوع السببية
من التعليق وتكون مسببة عنه فكذلك الاستثناء يتعلق بعدم الالتقاء المقابل
للالتقاء بنوع اللزوم منه ويكون معلولا له وبالجملة ان المقابلة كما تتركب من الطباق
مثل مقابلة الضحك والقلة والبكاء والكثرة ومقابلة الحسن والزين والرشا
والقبح والكفر والافلاس كذلك تتركب من الملحق بالطباق مثل مقابلة الاستثناء
والالتقاء فانها من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة قوله وهو
التعبير الخ يشير الى ان تبيير العرف تعبير في المعنى كما ان تبيير البيرق تبيير
قوله فعلى هذا الخ اى على هذا الشرط الذي زاده السكاكي لا يكون قوله ما احسن الدين
من المقابلة لان الظاهر انه اذا اعتبر في احد الطرفين شرط وجب اعتباره ضدا في
الطرف الاخر وليس في هذا البيت اعتبار الضد في الطرف الاخر والحاصل انه اذا شرط
في طرف شئ فلا بد من ان يشرط في ضده والا فلا قوله وبهذا القيد اى بقوله لا
بالتضاد يخرج الطباق لان الامرين المجموعين في الطباق متناسبان بالتضاد
ولا يسمى الطباق مراعاة النظير فيخرج بهذا القيد عن تعريف مراعاة النظير جدا قوله
وذلك اى الجمع بين امرين متناسبين بغير التضاد قوله جمعا بين امرين اى الشمس و
القمر فان كل واحد منهما يناسب الاخر لكونهما كوكبين منيرين متناسبين قوله

في صفة

في صفة الابل اى الابل الهزال شبه الابل الهزال في التعطيف والانحناء والاعوجاج
بالقسي ثم بالاسهم المبرية ثم بالوتار القسي ومعنى بل ان كل واحد من الشبيهين
صادق للان يكون الاول خطأ فاضرب عنه بل الاعراض للمبالغة وقوله جمعا بين
ثلثة امور يعني القوس والسهم والوتر قوله بين معنيين غير متناسبين يشمل
كل من الشمس والقمر مع النجم الذي بمعنى النبت قوله اى ومن المعنوي الارصاد وانما
سمي هذا النوع ارصادا لان اول الكلام بسببه يصير السامع مترصدا الخ وانما
سمي تشبيها تشبيها للكلام بالبيت المرصع وهو الدرج فيه خطوط متساوية
يعلم الناظر فيه ان بعد كل خط خطا صفته كذا قوله والفقر في الاصل الخ اى
الفقر في اللغة احدى عظام الظهر فسمي بها الحلي الذي يضاف على شكلها ثم
استعيرت للبيت الاجود من القصيد وللكلام الاجود من الشعر قوله وقوله اذا
عرف متعلق بقوله يدل اى هذه الدلالة على العجز وفهمه انما يحصل في الارصاد
بالنسبة الى من يعرف الروي لا مطلقا فانه لا يحصل بالنسبة الى من لا يعرف الروي
جدا قوله فلو لم يعرف الخ اى الخ يعني ان السامع لو عرف ان حرف الروي هو النون
عرف عند وصول القارئ الى ما فيهما هم فيه ان ما بعد ذلك يختلفون لما تقدم من الدلالة عليه
في قوله مع فنهم من ارسلنا عليهم حاصبا ومنهم من اخذته الصيحة ومنهم من خسفنا
به الارض ومنهم من اغرقنا وما كان ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون ولو لم يعرف
ان حرف الروي هو النون لم يتوهم ان العجز فيما هم فيه يختلفون او فيما اختلفوا فيه
بخلاف ما لو عرف ذلك قبل هذا الايغ كما ذكرنا فانه عند سماع قوله مع فاختلفوا ولو
لا الكلمة سبقت من ربك لانتوهم هذا بل يعرف ان العجز يختلفون اى يقضى بينهم فيما
هم فيه يختلفون قوله نحو وما كان الله ليظلمهم الخ يعني ان ليظلمهم ارصاد يدل على ان
العجز يظلمون فيعرف السامع عند سماعه يعرفانه بالروي وهو النون ان العجز هو يظلمون
كما يعرف عند سماع قوله لم تستطع لمعرفته بالروي وهو العين ان العجز هو تستطع قوله
حيث اطلق النفس على ذات الله تع اى لم يقل ولا اعلم ما في ذاتك بل ذكر لفظ النفس
واطلق على ذاته مع وقال ولا اعلم ما في نفسك لوقوعه في صحبة نفسي قوله ما يعبر عنه بالصبغ
وهو صبغة النصارى قوله في ماء يسمونه المعمودية وذلك اى الماء في الاصل الماء الذي غسل به

غسل به عشرة ايام في اليوم الثالث من ولادته ثم جعلوه في ماء اصفر وسموه بالمعمودية وعمدوا اولادهم فيه وكلما انقصوا منه باستعمالهم جعلوا مكانه ماء آخر ومن جوز به قوله هذا اذا كون المعنى ان النصارى امروا بان يقولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان الخ قوله اذا ما نهى الناهي الخ اذا اذا ثانى الناهي من حيث ان الجبيبة منعني النافع من حيثما فلج بى هواها ولزمني حيثما ولم يعمل النهي والمنع عملا وقوله فلج عطف على قوله نهى وجواب الشرط قوله اصاخ اى استمعت وفلج الثاني عطف على قوله اصاخت فوقع المزاوجة بين النهي والاصاخة في الشرط والجزاء في ترتيب لجاج وشغى عليها بمعنى ان نهى الناهي زادني ميلا على ميل والاصاخة الواشي زادها هجرا على الهجر قوله وما ذكرنا من المعنى وهو جعل معنيين واقعين في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يترتب على كل منهما معنى رتب على الاخر هو المعنى الماخوذ من كلام السلف والحاصل ان المعنى المتوهم المذكور فاسد كما يشهد عليه فاده المثال المذكور اذ لا يعرف ان احدا يقول انه مزاوجة معنوية جمع في الشرط بين معنيين وهما المحبة والسلام وفي الجزاء بين معنيين الضاد وهما الاجلاس والانعام وفاده اظهر قوله والعبارة الصريحة يعني العبارة الغير المحتاجة الى تقدير وتاويل في تفسير الكفر وتوجيه قوله وظاهر عبارة المص الخ يعني بين تفسيره نظرا الى ظاهر عبارته وبين تفسير تفسير بعضهم عموم وخصوص مطلق حيث يصدق الكفر باعتبار تفسير المص على نحو عادات السادات اشرف العادات وقولهم وتخشى الناس والله احق ان تخشاه ولا يصدق باعتبار تفسيرهم عليه وذلك لان المص اطلق التقديم والتاخير فاحتمل ان يكون تقديم الشيء على نفسه وتاخيره عن نفسه او تقديمه على غيره وتاخيره عن غيره وبعضهم قيدهما فلا يحتمل غير ان يكون تقديم الشيء على غيره وتاخيره عن غيره بل يختص به وقوله وليس من الكفر يعني باعتبار تفسير بعضهم وبالجملة تفسير المص ليس بمطرد ومانع لصدقه على ما ليس من الكفر والمراد من قوله شارح عن ظاهرهم وقدر قيود الطرد والمنع فلا يصدق باعتبار هذه القيود على ما صدق عليه بدونها فكان مطردا وكما كان منعكسا وجامعا قوله تاليا بلى عفاها القدم وغيره على الارواح والديم اشارة الى ان الواو في وغيرها الارواح للعطف على المقدر وهو عفاها القدم والديم جمع الديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق الحلة ثلث الثياب او ثلث الليل والنشر

ما بلغ من العدد قوله ان يطلق لفظة معنيان قريب وبعيد يجوز ان يكون المعنيان حقيقيين واحدهما حقيقي والاخر مجازيا والقريب ما يفهم بمجرد اللفظة والبعيد ما يفهم بانضمام قرينة قوله ولم يعرق الخ اراد لم يعرق بذلك المعنى البعيد الذي هو الاستيلاء شيء مما يلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار كالجلوس والاتكاء والاضطجاع والاستلقاء قوله وهذا مبني على ما اشتهر الخ اى تمثيل التورية المرشحة بقوله نبع والسماء بنيانا بابيد مبني على المعنى المشهور بين اهل الظاهر من المفسرين حيث يتجلى عندهم لمفردات هذا الكلام حقيقة او مجاز ويجعل من التورية المرشحة وان لم يكن مبنيا على المشهور بينهم فهو في التحقيق تمثيل على سبيل الاستعارة وهو ما يكون وبه مشترك عام متعدد وليس بمجاز مفرد بل مجاز مركب قوله بلفظة معنيان يجوز ان يكون حقيقيين او مجازيين او مختلفين والاجب ان يكونا غيبيا منزعا على التعيين قوله في الفضاح ضمير سقى عائد الى الله بمع وشبون بفتح الشين بمعنى اوقده وارقده والجوانح جمع جانحة وهي الاضلاع الكبار تحت عظام الصدر والضلوع جمع ضلع وهي الاضلاع الصغار تحت الاضلاع الكبار والمقصود كناية عن القلب وقوله وان هم شبون بين جوانح وضلوع في موضع الحال والمراد دعاء لهذا المكان واهله والمعنى امتد الله هذا المكان واهله بما يزيدنماءهم ونضرتهم وانماء وقدوا واحرقوا نارا لغضاضي تحيى بحبهم قوله كيف اسلوا الخ الاستفهام للانكار والسلو الخلاص من العشق والمحبة اى لا اخلص من عشقك ومحبتك ما دامت هذه الدواعي والموجبات موجودة قوله ولا يتصور في هذا الضرب اى الضرب الثاني من اللف والنشر الترتيب وعدمه لان الترتيب لم يتصور في اللف لكون ذكر المتعدد على الاجمال حتى يتصور كون النشر على ترتيب اللف او على خلاف ترتيبه قوله او قع التباين بين الثلاثين اى نوال الامير ونوال الغمام باسناد بدرته عين الى نوال الامير واسناد قطرة ماء الى نوال الغمام وهما من نوع واحد وهو نوع العطاء قوله بخلاف المجرد عنها اى بخلاف ذا خال القريب فيه اكثر بحيث لا يحتاج الى قيد ما فلا تساوي بين هذا وذاك لان الاشارة الى القريب ولا احتمال في شيء منها ان اشارة الى البعيد والوتد حتى يتحقق التعيين فالبيت ليس من اللف والنشر جدا بل هو من التقسيم والتمثيل صحيح قطعا قوله شفاء الكروم يعني شفاهم مشتمل على اجمالا على مجموع الصبي والقتل والقريب والنار وذكر هذه الامور في البيت الاول مجملا وفي الثاني مفصلا والاجمال مع التفصيل

تقسيم قوله وتقرير ظاهر مما سبق يعني من تقرير وجه الثلثة قوله من طول ما التثموا
الالتثام تغطية الفم واللحية بالثام وهو النقاب الذي يستر به الوجه والانف والفم
واللحية عند الحاجة والاعراب يلتثمون عند الحرب لئلا يقف العدو انه ثابت الكهل
يقال اكتهل فاه اي غطاه بالثام لصيرى كالامرد حيث لا يرى له لحية كما لا ترى له قوله
بدخول الباء المعية اي المصاحبة والملابسة قوله والباء للملابسة يعني والباء في بسيفهم
للملابسة والمصاحبة دون الباء في بي فانها للتعدية قوله حتى انتزع منه اخرا مستعدا الخ
للحرب لا بسر دوع قوله وقد نفى هذا اي ما ذكرنا من ان الف عمرا انتزع من الممدوح جواد الشرب
هو الكأس بكفه على طريق الكناية قوله في قعقد الخيل والمال اي الابل اذ العرب لا يطلق
المال الا على الابل قوله وفي هذا اي في تقييد المبالغة بالمقبولة قوله وهذا اي اتباع اجار
الكرامة حيث مال وذهب وهذا مبالغة في اكرام الجار قوله اي وان لم يكن ممكن
الخ يعني ان المقصود من قوله والا نفى الامكان مطلقا لا نفيه من جهة العقل فقط
على ما هو الظاهر فان هذا النفي ممتنع قوله نحو لفظ ليكاد ربما يضمى الخ فلا فقار في
امتناع اضافة زيت الشجرة الزيتونة من غير مس النار له عقلا وعادة لكن يكاد يجعل
صحيحا لان قرب اضافة صحيح ممكن مطلقا قوله سنابكها جمع سنبك بالضم وهو مقدم
حافر الفرس قوله تطول ذلك الليل الخ تعليل لقوله يوقع الخ واشارة الى ان هذا البيت
يراد به وصف الليل بالطول وغاية الشهر فيه وقوله وهذا اشارة الى الايقاع المفهوم
من قوله يوقع قوله وهذه الملازمة الخ يعني لزوم الف للتعدد ظني لا قطعي فيكون التعدد
ظنيا الاستلزام للف لا قطعيا الاستلزام له قوله وليس وراء الله للمرء مطلب الخ
يعني كما ان الله مع اعلى المطالب كذلك الحلف به اعلى الاحلاف قوله ولو كان الامر
كما توهم اي لو كان الاعتبار لا يكون الا غير متحقق قوله وهذا اي رؤية حالة شبيهة
بانطاق المنطق قوله وما قيل الخ يعني في توجيه كلام المصنف في الايضاح ودفع البحث عنه
قوله فهو مع انه مخالف الخ محصله ان فيما قيل فك ادغام وجهين احدهما كون جعل
نتيجة الجواز اذ خدمة الممدوح علة مخالف لصريح كلام المصنف في الايضاح لانه جعلها صفة
ممتنعة لا علة كما ذكره الشارح ههنا حيث قال فيما سبق فنتيجة الجواز اي خدمة
الممدوح صفة غير ممكنة وثانيهما ان المراد بانطاق الجواز اي حالة الشبيهة بانطاق

قوله ان المبالغة مقبولة مطلقا سواء كان المدعى ممكنا عقلا وعادة او ممكنا عقلا لا عادة وقوله انها مردودة على زعيم ان المبالغة مرفوضة مطلقا سواء كان المدعى ممتنعا عقلا وعادة كما في عثمان

المنطق لا حقيقة الانطاق اي عقد النطاق وشده وتلك الحالة صفة ثابتة للجواز
بل محكمة كما ترى وجعل انطاقه صفة ممتنعة الثبوت له فاسد جدا قوله والاقرب
الخ يعني الاقرب في توجيه كلام المصنف في الايضاح ودفع البحث عنه ان يجعل لو في
قول الشاعر محمولا على استعمال اهل المعقول لا على استعمال اهل النحو والحاصل ان مبنى
البحث هو الحمل على هذا الاستعمال ومبنى الجواب هو الحمل على ذلك الاستعمال الغير
في قوله مع انه وصف غير ممكن راجع الى كون نتيجة الجواز اي خدمة الممدوح فكما ان لو في
الآية للدلالة على ان انتفاء الف دليل على انتفاء التعدد وعلة للعلم به فكذلك
لو في البيت للدلالة على ان ثبوت حالة شبيهة بانطاق المنطق للجواز دليل
على ثبوت نتيجة الجواز اي خدمة الممدوح وعلة للعلم به وفي النتيجة صفة غير ثابتة قصدا
انتاجا وتعليلا بثبوت الحالة الشبيهة بالانطاق فيكون من الضرب الثاني
دون الاول قوله على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب الخ متعلق بالاثبات في قوله بعد
اثباته لمتعلق اخر له فان المراد الاثبات على هذا الوجه لا مطلق ولهذا قال وهو احتراز
اي التقييد بهذا القيد وهذا القيد للاحتراز عن مثل غلام زيد راكب والبوم راجل فان
اثبات حكم المركوب غلامه وان كان اثبات حكم متعلق اخر لا مرا لا انه ليس على وجه
يشعر بتفريع اثبات حكم المركوبية عليه وتعقيبه به لما بينهما من المغايرة والمقصود
اثبات شيء من الحكم الاول ثانيا لا اثبات غير او هو غير المقصود فلا بد من الاحتراز عنه
قوله يعني انتم ملوك واشراف وارباب العقول الراجحة وعن الاول كناية عن صفهم بشفاء دائهم
من داء الكلب وعن الثاني كناية عن صفهم بشفاء اجلامهم من داء الجهل على هذا التقدير
اي على تقدير كون طول السيف من العيب قوله تعليق بالمحال فيكون اثبات شيء من
العيب محالا لان استحالة المعلق به تستلزم استحالة المعلق فيكون كل منهما
محالا قوله كما يقال الخ يعني في التعليق بالمحال قوله وذلك اي كون الاصل في مطلق
الاستثناء هو الاتصال ودخول المستثنى في المستثنى منه على تقدير السكوت عن
الاستثناء قوله ايضا قيل كلمة ايضا لا تجدي نفعا لانه قال في الاول انه منفصل واجيب
ان الاول منقطع الا انه جعل متصلا في كلمة ايضا في محل قوله لعدم دخول المستثنى في
المستثنى منه اذ هو في الضرب الاول صفة مدح وصفة الممدوح لا تدخل في صفة الذم وفي

الضرب الثاني صفة مدح غير الصفة الاولى فان صفة القريشية غير صفة الافصحية
قوله وهذا الخ اي كون الاستثناء في الضرب الاول منقطعا لانتفاء ما ذكر المص فيه
من كون الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال لان الانقطاع باعتبار الحقيقة والاتصال
باعتبار التقدير او الانقطاع بالنظر الى الضربين ههنا والاتصال بالنظر الى اصل
الوضع في مطلق الاستثناء قوله لكنه اي الاستثناء المنقطع الخ اشارة الى وجه الافتراق
بين الاستثناء المتصل والمنقطع يعني انهما بعد اشتراكهما في الانقطاع يفترقان بتقدير الاول
متصلا وعدم تقدير الثاني متصلا اذ لا قائل في تقدير منقطعا لان كونه من قريش
لا يكون بينة على انه افصح العرب لعدم اعتبار التعلق بالمحال والحاصل انه لابد في
تقدير متصلا من صفة ذم منفية عام بحيث يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها ثم اعتبار
استثنائها معلقا بالمحال واللازم منتف والملزوم مثله والى هذا اشار بقوله اذ ليس
مما الخ لانه مبني على التعليق الخ اي لان كون الضرب الثاني كدعوى الشيء ببينة مبني
على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا المبني على ثبوت صفة ذم
منفية عامة وانتفاء الصفة يوجب انتفاء كونه كدعوى الشيء ببينة لايجابه انتفاء
التقدير والتعليق فان انتفاء مبنى مبنى الشيء يوجب انتفاء ذلك الشيء قوله
ضرب آخر اي مغاير للضربين الاولين لان الاستثناء فيه متصل وحقيقة لكونه
مفرغا وفيهما منقطع ومجاز قوله استثناء ان مثل بيد اني من قرشي يعني في افادة
التاكيد من الوجه الثاني قوله اذ لا تهنئة لاصح اي لا معنى لتهنئة الدنيا بمجرد
خلوده فيها بل جعلها مرهونة بخلوده فيها انما هو باعتبار كونه سببا لصلاحه
قوله كما هو مقتضى علو الهمة اي ذهب الاعمار دون الاموال من علو الهمة وكما ان
الاعمار اعلى من الاموال كذلك ذهب الاعمار اعلى من ذهب الاموال والاول مقتضى
علو الهمة والثاني مقتضى خسة الطبيعة قوله وذلك اي كونه ذهب الاعمار دون الاموال
قوله وهم يعتبرون ذلك الخ كانه قيل لا يلزم من الاعراض من الاموال وعدم التعرض
بها عدم زهدها فاجاب بانهم يعتبرون الاعراض عن الاموال وعدم التعرض بها اشارة
الى علو الهمة وعدم الاحتياج وان لم يلزم عدم الزهد ولم يعتبر ايضا لان الاصول ذلك الاعراض
قوله والا اي ولو كان ظاهرا في قدرهم لما كان للدنيا وابهاء سرور بخلوده اذ لا سرور بخلود

الظالم والحاصل ان البيت يشتمل على المدح بالزهادة في الشجاعة والنسبة الى الصلاح الدنيا
وانظارها وعلو الهمة والعدل في القتل قوله ولا يكفي الخ بيان لتغير مختلفين بتباينين
متضادين يعني لا يكفي في التوجيه احتمال معنيين متغايرين بل لابد فيه من احتمال معنيين
متباينين متضادين ولهذا لابد من هذا التغيير قوله والعقل اي يحتمل امور العين
الصحيحة قوله لان احد المعنيين الخ تعليل لعدم استواء الاحتمالين والحاصل ان قرب احد
المعنيين وبعد الآخر مستلزم لعدم استوائهما وضع قرب احدهما وبعد الآخر مكان
عدم استوائهما وقوله لما ذكر السكاكي الخ تعليل لكون احد المعنيين في المتباينات
قريبا والآخر بعيدا وقوله لا يجب تضادهما يعني بل كما يجوز تضادهما كذلك يجوز تغايرهما
والمعنيان في المتباينات قد يكونان متضادين وقد يكونان متغايرين بخلاف التوجيه
على ما فسر به الشارح فانه يجب تضاد المعنيين فيه ولا يجوز تغايرهما فانما يكونان
متضادين لا متغايرين فتدبر قوله عد عز الخ اي جاوز عن المفارق وقوله كيف الملك
بالضب مهزل لكن المراد الجد والقصد الى نسبته المخاطب اياه ما يتبادر عنه الاشراف
من اكل الضب يعني اين انت من المفارق وانت اكل الضب فان اكل الضب للاشراف
المتباعدين عن اكل الضب فانت تاكل الضب بعيد عن الشرف فكيف المفارق الملك
قوله ساق غيره اي ساق المجهول او غير المعلوم هو المجهول قوله مالك مورقا الخ
المراد به التوبيخ على كونه ناضرا ورقا وعدم فزع الشجر عليه معلوم لكن سيق ساق
المجهول واستعمل لفظ كان الدال على الشك لنكتة التوبيخ على النضرة والايراق
قوله اخال بكسر همزته المتكلم كما هو الافصح او بفتحها كما هو القياس اعتراض بان سوف
وما يقتضيه من الفعل وقد حذف مفعوله اي وسوف ادري اخال علمي بالامر حاصلا قوله
وبهذا الخ اي بقوله في النوع الحروف يخرج نحو يفرح ويمرح لعدم اتفاقهما في انواع الحروف
لان الفاء من نوع والميم من نوع الخ قوله وح اي حينئذ يكون التجنيس بهذا التركيب قوله
هذا الخ اي اختصاص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق اذا لم يكن اللفظ
المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل اذا كان مركبا من كلمتين فان جاء لفظ مركب
من جام ومن لنا وهما كلمتان فيكون الاول في المثال المذكور مركبا من كلمتين والثاني
مفردا فعلا ماضيا من المجاملة وهي المعاملة بالجميل واذا كان مركبا من كلمة وبعض كلمة

خصّ هذا النوع من جناس التركيب باسم المرقوم من رقوت الثوب اذا اصلحته كقولك
اخذ المصاب ام طعم صاب والثانى مركب من صاب والميم من طعم والصاب اسم عصارة
شجرة مرّ والمصاب بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وبالضمّ مفعول من اصاب
وهما غير متفقتين فى الخطّ لكون التركيب من كلمة وبعض كلمة ولا يسمّى مثل هذا مفرّقا
وقابل مرقوا قوله والذال والراء والهمزة ما من ان الحرف المشدّد اذا كان يرتفع اللسان الخ قوله
كمثل اراك البيت بيترين من كنه بستر قوله فالباء والهمزة ليستا كذلك اى حرفين
متقاربين بحيث يرتفع احدهما فى الاخرى فلا يصح تمثيل الضرب الثانى من الجناس
المضارع بقوله يبع ويهم ينهون عنه وينأون عنه قوله وقد مثلوا فى هذا المقام الخ عطف
على قوله لان الاشتقاق الكبير الخ ودليل على الغلط المذكور والمراد بهذا المقام ما يشبه
الاشتقاق وقوله كذلك اشارة الى الاتفاق فى الحروف الاصول دون الترتيب والمراد
ان هذا دليل ايضا على ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير يعنى
لو كان المراد هكذا لما مثّلوا فى هذا المقام بالمثال المذكور واللازم باطل والملزوم مثله قوله
برنات المثانى جمع مثنى وهو من الاعواد ما كان على وترين والمثال ما كان على ثلثة اوتار
ورنّا اصواتا قوله املتهم ثم ما ملتهم اى رجوت من هولاء القوم مطالبى ثم نصحت
سرّهم ومذاهبهم وتفكرت فى احوالهم قوله لم يحزن عليه لسانه ورتن اللسان كناية
عن السكوت اى اذا لم يسكت عن النطق المضارّ لنفسه فلا يسكت عن النطق المضارّ
لغيره اصلا قوله يعنى ان هذا الخ اى معنى قول المصنّف وهو معنى قول السكاكى ان هذا التفسير
للسجع وهو تواطئ الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الاخر مقصود كلام السكاكى
ومحصوله لا عين معناه فان كونه عين معناه ممنوع لانه غير لان المراد بالسجع على هذا
التفسير معنى المصدر اى توافق الفاصلتين فى الحرف الاخير وعلى كلام السكاكى نفس
اللفظ المواطئ حيث قال السكاكى ان نعنى الاسجاع فى النثر كالقوافى الشعر والتى يلفظ
السجع فلا خفاء فى المغايرة فيهما بين معنى المصدر ونفس اللفظ فيكون معناه انه محصوله
لا عين معناه فان تشبيه السجع يعنى توافق الفاصلتين بالقافية وهى نفس اللفظ
فى آخر البيت لا يصح فلا يكون عين معناه بل محصوله لان معنى كلام السكاكى ان الاسجاع
فى النثر هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الفصل كما ان القوافى فى الشعر هى الالفاظ المتوافقة

فى اواخر

فى اواخر الابيات ومحصوله ان السجع بمعنى المصدر ثم توافقا كما ان التقفية مجرّدا توافقا وهو
قوله وذلك اشارة الى ان السجع على كلام السكاكى هو نفس اللفظ لا بمعنى المصدر قوله لما
يقابله المراد بمقابلة الكلمات فى القرينتين ان يكون عددها وتقفيتها على نمط واحد مثلا لو كان
فى القرينة الاولى موصوفا وصفات فعلى الثانية كذلك وهكذا افعلا وفى علا وعطف عليها
غيرذلك قوله واما لفظا فهو بيان لوجه ما قال موافق لما يقابله من القرينة الاولى ولم يقل
موافق لجميع ما فى القرينة الاولى قوله ولو قيل الخ كانه قيل ابن مثال النوع الثانى وهو كون الاكثر
مثلا بمقابلة نما جاب بانه مثال النوع الثانى ايضا لكن بشرط الابدال المذكور قوله حصل الناطق
والصامت اى المال الناطق وهو الحيوانات والمال الصامت وهو الذهب والفضة قوله فى
لاحسن بالفاء ميل الى المعنى اذ المعنى ان لم تتاوى فبرأيه قوله تجلى به رشدى الخ
اى تبيّن بالممدوح والمكشف به رشدى وكثرت به الاموال فى يدى وظفرت به بالمطلوب
قوله الاعلى رأى ابن الاثير فانه لا مباينة بينهما لانه يشترط التساوى فى الوزن فقط
فيهما الا ان السجع اخصّ من الموازنة بحسب الجريان عندهم ايضا قوله فكذلك الخ اى لعدم
اختصاص الممانعة بالنثر ولا بالنظم بل يجرى فى كلّ منهما او رد المصنّف مثالين تنبيها على
جريانه فيهما جميعا قوله اوانس الخ جمع انسة وهى المرأة تأنس بحديثك والفتاة
جمع الفتاة وهو الريح والخطّ بالفتح موضع اليمامة وخطّ يختصّ وينسب اليه الرماح
الخطّية لانها تحمل من بلاد الهند تنقوم به ثم تنشر منه الى سائر البلدان والذوابل جمع
ذابلة والذبول خلاف النضرة يعنى شبّههن بها لوضوح فى تمايلهن فى المشى وعيونهن
لكن من اوانس يأنس بحديثك وتلك نواعم وشبّههن برماح الخطّ من حيث
القدود لكن تلك الرماح موصوفات بالذبول وقدودهن معتدلات موصوفات بالنضارة
والطراوة قوله وتغاير القلب بهذا المعنى الخ اى بالمعنى الذى ذكرناه وهو ان يكون
الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الاخير الى الاول كان الحاصل بعينه هو هذا وقوله
مرضات راجع الى القلب وهذا اشارة الى تخيير القلب قوله لان التشريع الخ يعنى فح
لا بدّ فى تعريف التشريع ان يقول يصحّ الوزن والمعنى ليحصل الاشعار بكونه شعرا مستقيما
على تقدير الوقوف على اية قافية كانت من القافيتين وقوله على بحرين اى على ان يكون احدى
القافيتين على بحر والاخرى على بحر آخر وكلتاهما على بحر واحد لكن احدهما على ضرب من ضروب

ذلك البحر والاخرى على ضرب اخر من ضروبه قوله والا اى وان لم يصح الوزن ولم يحصل الشعر
عند الوقوف على كل منها ثم تمكن القافية الاولى قافية اذ كون القافية قافية انما تتصور
عند صحة الوزن وحصول الشعر عند الوقوف عليها والا فلا يخ كان قوله على قافيتين بمعنى
عن ان يقول يصح الوزن بل ينبغى ان يقول يصح المعنى وذكر القافية يستلزم الوزن جدا
لانها لا تتصور بدونه قطعا قوله فى السجع اى فى حصول السجع اعنى تواطؤ القافيتين و
توافق الفاصلتين قوله لم يعرف معنى هذا الكلام اى قوله ما ليس بلازم فى السجع فان
المراد بالسجع اعم من ان يكون تواطؤ القافيتين فى حرف الروى فى القوافى حرف الروى
او توافق الفاصلتين فى الحرف الذى وقع فى الفواصل موقع حرف الروى فى القوافى وهذا
الكلام موافق لقوله قبل حرف الروى او ما فى معناه جدا قوله ان يكون ذلك اى مجئ ما ليس
بلازم فى السجع قوله والا اى وان لم يكن المراد بمجئ ذلك فى البيتين او اكثر او فاصلتين
او اكثر بل كان مجيئه فى بيت ايضا فلا يخ جعله من المحسنات اللفظية على تقدير كون المراد بمجيئه
فى بيت ايضا اذ فى كل بيت او فاصلة بمجئ قبل حرف الروى او فى معناه ما ليس بلازم فى السجع
مع انه لا يسمى لزوما غير لازم ولا يجعل من المحسنات اللفظية اصلا فظهر ان المراد ان يكون
ذلك فى بيتين او اكثر او فاصلتين او اكثر لا فى بيت ايضا قوله كوصف الجواد بانه يسهل
الخ فان التسهل اى انبساط الوجه وطلاقته عند ورود السائلين والعبوس اى انقباض
الوجه عند ورودهم من الهيئات التى تدل على صفة السخاء والبخل لانها مما يلزمها
فيكون الانتقال منها الى الملزوم قوله ويسمى تسخيا وانتحالا لانه نسخ نقل كلام الغير
الى كلامه والانتحال نسبته الى نفسه وادعاء كونه له قوله هذا اى ما ذكرنا ابن حنى من تاويل
البيت من قولنا نعلم الزمان الى قولنا وصيتاه واستبقاه نفسه قوله اذ لا يشترط
الخ يعنى بل كما يجوز فى هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين كذلك يجوز تغايرهما وما
ذكره البعض من اشتراط عدم تغايرهما وهم فانه يلزم على تقدير هذا الاشتراط ان لا
يكون المصراع الثانى مأخوذا من المصراع الثانى لابى تمام على شئ من التغاير بين المعنيين
لتغاير معنييهما فان البخل فى مصراع ابى تمام متعلق بمحل المرثى وفى مصراع ابى الطيب متعلق
بنفس الممدوح وقوله هذا اى اخذ هذا يعنى ما ذكرنا الى هنا من كونه مأخوذا منه وعدم اشتراط
عدم تغاير المعنيين فى هذا النوع من الاخذ قوله اذ المعنى على المضى حيث كان اول البيت

بلفظ الماضى ولو كان المعنى على الاستقبال لكان قوله ولعله يكون واقعا موقعه قوله هذا
اى كون المراد ما قبل قوله ولزمه من ذلك اى من كون لفظى تالق والمصقول استعارة تخييلية
وهذا لان بين المكنية والتخييلية ملازمة وتحقق احدهما يستلزم تحقق الاخرى قوله والى هذا
اى ما ذكرنا من جواز اختلاف البيتين فى ت به المعنيين بنا على احتمال ان عمر الحاذق و
تغيير عند القصد الى المعنى المختص قوله وهذا اى معنى بيت ابى الطيب بالنظر الى كون الملامة
فى حق المحبوب مبغوضة فيه تغيض معنى بيت ابى الشيص لان الملامة فى حقه ليست مبغوضة
فيه بل محبوبة لكن كونها مبغوضة هنا انما هو باعتبار محبة ذكرى وكونها محبوبة ثمة انما هو
باعتبار محبة ذكرى قوله ولهذا اى ولكون كل من بعض الملامة وحبها باعتبار اخر غير ما ذكر
قالوا الاحسن فى نوع القلب ما غير الظاهر تبيين سبب القلب وتعيينه حتى يعلم ظاهرا انه
ما هو قوله فان اتيا تمام الخ تعليل لقوله كقول الافوه الخ بنا على كونه تمثيلا لا اخذ بعض
المعنى واضافة ما يجئ له اليه اى استشهادا على هذا التمثيل قوله وهذا اى قرب الطير من الجيش
بحيث ترى عيانا لا يخيلا مما يوكد شجاعتهم وقتلهم الاعادى حيث لم يخف ذلك على
الحيوانات قوله بذلك اى بالبين والطعام من لحوم القتلى قوله وهذا الخ اى وقوف الطير
بالبين كغيرها من الجيش مما يوكد شجاعتهم وقتلهم الاعادى لظهور جراءة الحيوانات
فتعله قيل الخ يرد هذا السؤال على قول المص فان اتيا تمام لم يأت بشئ من معنى قول الافوه
رأى عين قوله لم يبعد عن الصواب لان قرب الطير من الجيش يوجب رؤيتها رأى
عين فيكون قوله حتى كانها من الجيش اما بمعنى قوله رأى عين قوله هذا اى ما ذكرنا
من ارجاع فى قوله وبنا الى اقامتها مع البرايات حتى كانها من الجيش وصل الاول فى قوله
بتم حسن الاول على قوله الا انها لم تقاتل هو المعنى المفهوم مما ذكره المص فى الايضاح قوله
من قبيل الاتباع الى صيغ الابتداع اى من قبيل الاخذ والسرقة الى صيغ الافتراع والاختراع
قوله وذلك اى اتصال هذه الامور بالقول فى السرقات الشعرية قوله وبهذا اى بقيد
التنبيه يتميز التضمين عن الاخذ والسرقة لانه لا تنبيه فيهما قوله وهو اى اصل البيت انا ابن
جلا وطلاع الثنايا مع الضمة العامة يوقفون على طريقة التكلم فضرب الشاعر انا فى الى
طريق الغيبة حيث قال هو ابن جلا متى يضع يعرفوه ليدخل فى المقصود وهو الاستهزاء
والتهكم ولذا وضعه بالرشيد والادبه المعنوى على طريق التهكم قوله فنظمه الخ يعنى ان طريق

قوله فرقت بما اطلعت اى العجنات
وهى جنة وهى ما ارتفع من الحدائق والشقيق
جمع وجنة والغض بالمعجمتين اطراف
ورد احمر وروضة انيس مفعول اطلعت والتاسى
خذ الجد ورويضة آنيس للطلال
ورد اخضر نزاف شرح الايضاح والمهيضة
والمراد ههنا الشعر الثابت على وجهه الثابت
فى اعذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت
فى موضع العذار والسادر بالنصب على انه
صفة لعذاره الا انه سكن للضرورة وترفقا
امر من ترفق يترفق اصله ترفقن قلبت
النون الخفيفة الفا حس جلبى

العقد فى القران و الحديث بخلاف طريق الاقتباس منها فانه لا يغير الا يسير او الاشارة
الى انه من القران او الحديث على ما مر آنفا قوله كيف ما كان اى سواء كان بتغيير كثير او يسير و
باشارة او بلا اشارة قوله غير فلق الاصباح غير متمكن فى موضع قوله ثم استعظم ذلك اى الجرح
والطلوع قوله و النقل حديثا لنساء الحسناء اى محادثتهن و مراودتهن و مدحهن قوله و ذلك
اى ذكر ايام الشباب و اللهو و الغزل قوله و غير ذلك من الشكر و المديح و الابجاء و نحو ذلك
قوله و احترز بهذا الى يقوله مع رعاية الملايمة بينهما قوله معناه اللغوى و هو الخروج و البخاة
لا الاصطلاحى و لذا فسره بالخروج فان المعنى الاصطلاحى ما ذكره دون الخروج و قوله و الا اى
و ان لم يرد معناه اللغوى بل اراد معناه الاصطلاحى فالتخاصر فى العرف ليس هو الخروج بل
هو ما ذكره هنا قوله و الا اى و ان لم يجر حسنا ملايما الطرفين اى الافتتاح و المقصود لا
يحرك و يثابر و لا يعين على اضفاء ما بعد قوله ردع للقوم اى منع لهم عن قولهم فهو او بنيه
لهم على خطائهم فى فهم ما يطلب هذا السير و غفلتهم عن حقيقته حيث قالوا المطلع
الشعر و لم يقولوا المطلع الجود اى جود الممدوح فالاستثناء فيما انتقل من ذكر ما جرى
بينه و بين قومه الى المدح انتقالا حسنا قوله و هو مقابل الثانى العالم المنشئ الذى يجمع
الاحاديث على ترتيب ملايم و قوله هذا باب و قوله و ايضا عند ارادة الانتقال من كتب حديث
و تخيير الى كتب حديث اخر و تخيير من الاقتضاب الواجب من التخاصر قوله و الا اى و ان
لم يكن الانتهاء حسن مختار الابتلقاه السمع و لا يستلزم فضلا عن جبر ما سبقه
من التقصير بل ربما ينسى المحسن السابقة قوله و غير ذلك مما وقع موقعه و اصاب
محز اى من عدو و عيد و سائر الخواتم التى لا يبقى للنفوس تطلع و لا تشوق الى
شئ اخر لحصول الاطمينان و السكون باستيفاء الخط و استكمال الحق و قوله
و كيف لا اى و كيف لا يكون فواتح السور و خواتمها على احسن الوجوه و كلام الله فى
الرتبة العليا من البلاغة و الغاية القصوى لانه المعجز البيفاء و كل منهم دنس
فى اسرار بلاغته قوله و يظهر ذلك اى كون فواتح السور و خواتمها واردة على احسن الوجوه
و اكملها قوله ان كلا من ذلك اى مما فى بعض الفواتح و الخواتم من ذكر الاهوال و الافزاع
و احوال الكفار كقوله تع يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم و قوله تع
تبت يدا ابى لهب و قوله تع غير المغضوب عليهم و لا الضالين و قوله تع ان شانئك

هو الابتر

هو الابتر و نحو ذلك و قد احسن الله الملك الجواد الى عبده افقر العباد السيد سليمان عفا
عنه الرحمان بمبدء هذا التسويد فى اوايل شهر ذى الحجة من شهور سنة ست و ثمانين
و الف و ختمه فى اوايل شهر ربيع الاول من شهور سنة سبع و ثمانين و الف

من له العز و الشرف الحمد لله على الاتمام
و للرسول افضل السلام و الال
و الاصحاب و التابعين الى
يوم الثواب و الله يقول
الحق و هو يهدى السبيل
حسبنا الله و نعم الوكيل
تم

احقر عباد الله مصطفى افندى
البغدادى

غفر الله لكاتبه و من تلا و سمع و شاهد و نسيد عثمان افندى